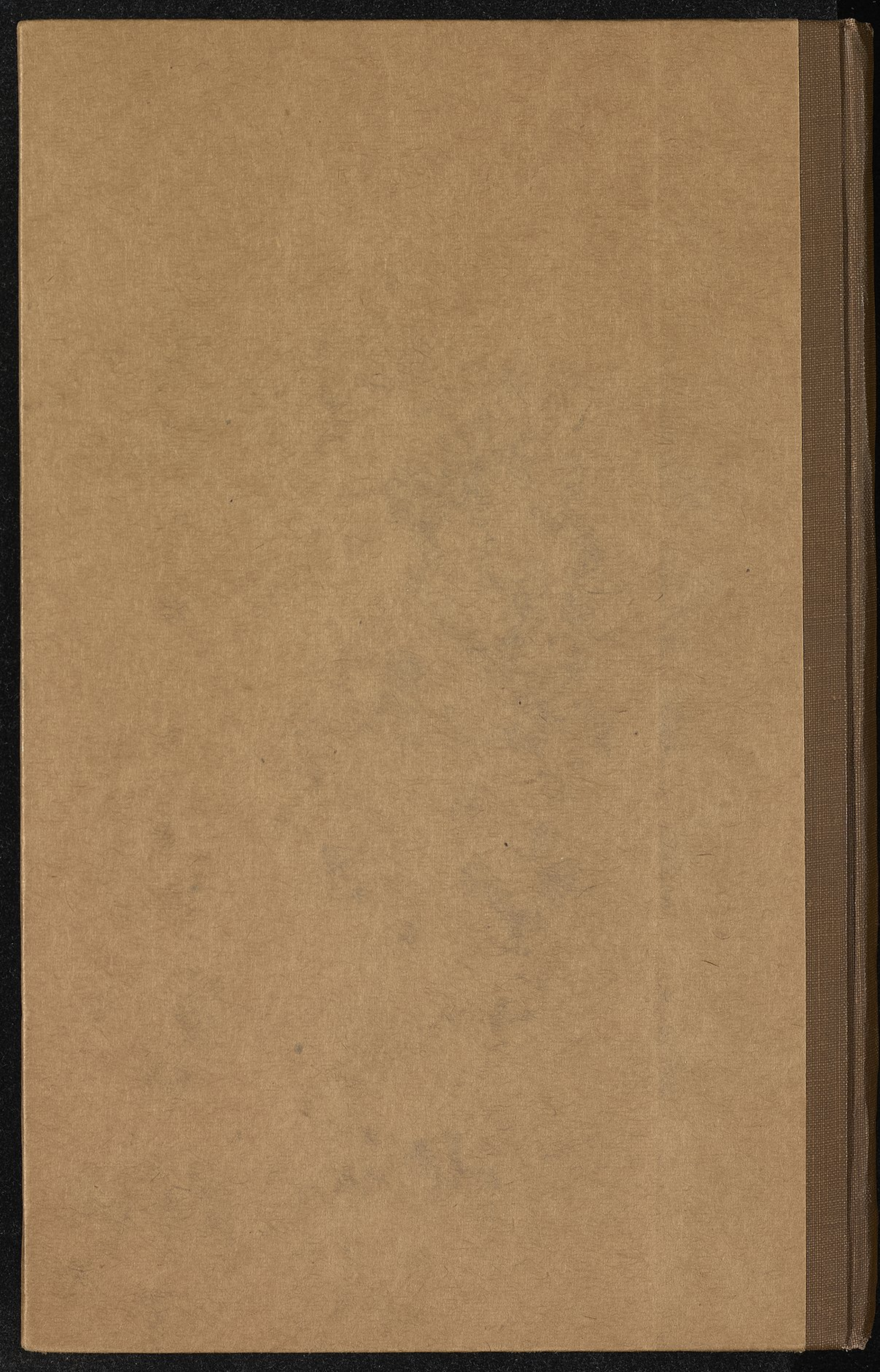
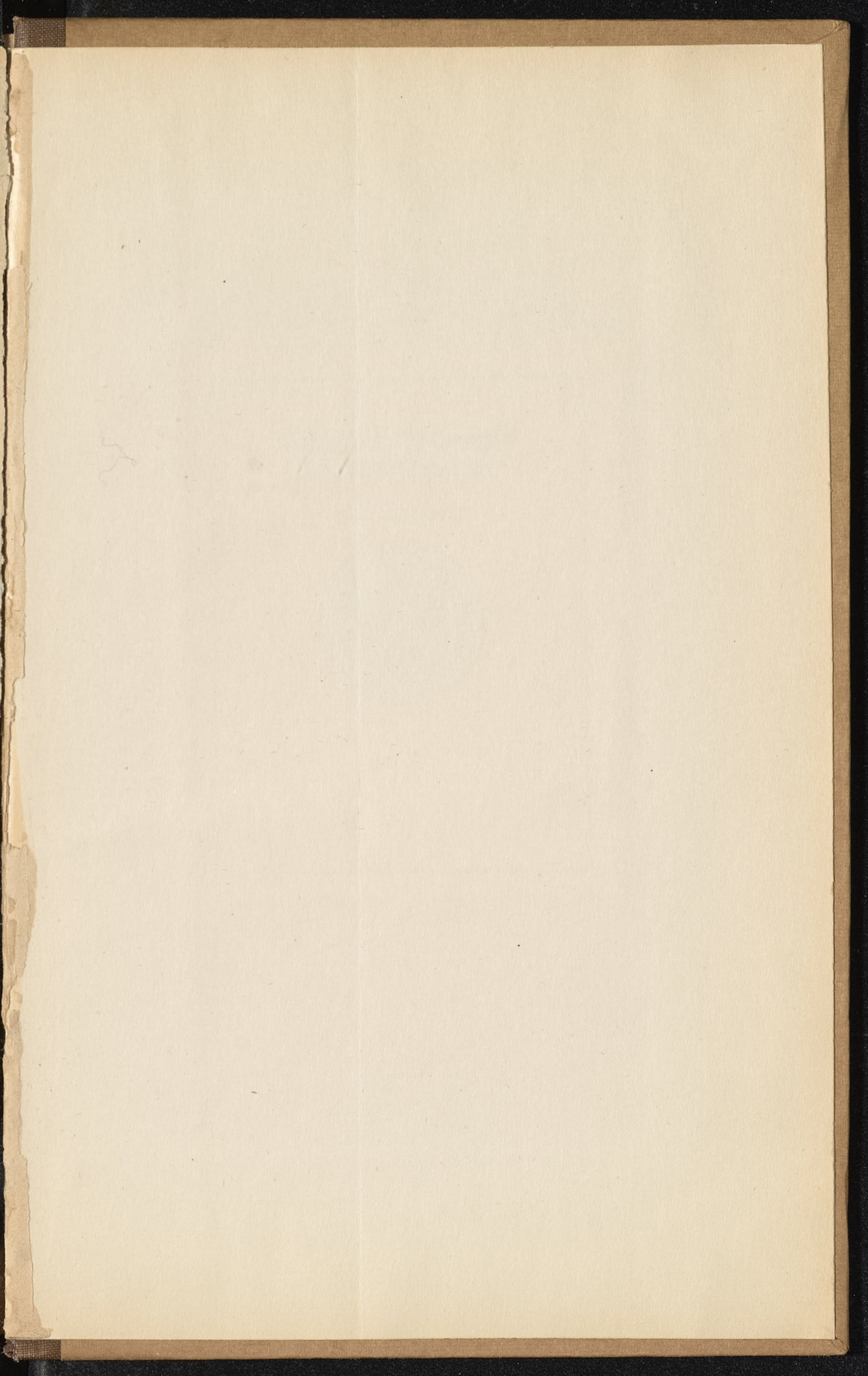
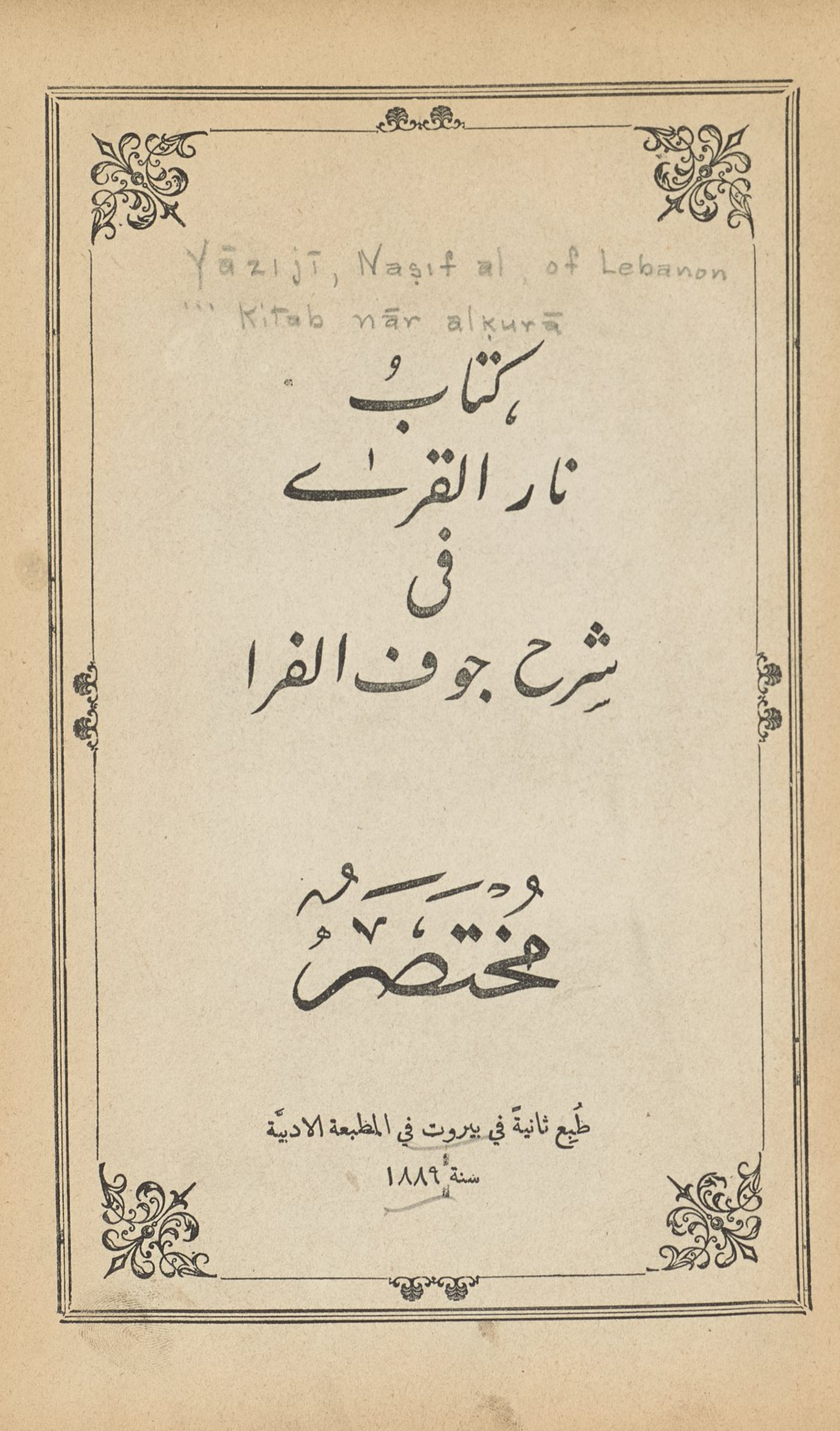






Yāzijī, Nāṣīf al, of Lebanon
Kitab nār alḳura

كتاب
نار القرى
في
شرح جوف الفرا

مختصر

طُبع ثانيةً في بيروت في المطبعة الادبيَّة
سنة ١٨٨٩

فهرس الكتاب

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوابغ نوالهِ وافاد من نوابغ افضالهِ والصلاة والسلام على كل نبيٍّ وآلهِ * وبعدُ فهذا اختصارٌ لكتاب والدي المسمَّى بنار القِرَى في شرح جوف الفرا دعاني اليهِ ما رأيت من حاجة التدريس الى كتابٍ يستوفي قواعد النحو بعِلَلها على الوجه المعوَّل عليهِ عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقاويل المتناقضة والآراء المتباينة لِما في ذلك من إبعاد الشُقَّة على الطالب وتشتيت ذهنهِ بتشعُّب الوجوه والمذاهب. فاسقطت منهُ كلَّ ما بدا لي الاستغناء عنهُ من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعمالهُ من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الّا ما ندر من ذلك مما كَثُرَ تداوُلهُ بين النحاة أو ورد في كلامٍ مشهور. وحيث وجدت قولين لا يَسَع الدارسَ جهل احدهما لخفاء مرجوحيَّتهِ او لشهرتهِ بين اهل هذا العلم أثبتُّ القولين جميعًا مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظانّ الحاجة ماعنَّ للرأي الضعيف من بسطٍ او استدراك تقريبًا للفهم وتوفيةً للفائدة ولم آلُ حرصًا على تحرير كلّ ما كان رحمهُ الله قد تداركهُ في المتن او الشرح ايامَ تدريسهِ لهذا الكتاب وفاءً بالذمة ونُصحًا في البَلاغ * ذلك كلّهُ مع المحافظة على أُسلوب المصنّف وعبارتهِ في الأعمّ الأغلب سوى ما لخّصتهُ في بعض المواضع وما اقتضتهُ مواصل الكلام ومقاطعهُ في غيرها مما لا يخفى وجههُ على من تصفّحهُ بالبصيرة النقّادة * ثم انهُ لمّا كان غرض المصنف رحمهُ الله التوسّع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافهِ لوقوفهِ عند غير الحدّ الذي رسمتهُ لنفسي في هذا العمل تعيَّن عليهِ ان لا يفوت في النظم شيئًا مما اقتضتهُ الخطّة التي انتحاها ولذلك جاء في ابيات الأُرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب بإهمالها من هذا المختصَر وحينئذٍ دعت الحال الى اسقاط بعض الابيات من اصلها. وربَّما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضهِ على حين لا سبيل الى اثباتهِ برُمّتهِ ولا الى الاستغناء عنهُ برُمّتهِ فلم يكن لي بدٌّ من نقض أسبابهِ وحمل الخاطر الكليل على إعادة نظمهِ او استبدال ما وقع منهُ

ورآء المقصود بما يرجع اليهِ وينطبق عليهِ وهي الغاية التي يفتضح من دونها عَواري والشوط الذي تُجَرّ أذيال العجز فيهِ على آثاري ولا سيّما والمقام مما تتوازن فيهِ المقادير وتتلجلج في ساحتهِ رُسُل المعاذير ولكنّ حُجّة الضعيف إقرارهُ ومَن بلغ الجهد فقد بلغت أعذارهُ * واني لأَستغفر الله مما اجترأت بهِ عليهِ في ذلك كلهِ وانما بفضل علمهِ فعلت وبِحُجاجة قلمهِ أسقطتُ وبدّلت ولم افعل الّا رجاء ان اعمّم ما قصد من فائدة هذا الكتاب وأقرّب مسافة منالهِ على الطلّاب فان أَصبتُ فالفضل لقساميّ بُردهِ وناظم وشاحهِ وعِقدهِ والّا فاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن الفاتر والمسؤول ممّن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغمّدهُ بذيل حلمهِ ويسدّد ما اناد عليّ من وجوه الصواب بواسع علمهِ

وما توفيقي الّا بالله انهُ بالهداية كفيل

وهو حسبي ونعم

الوكيل

كتاب
نار القرى
في
شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمهُ الله ونفعنا بهِ

مختصر

بقلم ولدهِ الشيخ ابرهيم اليازجي اللبناني
عُفي عنهُ

بسم الله العليّ العظيم

الحمد لله العَلَم المفرد. الذي يُسنَد اليهِ ولا يُسنَد . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمَّيتهُ نار القِرَى . على الأُرجُوزة التي سمَّيتها جوف الفرا . يتكفَّل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع مبانيها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عمَّا يرون فيهما من الزَلَل . ويُصلِحوا ما يعثرون عليهِ من الخَلَل . والله الموفّق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ مَنْ يُسْتَفْتَحُ ⁂ بِحَمْدِهِ وَلِٱسْمِهِ يُسَبَّحُ
قَدْ جَمَعَتْ فِي ٱلنَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى ⁂ أُرْجُوزَةٌ سَمَّيْتُهَا جَوْفَ ٱلْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ ⁂ وَٱللهُ فِي تَوْفِيقِيَ ٱلْمَسْؤُولُ

الأُرجُوزة أُفعُولة من الرَجَز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل صيدٍ عند العرب وعلى ذلك قولهم في المَثَل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء بهِ حتى كأَنَّ من يصطادهُ قد اصطاد كل صيدٍ . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الارجوزة لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكأَنَّ الواقف عليها قد وقف على كل كتابٍ في هذا الفنّ

مقدمة

في الكلمة وما يتأَلَّف منها

كَلِمَةُ ٱلنُّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدُ ⁂ بِٱسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ ⁂ مِنْهَا فَذَاكَ بِٱلْكَلَامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدلُّ على معنًى مفردٍ كرجل . وهي تنحصر في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَت لهُ ينحصر في الذات وهي الاسم والحَدَث وهو الفعل

والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلَّف منها فمتى افاد الافادة المعتبَرة وهي التامَّة التي يحسن السكوت عليها نحو العلمُ نافعٌ فهو الكلام وهو المعتبَر عند النحاة * واعلم ان القول اخصُّ من اللفظ لان اللفظ يشمل المُستعمَل كرجُل والمُهمَل كجَسَق والقول يختصُّ بالمُستعمَل ولذلك عرَّفنا الكلمة بهِ . والتأليف اخصُّ من التركيب لان التركيب ضمُّ بعض الكلمات الى بعضٍ مطلقًا والتأليف ضمُّ بعضها الى بعضٍ مع الارتباط بينها ولذلك عدلنا اليهِ * ولا بدَّ للكلام من طرفَين وهما المُسنَد والمُسنَد اليهِ ولذلك لا يكون اقلَّ من كلمتين حقيقةً كما رأَيت او حكمًا كقُمْ باعتبار الضمير المستتر فيهِ . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمَّى كلامًا وكَلِمًا ما لم يقع فيهِ ما يمنع استقلالهُ بالافادة نحو ان قام زيدٌ فينتفي الكلام ويتعين الكَلِم * وعلى هذا يكون الكلام اخصَّ من الكَلِم باعتبار المعنى لانهُ لا يُطلَق الاَّ على المفيد والكَلِم يُطلَق على المفيد وغيرهِ . واعمَّ منهُ باعتبار اللفظ لانهُ يُطلَق على اقلَّ من ثلاث كلماتٍ والكَلِم لا يُطلَق على اقلَّ منها لما فيهِ من معنى الجمع الذي لا يُطلَق على اقلَّ من ثلثة آحاد

كتاب الاسماء

فصلٌ

في حقيقة الاسم واقسامهِ وعلاماتهِ

أَلِاسْمُ مَا أَفَادَ مَعْنًى حَصَلَا فِي نَفْسِهِ مِنْ زَمَنٍ وَضْعًا خَلَا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنًى حاصلاً في نفسهِ خاليًا من الزمان بحسب وضعهِ . فيندرج فيهِ ما لا يدلُّ على زمانٍ اصلاً كزيد ورجل . وما يدلُّ على مجرَّد الزمان لا على معنًى مقترنٍ بهِ كامس واليوم . وما يدلُّ على معنًى مقترنٍ بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليهِ ذلك لمشاركتهِ الفعل والثاني قد جُعل اسمًا لما يدلُّ على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسمَّاهُ . وبهذا القيد يخرج عنهُ ما تجرَّد من الفعل عن الزمان كنِعمَ وبِئسَ فان ذلك قد عرض عليهما لتضمُّنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وَهْوَ قِوَامٌ لِلْكَلَامِ مُظْهَرُ كَجَعْفَرٍ أَوْ نَحْوُ أَنْتَ مُضْمَرُ

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم بهِ ويعتمد عليهِ في التركيب لانهُ لا ينعقد بدونهِ .

وهو امّا مظهرٌ كجعفر وامّا مضمرٌ كأنت * واعلم ان الكلام لا يتألف الاّ من اسمين كزيدٌ قائمٌ . او اسمٍ وفعلٍ كقام زيدٌ . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبهِ مطلقًا وانما يُؤتى بهِ لامرٍ خارجٍ عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحَدَث فيكون مُسنَدًا اليهِ باعتبار الاول ومسندًا باعتبار الثاني . والفعل يدلُّ على الحَدَث دون الذات فيكون مُسنَدًا ولا يكون مسندًا اليهِ . والحرف لا يدلُّ على شيءٍ منهما فلا يكون مسندًا ولا مسندًا اليهِ

وَأَصْدَقُ ٱلْوَسْمِ لَهُ أَنْ يُسْتَنَدْ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدْ

اي ان اصدق العلامات التي يُعرَف بها الاسم صحّة الاسناد اليهِ كجعلهِ مبتدأً او فاعلاً كما مرّ . فان كان لفظهُ لا يقبل الاسناد اليهِ كعند اعتُبِر الاسناد الى ما هو بمعناهُ كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليهِ فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكروا للاسم علاماتٍ شتّى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجرّ والتنوين والاضافة والنداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنويّ وعود الضمير اليهِ ولحاق تاء التانيث المتحركة بهِ . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطّردةٌ فيهِ دونهنّ ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِٱلْإِعْرَابِ تَغْيِيرٌ دَخَلْ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَهْمٍ لِعَمَلْ
وَهْوَ عَلَى ٱسْمٍ قَدْ جَرَى فِي ٱلْأَصْلِ وَضْعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ ٱلْحَمْلِ
وَٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ وَخَفْضٌ جَزْمُ كُلٌّ لَهُ فِي مَا ٱقْتَضَاهُ حُكْمُ

اي ان الاعراب تغييرٌ يلحق آخر الكلمة لعاملٍ يعمل فيها نحو جاء زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ . وذلك لا بدّ منهُ قضاءً لحقّ العامل . فان لم يكن ظاهرًا في اللفظ فلا بدّ ان يكون مقدّرًا في النية نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى . وهو يجري على الاسم بطريق الاصالة لانهُ موضوعٌ لهُ . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف . وانواعهُ اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكلّ واحدٍ منها يكون حكمًا لهُ في

الموضع الذي يقتضيهِ كما سترى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قومٌ الى انهُ معنويٌّ وعرَّفوهُ بانهُ تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليهِ ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انهُ لفظيٌّ وعرَّفوهُ بانهُ أَثرٌ يجلبهُ العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاعٌ طويلٌ لا نطيل الكلام بذكرهِ * والاعراب انما يتعلق بآخر الكلمة لانهُ وصفٌ لها في المعنى والوصف متأَخرٌ عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخرٌ بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حُذِفت الياء التي بعدها نُزّلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

نَقِيضُهُ ٱلْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ   شَاعَ وَكُلُّ ٱلْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ
وَحُكْمُهُ ٱلسُّكُونُ مَا لَمْ يَعْتَرِضْ   بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضْ

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقتهِ فيكون هو الثبات على حالةٍ واحدة لغير عاملٍ . وهو في اصلهِ للحرف غير انهُ يقع في الكَلِم الثلاث كما سترى بخلاف الاعراب فانهُ لا يشيع هذا الشيوع لانهُ لا يقع في الحروف البتَّة * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيهِ لما بينهما من المناسبة . غير انهُ قد يحول دونهُ مانعٌ كالتقاء الساكنين في نحو حَيْثُ او غَرَضٌ كالدلالة على كون البناء عارضًا في نحو لا رَجُلَ في الدار فيُعدَل عنهُ الى الحركة كما رأَيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انهُ معنويٌّ وعُرِّف بانهُ لزوم آخر الكلمة حركةً او سكونًا لغير عاملٍ او اعتلالٍ . وقيل انهُ لفظيٌّ وعُرِّف بانهُ ما جيءَ بهِ لا لبيان مقتضى العامل من شِبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليهِ اكثر النحاة

فَضُمَّ وَٱفْتَحْ فِيهِ وَٱكْسِرْ وَخُذِ   مِنْهُ لِإِعْرَابٍ سِمَاتٍ تَحْتَذِي
وَفِيهِمَا ذُو ٱللِّينِ نَائِبًا حَصَلْ   وَٱلنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذْفُهَا شَمَلْ

اي انهُ بناءً على ذلك يُعدَل في البناء عن السكون الى الضمّ او الفتح او الكسر فتوجد فيهِ هذه الاربعة وهي القابٌ لهُ ومنها يُؤْخَذ للاعراب علاماتٌ موافقة لانواعهِ كالضمَّة للرفع والفتحة للنصب وهلمَّ جرًّا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعرَب بهذه الاحرف نحو جاءَ المؤْمنون وقام الرجلان ورأَيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤْمنون و يا رجلان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصة بهِ نحو يضربانِ. واما حذفها فيُعرَب بهِ نحو لم يضربا. ويُبنى عليهِ نحو اضربوا. وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل* واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيفَ وكمْ. وفي الفعل نحو قامَ وقُمْ. وفي الحرف نحو سوفَ وهلْ. واما البناء على الضمّ والكسر فيقع في الاسم كثيرًا نحو حيثُ وامسِ. وفي الحرف نادرًا نحو منذُ وجيرِ. ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصلٌ

في احكام الاعراب والمعربات

بِٱلْحَرَكَاتِ مُفْرَدًا أَعْرِبْ وَمَا يُجْمَعُ دُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلِمَا
وَمُعْرَبَ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي يُجَرَّدُ عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يُسْنَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ ٱلْأَحْرُفُ وَذَاكَ فِي ٱلْإِعْرَابِ فَرْعٌ يُخْلَفُ

اي ان الذي يُعرَب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد. وما سوى جمع المذكر السالم من الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكرٍ كرجال او لمونثٍ كنياق. وجمع المونث السالم كمؤمنات. وكذلك الفعل المضارع المجرَّد عن ضميرٍ بارزٍ يُسنَد اليهِ نحوُ يضرب* وما سوى هذه المذكورات يُعرَب بالحروف كما سياتي في موضعهِ. وهذا الاعراب فرعٌ عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائبٌ عنها كما مرَّ* واعلم ان الاعراب اعمُّ من ان يكون بذكر ما يُعرَب بهِ نحو جاءَ زيدٌ. او بحذفهِ نحو لم يضربْ. فان الجزم فيهِ قد حصل بحذف الضمة التي كانت لهُ قبل دخول الجازم. وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما سترى* واطلاق المفرد لا ينتقض بالاسماء الخمسة التي تُعرَب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذَّت عنها الامر كما سيجيءُ فلا يُلتفَت اليها

وَٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ لِكُلٍّ وَخُفِضْ إِسْمٌ فَقَطْ وَٱلْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فُرِضْ

اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيدٌ قائمًا واريدُ ان اذهبَ. بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختصُّ بالاسم والثاني يختصُّ بالفعل فلا جزمَ في الاسماء ولا خفضَ في الافعال

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْجَزْمَ فِي ٱسْمٍ لَا يَرِدْ   إِذْ فِيهِ غَمْضُ وَجْهِ حُكْمٍ قَدْ قُصِدْ
وَٱلْخَفْضُ فِي ٱلْفِعْلِ كَذَاكَ ٱمْتَنَعَا   لِجَمْعِهِ بَيْنَ ٱلثَّقِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانهُ عُرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات الاعراب تدلُّ على ما يراد بهِ من ذلك فلو جُزِم لم يظهر القصد الذي يراد بهِ . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيلٌ في اللفظ باعتبار وزنهِ وفي المعنى باعتبار مدلولهِ وهو الحَدَث والزمان والفاعل والخفض ثقيلٌ فكرهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِٱلضَّمَّةِ ٱرْفَعْ مُعْرَبًا بِٱلْحَرَكَهْ   طُرًّا فَتِلْكَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَهْ
وَٱنْصِبْ بِفَتْحٍ غَيْرَ جَمْعِهِنَّ إِذْ   صَحَّ فَبِٱلْكَسْرَةِ نَصْبُهُ ٱتُّخِذْ
وَٱخْفِضْ بِكَسْرٍ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرِفْ   فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى ٱلْفَتْحِ وُقِفْ
وَبِٱلسُّكُونِ ٱجْزِمْ سِوَى مَا قَدْ خُتِمْ   بِذِي ٱعْتِلَالٍ فَبِحَذْفِهِ جُزِمْ

اي ان المعربات بالحركة تُرفَع بالضمة كلها. وتُنصَب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمناتِ حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصَب بالياءَ كما سياتي لاشتراكهما في السلامة . ويُخفَض الاسم منها بالكسرة الَّا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمدَ حملاً على الفعل الذي لا يُكسَر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُجزَم الفعل بالسكون الَّا المعتلَّ الآخر فيحذف آخرهِ كلم يدعُ لان الجازم لا يجد فيهِ حركةً ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخرهُ الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المقدَّرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرَق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا بهِ . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرَب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأَضربُ ونضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

المعني وان كانت اربعةً في اللفظ كما ترى ✼ والمعتلُّ الآخر منهُ قد يثبت آخرهُ في الجزم للضرورة فيكون جزمهُ مقدَّرًا وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شيخةٌ عَبشَميَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبلي اسيرًا يمانيا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزةٍ نحو يقرا بابدال الهمزة الفًا فان قُدِّر الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقًا لان الجازم قد استوفى مقتضاهُ بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وان قُدِّر قبل دخولهِ جاز اثباتهُ باعتبار الاصل وحذفهُ باعتبار الحال

وَٱلْأَصْلُ مِنْ ذٰلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَٱلْغَيْرُ فَرْعٌ نَائِبُ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيهِ مناسبةٌ بينهُ وبين علامتهِ وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون. وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرعٌ لهُ ونائبٌ عنهُ في الاستعمال

فصلٌ

في الاعراب بالحروف

أَلْوَاوُ فِي ٱلْمَجْمُوعِ ذِي ٱلسَّلَامَهْ مُذَكَّرًا لِرَفْعِهِ عَلَامَهْ

اي ان الواو تكون علامةً للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاءَ المؤمنون. وانما قدَّمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمَّة الرفع التي هي نائبةٌ عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة. وقدَّمنا هذا الجمع على الاسماءِ الخمسة مع كونها مفردةً لانهُ اصيلٌ في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلةٌ فيهِ كما مرَّ ✼ واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكرًا ومؤنثًا هو مجرَّد الصيغة الموضوعة لكل واحدٍ منهما بالنظر الى حصول الجمعية فيهِ بالزيادة اللاحقة لهُ. ولذلك يطَّرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لمؤنث كأَرَضون. ومن المؤنث لمذكرٍ كطلحات. وما لم يسلم بناءُ واحدهِ فيهما كبُنون وبنات مما أُلحق بهما كما سياتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌ ذُو وَفَمُ سَاقِطَ مِيمٍ وَهَنٌ قَدْ يُقْحَمُ

وَشَرْطُهَا ٱلْإِفْرَادُ وَٱلتَّكْبِيرُ مَعْ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى ٱلْيَاءِ تَقَعْ

اي ان هذه الاسماءَ تكون الواو ايضًا علامة رفعها. ويُشترط في الفم منها ان تكون ميمهُ

محذوفةً . وفي جميعها ان تكون غير مثنَّاةٍ ولا مجموعةٍ ولا مصغرةٍ . وان تكون مضافةً ولكن الى غير ياءِ المتكلم فيقال جاءَ ابوكَ واخوكَ وهذا فوكَ وهلمَّ جرًّا . فان لم تتوفر هذه الشروط أُعربت كما تُعرَب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى ولذلك يقال لها الاسماءُ الخمسة . واما الهَنُ فقد يُزَجُّ بينها فتحسب ستةً ومعناهُ في الاصل الشيءُ مطلقًا غير انهم يكنون بهِ غالبًا عمَّا يُستقبح التصريح بذكرهِ . والاشهر فيهِ ان يُعرَب بالحركة فيقال هذا هَنُ زيدٍ وهو الافصح * واعلم ان الفم يجوز فيهِ اثبات الميم مع الاضافة فيُعرَب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يُرويهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ   يصبحُ ظمآنَ وفي البحر فَمُهْ

وهو سائغٌ في النظم والنثر ومنهُ في الحديث لَخُلوفُ فم الصائم اطيبُ عند الله من ريح المسك خلافًا لمن خصَّهُ بالضرورة

وَفِي ٱلْمُثَنَّى أَلِفٌ لِلرَّفْعِ   إِذْ أُضْمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ ٱلْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامةً للرفع في المثنَّى نحو جاءَ الرجلانِ لانها ضميرهُ المرفوع في نحو يضربانِ كما ان واو الجمع علامة رفعهِ وهي ضميرهُ المرفوع في نحو يضربون فجعلوا كلَّ واحدةٍ منهما علامةً للمرفوع للموافقة بين الصاحب والمصحوب

وَمَا ٱسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفْ   رَفْعًا بِوَاوٍ نَصَبُوهُ بِٱلْأَلِفْ
وَجَرَّ بِٱلْيَاءِ وَنَصْبُ ٱلتَّثْنِيَهْ   وَٱلْجَمْعِ كَٱلْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَهْ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرُّون بالياءِ ما استحقَّ الرفع بالواو من الاسماءِ الخمسة وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك وهلمَّ جرًّا * وكذلك يجعلون الياءَ علامة النصب في المثنى والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلَينِ والمؤْمنينَ ومررت بالرجلَينِ والمؤْمنينَ . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحدٍ منهما يقع فضلةً فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

وَٱلرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ ٱتَّصَلْ   بَادِي ضَمِيرٍ لَانَ بِٱلنُّونِ حَصَلْ
وَحُذِفَتْ فِي ٱلْجَزْمِ وَٱلنَّصْبُ ٱقْتَفَى   كَمَا ٱقْتَفَى ٱلْجَرَّ ٱلَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتَّصلت بهِ الضمائر البارزة التي هي

احرف لينٍ. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. ويآء المخاطبة نحو تضربين. وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة ✲ وحذف هذه النون يكون علامةً وضعيةً للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارةٌ عن حذف علامة الرفع كما مرَّ. ثم يُحمَل النصب عليهِ نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامةً لهُ ايضًا كما حُمِل على الخفض في المثنى والجمع فكانت اليآء علامةً لهُ ايضًا. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَاكَ نَابَ عَنْ أُصُولِ مَا ... فِي أَصْلِهِ ذِي ٱلْحَرَكَاتِ ٱسْتُحْكِمَا

اي ان كل ما ذُكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مرَّ. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشيا نائبًا عن السكون في نحو لم يضربْ لا عن حذف الاخر في نحو لم يخشَ. وقس نظائرهُ عليهِ ✲ واعلم ان الاعراب بالحركة يُحسَب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائبٌ عنها كما علمت. وبهذا الاعتبار استحقَّ الاسم المفرد ان يُعرَب بالحركة لانهُ الاصل في الاسمآء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يُثنَّى ويُجمَع لما زاد عليهِ. وبنآءً على ذلك استحقَّ المثنى والجمع باسرهِ الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعًا. غير انهُ لما كان جمع المذكَّر السالم هو الاصل في الجمع وبقيَّة الجموع فروعٌ لهُ جعلوا لهُ الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيهِ قصدًا للمطابقة بين المُعرَب واعرابهِ ✲ واما الاسمآء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعرابٍ وكان كل واحدٍ منها يستلزم آخر كالاب فانهُ يستلزم الابن شبَّهوها بالمثنى الذي يستلزم الواحد منهُ الآخر فحملوها عليهِ في الاعراب ✲ واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحدٍ منها يتَّصل بما يتَّصل بهِ المثنى والجمع من الحروف شبهوا فعلهما منها كيضربان ويضربون بالمرفوع منهما كالضاربان والضاربون. وفعل المونثة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين. فحملوا كل واحدٍ على نظيرهِ ✲ ومن ثمَّ اعربوا المضارع المجرَّد من هذه الضمائر بالحركة لانهُ اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

فصل

في مُلحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ ٱثْنَيْنِ وَٱثْنَتَيْنِ ... فِي حُكْمِ مَا ثُنِّيَ مُلْحَقِينْ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالمثنى لا مثنَّيين حقيقةً لان من شرط المثنى ان يكون صالحًا للتجريد من الزيادة اللاحقة لهُ فيُرَدُّ الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهما للمثنى في اللفظ والمعنى يعطونهما حكمهُ في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الأَبَوَين المراد بهما الاب والامُّ فقيل ملحقٌ بالمثنى لاختلاف لفظ المفردين فيهِ وقيل مثنًّى بناءً على تغليب الواحد على الآخر واطلاق لفظهِ عليهِ من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كِلَا مَعْ مُضْمَرٍ كِلْتَا "فَإِنْ ... تُضِفْ إِلَى ٱلظَّاهِرِ فَٱقْصُرْ قَمِنْ"

اي وكذلك يُلحقون بالمثنى كِلَا وكِلْتا مع اضافتهما الى الضمير فيُقال جاءَ الرجلان كِلاهما والمرأَتان كِلْتاهما ورأيت الرجلين كِلَيهما ومررت بالمرأتين كِلْتَيهما . فان أُضيفا الى الظاهر لزمتهما الأَلف وأُعربا بالحركات المقدَّرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاءَ كِلا الرجلين ورأيت كِلْتا المرأتين وهلمَّ جرًّا وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناهما مثنًّى ولفظهما مفردٌ فاعربوهما تارةً بالحرف كالمثنى مراعاةً للمعنى وتارةً بالحركة كالمفرد مراعاةً للَّفظ . ولمَّا كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة للمناسبة بين الطرفين * واعلم انهُ يجوز ان يُراعَى لفظ كلا وكلتا او معناهما في الاخبار عنهما ايضًا فيُقال كلاهما قائمٌ او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما ... قد أَقلعا وكلا أَنفيهما رابِ

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانهُ اقوى منهُ

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ ٱلْجَمْعَيْنِ مَا ... وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لَهُمَا

نَحْوَ ٱلْعُقُودِ وَأُلِي ٱلْأُلَاتِ ... وَكُلُّ ذَاكَ بِٱلسَّمَاعِ آتِ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين. مذكرًا ومؤنثًا ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما في شروطهِ واحكامهِ كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعًا للعشرة لكانت تُطلَق اقلَّ ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقلَّ ما يكون على ثلثين * وكذلك أُلُو بمعنى اصحاب ومؤنثهُ أُلات اذ لامفرد لهما او هما جمع ذي وذات من غير لفظها وعلى كلا الوجهين لا يصحُّ الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التثنية والجمع سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مَا سُمِي بِٱلتَّثْنِيَهْ وَٱلْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمَ تِلْكَ ٱلْأَبْنِيَهْ

وَجَاءَ كَٱلْمُفْرَدِ غَيْرَ مُنْصَرِفْ عَنْ حَرْفِ رَفْعٍ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفْ

اي ان ما سُمّي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكرًا ومؤنثًا كزَيْدان وحَمْدُون وعَرَفات يلحقونهُ بالمثنى والجمع فيعربونهُ اعرابهما فيقال جاءَ زيدانِ ورايتُ حمدينَ وهلمَّ جرًّا * واجاز قومٌ اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتُعرَب كلها بالحركات مرفوعةً بالضمة ومنصوبةً ومخفوضةً بالفتحة . وحينئذٍ تلزم الالف مسمَّى التثنية والواو مسمَّى جمع المذكر لانهما علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مَرْوان وحمدون مجرى هرون وعَرَفات مجرى أَرْطاة عَلَمًا ويكون كل واحدٍ ممتنعًا من الصرف بالعَلَمية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والتانيث في الثالث . غير انهم اجازوا في نحو عرفات ان يُنصَب ويُجرّ بالكسرة كما كان قبل العلمية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذٍ ان شئت اثبتَّ تنوينهُ لانهُ في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطتهُ لانهُ شبيهٌ بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلّهِ

أَلضَّمَّ وَٱلْكَسْرَ ٱنْوِ فِي غَيْرِ ٱلْأَلِفْ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهْيَ كُلًّا تَكْتَنِفْ

اي ان الضمة والكسرة تُقدَّران على الواو والياءِ من احرف المدّ وهي احرف العلة المسبوقة بحركةٍ تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياءِ المسبوقة بالكسرة كما سترى بخلاف المسبوقتين بالسكون كدَلْو وظَبْي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح * واما الالف فتُقدَّر عليها كل الحركات باسرها لانها لاتقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياءِ فانهما

تقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمّة والكسرة فتقدَّران ويُستخفُّ الفتح فيظهر. فيكون التقدير على الالف للتعذُّر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الّا في الفعل كيدعو لان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخرهُ واوًا مسبوقةً بالضمّة . واما الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيخشى ويرمي * والحركة تُقدَّر على المحذوف منهنَّ لالتقاء الساكنين في نحو سندعُ الزَبانية واولئك على هُدًى وفي كل وادٍ يهيمون كما تُقدَّر على الثابت في نحو واللهُ يدعو الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم الهُدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلَّة مُقدَّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدّر الفتحة ايضًا على الواو والياء المذكورتين وعليهِ قول الشاعر

وما سوَّدتني عامرٌ عن كَلالةٍ　　أبَى اللهُ ان أسمُوْ بأُمٍّ ولا أبِ

وقول الآخر

هَمَلَّعاتٌ من بناتِ الجِنِّ　　تركنَ راعيهنَّ مثلَ الشَنِّ

وهو كثيرٌ في الشعر ونادرٌ في النثر كقولهم أعطِ القوسَ باريْها غير انهُ في الشعر سائغٌ مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانهُ يكون فيهِ خروجًا عن الاصل لا داعي اليهِ

"كَذَاكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا　　فِيهِ لَدَى ٱلْوَقْفِ ٱلسُّكُونُ ٱلْتُزِمَا"

اي كذلك تُقدَّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخرهُ قد التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل بهِ عن قبول حركةٍ اخرى وهو مذهب الجمهور * وتُقدَّر ايضًا الحركات كلُّها على ما يُلتزَم سكونهُ في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدَل تنوينهُ الفًا لبقاء النصب هناك لفظًا كما سيأتي في بابهِ

"وَمَا ٱقْتَضَى ٱلْمَحْكِيُّ مِنْ حُكْمٍ فُرِضْ　　يُنْوَى وَمَا ٱلْجَزْمُ ٱقْتَضَى حَيْثُ ٱعْتُرِضْ"

اي انهُ يُقدَّر ايضًا في الحكاية ما يقتضيهِ المحكيُّ من حكم الاعراب المفروض لهُ حركةً كان او حرفًا كما ستراهُ في موضعهِ * وكذلك يُقدَّر ما يقتضيهِ الجزم من السكون وما ينوب عنهُ اذا اعترض دونهُ ما يقتضي العدول عنهُ كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلمَ انَّ الله على كل شيءٍ قديرٌ . او ضرورة الشعر في نحو قولهِ كأنْ لم ترى قبلي اسيرًا يمانيا كما مرَّ * واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُعَدُّ من حركات الاعراب لانها ليست لعاملٍ ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركاتٌ اخرى تُجتلَب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحلُّ الذي تقع فيهِ ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقُّها فتقدَّر عليهِ

وَوَاوُ جَمْعٍ قَبْلَ يَآءٍ إِنْ تُضِفْ ... قَلْباً وَكُلُّ حَرْفِ إِعْرَابٍ حُذِفْ

اي وتُقدَّر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى يآء المتكلم مقلوبةً مُدغمةً في اليآء المذكورة نحو القوم ضاربيَّ . فان اصلهُ ضاربُويَ ثم قُلِبَت الواو يآء لعلةٍ صرفية وأُدغِمَتْ في اليآء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدَّرًا * وكذلك يُقدَّر كل ماحُذِف من احرف الاعراب لغرضٍ او علّةٍ. وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يُعرَب بها المثنى والمجموع والاسمآء الخمسة * اما النون فانها تُحذَف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضربانِّ فان اصلهُ تضربانِنَّ ثم حُذِفت النون الاولى. وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصلهُ تكرمونني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تُحذَف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكِروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تُحذَف لفظاً وتثبت خطّاً كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ ٱلْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبْ ... فَذَاكَ فِي مَحَلِّ إِعْرَابٍ وَجَبْ

اي ان مايطلبهُ العامل من المبنيّات يكون في محلّ الاعراب الذي يقتضيهِ ذلك العامل فيكون اعرابهُ محلّاً لانهُ لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديرًا . وذلك يشمل الاسم والفعل المبنيّين والجملة نحو قال سيبويهِ والنسآء يذهَبْنَ . فان سيبويهِ في محلّ الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحدهُ بالتجرد . ومع النون بالخبريَّة. وقس عليهِ سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلثة طُرُق لانهُ يكون لفظاً او تقديرًا او محلّاً . غير ان اللفظيّ والتقديريّ يتعلقان بآخر الكلمة والمحلّيّ يتعلق بجميعها لانها تكون برُمَّتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي ٱلسَّهْمِ مَعْنًى قَدْ شَمَلْ ... مَعْ حُكْمِ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حُكْمَ ٱلْمَحَلْ

اي ان الاعراب المحلّيّ يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظيّ في نحو رامي السهم فان السهم في محلّ النصب بالمفعولية لانهُ مفعولٌ بهِ في المعنى وذلك مع كونهِ مخفوضاً بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْحَرَكَاتِ فِي ٱلْبِنَا تُنْوَى كَيَا حَذَامِ لَا فَتَى هُنَا
كَذٰلِكَ ٱلسُّكُونُ قَدْ يُقَدَّرُ نَحْوُ ٱضْرِبِ ٱلْعَبْدَ كَمَا سَيُذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّر ايضاً كما تقدَّر الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنيًّا قبل النداء نحو يا حذامِ ام معربًا نحو يا يحيى . وهو يشمل المنادى المحض كما مرَّ . والمستغاث والمندوب المحقين بالالف نحو يا زيدا لعمرٍو ووازيداه . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تقدَّر في كل ذلك لاشتغال المحلّ بغيرها او لتعذُّر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّر عند عروض الحركة على الساكن نحو اضربِ العبدَ كما سيأْتي في المسائل المنثورة

فصلٌ

في امتناع صرف الاسم

أَلْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنِ ٱسْمٍ وَهْوَ لَا يُفِيدُ دُونَ ٱسْمٍ إِذَا مَا ٱسْتُعْمِلَا
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظِيُّ بَعْضُهُمَا وَٱلْبَعْضُ مَعْنَوِيُّ

اي ان الفعل يُشتقُّ من الاسم ولا يفيد الَّا اذا أُسنِد اليهِ . فيكون فيهِ فرعيَّتان احداهما لفظيَّة وهي اشتقاقهُ من الاسم والاخرى معنويَّة وهي توقُّفهُ عليهِ في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشتقُّ منهُ الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليهِ الاكثرون لان مدلول الفعل مركَّبٌ كما مرَّ ومدلول الاسم مفردٌ والمفرد اصلٌ للمركَّب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يُبنَى عليها منع الصرف فلا يُعتبَر الخلاف فيهِ

وَٱلِٱسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ أَلِفْ لَفْظًا وَمَعْنًى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرِفْ
فَكَانَ لَمْ يُكْسَرْ وَلَمْ يُنَوَّنِ بِمَا مِنَ ٱلتَّنْوِينِ لِلتَّمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجِد فيهِ فرعيتان احداهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرفٍ فلم يُكسر ولم يُنوَّن كالفعل . غير ان التنوين المحظور فيهِ انما هو تنوين الامكنيَّة لانهُ هو الذي يدلُّ على شدَّة تمكُّن الاسم في الاسميَّة بخلاف غيره

فانهُ لا يمتنع فيهِ كما سترى * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكُّن في الاسمية الى متمكنٍ امكن وهو المُعرَب المنصرف كزيد . ومتمكّنٍ غير امكن وهو المعرب الغير المنصرف كاحمد . وغير متمكّنٍ ولا امكن وهو المبنيُّ كسيبويهِ * والغير المنصرف يختصُّ بما يُعرَب بالحركات مفرداً او جمع تكسير . ولا يُشكِل بما سُمّي بهِ غير منصرفٍ من المثنَّيات والجموع السالمة لانها تصير مفردةً بالتسمية معربةً بالحركات جميعاً * واختُلف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد بهِ التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعاً وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكرهِ . والاول هو المختار عند المحققين

وَٱلثِّقْلُ فِي هٰذَا ٱلْمَقَامِ يُعْتَبَرْ ... فِي ٱللَّفْظِ فَٱلْخِفَّةُ تَقْصُ فِي ٱلْأَثَرْ

اي ان ثقل اللفظ يُعتبَر في منع الصرف لانهُ منظورٌ اليهِ في الاصل باعتبار ان الاسم لمَّا ثَقُلَ بمشابهتهِ للفعل خفَّفوهُ باسقاط التنوين لانهُ لا يحتمل الزيادة ومنعوهُ من الكسر لثقلهِ . فاذا كان لفظ الاسم خفيفاً كهند نقص شيءٌ من اثر المشابهة المانعة من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سياتي

فصلٌ

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى ٱلْفُرُوعُ ٱلْمَانِعَاتُ بِٱلْعِلَلْ ... إِذْ كَانَ مَنْعُ ٱلصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلْ

يَجْمَعُهَا ٱلْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ ٱلْعَلَمْ ... عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَأَلْفَاظُ ٱلْعَجَمْ

جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنُ فِعْلِ ... وَأَلِفٌ وَٱلنُّونُ فَوْقَ ٱلْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وُجدت فيهِ يُقال لها العلل لانهُ يمتنع من الصرف بسببها . وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفيَّة والعَلَميَّة والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكلٍّ منها احكام ستُذكَر بالتفصيل

وَٱلْأَوَّلَانِ ٱلرُّكْنُ كُلٌّ يَمْنَعُ ... مَعْنًى بِلَفْظِ بَعْضِهَا يَجْتَمِعُ

وَيَصْحَبَانِ ٱلْعَدْلَ مِنْهَا كَآخَرْ ... "جُمَعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نُكْرٍ" وَزُفَرْ

وَوَزْنَ فِعْلٍ وَٱلْمَزِيدَيْنِ كَمَا ... أَحْمَدُ يَقْظَانُ أُرِيدَا لَهُمَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضمُّ اليهِ غيرهُ من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضمَّ الى احداهما علَّةٌ من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدةٍ منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية ففي نحو أُخَر جمع أُخْرَى عند استعمالهِ منكَّرًا فانهُ معدولٌ عن آخر كما سيجيء . ومع العَلَمية في نحو زُفَر اسم رجلٍ فانهُ معدولٌ عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجمعان الطرفين لان كل واحدٍ منهما يصلح ان يكون صفةً او عَلَمًا بحسب ما يُراد بهِ كما ترى

وَٱلْعَلَمُ ٱلْعُجْمَةَ وَٱلتَّرْكِيبَ قَدْ خَصَّ كَجُورَ حَضْرَمُوتَ فَٱنْفَرَدْ
كَذٰلِكَ ٱلتَّأْنِيثُ بِٱلتَّاءِ ٱصْطُفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَنْتَفِي

اي ان العلمية تختصُّ بمصاحبة العجمة كجور اسم مدينةٍ . والتركيب كحضرموت اسم مدينةٍ اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفيَّة لانها لا تصاحبهما * وكذلك تختصُّ بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانهُ يكون لازمًا معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيُفقَد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظًا ومعنًى كما في فاطمة او لفظًا فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيهِ ظاهرةً كما رأيت او مقدَّرةً كهند . وكلهُ ينطوي تحت حكمٍ واحدٍ من هذا القبيل

وَأَلِفُ ٱلْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمْ كُلًّا وَجَمْعٌ شِبْهَ ٱلْفَرْدِ عَدِمْ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوبٍ لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطَّردًا في كل ما خُتِم بها عَلَمًا كسلمى وخنساء او صفةً كحُبلى وعذراء . مفردًا كما رأيت او جمعًا كمَرْضَى وشُعَراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبهُ لانهُ يُبنَى عليها كانها من اصولهِ بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الَّا نادرًا والنادر لا يُبنَى عليهِ حكمٌ . ومن ثمَّ تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علَّةً معنوية ولزوم الالف لهُ علَّةً لفظيَّة . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلَّت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد أَلِف جمعهِ متحرّكان متَّصلان كدراهم او منفصلان بساكنٍ كدنانير فانهُ يستقلُّ ايضًا بمنع الصرف لانهُ يقوم مقام علَّتين . وذلك

لان دلالتهُ على الجمعية علّةٌ معنويةٌ وخروجهُ عن صيغة الآحاد العربيّة علّةٌ لفظيةٌ لان الآحاد لا تُوضع على هذه الصيغة. فيُعتبَر وزنها فرعًا بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتُبِر وزن الفعل فرعًا بالنسبة الى وزن الاسم . ويُقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلٍ قَدْ غُرِسْ كَالْوَصْفِ مَعْ مَوْصُوفِهِ فَاعْلَمْ وَقِسْ

اي ان كل واحدةٍ من هذه العلل فرعٌ عن اصلٍ كالوصفيّة فانها فرع الموصوفيّة كما مرَّ . وكذلك ما يليها من العلل فان العَلَميّة فرع التنكير . والعدل فرع الاصالة . والتركيب فرع البساطة . والعجمة فرع العربيّة عند اهلها . والجمع فرع الإفراد . والتانيث فرع التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرُّد

فصلٌ

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَامْنَعِ كَأَدْهَمٍ اسْمًا لَا كَوَصْفٍ أَرْبَعِ

اي يُشترَط في الوصفيّة ان تكون من اصل الوضع فلا يُعتبَر الاستعمال العارض . ولذلك يُمنَع ما وُضع للوصفيّة ثم طرأَت عليهِ الاسمية كادهم اسماً للقيد . ويُصرَف ما وُضع للاسمية ثم طرأَت عليهِ الوصفية كاربع موصوفًا بها في نحو مررت بجوارٍ اربعٍ . وقس على ذلك كل ما جاءَ من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لٰكِنْ قُدِّرَا فِي عَلَمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغتهِ الاصلية مع بقاءِ معناهُ الاصليّ يؤخذ بالسماع فلا يقاس عليهِ . غير ان الواقع منهُ في الاعلام يكون تقديرًا لتصحيح امتناع الوارد منها عن العرب غيرَ منصرفٍ وليس فيهِ مانعٌ غير العَلَميّة فيُقدَّر عدلهُ عن اصلٍ مفروضٍ كما مرَّ في عدل زُفَر عن زافر ليتحصَّل لهُ سببٌ آخر يمتنع بانضمامهِ الى العلمية * ولذلك لم يُحكَم بالعدل في أُدَد لانهُ وُجد عندهم منصرفًا . ولا في طُوًى عند من يمنعهُ باعتبار البقعة لان فيهِ التانيث مع العلمية * وقد احصت النحاة ما سُمِع من الاعلام المعدولة فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقولهِ

ان رُمتَ الضبطَ لما نقلو ه الى فُعَلٍ عُمَرٌ زُحَلُ

زُفَرٌ جُشَمٌ قُثَمٌ جُمَحٌ قُزَحٌ دُلَفٌ عُصَمٌ ثُعَلُ
وجُحَى بُلَعٌ مُضَرٌ هُبَلٌ ومُتَمِّمُ ما ذكروا هُدَلُ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقًا لتحقُّق الاصل الذي يقتضيهِ المقام كأُخَرَ في نحو فعِدَّةٌ من ايامٍ أُخَر فانها جمع أُخرَى مؤنث آخَر وهو افعل تفضيل لا يؤنث ولا يُثنَّى ولا يُجمَع الّا مع أل او الاضافة وليس شيء منهما * وكذلك جُمَع في نحو جاءَت الهندات كلُّهنَّ جُمَع فانها جمع جمعاء مؤنث أجمَع وهي انما تُجمَع على جمعاوات لانها اسم كصحراء . وكذا توابعها من الفاظ التوكيد * وهكذا سَحَر في نحو خرجت يوم الجمعة سَحَرَ فان المراد بهِ سحر ذلك اليوم بعينهِ فكان يجب ان يُعرَّف بأَلْ * فلما استُعمِلَت هذهِ الاسماء على خلاف الاصول المعيَّنة لها عُلِم انها معدولةٌ عنها . فتكون أُخَرُ معدولةً عن آخَر بلفظ الافراد والتذكير . وجُمَع وتوابعها عن جمعاوات وكتعاوات وهلمَّ جرًّا . وسَحَر عن السَحَر بالالف واللام . ومن ثَمَّ تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شَبَه العلمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذٰلِكَ فِي ٱلْأَعْدَادِ فُعَالُ أَوْ مَفْعَلُ فِي ٱلْآحَادِ
وَذَاكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرْ حُكِيْ لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشَرْ

اي انهم استعملوا فُعَال بالضم او مَفْعَل بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاءَ القوم أُحادَ او مَوْحَدَ اي جاءُوا واحدًا واحدًا وهو الاصل فعُدِل بهِ عن التكرار الى الافراد . وكلاهما يقعان في ما يتضمَّن الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو أُلِي اجنحةٍ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ . والخبر نحو صلوة الليل مثنَى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكيٌّ عن العرب الى الاربعة فقط بالاتّفاق وفي ما فوقها الى العشرة على خلاف . وقال الاكثرون لم يُسمَع شيءٌ منها الّا الى الاربعة ولكن النحاة تطرَّقوا الى العشرة قياسًا على ما سُمِع من ذلك والله اعلم

وَٱلشَّرْطُ فِي ٱلتَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعْهُ كَمَا رُكِّبَ مَعْدِيْ كَرِبُ

اي ان شرط المركَّب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجيًا معربًا كمعدي كرب على ما ستعرفهُ في ما بعد . فخرج بقيد المزجيّ المركَّبُ الاسناديُّ كتأبَّطَ شرًّا . والاضافيُّ كعبد الله . و بقيد المعرب المزجيّ المبنيُّ كسيبويهِ فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرْطُ ذِي ٱلْعُجْمَةِ وَضْعُ ٱلْعَلَمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي ٱلْكَلِمِ

اي ان شرط ما فيهِ العجمة وهو كل ما ليس بعربيٍّ ان يكون قد وُضع علَمًا في لغة الاعاجم ليبقى على غرابتهِ عن الالفاظ العربية لانهُ لو لم يكن علَمًا تصرَّفت فيهِ العرب بالتنوين وإدخال الالف واللام عليهِ وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سُمّي بديباج انصرف لانهُ نكرةٌ في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور

وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطْ لِلثِّقْلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكَ ٱلْوَسَطْ

اي ويُشترَط ايضًا في ذي العجمة ان يكون زائدًا على ثلثة احرفٍ كيوسف ليحصل فيهِ الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثيًّا يُشترَط فيهِ ان يكون متحرك الوسط كشتَر اسم حصنٍ ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض بهِ عمَّا فاتهُ من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفهُ عند الاكثرين لانهُ يكون اخفَّ ما تُبنى عليهِ الاسمآء

وَٱلْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى ٱلْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِٱلتَّـآءِ مَخْتُومًا سَقَطْ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي مرَّ الكلام عليهِ . فان كان مختومًا بالتآء كصياقلة انصرف لانهُ حينئذٍ يكون قد جآء على مثال الآحاد كعلانية ففُقِدَت منهُ العلة اللفظية التي هي خروجهُ عن صيغة الآحاد العربية كما تقرر في موضعهِ

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ ٱلتَّآءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهِنْدَ بِٱلصَّرْفِ أُذِنْ

فَإِنْ يُصَغَّرْ أَوْ يَكُنْ قَدْ شُفِعَا بِعُجْمَةٍ كَبَلْخَ حَتْمًا مُنِعَا

اي ان العلم المؤَنث بالتآء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقًا كفاطمة وحمزة ودَغَة وغير ذلك . فان تجرَّد منها جاز صرف الثلاثيّ الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة لفظهِ تقاوم احدى العلَّتين فلا يبقى الَّا واحدة منهما . وجاز منعهُ عملاً بالعلتين القائمتين فيهِ وهو الاكثر . فان صُغِّر كهُنيدة او كان اعجميًّا كبلخ اسم بلدة وجب منعهُ لظهور التآء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث عللٍ في الثاني وهي العلمية والتانيث والعجمة فتعادل احداها خفة اللفظ و يفضل اثنتان للمنع * واما ما كان زائدًا على ثلثة احرف كزينب او متحرك الوسط كعدَن اسم مدينة فلا بدَّ من منعهِ لانهم يعتبرون الحرف الرابع منهُ بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع *وذلك لان الرباعيّ اذا صُغّر استغنى عن لحاق التاء به كعُقَيرِب تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائمًا مقامها. وحركة الوسط تُخرِج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثيّ الساكن الوسط فيصير كالرباعيّ في الثقل ومن ثمَّ تكون قد قامت مقام الحرف الرابع* واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلو سُمّيت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين* وما لا تظهر التاء في تصغيره كحُرَيب تصغير حرب عَلَمًا لامرأة لا يزال على حكم التخيير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدُّون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعيًّا بها. ومن ثمَّ اذا صُغّر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه* وانما اعتبروا التانيث في نحو هند فخيَّروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انهُ لفظيٌّ ولو تقديرًا وهي وهمية محضًا فلا تُعطَى حكمهُ

وَٱمْنَعْ كَقَيْسَ ٱسْمًا إِلَى ٱلْأُنْثَى ٱنْتَقَلْ حَتْمًا لِدَفْعِ ٱللَّبْسِ أَوْ ثِقْلٍ حَصَلْ
وَهٰكَذَا ٱصْرِفْ مَا كَهِنْدَ ٱسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انهُ اذا جُعِل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثيَّة الساكنة الوسط عَلَمًا لامرأة وجب منعهُ ولم يُخيَّر فيهِ كهند لئلاَّ يلتبس عند صرفهِ بالمذكر. وقيل لانهُ قد حصل لهُ ثقلٌ بنقلهِ الى المؤنث لانهُ اثقل من المذكر باعتبار فرعيتهِ عنهُ واحتياجهِ الى الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفَّة اللفظ فتوفَّرت العلتان* واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا جُعل عَلَمًا لرجل فانهُ يُصرَف وجوبًا لانهُ كان جائز الصرف مع التانيث فلما فقد التانيث لم يبقَ وجهٌ لمنعهِ. بخلاف ما زاد على الثلثة كسُعاد فانهُ يجب منعهُ مع تسمية المذكر بهِ لانهُ قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مرَّ* فان كان ثلاثيًّا متحرك الوسط كقَدَم عَلَمًا لرجلٍ جاز منعهُ جريًا على حكمهِ في الاصل وجاز صرفهُ لانهُ قد صار مذكرًا في اللفظ والمعنى فلا تؤَثر فيهِ حركة الوسط. وهو الاكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سُمِّي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفات يُجَرُّ غالبًا بالكسرة جريًا على سَنَن هذا الباب لانهُ يُجرُّ بما يُنصَب بهِ. والأعرف حينئذٍ بقاء تنوينهِ وعليهِ الآية فاذا افضتم من عَرَفاتٍ فاذكروا الله* وفي تقييد هذا الجرّ بالغالب اشارة الى انهُ قد يُجَرُّ بالفتحة كما مرَّ

في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسمآء الغير المنصرفة. وقد رُوي قول الشاعر

تنوّرتها من اذرعاتٍ واهلها بيثرب ادنى دارها نظرٌ عالِ

بكسر تآء اذرعات وفتحها. و بالتنوين مع الكسر و بتركهِ كما مرّ هناك. فتذكر

وَأَلِفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَهْ فِي مُطْلَقِ ٱسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَهْ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائدةً في الاسمآء مطلقًا من المفردات كسلمى وصحرآء وحبارَى وقاصِعآء وبادَوْلَى وعاشورآء. او الجموع كأَسْرَى وعلمآء وسُكارَى وأَصدِقآء ونظائرهنّ ٭ فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثرٌ لانها تكون حينئذٍ من اصول الكلمة لا للتانيث٭ واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتآء في كونهِ لفظًا ومعنًى كما في سلمى وصحرآء. او لفظًا فقط كما في أسرَى وعلمآء. غير ان الالف لا تكون مقدرةً كالتآء فليس لها موَنثٌ معنويٌّ

وَٱلْوَزْنُ مَا ٱخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلِ بِٱلْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيَذْبُلِ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصًا بالفعل كدُئِل بضم فكسر اسم رجل. او كان يحقّ للفعل دون الاسم لافتتاح مصحوبِهِ بزائدٍ من زوائد الافعال كيذبُل اسم جبلٍ . فان الاول يختصُّ بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسمآء. والثاني وان كان يوجد في الاسمآء لكنّ الفعل اولى بهِ لان زيادتهُ تدلُّ على معنًى فيهِ كالغيبة والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل ٭ فان كان الوزن مشتركًا بين الاسمآء والافعال على السوآء كرَجَب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن كيَرْبُوع لم يكن لهما اثرٌ في المنع مطلقًا٭ واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام كدُئِل وشَمَّر ونحوهما. والأولى بهِ يقع في الاعلام كيَذبُل وتَغلِب وأَحمَد. وفي الصفات كاحمر وأَكرَم ونحوهما٭وكلهُ تُعتبر فيهِ الموافقة في الميزان فقط كما في دُئل واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فُعِلَ والثاني على وزن أَفعَلَ. ولا عبرة بموافقة لفظ الفعل كموافقة تَغلِب للفظ المضارع وأَكرَم للفظ الماضي فانها ليست في شيءٍ مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيْ كَيَحْيَى يَعْتَزِلْ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ ٱلْجُمَلْ

اي ان ما سُمّي بالفعل كيحيي يُعتبَر خاليًا من ضمير الفاعل ليكون مفردًا مسمًّى بمجرد الفعل فيكون معربًا غير منصرفٍ للعلمية ووزن الفعل٭ فان اعتُبِر معهُ الضمير كان مبنيًا لكونهِ

قد صار جملةً فيُحكى على لفظهِ كما في قول الشاعر

نُبِّئتُ اخوالي بني يزيدُ ظلمًا علينا لهمُ فديدُ

وحينئذٍ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بدَّ في المسمَّى بالفعل من اعتبار الاختصاص او الأولويَّة كما علمت. فان خلا منهما كضَرَب ودَحرَج اذا سُمّي بهما انصرف عند الجمهور

وَقِفْ عَلَى فَعْلَانَ وَٱلْفَاءُ فُتِحْ وَصفًا وَفِي ٱلْأَعْلَامِ أَطْلِقْ وَٱسْتَبِحْ

اي ان الاسم المزيد فيهِ الالف والنون اذا كان صفةً يُقتصَر فيهِ على وزن فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العَلَم فانهُ قد يكون على وزن فَعْلان مفتوح الفاء كمَرْوان . او مضمومها كعُثمان . او مكسورها كعِمران . وقد يكون متحرك العين كرَمَضان . وقد يكون على وزن غيرهِ كزَعْفران وغير ذلك . وكلهُ يمتنع بمجرد استصحاب هذه الزيادة مع العلمية غير مقيدةٍ بشيء * والسرُّ في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون الزائدتين بألِفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظًا والالف المقلوبة همزةً بعدها لعلَّةٍ صرفية. ووجه الشَّبه بين الطَرَفين ان كل واحدٍ منهما مختصٌّ ببناءٍ معيَّنٍ احدهما بالمذكر والآخر بالمونث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراءة . ومن ثمَّ اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً لانهُ مع فتحها لا يؤنث بالتاء الا شذوذًا في الفاظٍ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطردٌ فيهِ . فكل ما كان يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيرهِ انثلمت مشابهتهُ فصُرِف كما سياتي * ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني بهِ عن التانيث بالتاء اقتصرت الصفة عليها دون العلم لانهُ لا يؤنث مطلقًا فتصلح لهُ كل صيغة

وَكُلَّ وَصفٍ تَاءُ أُنْثَى لَا تَلِي فَٱصْرِفْ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلِ

اي ان كل صفةٍ في هذا الباب من فعلان وغيرهِ حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما في سكران واحمر. فان كانت تقبلها انصرفت كعُرْيان ونَدْمان فان مؤنثهما عريانة وندمانة. وكأرمَل ويَعْمَل فان مؤنثهما ارملة ويعملة . وذلك أمَّا في الاولين فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يُعتدَّ بها . واما في الاخيرين فلان احدى العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبههما بهِ

وَكُلُّ مَنْقُوصٍ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعْ أَوْ جُرَّ وَٱلْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعْ

اي ان كل ما كان منقوصًا من هذا الباب وهو ما كان آخرهُ ياءً مكسورًا ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائهِ منوّنًا حال الرفع والجرّ. غير ان تنوينهُ للعوض كما سياتي بخلاف تنوين قاضٍ لانهُ للتمكين. ولذلك لم يمتنع فيهِ كما لم يمتنع تنوين نحو عرَفاتٍ لانهُ للمقابلة* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعًا كجوارٍ. او علَمًا كغازٍ اسم امرأةٍ. او صفة كأُعَيمٍ تصغير اعمى* واما في حال النصب فيُفتح غير منوّنٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يُقال جاءَني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جواريَ وقس البواقي

وَٱلْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نُطِقَا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقَا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوهُ مختومًا بالالف المقصورة. كدَعاوَى وعَذارَى. فان الاصل فيهما دعاوِي وعذارِي بالياءِ مكسورًا ما قبلها فأُبدلت الكسرة فتحةً والياءُ الفًا. ومن ثَمَّ أُجري مجرى امثالهِ مما خُتم بأَلف التانيث فلم ينوَّن في الاحوال الثلثة مطلقًا بخلاف الباقي على حكمهِ كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين* واعلم انهُ لما كان المراد بالمنقوص كلَّ ما آخرهُ ياءٌ بعد كسرةٍ دخل فيهِ كل ما كان كذلك من معتلّ اللام وغيرهِ كما رأيت

فصلٌ

في أشباه هذه العلل

يُعَدُّ شِبْهُ عِلَّةٍ مِنَ ٱلْعِلَلْ فَكَانَ حُكْمُ ٱلْمَنْعِ مَعْهُ لَمْ يَزَلْ

مِنْ ذَاكَ شِبْهُ ٱلْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرَا مِنْ عَلَمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نُكِّرَا

اي ان شبه العلّة يُعَدُّ علّةً كما نصَّ عليهِ سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفة اذا سُمّي بهِ ثم نُكِّر كقولك مررت باحمر عادٍ واحمرَ آخر. فانهُ يُعتبَر فيهِ مع وزن الفعل الباقي لهُ شَبه الوصفية التي كانت فيهِ فيمتنع من الصرف* وبيان ذلك ان الوصفيَّة قد خُلِعت عنهُ اولاً بالعلمية ثم خلعت العلميةُ بالتنكير فصار كالصفة لان حالتهُ حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقيةٌ فيهِ* وبهذا الاعتبار يكون شَبه العلة قد أثَّر تأْثير العلة كما ان شَبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذهب سيبويهِ وعليهِ الاكثرون

وَأَشْبَهَ ٱلْأَعْلَامَ مَا عُرِّفَ مَعْ ‌ ‌ تَرْكِ مُعَرِّفٍ لَهُ نَحْوَ جُمَعْ

اي ان ما كان معرَّفًا بقرينةٍ لفظيَّةٍ ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العَلَم في كونهِ معرفةً بغير قرينة لفظية فأُعطي حكمهُ في هذا الباب* وذلك نحو جُمَع في التوكيد وسَحَر المراد بهِ سحر يوم معيَّن. فان الاول معرفة بنيَّة الاضافة الى ضمير المؤَكَّد كما سيأتي. والثاني معرفةٌ بنيَّة الالف واللام كما مرَّ. ومن ثمَّ يمتنع كل واحدٍ منهما بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليهما ما جرى هذا المجرى

وَأَشْبَهَ ٱلْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبِ ‌ ‌ كَمِثْلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ ٱلْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علمًا لرجلٍ مسمًّى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهًا بالاعجميّ لمخالفتهِ الاسلوب العربيّ لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار يمنعونهُ من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشِبْهُ جَمْعٍ كَحَضَاجِرٍ نُقِلْ ‌ ‌ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَاحِيلَ ٱرْتُجِلْ

اي ان ما سُمّي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهًا بهِ فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لانهُ قد ضَعُفَ استقلال صيغتهِ لفقد معنى الجمعية منها فيتقوَّى بالعلمية* وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر علمًا للضبع فانهُ في الاصل جمع حِضَجْر وهو العظيم البطن. او مُرتجلاً كشراحيل علمًا لرجلٍ فانهُ لم يسبق لهُ استعمال في الجمع. وهو عربيٌّ في الصحيح كما نصَّ عليهِ الجوهريُّ في الصحاح خلافًا لمن ادَّعى لهُ العجمة

وَهٰكَذَا شِبْهُ مُؤَنَّثِ ٱلْأَلِفْ ‌ ‌ قَصْرًا كَأَرْطَى عَلَمًا لَا يَنْصَرِفْ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما خُتم بالف الالحاق المقصورة كأَرْطَى اسم شجرٍ اذا جُعل علمًا لرجلٍ. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالف التانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيهِ كما رأيت. فاذا صار مصحوبها علمًا تمّت المشابهة بعدم قبول التاء وتقوَّت بمعاضدة العلمية لها لانها ضعيفةٌ لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثمَّ يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف* وحمل قومٌ عليها ألف التكثير في نحو قَبَعْثَرى فجعلوها في حكمٍ واحدٍ. واما الف الالحاق الممدودة في نحو علباء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلُّف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف المؤثّرة فيهِ . فتامَّل

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْأَصْلَ يُرْعَى ههُنَا فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غَنِي
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ ٱلْعُرْفِ فَٱمْنَعْهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعهِ من الصرف عن التعريف . فكل ما كان يُمنع في حال التنكير يبقونهُ على منعهِ اذا سُمّي بهِ ثم نُكّر لانهُ حينئذٍ قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمّى بالصفة مع وزن الفعل نحو احمر كما مرَّ . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثُلاثَ ومَرْبَع . فيمتنع كلٌّ واحدٍ منها بشَبَه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفًا في الاصل كخضاجر استمرَّ فيهِ المنع بعد التنكير بشَبَه الوصف ايضًا مع شبه الجمع . والّا صُرِف في اصحّ الاقوال لبقائهِ على صيغة الجمع دون معناهُ ولا شيء يقوم مقامهُ كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرةً كأَرْطَى فاذا نُكِّر وجب صرفهُ بالاجماع

فصلٌ

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرِفُ ذَا ٱلْمَنْعِ ٱنْفِرَادُ ٱلْعِلَّهْ أَوْ ثَلْمُ شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَقِلَّهْ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نُكِّرَا وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صُغِّرَا

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيهِ لسقوط صاحبتها او انثلامُ احدى علتيهِ وان لم تسقط برمّتها . ولذلك يُصرَف نحو طلحة اذا نُكّر لسقوط العلمية عنهُ كقولك مررت بطلحةَ الفيّاضِ وطلحةٍ آخر . ونحو سرحان اسم رجلٍ اذا صُغِّر لانثلام احدى علّتيهِ لانهُ يقال فيهِ سُرَيحِين وحينئذٍ تنثلم زيادتهُ بقلب الالف ياءً فتبقى النون فقط وهي لا تؤثّر الا مع الالف * واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوارٍ فلا يخلّ بمنع الصرف لقيام التنوين المعوَّض بهِ عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارةً سببًا لتحتُّم المنع كما في هُنَيدة تصغير هند على ما علمت . وتارةً سببًا لابطالهِ كما في سرحان وعُمَر وشَمَّر . فانها اذا صُغِّرت قيل فيها سُرَيحِين وعُمَير وشُمَيمِر . فتنصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مرَّ . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

الفعل في الثالث * وتارةً سببًا لحدوثهِ كما في تُرْتُب بضمتين وهو الشيءُ المقيم الثابت اذا جُعل علمًا لرجلٍ فانهُ يكون منصرفًا لانفراد العلمية فيهِ. فاذا صُغر صار تُرَيتب على وزن تبيطِر فامتنع لحدوث وزن الفعل فيهِ مع العلمية * وقد لا يؤثّر شيئًا كما في طُلَيحة وأُحيمِد وسُكَيران وحُمَيراء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعهُ الى التصغير ولا ينتقض بهِ. فتامل ولا تغفل

وَجُرَّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلْ صَرْفًا لِضَعْفِ شَبَهٍ فِيهِ دَخَلْ

اي ان ما لا ينصرف اذا أُضيف او اقترن بأَل يُجَرُّ بالكسرة نحو صلَّيتُ في افضلِ المساجدِ. بناء على انهُ قد انصرف لانهُ قد ضعف شبههُ بالفعل لما دخلهُ من خصائص الاسماء. وهو مذهب سيبويهِ وجماعةٍ من المحققين وعليهِ اكثر النحاة

وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرْفُ ٱلْمُمْتَنِعْ وَٱلْعَكْسُ فِي ٱلْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سُمِعْ

اي انهُ يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر

أَعِدْ ذكرَ نُعمانٍ لنا ان ذكرهُ هو المسك ما كرَّرتهُ يتضوَّعُ

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفًا لانهُ اسمٌ معربٌ وانما عرض عليهِ ما يمنعهُ من الصرف بخلاف اصلهِ. فاذا أُريد صرفهُ امكن الرجوع اليهِ بادنى سببٍ لانهُ الاصل فيهِ. وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيهِ تنوينًا مقدرًا ويراعونهُ في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضًا. غير ان ذلك مسموع عن العرب في العَلَم دون غيرهِ لان فيهِ علةً هي ركنٌ ينضمُّ اليهِ اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليهِ قول الشاعر

طلبَ الازارقَ بالكتائب اذ هَوَت بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ

وهو كثيرٌ في اشعارهم غير انهُ مكروهٌ لانهُ خروجٌ عن الاصل لا وجه لهُ

فصلٌ

في بناء الاسم

وَمَا مِنِ ٱسْمٍ أَشْبَهَ ٱلْحَرْفَ بُنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ ٱلتَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يُبنَى كالحرف فاقدًا ما كان لهُ من التمكن في الاسمية

لان شَبَه الحرف قد اخرجهُ عن وضعهِ وقرَّبهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبُني حملاً عليهِ . بخلاف شَبَه الفعل فانهُ يخرجهُ عن الامكنيَّة فقط لان للفعل حظًّا في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَٱللَّفْظُ وَٱلْمَعْنَى وَٱلِٱسْتِعْمَالُ   وَجْهٌ وَٱلِٱفْتِقَارُ وَٱلْإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحدٍ منها يوجب البناءَ بمفردهِ ولا يحتاج الى معاضدةٍ آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف يُبعِد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبةً كما مرَّ ولذلك لا يبعدهُ الشَبَه الواحد بهِ عن الاسمية . واما احكام هذه الاوجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى   دُونِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا

أَوْ كَانَ مَعْنَى ٱلْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا   وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهُنَا

أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأَثُّرِ   مِثْلَ حَذَارِ نَائِبًا عَنِ ٱحْذَرِ

أَوْ لَزِمَ ٱلْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرْ   لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى ٱلْوَصْلِ ٱفْتَقَرْ

أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يُبْنَى   كَوْنُهُ فَهْوَ بِٱلْبِنَاءِ ٱسْتَغْنَى

اي انهُ بناءً على ما ذُكِر يقع البناءُ في هذه المواضع ✱ الاول ما كان موضوعًا على اقلَّ من ثلثة احرفٍ كتاءِ الضمير فانها تشبه تاءَ التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماءِ لان اقلَّ ما يوضع الاسم عليهِ ثلثة احرف ✱ والثاني ما تضمَّن معنى الحرف ولو مقدَّرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمَّن معنى حرفٍ موجودٍ كأينَ فانها قد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمَّن معنى حرفٍ غير موجودٍ كهنا فانها قد تضمَّنت معنى حرفٍ كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حقُّها ان تُؤدَّى بالحرف غير انهُ لم يُوضَع فوجب تقديرهُ طردًا للباب ✱ والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثرٍ بهِ كحَذارِ النائب عن احذر فانهُ كالحرف الذي ينوب عن الفعل

مثل ليتَ النائبة عن اتمنَّى. وانما اشتُرِط فيهِ عدم التأَثُّر احترازًا عن المصدر في نحو ضربًا زيدًا فانهُ نائبٌ عن إضرِب المحذوف ولكنهُ منصوبٌ بهِ* والرابع ما افتقر افتقارًا لازمًا الى ما يتمّم معناهُ كالموصول الذي لا يزال مفتقرًا الى الصلة فانهُ كالحرف الذي لا يزال مفتقرًا الى غيرهِ . وانما اشتُرِط فيهِ لزوم الافتقار احترازًا عن افتقار المبتدا الى الخبر ونحو ذلك فانهُ عارضٌ لا يُعتدُّ بهِ* والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كويهِ ونحوها من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدلُّ عليها وحينئذٍ تكون كالحرف المُهمَل في كونها غيرَ عاملةٍ ولا معمولة

وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا كَٱلْكَلِمَهْ ثَانِيهِمَا عُدَّ كَتَاءِ ٱلْمُسْلِمَهْ
فَبُنِيَ ٱلصَّدْرُ كَحَشْوٍ قَبْلَهُ وَٱلْعَجُزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركَّبين تركيب مزجٍ هما كالكلمة الواحدة منزَّلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزومهِ حالةً واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقّهُ اليها . فيُبنَى الجزء الاول كما يُبنَى ما قبل التاء لانهُ قد صار حشوًا مثلهُ . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونهِ قد تضمَّن معنى حرفٍ كما في نحو خمسةَ عشرَ اي خمسة وعشر . او بكونهِ اسم صوتٍ كما في نحو سيبويهِ بُني ايضًا والاَّ أُعرِب غير منصرف كحضرموت ونحوهِ* واعلم ان صدر هذا المركَّب يُبنَى على الفتح كما يُبنَى عليهِ ما قبل التاء ما لم يكن آخرهُ ياء كمعدِيْ كَرِب فيُبنَى على السكون تخفيفًا لانهُ قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزهُ الذي يُبنَى فان كان اسم صوتٍ يبنى على الكسر والاَّ فعلى الفتح مطلقًا* فتدبَّرْ

وَرُبَّمَا يُبْنَى شَبِيهُ ٱلْمُشْبِهِ نَحْوَ حَذَامِ كَحَذَارِ فَٱفْقَهِ

اي ان البناء قد يكون لشَبَهٍ ما يشبه الحرف فضلاً عن شَبَه الحرف بنفسهِ لان شِبه ما يشبه الشيءَ شِبهٌ للشيء . وذلك نحو حَذَامِ علمًا لامرأةٍ معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز يشبّهونهُ بنحو حَذَارِ المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مرَّ فيبنونهُ على الكسر مثلهُ كما سياتي في موضعهِ

وَرُبَّمَا ٱنْسَاقَ ٱلْبِنَاءُ مِنْ بِنَا إِضَافَةٍ كَسِرِّنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبنيّ . وذلك يكون في الظروف المضافة الى

الجُمَل كما في المثال طلبًا للمشاكلة بين المتضايفين على ما سيجيء في موضعهِ

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِي حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البنآء قد يكون بطريق النقل عن المبنيّ محكيًّا فيهِ لفظ ما نُقِل عنهُ كتأبَّطَ شرًّا ونحوهِ مما سيُذكَر في باب العَلَم فانهُ يُحكَى فيهِ لفظ الجملة المنقول عنها و يكون اعرابهُ محلًّا في المشهور كسائر المبنيَّات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِلَازِمٍ لَزِمْ وَمَا بِعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقِمْ

اي ان كل ما كان من البنآء بعلَّةٍ لازمةٍ كبنآء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازمًا لا ينفكُّ عن صاحبهِ . وما كان بعلَّةٍ عارضةٍ كبنآء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوهما كان عارضًا ينفكُّ عن صاحبهِ متى فارق الصورة المقتضية البنآء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونَيْنِ ٱقْتَضَى مَعًا وَمَا ٱلْبِنَآءَ فِيهِ عَرَضَا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا وَسَكَّنُوا ٱلْبَاقِيْ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرَّكوا من المبنيَّات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخرهُ على السكون الذي يقتضيهِ البنآء كحيثُ وأينَ وأمسِ * وما كان بنآؤهُ عارضًا كالمُنادَى مراعاةً لاصلهِ من الاعراب المقتضي الحركة * وما كان على حرفٍ واحدٍ صحيحٍ كتآء الضمير لبيان المعاني التي تدلُّ عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض * وسكَّنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البنآء . فان حُرِّك شيء منها كما سترى فذلك نادرٌ او عارضٌ لا يُعتَدُّ بهِ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مَا بُنِيْ كَمَا مُنِعْ يَحْتَاجُ مَحْضَ شَبَهٍ لَا يَنْصَدِعْ

فَأَعْرَبُوا مَا شَبَهُ ٱلْحَرْفِ ٱعْتَرَضْ بِمَا يَخُصُّ ٱلِٱسْمَ فِيهِ فَنُقِضْ

اي ان المبنيّ يحتاج شَبَهًا محضًا بالحرف ليَخرج بهِ عن وضعهِ كما يحتاج الممنوع من الصرف مع الفعل . ولذلك يُعرَب ما عارض فيهِ شَبَهَ الحرف شيء من خصائص الاسمآء كلزوم ايّ الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عُورِض فيهِ شَبَهُ الفعل المانع من الصرف * واعلم ان المُعتبَر من لزوم الاضافة المعارض للبنآء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة ايّ

المذكورة. واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ بهِ لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكورٍ صريحًا فكانهُ محذوفٌ ومن ثمَّ تكون الاضافة كلا اضافة

فصلٌ

في حقيقة النكرة والمعرفة

أَلِاسْمُ مِنْهُ نَكِرَةٌ وَمَعرِفَهْ ... وَٱلْأَصلُ فِيهِ ٱلنَّكْرَةُ ٱلْمُكْتَنِفَهْ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرةٍ وهي ما شاع في جنسهِ غير مقيَّد باحد الافراد كرَجُل. ومعرفةٍ وهي ما عُلِّق على مسمًّى بعينهِ كزيد* والنكرة هي الاصل فيهِ لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض تلك الافراد

وَٱلنَّكْرَةُ ٱلْقَابِلُ أَلْ تُؤَثِّرُ ... عُرْفًا وَمَا عَاقَبَهُ إِذْ تُنْكَرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أَل مؤثّرةً فيها تعريفًا كما في الرجل. احترازًا عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا تؤثّر فيهِ لانهُ معرفةٌ بدونها وانما جيءَ بها لغرضٍ آخر كما ستعلم* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل أَل مما يُنكَّر دخولها عليهِ بنفسهِ كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وَعُرِّفَ ٱلْغَيْرُ كَأَنْتَ نَوْفَلُ ... ذَاكَ ٱلَّذِي ٱلْقَاضِي ٱبْنُهُ يَا رَجُلُ

اي وغير ما ذُكِر معرفةٌ وهو الضمير والعَلَم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرَّف بأَل والمضاف الى معرفةٍ اضافةً محضة* وزاد المتاخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت* وأَعرَف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطَب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيرهِ من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختصُّ ثم المشترك. ثم المعرَّف بال العهدية ثم الاستغراقية ثم الجنسية* واما المضاف فقيل هو دون المضاف اليهِ لانهُ يكتسب التعريف منهُ. وقيل في رتبتهِ* واما المنادى المذكور فالمختار انهُ في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليهِ* وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعلهُ مساويًا لما

فوقهُ نحو سبحان من سبّح الرعد بحمدهِ . او اعلى منهُ كما اذا قيل للطارق من هذا فقال فلانٌ مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد بهِ اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصهِ المسمَّى كما ترى

فصلٌ

في الضمير

يُكْنَى عَنِ ٱلظَّاهِرِ بِٱلضَّمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورِ
وَهْوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِلْ وَجَآءَ فِيهِ ٱلْجَرُّ أَيْضًا إِذْ وُصِلْ

اي ان الضمير يُؤْتَى بهِ للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسمّيهِ الكوفيُّون كنايةً . وهو يكون للحاضر ويدخل تحتهُ المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدَّم ذكرهُ نحو زيدٌ ضربتهُ ✲ وكلهُ قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون متَّصلاً فيقع في المواضع الثلثة على التفصيل الذي سياتي

وَمَا لِفَصْلٍ كَأَنَا إِذْ رُفِعَا إِيَّايَ فِي ٱلنَّصْبِ وَقِسْ مُفَرَّعَا
وَٱلتَّآءَ صِلْ وَٱلنُّونَ وَٱلْوَاوَ ٱلْأَلِفْ وَيَآءَ أُنْثَى وَعَلَى ٱلرَّفْعِ تَقِفْ
وَٱلْكَافُ وَٱلْهَآءُ وَيَآءُ ٱلنَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَنَا لِكُلٍّ شَمِلَا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل إِيَّاي . ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني إِيَّاك وإِيَّاهُ . وعلى كل ضميرٍ ما يتفرَّع منهُ كنحن وأَنتِ وهُما وايانا واياها وهلمّ جرًّا ✲ واما المتَّصل فهو تآءُ التكلم والخطاب ونون الإِناث وواو الجماعة والف الاثنين ويآءُ المخاطبة . وكلها تختصُّ بالرفع لانها لا تقع الَّا فاعلاً او نائب فاعلٍ ✲ ومنهُ كاف الخطاب وهآءُ الغيبة ويآءُ المتكلم . وكلها تقع في موضع النصب والجرّ دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها ✲ ومن ذلك نا وهي تحيط بالمواضع الثلثة نحو ربَّنا لا تؤَاخذنا ان نسينا ✲ واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وُضع للتكلُّم والغيبة برُمّتهِ نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعهُ وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى أَنْ بفتح الهمزة وفي الثانية إِيَّا بكسرها وما يليهما حروفٌ تدلُّ على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع وغير ذلك ✲ واجاز ال

تسكين هاء هُوَ وهِيَ بعد الواو والفاء نحو وَهْوَ الغفور الودود وفَهْوَ على هدًى من ربهِ وهو كثيرٌ شائعٌ . وبعد اللام نحو ان هذا لَهْوَ الحقُّ وهو قليلٌ * واما الضمائر المتَّصلة فهي المذكورة آنفًا على حِدَتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في نحو ضربتما ورأيتكم ومررت بهنَّ حروفٌ كما مرَّ في المنفصل * واختُلِف في ضمير الغائبة والمحققون على انهُ هو الهاء وحدها كما مرَّ والالف زائدةٌ للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع * واذا لم تكن الهاء مع الالف تُضمُّ ما لم تقع بعد ياء ساكنةٍ او حرفٍ مكسور فتكسر نحو فيهِ وعليهِ وبهِ وأعطِهِ . وتُشبع حركتها بعد متحرّكٍ نحو لهُ وبهِ . ويجوز اشباعها واختلاسها بعد ساكنٍ نحو منهُ ويدعوهُ . ولها مع المثنّى والجمع من الضمّ والكسر ما لها مع المفرد * واما التاء والكاف فتُفتَحان للمخاطَب وتُكسران للمخاطبة وتُضمّان لكل ما سواهما بالاجمال * والنون مفتوحةٌ على الاطلاق . والبواقي ساكنةٌ بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء التقاء الساكنين غير مسبوقتين بحركةٍ تجانسهما فتُضمُّ الواو في نحو لا تخشَوُا القوم . وتُكسَر ياء المخاطبة في نحو لا ترضَيِ العار . وتُفتَح ياء المتكلم في نحو هي عصايَ واحدى ابنتيَّ . ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلرَّفْعِ مَا لَا يُذْكَرُ ... فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَتِرُ

وَذَاكَ فِي ٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ فَمَا ... رَفْعُ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمَا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذكَر في اللفظ اذ لا صورة لهُ فيستتر مقدَّرًا في النيَّة لانهُ عمدةٌ فلا بدَّ منهُ ولو تقديرًا * واستتارهُ يكون في كل ما يرفعهُ من الفعل نحو اقوم وقُمْ . وشبهِهِ وهو اسم الفعل نحو صَهْ وحَذارِ . والوصف حقيقةً كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التميميّ والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعلهِ كضربًا زيدًا . فان في كلٍّ من ذلك ضميرًا مستترًا يُعبَّر عنهُ بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيهِ المقام * وقد يستتر ايضًا في الظرف وعديلهِ وهو الجارُّ والمجرور بنقل ضمير المتعلَّق المحذوف اليهما كما سياتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجبًا وذلك في ما عاملهُ لا يرفع الَّا الضمير نحو قُمْ . ومنهُ ما يكون جائزًا وذلك في ما عاملهُ يرفع الضمير والظاهر جميعًا نحو زيدٌ قام وانما قام انا وقام زيدٌ . فان الاول لا يخلو من الضمير ابدًا . والثاني يتضمنهُ تارةً ويخلو منهُ اخرى كما رايت . وهذا هو المراد

بوجوب الاستتار وجوازهِ * واعلم ان الاستتار يختصُّ بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منهُ يختصُّ بضمير المتكلم مطلقًا وضمير المخاطب فقط . والجائز يختصُّ بضمير الغائب والغائبة الَّا في افعال الاستثناء وافعل التعجب والتفضيل فانهُ يجب فيهنَّ على خلاف الاصل

وَٱلْفَصْلُ إِذَا أَمْكَنَ وَصْلٌ أَنْ يَقَعْ ... إِلَّا كَسَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ أَمْتَنِعْ

وَقَدِّمِ ٱلْأَخَصَّ فِي ٱلْوَصْلِ فَإِنْ ... تَفْصِلْ فَبِٱلْخِيَارِ إِنْ لَبْسٌ أُمِنْ

وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَٱلْفَصْلَ ٱلْتَزِمْ ... فَإِنْ تَنَافَى ٱللَّفْظُ غَيْبًا فَٱحْتَكِمْ

اي انهُ متى امكن اتصال الضمير امتنع فصلهُ لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والمتَّصل اخصر من المنفصل فلا يُعدَل عنهُ الَّا حيث يتعذَّر الاتّصال نحو اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضميرٍ غير مرفوعٍ اخصَّ منهُ كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبرًا في باب كان فيجوز الامران * والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخَين في باب ظنَّ . والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهمَ سَلْنيهِ وزيدٌ ظننتكهُ والصديقُ كُنْتُهُ . او اسمًا نحو الدرهمُ انا مُعطيكهُ وعجبتُ من ظَنِّكهُ كريمًا واعجبني كونُكهُ * غير ان الفصل مع الاسم ارجح بالاتفاق وعليهِ قول الشاعر

ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومهِ الفتى ... وكونُكَ اياهُ عليكَ يسيرُ

واما مع الفعل فالاكثرون على ترجيحهِ في باب ظنَّ وكان لان ذلك المنصوب خبر المبتدا في الاصل والخبر لا حظَّ لهُ في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصُوَر فلا بُدَّ من تقديم الاخصّ كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك اياهُ واعطيتهُ اياك ما لم يقع لبسٌ نحو زيدٌ اعطيتك اياهُ فلا يجوز اعطيتهُ اياك لاحتمال ان يكون كل واحدٍ منهما آخذًا او ماخوذًا فلا يظهر المراد * واما اذا لم يكن احد الضميرين اخصَّ من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتهُ اياهُ . الَّا اذا اختلف لفظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهماهُ واعطيتهما اياهُ * واعلم ان انفصال الضمير وجوبًا يكون في ما وقع محصورًا نحو أمرَ ان لا تعبدوا الَّا اياهُ . او منصوبًا بعاملٍ في مضمرٍ قبلهُ غير مرفوع مع اتحادهما في الرتبة نحو ظننتهُ اياهُ . او بمصدرٍ مضافٍ الى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الامير اياك. او مفصولاً بمتبوع نحو يُخرِجون الرسول واياكم. او مفعولاً معهُ نحو سرت واياك. او كان عاملهُ مضمرًا نحو لو انتم تملكون. فان الضمير فاعلٌ لفعلٍ مقدَّر بعد لو فلما حُذف انفصل الضمير لعدم استقلالهِ. او مؤَخرًا نحو اياك نعبد. او معنويًا نحو هم المفلحون. او حرف نفيٍ نحو وما انتم بمعجزين. ومن هذا القبيل الضمير الجاري على غير ما هو لهُ وهو الذي يلتبس مرجعهُ كما سياتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرَّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال. وما خرج عن ذلك فضرورةٌ كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنتِ جارتنا أَن لا يجاورنا الاَّكِ دَيَّارُ

وكقول الآخر

وما أُصاحِبُ من قومٍ فاذكرُهم الاَّ يزيدُهم حبًّا اليَّ هُمُ

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضَمِنَت اياهمُ الارضُ في دهر الدهارير

فان القياس ان يقال لا يجاورنا الاَّ اياكِ. ويزيدونهم حبًّا اليَّ. وضمنتهم الارض. ولكن عُدِل عنهُ لضرورة الشعر

وَأَبْرِزُوا مَا عَوْدُهُ يَشْتَبِهُ فَفَصَلُوا كَابْنِي ٱلْفَتَى رَامِيهِ هُوْ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعهُ فيفصلونهُ بالضرورة. وذلك في نحو ابني الفتى راميهِ بناءً على ان الابن رامي الفتى. فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان يعود الى الابن وهو المراد. والى الفتى وهو الارجح لانهُ اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبرٌ عنهُ. غير ان ذلك خلاف المقصود فيُبرَز الضمير المذكور منفصلاً مؤَخَّرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصالهِ فيقال راميهِ هو. وحينئذٍ يتعين عودهُ الى الابن لانهُ قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعهُ وهو ابعد المذكورَين على خلافهِ ايضًا فيتعين ان يكون الابن راميًا والفتى مرميًّا * واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هندٌ ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليهِ قول الشاعر

قومي ذُرَى المجد بانُوها وقد علمت بكُنهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو مذهب الكوفيين وعليهِ اختيار الجمهور

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لِغَيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عُلِمَا
وَجَآءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ ٱلتَّقْدِيمُ يُنْوَى أَصْلَهُ
وَكَٱقْنَعُوا فَهِيَ ٱلْغِنَى مَعْنًى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ ٱللهُ أَحَدْ
وَدُونَهُ يَخْتَلُّ عَوْدُ ٱلْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِدَاعٍ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدَّم الكلام عليهِ يكون قبلهُ لفظًا نحو زيدٌ ضربتهُ كما مرَّ وهو الاصل * وقد يكون تقديرًا نحو زار اهلَهُ زيدٌ لان زيدًا في نية التقديم باعتبار رتبتهِ * او معنًى نحو اقنعوا فهي الغنى . فان الضمير عائدٌ على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبلهُ اي فالقناعة هي الغنى * او حكمًا نحو قل هو الله احدٌ . فان الضمير عائدٌ على الامر الذي قد تقرَّر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانهُ قد ذُكر قبلهُ * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسَّر بما بعدهُ نحو نِعمَ رجلاً زيدٌ . وربَّهُ رجلاً زارني . وان هي الاَّ حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربتهُ زيدًا لان الظاهر في الحقيقة بدلٌ من الضمير لا مرجعٌ لهُ * أما نحو اكرماني واحسنَ اليَّ اخواك فانما ارتُكب فيهِ الاضمار قبل الذكر لئلاَّ يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منهُ . او تكرار الفاعل الظاهر وهو مخلٌّ بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافًا اليهِ فيعود على المضاف لانهُ هو المحدَّث عنهُ . ويندر عودهُ الى المضاف اليهِ نحو كمَثَل الحمار يحمل اسفارًا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعينهِ لهُ نحو آمنوا بالله ورسولهِ وانفقوا مما جعلكم مستخلَفين فيهِ . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادتهِ دون غيرهِ * وقد يُستغنَى عن ذكر ما يعود اليهِ الضمير بحضور مدلولهِ في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجوديّ . فان الاول عائدٌ الى امرأة العزيز وهي حاضرةٌ في المكان . والثاني عائدٌ الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصلٌ

في الاسم العَلَم

أَلْعَلَمُ ٱسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقَا بِٱلْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عُلِقَا

وَهُوَ كَعبَّاسٍ وَيَحْيَى يَنْقُلُ وَبَعضُـهُ كَفَقْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكِّبَا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبَا

اي ان العَلَم هو الاسم الذي يختصُّ مطلقًا بالذات التي عُلِّق عليها لتعيينها وذلك بحسب الوضع .فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . و بقيد اطلاقهِ بقيَّة المعارف فان اختصاصها بما هي لهُ مقيَّدٌ بحالةٍ دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمَّى بهِ اشخاصٌ متعددة فان الاشتراك قد وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعَلَم يكون في الغالب منقولاً من صفةٍ كعبَّاس .او مصدرٍ كفضل . او اسم جنسٍ كاسد * او من فعلٍ . إمَّا ماضٍ كأبان . او مضارعٍ كيَحيَى . او امرٍ كإِصمِت عَلَمًا لمكانٍ * او من صوتٍ كغاق علَمًا للغراب . او من جملةٍ كما سيجيُّ * وقد يكون مُرتجلاً اي غير مُستعمَلٍ قبل العَلَمية في غيرها . وهو إمَّا معدولٌ كعُمَر وحَذَام . او غير معدولٍ . وهو إمَّا ان تكون مادتهُ مُستعمَلةً في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملةٍ كفَقْعَس عَلَمًا لرجلٍ * والعَلَم إمَّا مفردٌ كما رايت او مركَّبٌ . وهو إمَّا اضافيٌّ كعبد شمس . او اسناديٌّ وهو المنقول عن جملةٍ كشاب قرناها علمًا لامرأةٍ سُمِّيت بهِ تفاؤُلاً لها بطول الحيوة حتى تشيب ذوَّابتاها . او مزجيٌّ كمعدي كَرِب عَلَمًا لرجل * واعلم ان المركَّب الاسناديَّ يختصُّ بالجملة الفعلية . وفاعلها قد يكون ظاهرًا كما رايت وقد يكون مضمرًا . وهو إمَّا بارزٌ كأَطرِقا علَمًا لمفازةٍ . او مستترٌ كتأَبَّطَ شرًا علَمًا لرجل . وأمَّا الاسمية فلم تُسمَع التسمية بها * وهذا المركب مبنيٌّ يُحكَى على لفظهِ في جميع الاحوال و يكون اعرابهُ محلاً كما مرَّ * واما المزجيُّ فهو معربٌ ما لم يكن مختومًا بوَيْهِ كما علمت . فان كان مبنيًا قبل التسمية كخمسةَ عشرَ وحيصَ بيصَ فان شئت ابقيتهُ على بنائهِ وهو الاشهر وان شئت اعربتهُ اعراب ما لا ينصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحينئذٍ يجري مجرى معدي كرب واشباههِ * واما المركَّب الاضافيُّ فيجري مجرى سائر المتضايفات بلا خلاف

وَمِنْهُ كُنْيَةٌ بِأُمٍّ أَوْ أَبِ نَحْوَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جُنْدَبِ
وَكَالرَّشِيدِ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّنفَرَى لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كُنْيَةٌ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الْكُنَى يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنيةٌ وهي ما صُدِّر بأَبٍ او أُمٍّ كابي بكرٍ وأُمِّ جُندَب كنية امرأَةٍ . قيل او بابنٍ كابن عبّاس . ومنهُ لَقَبٌ وهو ما يراد بهِ رِفعة مسمّاهُ كالرشيد لقب الخليفة هرون العبّاسيّ . اوضعتهُ كالشنفري اي العظيم الشفتين لقب رجلٍ من العرب * وحكم اللقب ان يُؤَخَّر عن اسم ما لُقِّب بهِ كهرون الرشيد لانهُ كالنعت لهُ . وربما تقدّم عليهِ كقول الشاعر

بانّ ذا الكلبِ عمرًا خيرَهم حَسَبًا ببطن شريانَ يعوي حولهُ الذيبُ

وهو نادرٌ * واما الكنية فلا ترتيب لها معهما لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر

اقسمَ باللهِ ابو حفصٍ عُمَر ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

وتاخيرها عنهُ كقول الاخر

وما اهتزَّت الافلاك من اجل هالكٍ سمعنا بهِ الَّا لسعدٍ ابي عمرِو

وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقديمها عليهما جميعًا فيقال ابو حفصٍ عُمَر الفاروق ونحو ذلك

"وَالْاِسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا أُتْبِعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا"

"وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَذِلَا"

اي انهُ اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلًا او عطف بيانٍ . ويجوز قطعهُ عن التبعيَّة مرفوعًا على انهُ خبرٌ لمبتدإٍ محذوف تقديرهُ هو او منصوبًا على انهُ مفعولٌ لفعلٍ محذوف تقديرهُ اعني * وتجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانعٌ في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونًا بأَلْ كالحرث او مركبًا كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد والافراد . او كانت تُؤَدّي الى التباسٍ في المعنى كما اذا كان اللقب وصفًا معرَّفًا بأَلْ كالرشيد لان الوصف من شأْنهِ الشيوع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي" . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كُرْز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير . وجاءَ سعيد كرز وزيد انف الناقة بالاوجه الثلثة . فتدبَّر

وَعَلَمٌ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسامَةَ ٱلْأَسَدْ جِنْساً كَمَا بَرَّةُ فِي ٱلْبِرِّ وَرَدْ
وَٱلْكُلُّ فِي ٱلْمَعْنَى شَبِيهُ ٱلنَّكِرَهْ لِفَقْدِهِ ٱلشَّخْصِيَّةَ ٱلْمُنْحَصِرَهْ

اي ان من العَلَم ما يُعلَّق على الجنس برُمَّتهِ . وهو يكون في الاعيان كأُسامة لجنس الاسد . وقد يكون في المعاني كبَرَّة لجنس البِرّ . وكل واحدٍ منهما يعمُّ افراد جنسهِ لانهُ قد وُضع للجنس بجملتهِ لا لبعض الافراد بخصوصهِ ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفةً في اللفظ * وهو يكون اسماً كما مرَّ . وكنيةً كابي جَعْدة للذئب وامّ عامر للضَبُع . ولقباً كالاخطل للهرّ وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان عَلَم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامهِ اللفظية فيصحُّ الابتداءُ بهِ وتُنصَب النكرة بعدهُ على الحال ويمتنع من الصرف اذا وُجِد فيهِ مع العلميَّة علَّةٌ اخرى كقول الشاعر

انَّا اقتسمنا خطَّتينا بيننا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتِ فَجَارِ

ولا يُضاف ولا يدخل عليهِ حرف التعريف ولا يُنعَت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفْ أَوْ يَتْلُ أَلْ عَهْدٍ فَفِي ذَا ٱلْبَابِ إِنْ يَغْلِبْ دَخَلْ

اي ان ما يُضاف الى معرفةٍ او يقترن بأَل العهدية اذا غلب على بعض الشركاءِ فيهِ يدخل في باب العلم فيجري مجراهُ . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد الطائيُّ وارجوزتهُ المشهورة فان كل واحدٍ منهما قد صار كالعلم على صاحبهِ بطريق الغلبة عليهِ . غير ان الثاني قد يعرض عليهِ الاشتراك كالاعشى فيخصَّص بالاضافة كاعشى تغلب واعشى هَمْدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضيفَ اليهِ علماً كما مرَّ او غيرهُ كابن الخشَّاب وابن الانباريّ ونحوهما

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ ٱلْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ لَفْظِ ٱلْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تُحْكَى سِوَى ٱسْمٍ مُعْرَبِ فَذَاكَ يُعْطَى ٱلْحَقَّ عِنْدَ ٱلْعَرَبِ

اي ان اسماءَ لفظ الكَلِم تُعَدُّ من هذا الباب لانها تجري على حكمهِ في التعيين . وهي تُحكَى على اصلها ما عدا اسماءَ لفظ الاسماءِ المعربة فانها تُعطَى حقَّها من الاعراب . فيقال مثلاً قامَ فعلٌ ماضٍ . وقُمْ فعلُ امرٍ . وامسِ اسمُ زمانٍ . ونَعَمْ حرفُ جوابٍ . وهلمَّ جرًّا باجراءِ كل واحدٍ على ما لهُ في اصلهِ من الحركة او السكون * ويُقال ايٌّ اسمٌ موصولٌ بالتنوين

منصرفًا على تاويلهِ باللفظ كزيد وبالوجهين على تأويلهِ بالكلمة كهند * وربما أُعرِب المبنيُّ من هذه الاسماء كقول الراجز

ليتَ وهل تنفعُ شيئًا ليتُ ليتَ شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

وقول الآخر

تحبُّ بالله من يخصُّك بال ودِّ فما قالَ لا ولا نعَما

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيلٍ وقال. فرُوي بالفتح على الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يُستعمَل ذلك في الجُمَل كقولهم لا الهَ الاَّ الله كنزٌ من كنوز الجنَّة وزعموا مظنَّة الكذب * وعلى ذلك تقع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيهِ المقام

فصلٌ

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشِرْ وَذَيْنِ تَيْنِ لِمُثَنًّى مَا ذُكِرْ
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهْ وَذِهِ جَائِزُ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِهْ تِهِ
وَٱلْجَمْعُ مُطْلَقًا أُولَاءِ وَأُولَى وَٱلْكُلَّ هَا ٱلتَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انهُ يُشار الى المفرد المذكَّر القريب بذا. والى انثاهُ بتا. والى مثنَّاهُ بذَينِ. والى مثنَّاها بتَينِ * ويُشار الى المؤنَّثة ايضًا بذِي وذِهْ بسكون الهاء وذِهِ بكسرها اختلاسًا واشباعًا، وكذلك تِي وتِهْ وتِهِ جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويُشار الى الجمع مذكَّرًا ومؤنَّثًا بأُولاءِ ممدودةً وهي لغة اهل الحجاز ومقصورةً وهي لغة اهل نجد. والاولى افصح واشهر * وتدخل ها التنبيه على هذه الاسماء جوازًا وهو الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتا وهذان وهاتان وهلمَّ جرًّا

وَٱلْكَافَ فِي ٱلتَّوَسُّطِ ٱلْحِقْ ذَا وَتَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أَتَى
وَٱللَّامَ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدَا وَٱلْجَمْعَ مَقْصُورًا وَنُونٌ شُدِّدَا

وَمَا لِتَنْبِيهٍ مَعَ ٱللَّامِ ٱمْتَنَعْ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ ٱلْكَافِ يَقَعْ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسّط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذِيك وتِيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنّى والجمع فيقال ذانك وتانك واُولئك واُولاك . ولا تلحق ذِه وتِه واختيهما فلا يُشار بهنّ الى المتوسّط *
وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور فيُقال ذلك وتالِك وتِلك واولالِك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانهُ يُشعِر بالقرب وهي تُشعِر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانهُ لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طَرَفًا من القرب لدلالتها على التوسُّط ومن ذلك قولهُ

رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا اهلُ هذاك الطِراف الممدَّدِ

غير ان ذلك قليلٌ الّا في هاتيك فانهُ غالبٌ فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمَل الّا بهِ *
واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذرًا من ثقل اللفظ فيكتفون باُولالِك للجمع ويشدّدون النون للمثنى دلالةً على البعد . وعليهِ قُرئَ فذانِّك برهانان من ربّك . وقيل ان النون المُدغَم فيها بدلٌ من اللام وهو غير بعيد عن الصواب *
واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختصُّ بذا وتا لانهما الاصل فيها . واولئك تُستعمَل غالبًا لمن يعقل ويقلُّ استعمالها لغيرهِ كقول الشاعر

ذُمَّ المنازلُ بعد منزلة اللِوَى والعيشُ بعد اولئك الايامِ

وَكَٱلْمُثَنَّى مِثْلُهُ مَعَ ٱلْبِنَا غَيْرَ كَمَا تَجْعَلُ إِيَّايَ أَنَا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنَّى في الصيغة يُغيَّر كما يُغيَّر المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا . ولكن هذا التغيير يجري فيهِ مع كونهِ مبنيًّا لا معربًا فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغيَّر صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا أيَّاي وانت اياك وهلمَّ جرًّا . وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلَ ذَا جَاءَتْ هُنَا طِبْقًا وَثَمَّ لِلْبَعِيدِ عَيَّنَا

اي ان هنا تُستعمَل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقةً لها في ما مرَّ من الاحكام . فيُقال هُنا وهٰهنا عند الاشارة الى المكان القريب . وهُناك وهُنالِك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يُقال هٰهناك ايضًا * وثَمَّ بفتح الثاء والميم المشددة يُشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجرّ بالحرف فيُقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنالك ولا يقال هنا حسنٌ

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ ٱلَّذِي ٱلَّتِي مَنْ مَا وَأَيْ   وَأَلْ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيْ

اي ان هذه المذكورات تُستعمَل موصولةً بما يتمّ معناها بهِ كما سياتي. وهي الذي للمفرد المذكَّر. والتي للمؤنثهِ. وما يليهما للجميع. وهي شائعةٌ في لغة جمهور العرب الّا ذو فانها مختصةٌ بلغة بني طيّ * وكلها اسماءٌ بالاتفاق الّا أَلْ فقد اختُلِف في اسميَّتها. والجمهور على انها اسمٌ موصولٌ بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتَّقي ربَّهُ والضمير لا يعود الّا الى الاسماء. وإِعمال الصفة بعدها مُأَوَّلةً بالفعل وهي لا تُأَوَّل مع الحرف لانهُ يُبعِدها عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف استُهجِن تعليق الاعراب عليها فنُقِل الى ما بعدها على سبيل العاريَّة * قال الشيخ الرضيُّ وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت لهُ نحو جاءني ضاربٌ فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيَّتها

وَكَا ٱللَّذَيْنِ وَٱلَّذِينَ وَٱلأُلَى   بَعْدَ ٱلَّتِي ٱللَّتَانِ وَٱللَّاتِي تَلَا
كَذَا ٱللَّوَاتِي جَاءَ وَٱللَّائِي ٱسْتَزِدْ   وَكَا ٱلأُلَى ٱللَّائِي لِكُلٍّ قَدْ تَرِدْ

اي كما ان اللذين والذين والأُلى تتفرَّع من الذي تثنيةً وجمعًا تتفرَّع من التي اللتان واللاتي واللواتي واللائي. غير ان الأُلى قد تُستعمَل لجماعة الاناث كقول الشاعر

محا حبُّها حبَّ الأُلى كنَّ قبلها   وحلَّت مكانًا لم يكن حُلَّ من قبلُ

وكذلك اللائي قد تُستعمَل لجماعة الذكور كقول الآخر

هم اللائي أُصيبوا يوم فلجٍ   بداهيةٍ تميدُ لها الجبالُ

وفي هذه الاسماء لغاتٌ اخرى اضربنا عن ذكرها لغرابتها وقلّة ورودها في الاستعمال

وَمَا لِمَا ثُنِّيْ كَذَيْنِ بِٱلأَلِفْ   وَٱلْيَاءِ وَٱلَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفْ

اي ان ما وُضع للمثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثلُ ما وُضع لهُ من اسماء

الاشارة في استعمالهِ بالالف رفعاً و بالياء نصباً وجراً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعرابٍ في الصحيح كما علمت هناك * واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمةً لها مطلقاً. وهي تختصُّ بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختصُّ بالعقلاء

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرُبَّمَا عِنْدَ ٱخْتِلَاطٍ عُمِّمَا

اي ان مَن تختصُّ بمن يعقل عكس ما فانها تختصُّ بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدَّثك وسمعت ما يقول * وقد تُستعمَل مَن لغير العاقل تشبيهاً لهُ بهِ كما في قول الشاعر

أَسِربَ القطا هل مَن يعير جناحهُ لَعَلّي الى مَن قد هويت اطيرُ

او لاختلاطهِ بالعقلاء نحو يسجد لهُ من في السموات ومن في الارض * وتُستعمَل ما للعاقل المختلط بغيرهِ نحو يسبّح لله ما في السموات وما في الارض. ولصفة العاقل المبهمة نحو اني نذرت ما في بطني محرَّراً. فتعمُّ كل واحدةٍ منهما العاقل وغيرهُ كما رأيت غير ان ذلك نادرٌ في الاستعمال

وَأَيٌّ تُبْنَى إِذْ أُضِيفَتْ وَسَقَطْ مُضْمَرُ صَدْرِ ٱلْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطْ

اي ان ايَّ تبنَى كسائر الاسماء الموصولة متى أُضيفت وحُذِف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك انما يكون في ما أُخبِر فيهِ عن الضمير المذكور بمفردٍ نحو يسرُّني أَيُّهم قادمٌ اي أيهم هو قادمٌ. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلةً فيُنزَّل الضمير المضافة اليهِ منزلة الضمير المحذوف لتصحيح الصلة وحينئذٍ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونيةً. أَمَّا لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليهِ منزلة الضمير المحذوف. وأَمَّا نيةً فلأَنَّ المضاف اليهِ لا يُنوَى الَّا عند فقدهِ من اللفظ وهذا موجودٌ. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستُذكَر في انها قد حُذِف عنها ما تفتقر اليهِ لبيان معناها فتُبنَى مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر

اذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسَلِّمْ على أَيُّهمْ افضلُ

وتُعرَب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرُّني أَيُّهم هو قادمٌ. وأَيُّهم يَقدَمُ او في الدار. وأَيٌّ هو قادمٌ. وأَيٌّ قادمٌ. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً او معنًى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أَيَّ تُستعمَل بلفظٍ واحدٍ في المشهور. ولا تضاف الَّا الى معرفةٍ لانها لشدَّة توغلها في الابهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها الَّا مستقبلاً مقدَّماً عليها كما رأيت. أَمَّا استقبالهُ فلأَنها

موضوعةٌ للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيهِ فيقع التنافي بينهما . وأمَّا تقديمهُ فللفرق بينها و بين الشرطية والاستفهامية لان عاملهما لا يكون الاَّ متأخرًا * وقد سُئِل الكسائيُّ عن ذلك فقال أيٌّ كذا خُلِقَت لان العلة لم تخطر لهُ واجاب عنهُ ابن السرَّاج وقيل ابن الباذش بما ذُكِر

وَأَلْ مَعَ ٱلْوَصْفِ ٱلَّذِي يُسْتَخْدَمُ لِصِحَّةِ ٱلْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِي ٱسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مَنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تُضَمّ

اي ان أل تكون اسمًا موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُستخدم مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجيءُ والاَّ فهي حرف تعريفٍ بالاجماع * واما ذا فحكمها ان تقع بعد ما او مَن الاستفهاميتين غير مُشَارٍ بها ولا مركبةٍ مع احداها . فيُقال ماذا فعلتَ ومَن ذا رأيتَ اي ما الذي فعلتهُ ومَنِ الذي رأيتهُ . وعلى ذلك قول الشاعر

ماذا تظنُّ بسلمى ان الَمَّ بها مُرجَّل الشَعر صافي اللون مزَّاحُ

وقول الآخر

مَن ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فعسى خيال احبَّتي يلقاني

فان أُرِيد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جُعِلَت مركَّبةً مع ما قبلها كانت لغوًا لا يُعتَدُّ بها لان المجموع يكون قد جُعِل اسماً واحدًا يُراد بهِ مجرَّد الاستفهام وهي جزءٌ منهُ . وعلى ذلك قول الشاعر

يا خُزْرَ تَغلِبَ ماذا بالُ نِسوَتِكُم لا يَستَفِقْنَ الى الديرَين تَحْنانا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برُمَّتها اسم استفهامٍ . وبهذا الاعتبار تثبت ألِف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطًا * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشاريَّةً او موصولةً هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشاريةٌ لانهُ لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولةٌ لانهُ لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولةً او ملغاةً تظهر في البدل والجواب . فيُقال على جعلها موصولةً ماذا صنعتَ اخيرٌ ام شرٌّ . واذا قيل من ذا ضربتَ يُقال زيدٌ . بالرفع فيهما على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبريَّة عن الموصول على الاصحّ . والاخبار بالثاني عن مبتدإٍ مضمرٍ اي هُوَ زيدٌ . والعائد محذوفٌ في الصورتين اي ما الذي صنعتهُ ومن الذي

ضربتهُ . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تسأَلان المرءَ ماذا يحاوِلُ أَنحبٌ فيُقضى ام ضلالٌ وباطلُ

ويُقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعتَ اخيرًا ام شرًّا . واذا قيل من ذا ضربتَ يُقال زيدًا . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية . وتقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيدًا . فتأَمَّل

"وَذُو بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْحَبُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهْوَ ٱلْأَغْلَبُ"

اي ان ذو تُستعمَل بلفظٍ واحدٍ للجميع لازمةً للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر

فان الماَء ماءُ ابي وجدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ

اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر

وإمّا كرامٌ موسرونَ لقيتُهُمْ فحسبيَ من ذو عندهم ما كفانيا

بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مختصة ببني طيّ كما مرَّ ولذلك يقال لها ذو الطآئيَّة

وَٱلْكُلُّ مِنْ ذٰلِكَ يَقْتَضِي صِلَهْ مَعْهُودَةً مَعْ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهْ

فَٱسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرَتْ مِنَ ٱلْجُمَلْ وَٱلظَّرْفَ وَٱلْمَجْرُورَ فِي مَادُونَ أَلْ

اي ان كل واحدٍ من هذه الاسمآء يقتضي ان يُوصَل بصِلةٍ ليتمَّ معناهُ بها . وحكم الصلة ان تكون معهودةً عند المخاطب ليتبيَّن بها الموصول . وان تكون مشتملةً على ضمير يعود اليهِ مطابقًا لهُ لترتبط بهِ * ولما كانت الصلة حكمًا على الموصول بامرٍ معهودٍ اتخذوها من الجُمَل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها مفردةٌ كما علمت . فيقال جاَء الذي غلامهُ منطلقٌ او انطلق غلامهُ . والتي عند الامير او في دارهِ ونحو ذلك * ويُشترَط في الظرف والمجرور ان يكونا تامَّين كما رأيت . فلا يقال جاَء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسهِ لا يكمّل غيرهُ . ولا يقال جاَء الذي ليتهُ كريمٌ لان الانشاَء لا يكون معهودًا ولا يُحكَم بهِ فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التعجبية فلا يُقال جاَء الذي

ما احسنهُ . واختلفوا في علّتهِ لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبرًا في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلةً لما فيها من الابهام المنافي لما يُقصَد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارَف . ومنهم من نظر الى كونها قد نُقِلَت الى الانشآء فجعلها انشآئيةً ومنع وقوعها صلةً لانها غير محصَّلةٍ في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة واحدة فيستحق كلٌّ منهما مع الآخر ما يستحق جزءُ الكلمة مع صاحبهِ . وبنآء على ذلك لا تتقدم عليهِ كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يُتبَع ولا يُخبَر عنهُ ولا يُستثنى منهُ قبل تمامها . ولا يُفصَل بينهما باجنبيٍّ . فلا يُقال رأيت الضاربين كلهم زيدًا . ولا الذي زيدٌ اكرمني . ولا جآء الذين الَّا زيدًا اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يا رجل احبهُ الَّا في الضرورة كقولهِ

تَعِشْ فان عاهدتني لا تخونني ... نكُنْ مثل مَن يا ذئبُ يصطحبانِ

وقد يُفصَل بينهما بالقَسَم كقول الشاعر

ذاك الذي وابيك يعرف مالكًا ... والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

وقد يُفصَل بغيرهِ كقول الآخر

ماذا ولا عتبَ في المقدور رُمتَ أَما ... يحظيك بالنُّجح ام شرٌّ وتضليلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانهُ يستلزم الابهام نحو الذي يأْتيني فلهُ درهمٌ * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمَّنهُ معطوفٌ مسبَّبٌ عنها نحو هذا الذي يطير الذُبابُ فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلَت من الضمير اكتفآء بتضمُّن المعطوف اياهُ لما بينهما من الارتباط كما ترى

وَٱلْعَائِدُ ٱلْغَيْبَ ٱقْتَضَى كَيْفَ ٱتَّفَقْ ... وَنَدَرَ ٱلْحَاضِرُ مَعْ مِثْلٍ سَبَقْ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبةٍ على كل حالٍ ليطابقهُ لانهُ اسمٌ ظاهر والظواهر كلها غَيَبٌ . فيُقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جآء الذين آمنوا * وقد يُعدَل عنهُ الى الحاضر اذا كان الموصول خبرًا عن ضميرٍ قبلهُ لمتكلمٍ او مخاطبٍ حملًا على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبتَ الفرس وعليهِ قول الشاعر

وانا الذي قتلتُ بكرًا بالقنا ... وتركتُ تَغلِبَ غيرَ ذاتِ سَنامِ

وقول الآخر

وانتَ الذي أخلَفتَني ماوعدتَني ... وأشمتَّ بي من كان فيك يلومُ

وربما ارتُكب العدول عنهُ في غير ذلك كقول الاخر

لاجلكِ يا التي تيَّمتِ قلبي وانتِ بخيلةٌ بالوصل عنّي

وكل ذلك نافرٌ في القياس ونادرٌ في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المُشترَك يُختار فيهِ مراعاة اللفظ فيكون مفردًا مذكرًا مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدٌ فتُختار مراعاتهُ نحو رأيت من النسآء من لا تعجبني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أكرِم من زارك لا من زارتك * فتامل

وَحَذْفُ ذِي ٱلنَّصْبِ وَلَوْ مَعْنًى يَقَعْ وَٱلصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ ٱلطُّولِ ٱرْتَفَعْ

اي انهُ يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المفعول بهِ نحو لا اعبد ما تعبدون اي ما تعبدونهُ . والمضاف اليهِ اضافةً لفظية نحو فاقضِ ما انت قاضٍ اي ما انت قاضيهِ . والمجرور بالحرف الواقعَ في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون اي مما نشربون منهُ . ويُشترَط فيهِ ان يكون قد جُرَّ بما جُرَّ بهِ الموصول كما رأيت * وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتدا مخبرًا عنهُ بمفردٍ . وذلك بشرط طول الصلة فتخفَّف بحذفهِ كقولهم ما انا بالذي قائلٌ لك سُوءًا . اي بالذي هو قائلٌ * فلا يُحذَف في نحو الذي هو يعطي الالوف . ولا في نحو الذي هو أمام الجيش . لان الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل علي حذفهِ لان ما بعدهُ يصلح ان يكون صلةً بخلاف المفرد كما مرَّ فيفوت المقصود * فان كان ما بعدهُ مفردًا ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو فاضلٌ امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع ايّ لقيام الضمير المضافة اليهِ مقام الصدر المحذوف كما مرَّ * واعلم انهُ لا يجوز حذف العائد المنصوب في نحو الذي اياهُ ضربت او انهُ فاضلٌ ولا في نحو جاءَ الضاربهُ زيدٌ لما هنالك من الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلأَنَّ الحذف يوهم ان الاصل ضربتهُ فيفوت الحصر المقصود من تقديمهِ لان المعنى ما ضربت الَّا اياهُ . واما في الثاني فلعدم استقلال انَّ بدون اسمها . واما في الثالث فلأَنَّ اسميَّة أَل خفيَّةٌ فيخفى عود الضمير المحذوف اليها .

وندر حذفهُ معها كقولهِ

ما المستفزُّ الهوى محمودُ عاقبةٍ ولو أُتيحَ لهُ صفوٌ بلا كدَرِ

اي ما المستفزُّهُ الهوى * وقد تُحذَف صلة غيرها والعائد جميعًا لقصد التهويل كقول الاخر

نحن الأُلى فاجمع جمو عكَ ثمَّ وجّهم الينا

او التعظيم كقولهم بعد اللَّتَيّا والتي . فان الصلة قد حُذِفت فيهما اشعاراً بان مضمونها قد بلغ من الشدّة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفهِ

وَوَصْلُ أَلْ وَصْفٌ بِفِعلٍ أُوِّلَا إِذْ كَانَ بِٱلْجُمْلَةِ مَعْنًى عُدِلَا

اي ان أَل الموصولة تكون صلتها مما يُأَوَّل بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم المفعول . وذلك لانها جاءَت على صورة أَل التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يأَوَّل بها من الاسماء كالضارب والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى * واختُلِف في الصفة المشبهة كالحَسَن فانكر قومٌ صحة الوصل بها لانها تدلُّ على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصحُّ تأويلها بهِ فتكون أَل الداخلة عليها حرف تعريفٍ لا موصولةً * وصحَّح آخرون الوصل بها لانها تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعل التفضيل فلا خلاف في كونهِ لا يصلح للصلة لانهُ يدلُّ على الثبوت ولا يَطَّرِد لهُ العمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون أَل الداخلة عليهِ حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان امثلة المبالغة كالضرَّاب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلةً لأَل . ويُشترَط في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضةً في الوصفية كما رأَيت بخلاف الفارس ونحوهِ مما غلبت عليهِ الاسميَّة فانهُ لا يصلح للصلة لانهُ قد صار كالاسماء الجامدة

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مَوْقِعَ ٱلْإِعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلْ نَظِيرَ بَاقِي ٱلْبَابِ

لٰكِنَّهَا قَدْ مُزِجَتْ كَٱلْجُزْءِ مَعْ وَصْفٍ فَأُعْطِيَ ٱلْوَصْفُ مَا عَنْهَا ٱمْتَنَعْ

اي ان حقَّ أَل ان يُعلَّق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يُعرَب لفظاً وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حقُّ الاعراب لانهُ لا يكون في وسط الكلمة واستأْثرت بهِ الصفة فكان الاعراب لها * وقيل ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العاريَّة كما مرَّ . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في استقصائهِ وما ذكرناهُ هو المشهور

وَلَيسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِٱلذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتِ

وَٱلْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَهْ كَٱلْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَهْ

اي انهُ ليس من المعارف ما يتعرَّف بذاتهِ من دون قرينة خارجيَّة غير الاعلام الشخصيَّة * واما غيرها من المعارف فانهُ يتعرَّف بقرينةٍ لفظيَّة او معنوية كما رأيت . لان الضمير الحاضر يتعرَّف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليهِ . واسم الاشارة بالحضور . والموصول بالصلة . ومصحوب أَل بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة . والمنادي بالقصد والاقبال عليهِ . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبهِ كالصلة . وما هو مفارق كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرَّف بأل والمضاف والمنادى لان لكل واحدٍ بابًا نذكر فيهِ جميع احكامهِ فيندرج ما نحن فيهِ هناك

فصل

في احكام العوامل والمعمولات

أَلِاسْمُ بِٱلْوَضْعِ جَمِيعًا مُعْرَبُ إِذْ كَانَ فِي ٱلْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبُ
وَلَيْسَ هٰذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ ٱلْوَطَنِ

اي ان الاسم كلهُ معربٌ بحسب الوضع لانهُ يكون تارةً محكومًا عليهِ وتارةً محكومًا بهِ فيكون مبتدأً وخبرًا وفاعلاً ومفعولاً وهلمَّ جرًّا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني . بخلاف الفعل والحرف فان لهما مواقع معيَّنة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن الاعراب * ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرِب من غيرهِ شاردًا عن وطنهِ المألوف

وَمُقْتَضِي ٱلْإِعْرَابِ فِيهِ ٱلْعَامِلُ إِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهْوَ مَعْنًى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما بهِ يتقوَّم المعنى المقتضي للاعراب من نحو الفاعلية والمفعولية وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونهِ لم يكن بدٌّ منهُ في الكلام . فان لم يكن لفظًا كالفاعل في نحو قام زيدٌ كان معنًى كالابتداء في نحو زيد قائمٌ * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعُمْدَةُ ٱلْكَلَامِ مَا بِهِ ٱنْعَقَدْ وَغَيْرُهُ فَضْلَةُ لَفْظٍ يُعْتَقَدْ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونهِ كالفاعل في نحو قام

زيدٌ . وغيرهُ يُحسب فضلةً في اللفظ لانهُ زائدٌ عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام كالمفعول بهِ في نحو ضرب زيدٌ عمرًا وان لم يكن فضلةً في المعنى لاحتياج العبارة اليهِ في اتمام المراد منها

وَٱلْعُمْدَةُ ٱرْفَعْ وَٱلْفَضْلَةَ فُرِضْ نَصْبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضْ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يُجعَل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأُ والخبر والفاعل ونائبهُ . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولاتَ . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام * والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافهِ والمُستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمفعول بهِ وهو ما نُصِب على طريق التوسُّع كمنصوب الصفة المشبَّهة وغيرهِ مما سيجيء . وذلك لان النصب اخفُّ الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانًا في الكلام * واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليهِ . فانهُ تارةً يكمّل العمدة نحو جاءَ غلامُ زيدٍ . وتارةً يكمّل الفضلة نحو رايت غلامَ زيدٍ . ويقع تارةً في موضع العمدة نحو سرَّني قدومُ زيدٍ . وتارةً في موضع الفضلة نحو هذا ضاربُ زيدٍ * وقد أُلحِق من العُمَد بالفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليهِ المجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماءِ فيُدخِلون المجرور بهِ تحت المضاف اليهِ

وَٱلْعَامِلُ ٱللَّفْظِيُّ بِٱلْأَصَالَهْ لِلْفِعْلِ وَٱلْحَرْفُ لَهُ كَٱلْآلَهْ

وَٱلِاسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يَحْمِلُ مَعْنًى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظيَّ بطريق الاصالة في العمل هو الفعل . والحرف محمولٌ عليهِ لانهُ ينوب عنهُ كما مرَّ وهو نظير آلةٍ لهُ يوصل بها معناهُ الى معمولهِ * واما الاسم فهو دخيلٌ في هذا المقام لانهُ موضوعٌ للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع لهُ كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالبًا كما سيجيء

وَعَامِلُ ٱلْمَعْنَى هُوَ ٱلتَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنويَّ هو التجرُّد عن العوامل الملفوظ بها حقيقةً او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدَّرة . وهو يشمل عامل المبتدا والخبر والمضارع المرفوع على الاصحّ *

ويدخل تحتهُ ما كان التجرُّد فيهِ لفظًا وحكمًا كما مرَّ . او حكمًا فقط نحو هل من احدٍ في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجيء فيكون معمولهُ في حكم المجرَّد

وَطَلَبُ ٱلْعَامِلِ مَعْنًى يُعْتَمَدْ ... فِي عَمَلٍ لَهُ فَنَالَ ٱسْمًا جَمَدْ

اي ان طلب العامل للمعمول في المعني يُعتمَد في كونهِ سببًا لعملهِ فيهِ كما في الفعل مثلاً فانهُ لمَّا كان طالبًا للاسم كان عاملاً فيهِ * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمبتدا في قولٍ واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمْ ... فِيهِ وَلِلْغَيْرِ بِإِهْمَالٍ حُكِمْ

اي انهم جعلوا العمل لما يختصُّ بنوعٍ من انواع الكلِم فاعملوهُ فيهِ كإِعمال الفعل وحرف الجرّ في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختصُّ بقبيلٍ يكون متمكنًا راسخًا في مركزهِ فيستحقُّ العمل فيهِ . ومن ثمَّ حكموا بإِهمال ما لا يختصُّ كحروف العطف والاستفهام * وامَّا ما خرج عن ذلك كإِعمال ما النافية و إِهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منهُ وجهٌ سيُذكَر في مكانهِ ان شآء الله

وَرُتْبَةُ ٱلْعَامِلِ صَدْرُ ٱلْجُمْلَهْ ... وَعُمْدَةُ ٱلْمَعْمُولِ قَبْلَ ٱلْفَضْلَهْ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدَّمًا على جميع معمولاتهِ لانهُ يُؤَثّر فيها والمُؤَثّر قبل المؤثَّر * ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يفتقر اليهِ الكلام في تركيبهِ مقدَّمٌ على ما يستغني عنهُ . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنهُ لمانعٍ او غرضٍ كما سترى فقد جرى على خلاف اصلهِ

وَمَا مِنَ ٱلْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا ... أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفَا

وَغَيْرُهُ ٱلتَّرْتِيبُ مَعْهُ وَجَبَا ... مُبَاشِرَ ٱلْمَعْمُولِ وَٱلْحَذْفَ أَبَى

اي ان العامل المتصرف كضرَب اوسع تصرُّفًا في معمولهِ من غير المتصرف كالفعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرَّف في نفسهِ لا يتصرَّف في غيرهِ . ولذلك يجب معهُ حفظ الترتيب مطلقًا . وهو يشمل الترتيب بينهُ و بين المعمول . و بين اجزآء المعمول المتعدّد بعضها مع بعض . و يجب اتّصالهُ بهِ ولا يجوز حذفهُ عنهُ * وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطّرد استعمالهُ الاَّ في مواضع مخصوصة كما سترى

وَٱلْفَصْلُ بِٱلزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ ... لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يُقَدَّرُ
وَهَانَ بِٱلْمَعْمُولِ دُونَ ٱلْأَجْنَبِي ... مِمَّا سِوَى ٱلظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبِ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عمّا قليلٍ سأذهبُ لانهُ في تقدير الساقط من الكلام فيقلُّ الاعتداد بهِ * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانهُ لا يكون اجنبيًّا عن عاملهِ فيسهل دخولهُ بينهُ و بين صاحبهِ نحو كان قائمًا زيدٌ وجاءَ الذي زيدًا ضَرَبَ . بخلاف الاجنبيّ عنهما جميعًا نحو كان اخاك زيدٌ ضاربًا فلا يجوز اعتراضهُ بينهما ما لم يكن ظرفًا نحو كان عندك زيدٌ جالسًا فانهُ لا يشقُّ الفصل بهِ مع كونهِ اجنبيًّا عن المُسنَد والمُسنَد اليهِ لانهُ لعموم المظروفية بهِ يكون كأنهُ غير اجنبيٍّ عن الجميع * واعلم ان مسوّغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانهُ يُزاد تاكيدًا لمضمون الكلام فيكون زائدًا فيهِ ولا يكون اجنبيًّا عنهُ . وهو مع ذلك يقترن بحرف الجرّ فيكون كالظرف ولذلك يُفصَل بهِ حيث لا يُفصَل بغيرهِ كما سترى بالاستقراءِ

وَمَا تَزِدْ مُؤَثِّرًا فَٱلْأَثَرُ ... فِي ٱللَّفْظِ وَٱلْمَحَلُّ لَا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يُؤثّر في ما يُزاد عليهِ يكون اثرهُ في اللفظ فقط واما المحلُّ فيبقى على حكمهِ كما في نحو ما جاءَني من احدٍ وهل رايت من رجلٍ . فان كل واحدٍ منهما مجرورٌ بالحرف الزائد غير ان الاوّل في محلّ الرفع بالفاعلية والثاني في محلّ النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا ٱللَّفْظُ ٱقْتَضَى غَيْرَ ٱلَّذِي ... قَدِ ٱقْتَضَى ٱلْمَعْنَى فَبِٱللَّفْظِ خُذِ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيهِ المعنى يُعمَل بمقتضَى اللفظ دون المعنى سوآءٌ كان ما يقتضي الحكم اللفظيّ زائدًا كما مرَّ ام غير زائدٍ كضارب زيدٍ . فان معناهُ يقتضي النصب بالمفعولية ولفظهُ يقتضي الجرّ بالاضافة فيُحكَم فيهِ بالجرّ دون النصب . وقس عليهِ كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا إِتْبَاعُ كُلٍّ يُرْتَضَى ... إِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَانِعًا أَوْ غَرَضَا

اي انهُ يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مرَّ .

او غيره نحو سرَّني قيام زيدٍ وزيدٌ ضارب عمرٍو . فيقال ما رايت من رجلٍ ولا امرأةٍ وزيدٌ ضارب عمرٍو وبكرٍ بجرّ المعطوفين مراعاةً للفظ المعطوف عليهما ونصبهما مراعاةً لمحلّهما باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانعٌ كما اذا قيل ما جاءَني من رجلٍ ولا زيدٌ . او غرضٌ نحو يا ايها الرجلُ . فانهُ يتعيّن إتباع المعنى في الاول لئلّا تلزم زيادة مِنْ في المعارف . وإتباع اللفظ في الثاني تنبيهًا على انهُ هو المقصود بالنداءِ كما سيأتي في بابهِ

وَفِي ٱلْخِيَارِ ٱللَّفْظُ وَهْوَ ٱلْأَقْوَى … رُجِّحَ فَٱلْمَعْنَى خَيَالٌ يُنْوَى

اي انهم عند صحَّة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجّحون جانب اللفظ فيختارون اتباعهُ على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهميٌّ يضعف الاعتماد عليهِ * واعلم ان اللفظ الذي يُتبَع هو لفظ المعرب كضارب الرجلِ الكريمِ . والمبنيّ الشبيه بهِ وهو الذي بناؤُهُ عارضٌ كما سيجيءُ نحو يا زيدُ الفاضلُ * والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدَّرة نحو ضارب الفتى الجميلِ ويا هذا الرجلُ * ويُشترَط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقتضيهِ في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونهُ فيهِ بحق الاصالة . ووجود المُحرِز اي الطالب لهُ كما في قولنا ما جاءَني من رجلٍ . فانهُ يحسن فيهِ اسقاط حرف الجرّ فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمُحرِز موجودٌ وهو الفاعلية * ومن ثمَّ لا يجوز مررت بزيدٍ وعمرًا الانهُ لا يُقال في الفصيح مررت زيدًا . ولا الحسنُ الوجهِ والحديثَ بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبَّهة يكون على التشبيه بالمفعول بهِ لا على المفعولية الاصلية كما سيجيءُ . ولا ظننت زيدًا وعمرٌو قائمَين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليهِ هو الابتداءُ وقد زال بدخول الناسخ . فتدبَّر

وَلَمْ يُفَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلْ … لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلْ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانعٍ قد حصل لهُ هناك لا يفسّر عاملًا في ذلك المعمول نحو زيدٌ ما رأيتهُ . فلا يجوز نصب زيد بفعلٍ محذوفٍ يفسرهُ الفعل المذكور لانهُ لا يمكن ان يعمل فيهِ لاعتراض المانع دونهُ وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعدهُ في ما قبلهُ كما سياتي . والعامل لا يفسر عاملًا آخرًا الّا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسهِ في معمول ذلك العامل نحو زيدًا ضربتهُ . فان زيدًا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ قبلهُ يفسرهُ

الفعل المذكور بعدهُ اذ لامانع لهُ عن العمل فيهِ اذا سُلِّط عليهِ بان يقال زيدًا ضربت . بخلاف الاوَّل فانهُ لا يقال زيدًا ما رأَيت * فتأَمَّل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخِّرَا   وَمَا لِمَعْنًى فِي كَلَامٍ صُدِّرَا

اي ان كل ما فسَّر شيئًا يجب تأْخيرهُ عنهُ لان المفسِّر لا يكون قبل المفسَّر . وهو يشمل المفسِّر في الباب المذكور وغيرهِ كالحال والتمييز وغيرهما . فان تقدَّم شيءٌ من ذلك فلعارضٍ كما سيجيءُ * وما اتى لمعنًى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يُعطَى صدر ذلك الكلام الداخل عليهِ لانهُ يدلُّ على مقامهِ الذي هو فيهِ وحقُّ الدليل ان يتقدَّم على المدلول لانهُ مرتَّبٌ عليهِ

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنًى قُدِّمَا   وَٱلْعَكْسُ فِي ٱلْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزِمَا
وَكُلُّ مَا يَبْنِي ٱلْحَدِيثَ ٱلْمُخْبِرُ   عَلَيْهِ فَٱلتَّقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قُصِد تخصيصهُ في المعنى يجب تقديمهُ وان كان حقهُ التاخير نحو اياك نعبد . وعكسهُ ما حُصِر بالاداة فانهُ يجب تاخيرهُ وان كان حقهُ التقديم نحو ما على الرسول الَّا البَلاغ * وكلُّ ما بُني عليهِ الحديث كان اولى بالتقديم لانهُ اهمُّ من غيرهِ . فتقول البست زيدًا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيدٍ . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدًا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيهما كما سيجيءُ في باب المفعول بهِ لان ذلك يُعتبَر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَٱلْأَصْلُ لَا يُعْدَلُ عَنْهُ عَبَثَا   وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ نَقْضٍ حَدَثَا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقًا لا يُعدَل عنهُ ما لم يكن امرٌ يوجب العدول كالتباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلًا راكبًا . فانهم يقدّمون فيهِ الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكبًا رجلًا لئلَّا يلتبس بالصفة مع التاخير لانها تصلح لوصفهِ بها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضًا بما يعترضهُ كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في ايّ الموصولة بلزومها الاضافة كما مرَّ

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ ٱلْمُنَاسَبَهْ   فِي صُورَةِ ٱللَّفْظِ لَدَى ٱلْمُصَاحَبَهْ

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبهِ لقصد المشاكلة بينهما كما يُضمُّ تابع ايٍّ في النداء مراعاةً للفظها المضموم ويبنى المُعرَب اذا اضيف الى المبنيّ كما مرَّ وغير ذلك مما ستقف عليهِ ان شاء الله

وَفي ٱلثَّوَانِي ٱغْتَفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيسَ يُغْتَفَرُ فِي ٱلأَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون بهِ في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ ورُبَّ رجلٍ واخيهِ لقيتُهما ومررتُ برجلٍ قائمٍ اخواهُ لا قاعدَين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعهِ في متبوعاتها اذ لا يُقال كلُّ سخلتها ورُبَّ اخيهِ وقائمَين اخواهُ . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظًا فلا يظهر المحذور معهُ كما يظهر مع المتبوع

وَيُحْمَلُ ٱلنَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ أُعْمِلَ أَوْ قَدْ أُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيرهِ فيُعمِلون المُهمَل حملاً على نظيرهِ العامل وبالعكس كإعمال اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على إذا كما سياتي في موضعهِ

وَرُبَّمَا بَعْضُ ٱلنَّقِيضِ يُحْمَلُ عَلَى ٱلنَّقِيضِ كَنَظِيرٍ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضًا قد يُحمَل على نقيضهِ فيجري مجراهُ كما حُمِلَت لا النافية للجنس على إنَّ التوكيديَّة وهي نقيضةٌ لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محلّهِ . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيرهِ الذي يُحمَل عليهِ لان المضادَّة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعتبَر جامعًا في العطف نحو اضحك وابكى كما تُعتبَر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرَّر في علم المعاني * غير ان ذلك قليلٌ في الطرَفين محفوظٌ في الفاظ معلومة

وَلَيسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْتَبِهْ إِلَيهِ وَٱلْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهْ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوهِ مما سياتي ليس لهُ حكمٌ يستحقُّ الانتباه اليهِ ولذلك لا يُبنَى على النادر حكمٌ فلا يُقاس غيرهُ عليهِ * وكذلك لا يُعتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادهم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعمَل بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدِ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ ٱلْمُنْفَرِدِ

وَلَيسَ يَخطو كُلّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبلَهُ

اي ان العامل لا يتعدَّد على المعمول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيدٌ بناءً على ان زيدًا فاعل الفعلين جميعًا وانما يكون فاعلاً لاحدهما وضميرهُ فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يتخطَّى كلّ ما لهُ صدر الكلام الى ما بعدهُ فلا يقال علمت ما زيدًا قائمًا . ولا الى ما قبلهُ فلا يُقال زيدًا هل ضربت * وذلك مطَّردٌ في جميع ذوات الصدر وهي أَدوات الشرط . والاحرف المشبَّهة بالافعال سوى أَنَّ المفتوحة الهمزة . ولام الابتداء . و بعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دلَّ من الأَدوات على الانشاءِ طلبًا او غيرهُ . وكل ما يُربَط بهِ جواب القَسَم او غيرهِ . فعليك باستقراءِ ذلك في مواضعهِ والله الموفق الى الصواب

وَلَيسَ لِلسَّابِقِ فيهِ مِنْ أَثَرْ إِلاَّ مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرّ

اي ان العامل المتقدم على ما لهُ صدر الكلام لا يعمل فيهِ الاَّ اذا كان مضافًا نحو غلامُ مَن انت وضارب أَيّهم في الدار . او حرف جرّ نحو الى اين تذهب . وذلك لشدة اتصالهِ بهما حتى يصير معهما كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارتهِ بخلاف غيرها من العوامل . ومن ثَمَّ تعيَّن ان يعمل فيهِ العامل المتأَخّر نحو مَن رأَيت وكيف اصبحت لانهُ يبقى معهُ على منصب الصدارة

وَلَيسَ تَخْطُو صِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخَّرُوا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبلهُ في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسميّ والحرفيّ نحو جاءَ من يعرف زيدًا واريد ان ازورَ زيدًا . فلا يجوز تقديم زيد على مَن وأَن اذ لا يمكن صلتهما ان تتخطّاهما اليهِ لانها كالجزءِ منهما . واما قول الشاعر

اني لأَحفَظُ غيبكم ويسرُّني لو تعلمينَ بصالحٍ أَن تُذكَري

اي ان تُذكَري بصالحٍ فنادرٌ دعت اليهِ الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلْهُ بِالْخَبَرْ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرْ

اي ان كل موصولٍ من الموصولات الاسمية كما مرَّ والموصولات الحرفية كما سيأْتي يُوصَل بالخبر دون الانشاءِ . لان صلة الموصول الاسميّ لابدَّ ان تكون معلومةً عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة الحرفي لا بدَّ ان تأوَّل معهُ بالمصدر . والانشاء لا يصلح لذلك لانهُ لا يُعلَم قبل ذكرهِ ولا يأوَّل بالمصدر لانهُ يخرجهُ عن الانشاء فليس لهُ موقعٌ في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلاً عَمِلْ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهْمًا يَشْتَمِلْ

اي ان كل ما اشبه شيئًا من العوامل كان لهُ حظٌّ من العمل كالمصدر والصفة وغيرهما مما يشبه الفعل . وذلك يتأتَّى فيهِ ولو كان يتضمَّن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سياتي بالتفصيل

وَكُلُّ شِبْهٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرُ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهْوَ ٱلْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئًا كان قاصرًا عن رتبتهِ . وكُلَّما ابعد عن الاصل المشبَّه بهِ كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة بهِ وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف منها . وسيأتي استيفاء الكلام على كلٍّ من ذلك في محلّهِ

وَكُلُّ مَا عُوِّضَ عَنْهُ يَسقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبَطُ

اي ان كل ما عُوِّض عنهُ بشيء يسقط من الكلام لانهُ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ . وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوَّض عنهُ بحرفهِ . وياء المتكلم المعوَّض عنها بالتاء في قولهم يا أَبتِ كما سيُذكَر هناك * وكل ما حُكِم بهِ على شيء بامرٍ يُربَط بالمحكوم عليهِ كالخبر فانهُ يُربَط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من بينهما كما ستقف عليهِ . وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

وَكُلُّ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ مُفْرَدُ وَمَا بِهِ ٱلْحُكْمُ فَلَا يُقَيَّدُ

اي ان كل ما كان محكومًا عليهِ كالمبتدا ونحوهِ يجب ان يكون اسمًا مفردًا لانهُ يختصُّ بالذوات بخلاف المحكوم بهِ كالخبر ونحوهِ فانهُ يكون مفردًا او جملةً كما سترى لانهُ شائعٌ بين الذوات والاحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ ٱلنَّكِرَهْ تُسْتَخْلَفُ ٱلْجُمْلَةُ فِيهِ مُخْبِرَهْ

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ سُبِكْ لِذَاكَ فِي ٱلْإِعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكْ

اي ان كل حكمٍ وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيهِ جوازًا كالخبر والحال او وجوبًا كنعت النكرة تقع فيهِ الجملة الخبرية خَلَفًا عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يُشكِل بما وقعت فيهِ الجملة الانشائية على خلافٍ او تأويلٍ كما سترى * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفردٍ يُسبَك منها لانهُ هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلَّت محلَّهُ ولذلك تشترك معهُ في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيدٌ قام ابوهُ وجاءَ غلامهُ يركض ولقيت رجلاً يصلّي زيدٌ قائمُ الاب وجاءَ غلامهُ راكضًا ولقيت رجلاً مصليًا * ولا يشكل بنحو جاءَ زيدٌ والشمس طالعةٌ فان الجملة فيهِ ليست حكمًا على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاءَ موافقًا لطلوع الشمس ليُستَفاد الحكم عليهِ من جهتها

وَٱلنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ ٱلْمَعْرِفَهْ تُدْنَى بِمَا تَخْتَصُّ مَعْهُ كَٱلصِّفَهْ
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ ٱلنَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَ وَهْوَ مَا نَهَى وَٱسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيهِ كالابتداءِ تُقرَّب من المعرفة بما تختصُّ بواسطتهِ كالصفة ونحوها مما ستعرف . او تعمُّ بمصاحبتها لهُ كالنفي وشبههِ وهو النهي والاستفهام * وسيأْتي استيفاءُ الكلام على كل ذلك في محلّهِ

وَٱلْحُكْمُ يَبْغِي نِسْبَةً لَا مَا وَقَعْ فِعْلاً فَذُو ٱلْإِيجَابِ وَٱلْغَيْرُ شَرَعْ

اي ان الحكم يطلب مجرَّد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليهِ لا وقوع المحكوم بهِ في الخارج . فيستوي فيهِ المُوجَب كقام زيدٌ وغيرهُ كلم يَقُمْ زيدٌ ويكون زيدٌ فاعلاً في النسبة السلبيَّة كما يكون في النسبة الايجابيَّة * وعلى ذلك يُقاس نحو لا تَقُمْ وهل رأيت زيدًا ولو زارني زيدٌ لاكرمتهُ وهلمَّ جرًّا . فتامل ولا تغفل

وَٱلظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْتَفِي رَائِحَةُ ٱلْفِعْلِ لِفَرْطِ ٱللُّطْفِ

اي ان الظرف لشدَّة لطفهِ تُؤَثّر فيهِ رائحة الفعل فيعمل فيهِ ما ليس فعلاً ولا مشتقًّا من الفعل نحو انت أسدٌ يومَ الحرب . فان الظرف قد عمل فيهِ ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيهِ رائحة الفعل كما ترى . وقس عليهِ كل ما جرى مجراهُ

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِٱلتَّحْرِيرِ يُقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَٱلْمَجْرُورِ
وَٱلْكُلُّ مِنْ ذَيْنِكَ شِبْهُ ٱلْجُمْلَهْ فَيَخْلُفَانِ مُفْرَدًا فِي ٱلْعُزْلَهْ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحكَم بهِ تماماً لمجموع الجارّ والمجرور فلا يفوتهُ منها شيءٌ * ولذلك يُقال لهُ عديل الظرف ويُدخِلونهُ غالباً تحتهُ عند اطلاقهِ * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان بهِ ولذلك يُقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تُستخلَف فيها عن المفرد عند اعتزالهِ عن منصبهِ كما في الخبر ونحوهِ * واعلم انهم يتوسَّعون في الظرف والجارّ والمجرور بما لا يتوسعون بهِ في غيرهما فيستعملون فيهما ما لا يستعملونهُ في بقية المعمولات كما سترى بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي ٱلْمَعْنَى لِمَا جُرَّ لَهُ بِٱلنَّصْبِ مَعْنًى حُكِمَا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسنَدًا اليهِ في المعنى نحو هل من رجلٍ عندك وما جاءَني من احدٍ ومرَّ بزيدٍ يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيدٍ وجلست في الدار وضربت الغلام لتأديبهِ ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجرورهِ فيكون معمولاً لهُ في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَٱلدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ ٱلتَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناهُ مجملاً من الاحكام الكلّية في هذا الباب يؤْخَذ كالدليل المرشد الى التصرُّف في الابواب التركيبية التي سياتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل بابٍ على حدتهِ . فاحتفظ بهِ والله الهادي الى الصواب

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدْ مِنْ ذَاكَ فَهْوَ غَالِبًا قَدِ ٱعْتُمِدْ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كلَّ ما لا يطَّرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلَّق بالعوامل او بالمعمولات فانما هو جارٍ على حكم الاغلبيَّة المعتمَد عليهِ عند النحاة . وكل ما خرج منهُ عن الحكم العامّ فسوف يُذكَر حكمهُ الخاصُّ في مكانهِ كما سترى

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ ٱلْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنًى يُفِيدُ ٱلسَّامِعَ ٱلْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ ٱلْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَلَا

اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم. فما افاد هذه الافادة يكتفون بهِ ولا يشقُّ عليهم حذف غيرهِ بشرط ان لا يُخِلَّ حذفهُ بشيءٍ كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلِ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بَدِيلِ
وَحَذْفُ ذِي ٱلنَّائِبِ ذُو ٱضْطِرَارِ لِعِوَضٍ وَٱلْغَيْرُ ذُو ٱخْتِيَارِ

اي ان كلَّ محذوفٍ لا بُدَّ ان يكون عليهِ دليلٌ ليمكن الاستغناءُ عن ذكرهِ نحو شرب زيدٌ فسكِرَ اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون لهُ نائبٌ قد قام بديلاً عنهُ نحو حمدًا لله اي احمد حمدًا. فان المصدر فيهِ قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفهُ واجبًا لان المذكور فيهِ عوضٌ عن المحذوف ولا يُجمَع بين العوض والمعوَّض عنهُ كما علمت آنفًا. بخلاف ما لا عوض عنهُ نحو من احسن فلنفسهِ ومن اساءَ فعليها اي فاحسانهُ لنفسهِ واساءَتهُ عليها فانهُ يجوز فيهِ ذكر المحذوف لعدم التعويض عنهُ * واعلم ان الحذف لدليلٍ يُقال لهُ اختصارٌ وهو سائغٌ بالاجماع. فان كان لغير دليلٍ قيل لهُ اقتصارٌ وهو منكرٌ عند المحقّقين اذ لا يُفهَم معهُ المراد

وَرُبَّمَا ٱسْتُلْزِمَ مَا لَا يَلْزَمُ كَٱلْقَطْعِ فِي ٱلنَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او النصب نحو الحمدُ للهِ الحميدُ بالرفع على اضمار المبتدا اي هو الحميدُ. والنصب على اضمار الفعل اي اعني الحميدَ. فانهم يلتزمون فيهِ الحذف كما سيأتي في بابهِ ولا يجيزون ذكر المحذوف لانهُ لو ذُكر لأَوهم انهُ إِخبارٌ مُستأنَفٌ لا نعتٌ مقطوعٌ وهو خلاف المراد

وَٱلْعَامِلُ ٱلْحَذْفُ لِأُمِّ ٱلْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى ٱلْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأُمَّهات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأَن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرُّف فيها اكثر من غيرها

وَٱلْحَذْفُ لِلْعِلمِ بِحَسْبِ ٱلأَصْلِ   وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانهُ اذا كان معلومًا يصحُّ الاستغناءُ عنهُ فيصحُّ حذفهُ كما مرَّ . وقد يكون تارةً للجهل بهِ كما في نحو سُرِق البيت فان الفاعل فيهِ قد حُذِف لكونهِ مجهولاً عند المتكلم

وَٱلْأَصلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي ٱلْفَضْلَهْ   إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقِوَامِ ٱلْجُمْلَهْ

فَإِنْ أَصَابَ عُمْدَةً تُقَدَّرُ   مَا لَمْ يُعَوَّضْ صَفْقَةً لَا تَخْسَرُ

وَغَيْرُهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا   قُدِّرَ أَوْ لَا فَهْوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركنًا للكلام كما مرَّ فيصحُّ الاستغناءُ عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدةً وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلالهِ بدونها . وذلك ما لم يُعوَّض عنها بما يُجعَل عمدةً مكانها كما في نائب الفاعل فلا تُقدَّر لان الكلام لم يخسر شيئًا من القَدْر المطلوب لانعقادهِ حتى يحتاج الى تقديرهِ * واما الفضلة فان كانت مقصودةً في المعنى قُدِّرت نحو جاءَ الذي احبُّ اي احبهُ . والَّا فلا نحو فلانٌ يأْمر وينهى اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان بهِ فلا حاجة الى تقديرهِ . فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّـةٍ كَثَابِتٍ وَمَـا   قُدِّرَ كَٱلْمَذْكُورِ فِي حُكْمِهِمَا

فَٱعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدْتُ صُبْرَهْ   تُعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خُبْرَهْ

اي ان المحذوف لعلَّةٍ كالثابت والمقدَّر كالمذكور في الحكم الذي يستحقَّانهِ . لان المحذوف لعلَّةٍ قد اضطرَّت العلَّة الى حذفهِ فكانهُ لم يُحذَف . والمُقدَّر قد دعا اعتبارهُ الى تقديرهِ فكانهُ قد ذُكِر * وذلك نحو جاءَني قاضٍ ويا سيبويهِ الكريمُ . فان الياءَ المحذوفة من قاضٍ لالتقاءِ الساكنين تُعدُّ كالياءِ الثابتة في نحو جاءَ القاضي ولذلك تُقدَّر عليها الضمَّة كما تُقدَّر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علَّةٍ كياءِ دمٍ ونحوها * وكذلك الضمَّة المقدَّرة في سيبويهِ المنادى تُعَدُّ كالضمَّة الظاهرة في نحو يا زيدُ ولذلك يُرفَع تابعهُ مراعاةً

لها كما يُرفَع تابع زيد * وهذه النبذة المجملة تُؤخَذ دستورًا في احكام الحذف والتقدير فيُعمَل بها في كل ما يأتي من الابواب ويُستغنى معها عن التكرار مرَّةً بعد اخرى * واعلم انهم ذكروا للحذف ستَّة شروط في الأَشهَر. احدها وجود الدليل حاليًّا نحو اذ دخلوا عليهِ فقالوا سلامًا . اي نسلّم سلامًا . او مقاليًّا نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرًا . اي انزل خيرًا * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفًا . فلا يُحذَف الجارُّ والجازم والناصب للفعل الَّا في مواضع قويت فيها الدلالة عليهِ وكثر استعمالهُ فيها * والرابع ان لا يكون عوضًا عن شيء . فلا تُحذَف ما المعوَّض بها عن كان في نحو أَمَّا انت ذاهبًا ذهبتُ * والخامس والسادس ان لا يؤدّي حذفهُ الى تهيئة العامل للعمل وقطعهِ عنهُ . ولا الى إعمال العامل الضعيف مع امكان إعمال العامل القويّ . وقد اجتمعا في نحو زيدٌ ضربتهُ . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفهِ تهيئة الفعل للعمل في ما قبلهُ وقطعَهُ عنهُ بالرفع . وإعمال الابتداء مع التمكُّن من اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفًا. فتدبَّر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصلٌ

في المبتدإ والخبر

أَلِاسْمُ لِلإِسْنادِ قَدْ تَجَرَّدا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ما أُسْنِدا

اي ان الاسم في حال تجرُّدهِ عن عاملٍ لفظًا وحكمًا كما مرَّ مقصودًا بهِ الاسناد يكون مبتدأً وما أُسنِد اليهِ يكون خبرًا * فخرج بقيد كون تجرُّدهِ للاسناد الاسمُ قبل التركيب فانهُ مع تجرُّدهِ ليس مبتدأً لان تجرُّدهُ ليس للاسناد . ودخل تحتهُ ما كان ما بعدهُ مُسندًا اليهِ وهو الاصل نحو العلم نافعٌ . وما كان مسندًا الى ما بعدهُ كما سيأتي نحو أَقائمٌ اخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسنِد الى المبتدإ ما وقع بعد المبتدا المُسنَد الى ما بعدهُ كما في المثال المذكور فانهُ ليس خبرًا عنهُ كما ستعرف . ودخل تحتهُ الخبر الواقع مفردًا كما مرَّ . والواقع جملةً او شبهها كما سيجيء لان اطلاق المسند يحتملها جميعًا . فتأَمَّل

فَقِيلَ إِنَّ ٱلْمُبْتَدَا ٱقْتَضَى ٱلْخَبَرْ   كَٱلْعِلْمُ نُورٌ فَٱقْتَضَى فِيهِ ٱلْأَثَرْ
وَقِيلَ لِلتَّجْرِيدِ فِيهِمَا ٱلْعَمَلْ   وَذَاكَ أَوْلَى إِذْ عَنِ ٱلنَّقْدِ ٱعْتَزَلْ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانهُ يطلبهُ طلبًا لازمًا من حيث انهُ محكومٌ بهِ عليهِ كما رأَيت فاقتضى ان يعمل فيهِ لان اصل العمل للطلب. فيكون عامل المبتدإِ معنويًا وهو التجرُّد. وعامل الخبر لفظيًا وهو المبتدأُ * وقيل ان التجرد عاملٌ فيهما جميعًا لانهُ اقتضى كليهما فعمل فيهما معًا فيكون عامل الفريقين معنويًا. وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوالٍ وهذان اقواها. والاوَّل منهما اشهر بين النحاة غير انهُ مُنتقَدٌ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منهُ ولم يجُزِ الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانهُ اسلم ولذلك كان اوجه عند المحقّقين

وَٱلْمُبْتَدَا كَيْمَا يُفِيدُ عُرِّفَا   فَإِنْ أَفَادَ نَكِرَةً فَقَدْ كَفَى
وَذَاكَ فِي مَا ٱخْتَصَّ كَٱلْمُضَافِ   أَوْ عَمَّ كَٱلْوَاقِعِ بَعْدَ ٱلنَّافِي
وَهْوَ مُقَدَّمٌ بِحَسْبِ ٱلطَّبْعِ   فَٱعْتَمَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي ٱلْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدا ان يكون معرفةً لكي يُفيد اذا أُخبِر عنهُ لان الاخبار عن المجهول لا يُفيد. فان افادت النكرة بوجهٍ ما جاز الابتدآء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانهُ يقرّبها من المعرفة لتقليلهِ الاشتراك. او عند عمومها لانهُ يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرَّف بأَل الجنسيَّة * امَّا الاوَّل فيكون غالبًا بالاضافة لفظًا نحو خمسُ صَلَواتٍ كتبهنَّ الله. او معنًى نحو كلٌّ يعمل على شاكلتهِ اي كل احدٍ * او بالوصف لفظًا نحو ولَعبدٌ مؤْمنٌ خيرٌ من مُشرِكٍ. او تقديرًا كقولهم شرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ اي شرٌّ عظيمٌ. او معنًى نحو رُجيلٌ عندنا اي رجلٌ صغيرٌ. وحكمهُ ان يكون مخصِّصًا موصوفهُ كما رأَيت والَّا امتنعت المسئلة فلا يُقال رجلٌ من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارةً بنفس النكرة كقولهم تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ. وتارةً بوقوعها في سياق النفي نحو ما احدٌ في الدار. او الاستفهام نحو هل اميرٌ في البلد * والمبتدأُ مُقدَّمٌ على الخبر طبعًا لان المحكوم عليهِ سابق الحكم الذي يُبنى عليهِ ولذلك يُقدَّم عليهِ وضعًا الَّا في بعض الصُوَر لعارضٍ كما سيجيءُ * واعلم انهم ذكروا للابتدآء بالنكرة مسوّغاتٍ كثيرة منها ما ذكرناهُ آنفًا. ومنها ان تكون

النكرة عاملةً نحو امرٌ بمعروفٍ صدقةٌ . او مخبرًا عنها بظرفٍ او شبههِ مقدمًا عليها نحو فوقَ كلِّ ذي علمٍ عليمٌ ولكلِّ أَجلٍ كتابٌ * او خلفًا من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذَ بقرملةٍ اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعةً بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسدٌ في الباب * او بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبارٌ لأَودى كلُّ ذي مِقَةٍ لمَّا استقلَّت مطاياهنَّ للظَّعَنِ

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاءَ فمذ بدا محيَّاكِ اخفى ضوءُهُ كلَّ شارقِ

او بدونها كقول الآخر

الذئبُ يطرقها في الدهر واحدةً وكلَّ يومٍ تراني مُديةٌ بيدي

او يكونَ ثبوتُ ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرةٌ سجدت * او يُعطَف عليها معرفةٌ نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةٌ مخصَّصةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او يُراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرْ

او الدعاءَ نحو سلامٌ على ابرهيم وويلٌ لكل هُمَزةٍ الى غير ذلك مما لافائدة في استيفائهِ * واكثر هذه المسوّغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبَّر

وَٱلْعَكْسُ فِي ٱلْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَٱلْحُكْمِ مَحْمُولاً عَلَى مَوْضُوعِ
فَعَرَّفُوا مَا قَيَّدُوا عَنْ مَعْرِفَهْ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهْوَ مَعْنًى كَٱلصِّفَهْ
وَهْوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يُسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ ٱلْمُبْتَدَا يُقَدَّمُ

اي ان الخبر عكس المبتدإِ في الاحكام المذكورة . فان حكمهُ ان يكون نكرةً لانهُ وصفٌ للمبتدإِ في المعنى فيقتضي ان يكون شائعًا كما هو شان الوصف والشيوع من شان النكرات . وان يكون مؤخرًا لانهُ حكمٌ قد حُمِلَ على موضوعٍ والحكم متأَخّرٌ عن المحكوم عليهِ * فان كان الخبر مقيدًا اي غير شائعٍ مُخبَرًا بهِ عن معرفةٍ جاز كونهُ معرفةً نحو هذا عبد الله . وأَمّا اذا كان المبتدأُ نكرةً فلا يجوز الاخبار عنهُ بالمعرفة لان الخبر كالوصف لهُ في المعنى كما مرَّ والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر

على المبتدإِ إِمَّا من قِبَل نفسهِ كما اذا كان اداة استفهامٍ نحو كيف زيدٌ . او من قِبَل المبتدإِ
كما اذا كان محصورًا نحو ما في الدار الَّا زيدٌ . فانهُ يجب فيهِ التقديم في الاول لذاتهِ لئلاَّ
تخرج اداة الاستفهام عن صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدإِ لئلاَّ ينقلب الحصر
عنهُ الى الخبر بخلاف المراد * ومما يجب فيهِ تقديم الخبر ان يكون ظرفًا او مجرورًا
والمبتدأُ نكرةٌ لا مُسوِّغَ لها نحو عندي غلامٌ وفي الدار رجلٌ . او يعودَ على شيءٍ منهُ ضميرٌ
متصلٌ بالمبتدإِ نحو في الدار صاحبُها . لانهُ لو قيل غلامٌ عندي التبس الخبر بالنعت
لاحتمال ان يكون الظرف صفةً والخبر مُنتظَرًا بعدهُ . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها
في الدار استلزم عود الضمير على ما تأَخَّر لفظًا ورتبةً وهو منكرٌ كما علمت * فان لم يكن
شيءٌ من ذلك جاز تقديمهُ ما لم يكن محصورًا نحو ما زيدٌ الَّا كاتبٌ . او فعلاً متضمّنًا ضمير
المبتدإِ نحو زيدٌ قامَ . او كان المبتدأُ مما لهُ صدر الكلام نحو مَن في الدار . او مقترنًا بما لهُ
الصدر نحو لَزيدٌ قائمٌ . او مضافًا اليهِ نحو غلامُ مَن عندك . او كان يلتبس بالمبتدإِ نحو
اخي رفيقي . فيجب تاخيرهُ في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفيَّ المقدَّم على النكرة يجب
ان يكون مجرورهُ صالحًا للاخبار عنهُ اي ان يكون بحيث يصحُّ جعلهُ مبتدأً فيتعين ان
يكون معرفةً او نكرةً مفيدة على ما مرَّ تفصيلهُ في احوال المبتدا . فان كان نكرةً محضةً
امتنع وقوعهُ في الخبر المذكور لعدم الفائدة بهِ فلا يُقال عند رجلٍ مالٌ وفي دارٍ غلامٌ *
والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرَّ . او في التنكير نحو
أَفضَلُ منك أَفضَلُ مني . وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينةٌ على تمييزها
جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بَنُونا بَنُو أَبنـآئنا وبَناتُنـا   بَنُوهُنَّ ابناءُ الرجال الاباعدِ

وذلك يكون غالبًا عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيهِ ان بني ابنآئنا مثل
بنينا * وخيَّر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر

عَنَيتُ قَصيراتِ الحِجال ولم أُرِدْ   قصار الخُطَى شرُّ النسآء البحاترُ

فلك ان تجعل شرَّ النسآء مبتدأً وما بعدهُ خبرًا وبالعكس . وكلاهما صحيحٌ

وَعَائِدٌ لِلْمُبْتَدَا فِيهِ حُمِلْ   لِرَفْعِ أَجْنَبِيَّةٍ حَيْثُ احْتُمِلْ

اي ان حكم الخبر ان يتحمَّل ضميرًا عائدًا الى المبتدا لفظًا كما مرَّ . او تقديرًا نحو اللؤلؤ
المثقالُ بدينارٍ اي المثقال منهُ * وذلك يكون حيث يُحتَمَل تضمُّن الضمير كما رأيت

احترازًا من المفرد الجامد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشتقَّات كاسم المكان نحو هذا مَجلِسٌ فانهما لا يتحملان الضمير * فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمَّل الضمير الذي تتحملهُ تلك الصفة نحو زيدٌ أَسَدٌ فان الاسد يتأَوَّل بالشُجاع فيتحمَّل الضمير الذي يتحملهُ * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدإ لرفع الاجنبيَّة من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبيًّا عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان ألْ قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيُربَط بها الخبر نحو وأَمَّا من خاف مقام ربهِ ونهى النفس عن الهوى فان الجنَّة هي المأْوى . اي مأواهُ * واذا تضمَّن الخبر ضمير المبتدا لزمت مطابقتهُ لهُ في جميع احوالهِ كزيدٌ قائمٌ واخواهُ جالسانِ وهند ذاهبةٌ وهلمَّ جرًّا . والَّا لم تلزم المطابقة كقولهم المُعرَبات قِسمان ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصودٍ لذاتهِ صحَّ ان يعود ضمير متعلَّقهِ المقصود الى المبتدإ دونهُ تنبيهًا على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئةٌ لهُ نحو بل انتم قومٌ تجهلون ولذلك يُقال لهُ الخبر المُوطِّئ . وجعلهُ اهل البيان من باب التغليب كما سيأْتي

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطْلَقِ ٱلْجُمَلْ إِذْ نِسْبَةُ ٱلْجَمِيعِ فِيهِ تَحْتَمَلْ

اي انهُ قد شاع بين النحاة الإخبار بالجملة مطلقًا فتدخل فيها الجملة الانشآئية بناءً على احتمال فسبتها الى المبتدإ لان الغرض انما هو نسبة شيءٍ اليهِ بطريقٍ من الطرق لا اثباتهُ لهُ في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سُمِع منهُ نحو بل انتم لا مرحبًا بكم وقول الشاعر

قلبُ من عِيلَ صبرُهُ كيف يسلو صالِيًا نارَ لوعةٍ وغرامِ

ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصحَّحهُ بعضهم على تاويل والصحيح انهُ جائزٌ مطلقًا غير انهُ ضعيفٌ على كل حال غير مرضيٍّ في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالإخبار بها شائعٌ كثيرٌ . وهي إمَّا اسميَّةٌ نحو زيدٌ ابوهُ قائمٌ . او فعليَّةٌ نحو زيدٌ قام ابوهُ . ويندرج تحتها الشرطيَّة نحو زيدٌ ان اكرمتهُ يكرمك اذ لا عبرة بالاداة المصدَّرة بها

وَٱلْعَائِدَ ٱلْزَمْ فِي سِوَى مَا ٱتَّحَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِٱلْمُبْتَدَا

اي انهُ يلزم الجملة المُخبَر بها ان تكون مشتملةً على عائدٍ يربطها بالمبتدا كما في نحو زيدٌ قام ابوهُ وعمرٌو لا تضربهُ . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما رأيت . فان اتحدت بهِ

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيهِ برُمَّتها عينَ المبتدإِ نحو قُلْ هو اللهُ احدٌ . فان الجملة فيهِ هي عين المبتدا في المعنى لانها مفسِّرةٌ لهُ كما ستعلم والمفسِّر عينُ المفسَّر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها بهِ * والثاني يكون في ما كان بعضها فيهِ عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو اصحاب اليمين ما أَصحابُ اليمين . او معناهُ نحو والذين يُمسِكون بالكتاب واقاموا الصلوة إِنَّا لا نُضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليهِ من جانب الجملة نحو ولباسِ التقوى ذلك خيرٌ * او بدخولهِ تحت العموم المشتمل بعضها عليهِ نحو نِعْمَ الرجلُ زيدٌ . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد من أَل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأْتي في بابهِ * وكل واحدةٍ من هذه الجُمَل قد استغنت عن العائد لما بينها و بين المبتدا من الملابسة القائمة مقامهُ في افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدُّون هذه الملابسات روابط للخبر * وقد تكلَّفوا روابط اخرى حتى أَتمُّوا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الردّ والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَٱطَّرَدَ ٱلْإِخْبَارُ بِٱلظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا ٱلْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطَّرد عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلَّقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيدٌ عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدَّرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الإفراد . او بالفعل كحَصَل وهو اختيار البصريين لانهُ عاملٌ في الظرف وحقُّ العمل للفعل * وانما يُطلَق الخبر على الظروف لنيابتها عنهُ ولذلك لا يُجمَع بينها و بينهُ الَّا شذوذًا كما في قول الشاعر

لك العزُّ ان مولاك عزَّ وان يُهَنْ فانت لدى بُحبُوحة الهُون كائنُ

وهذا المذهب هو الصحيح وعليهِ جمهور المحققين * واختُلِف في ضمير المتعلق المذكور والاكثرون على انهُ انتقل الى الظرف لنيابتهِ عنهُ * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدلُّ على حصولٍ مطلقٍ كما في نحو زيدٌ عندك يجب حذفهُ لقيام الظرف مقامهُ كما سياتي . وحينئذٍ ان قُدِّر باسمٍ فالخبر من قبيل المفرد او بفعلٍ فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيَّدًا بصفةٍ وجب ذكرهُ نحو زيدٌ جالسٌ عندك . ما لم يدلَّ عليهِ دليلٌ فيجوز حذفهُ نحو زيدٌ فوق الفرس اي راكبٌ . ولكن لا ينتقل الضمير منهُ الى الظرف ولا يسمَّى الظرف معهُ خبرًا بالاتفاق لانهُ قد صار لغوًا كما ستعرف * وقد مرَّ ان المجرور عديل

الظرف فهو يجري مجراهُ بلا خلافٍ نحو زيدٌ في الدار وقس عليهِ

وَذُو ٱلزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدْ إِلَّا عَلَى تَأَوُّلٍ إِذْ لَمْ يُفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواءِ فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقتٍ دون آخر. فيقال السفرُ غدًا ولا يقال زيدٌ امسِ * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنًى كقولهم اليومَ خمرٌ وغدًا امرٌ اي اليوم شرب خمرٍ وغدًا تدبير امرٍ. وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونهُ يُلْقِحُهُ قومٌ وتنتجونَهُ

اي أَكُلَّ عامٍ اصابةُ نَعَمٍ * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا دون آخر نحو الوردُ في الربيع. بخلاف ظرف المكان فانهُ يصلح للمعاني والذوات جميعًا فيُقال الحربُ أمامَك والقومُ خلفَك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليهِ في المظروفية

وَٱلْمُبْتَدَا ٱلْمُبْهَمُ إِنْ أَلْقَى ٱلسَّبَبْ فِي خَبَرٍ فَهْوَ إِلَى ٱلشَّرْطِ ٱنْتَسَبْ
وَٱلْفَاءُ فِي ٱلْإِخْبَارِ عَنْهُ ٱسْتَعْمِلَا مَا لَمْ يُغَيِّرْ نَاسِخٌ مَعْنًى فَلَا

اي ان المبتدا اذا كان مبهمًا واتجهت من قِبَلِهِ سببيَّةٌ الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبرهُ بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاءُ على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسمًا موصولًا نحو الذي يأْتيني فلهُ درهمٌ. او نكرةً موصوفةً بغير المفرَد نحو رجلٌ في الدار فلهُ دينارٌ. وكذا ما أُضيف الى احدهما او وُصِف بالموصول منهما نحو كلُّ مَن يأْتيني او كلُّ رجلٍ عندنا او الرجل الذي في الدار فلهُ دينار. وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخٌ يغيّر معنى الجملة مثل كان وظنَّ وليت فلا تدخل الفاءُ. فان كان الناسخ لا يغيّر المعنى مثل إنَّ ولكنَّ لم تمتنع وبهِ ورد السماع نحو إنَّ الموت الذي تفرُّون منهُ فانهُ ملاقيكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا ولكنَّ ما أُبديهِ من فَرَقٍ فَكَيْ يَغُرُّوا فيُغريهم بِيَ الطَّمَعُ

وندر دخولها على خبر أَنَّ المفتوحة الهمزة نحو واعلموا أَنَّ ما غنمتم من شيءٍ فان للهِ خُمسَهُ * واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بدَّ من كونهما فعلًا او ظرفًا كما رأيت لان الشرط لا يكون الَّا فعلًا فقيدوهما بالفعل مذكورًا او مقدرًا. ومن ثمَّ قيَّدوا الفعل

بكونهِ مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول أل نحو والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما لان صلة أل لا تكون الاّ مفردةً كما علمت * غير ان هذا الخبر اذ كان ليس بجوابٍ للشرط حقيقةً جاز تجريدهُ من الفآء وحينئذٍ يجوز ان تكون السببيَّة غير ملحوظةٍ فيهِ بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببيَّة فيهِ لانها انما دخلت لاجلها . ولذلك اذا لم تُقصَد السببيَّة تمتنع الفآء اذ لا وجه لدخولها كما تمتنع اذا تقدَّم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الاَّ مؤخَّرًا * وسُمِع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير الفعل والظرف كقولهِ

كلُّ امرٍ مُباعِدٍ او مُدانٍ فمَنُوطٌ بحكمةِ المُتَعالي

والغير الموصوفة بشيءٍ نحو كلُّ نعمةٍ فمن الله . غير ان كل ذلك نادرٌ لا يُعتمَد عليهِ في القياس

وَخَبَرًا عَدِّدْ لِحُكْمٍ عِدَدَا وَمِثْلُ ذَاكَ قَدْ أَتَى فِي ٱلْمُبْتَدَا

اي ان الخبر يتعدَّد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حُكِم على زيدٍ بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ وعليهِ قول الراجز

مَن يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدَّد فيُخبَر عن الاخير منهُ نحو زيدٌ ابوهُ غلامهُ منطلقٌ وتكون جملتهُ خبرًا عما قبلهُ والجميع خبرًا عن الاول * واعلم ان الخبر قد يتعدَّد لتعدُّد افراد صاحبهِ حقيقةً نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او حكمًا نحو انما الحيوة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيهِ العطف كما رأيت * واما ما تعدَّد بدون ذلك فان جاز الاقتصار على الواحد منهُ كما في نحو زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ . والاَّ امتنع كما في نحو هذا الرمَّان حلوٌ حامضٌ اي مُزٌّ لانهُ خبرٌ واحد في المعنى والعطف يقتضي التعدُّد

وَبَعْدَ ٱلِٱسْتِفْهَامِ وَٱلنَّفْيِ ٱبْتَدَا وَصفٌ كَفِعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَا
فَعَاضَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ ٱلْخَبَرْ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمُوجَبًا نَدَرْ
وَجَازَ إِخْبَارٌ بِهِ إِنْ أُفْرِدَا كُلٌّ فَإِنْ عُدِّدَ يَلْزَمْ أَبَدَا

اي انهُ يُبتدأُ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعًا ما يكتفي بهِ في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستترة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائمٌ اخواك وعليهِ قول الشاعر

أقاطنٌ قومُ سلمى ام نووا ظَعَنا   إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قَطَنا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليهِ قول الآخر

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ انتما   اذا لم تكونا لي على من أُقاطعُ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعهُ سادًّا مسدَّ الخبر. وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبهُ نحو هل مضروبٌ غلاماك وما مطرودٌ بنوك * وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام والنفي يطلبان الافعال لانهما يتعلَّقان بالاحداث دون الذوات فنُزِّل الوصف الواقع بعدهما منزلة الفعل. ومن ثَمَّ كان لا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يُوصَف ولا يُصغَّر ولا يُعرَّف. غير انهُ اذ كان قد وقع بعدهما مجرَّدًا وهو لا يصلح خبرًا للمثنى والمجموع بعدهُ لإفرادهِ كما رأيت جُعِل مبتدأً وان كان نكرةً محضةً لانهما يسوّغان الابتداء بالنكرة كما عرفت آنفًا * واذ كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبهُ دون الخبر فجُعِل ما يقتضيهِ منهما عوضًا عنهُ لقيامهِ مقامهُ في اتمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يُكتَفى بهِ نحو ما قائمٌ اخواهُ زيدٌ لافتقار الضمير المضاف اليهِ الى ذكر مرجعهِ. او كان ضميرًا مستترًا نحو زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ لم يكن في شيء من هذا القبيل * وان كان الوصف يصلح للاخبار بهِ عمَّا بعدهُ فان طابقهُ في الإفراد نحو ما قائمٌ زيدٌ جاز الوجهان. او في غيرهِ نحو ما قائمان اخواك تعين الإخبار بهِ والابتداء بما بعدهُ الَّا على لغةٍ ضعيفة ستُذكَر في باب الفاعل * واما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيهِ هذا الاستعمال اذ لا يصحُّ الابتداء بهِ لعدم المسوّغ لهُ ولا يستطيع العمل في ما بعدهُ لعدم اعتمادهِ على شيء كما سيجيء. وندر استعمالهُ بدونهما كقول الشاعر

خبيرٌ بنو لِهبٍ فلا تكُ مُلغِيًا   مقالةَ لِهبيٍّ اذا الطيرُ مرَّتِ

واعلم انهُ لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مرَّ. او بغيرهِ نحو كيف جالسٌ غلاماك وليس منطلقٌ اخواك. وقد يكون النفي تأويلًا في المعنى نحو انما قائمٌ عبداك وغير ذاهبٍ بنوك فان المعنى ما قائمٌ الَّا عبداك وما ذاهبٌ بنوك. غير ان الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيُرفَع الوصف اسمًا للأُولى ويُجَرُّ باضافة الثانية اليهِ ويسدُّ مرفوعهُ مسدَّ خبرهما * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مرَّ. والصفة

المشبهة نحو ما كريمٌ غلاماك . وافعل التفضيل نحو هل افضلُ عندك العلمُ منهُ عند زيدٍ . ويندرج فيهِ المنسوب ايضًا لانهُ في تأويلهِ كما ستعرف نحو ما تميميٌّ ابواك * وقد تحصَّل مما ذُكِرَ أنَّ من المبتدإ ما يكون موصوفًا تُسنَد الصفة اليهِ . وما يكون صفةً تُسنَد الى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلُفُ ٱلْخَبَرَ أَيْضًا فِي ٱلْقَسَمْ ... نَصًّا جَوَابٌ كَلَعَمْرِي لَمْ أُلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهْوَ كَوْنٌ مُطْلَقُ ... وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يُعَلَّقُ
وَٱلْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا ... فِي نَحْوِ ضَرْبِي ٱلْغُلَامَ مُجْرِمَا
وَعَطْفُ وَاوِ لِٱصْطِحَابٍ مِثْلُهُ ... أَيْضًا كَكُلٌّ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسدُّ ايضًا مسدَّ الخبر فتُغني عنهُ وهي خمسة . احدها جواب القَسَم . وشرطهُ ان يكون المبتدأُ نصًّا صريحًا في اليمين نحو لعمري لم أُلَم اي لعمري قسمٌ لي . فان لم يكن كذلك نحو عهدُ اللهِ لَأفعلَنَّ اي عهد الله عليَّ جاز حذف الخبر واثباتهُ لانهُ يُستعمَل في القَسَم وغيرهِ فلا يلزمهُ الجواب كالاوَّل * والثاني جواب لولا . وشرطهُ ان يكون الخبر دالًّا على مُطلَق الوجود ليكون معلومًا عند السامع نحو لولا زيدٌ لهلك عمرٌو اي لولا زيدٌ موجودٌ . فان دلَّ على وجودٍ مقيَّدٍ بصفةٍ وجب اثباتهُ نحو لولا الامير واقفٌ لجلستُ . وسياتي استيفاءُ الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجارُّ والمجرور نحو زيدٌ عندك او في الدار . وحكم متعلَّقهما حكم الخبر بعد لولا وقد مرَّ الكلام عليهِ * والرابع الحال التي لا تصلح خبرًا عن المبتدإ المذكور قبلها نحو ضربي الغلامَ مجرمًا . فان الاصل فيهِ ضربي الغلامَ حاصلٌ اذا كان مجرمًا بناءً على ان اذا ظرفٌ متعلّقٌ بالخبر مضافٌ الى جملة كان وهي التامَّة . فحُذِف الخبر كما تُحذَف متعلَّقات الظروف العامَّة فقام الظرف مقامهُ كما في نحو السَفَرُ غدًا . ثم حُذِف الظرف مع ما أُضيف اليهِ لقيام الحال مقامهُ لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت الحال قائمةً مقام الخبر ايضًا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائمًا مقامهُ . وهي لا يمكن ان تُجعَل خبرًا بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس عطف اسمٍ على المبتدا بواو المصاحبة نحو كلُّ فاعلٍ وفعلُهُ اي مقترنٌ معهُ . وشرطهُ ان

تكون الواو نصًّا في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذٍ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعلهِ فيسدُّ مسدَّ الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيدٌ وعمرٌو مجتمعان لم يكن من هذا القبيل* واعلم ان مسئلة الحال تنحصر في ما كان فيهِ المبتدأُ مصدرًا كما رأيت . او افعلَ تفضيلٍ مضافًا الى المصدر نحو اكثرُ سفري ماشيًا . او الى ما يأوَّل بهِ نحو أحسنُ ما يكون زيدٌ راكبًا اي احسن كونهِ* ونقع الحال في هذا المقام جملةً اسمية مقرونةً با لواو نحو اقربُ ما يكون العبد من ربهِ وهو ساجدٌ* واختُلِفَ في وقوعها فعليةً والصحيح جوازهُ وعليهِ قول الشاعر

عهدي بها في الحيّ قد سُربِلَت · بيضاءَ مثل المهرة الضامرِ

وقول الآخر

ورأيُ عينيَّ الفتى اباكا · يُعطِي الجزيلَ فعليك ذاكا

و يتعيَّن جعل كان المقدَّرة تامَّةً ليكون ما بعدها حالًا لا خبرًا . واذا اريد الزمان الماضي قُدِّرَت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

وَٱلْمُبْتَدَا كَخَبَرٍ قَدْ يُخْلَفُ · لٰكِنْ سَمَاعًا نَادِرًا لَا يُؤْلَفُ

وَٱلْحَذْفُ فِي ذِي خَلَفٍ قَدْ حُتِمَا · طُرًّا لِكَيْ لَا يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا

اي ان المبتدأ قد يخلفهُ ما يسدُّ مسدَّهُ كما يُخلَف الخبر غير ان ذلك فيهِ مقصورٌ على السماع كقولهم في ذمّتي لأفعلنَّ اي في ذمتي يمينٌ . فان جواب القسم قد سدَّ فيهِ مسدَّ المبتدإِ المحذوف لدلالتهِ عليهِ وعلى ذلك قول الشاعر

تُساوِرُ سوّارًا الى المجد والعُلَى · وفي ذمَّتي لئِن فعلتَ ليَفعلا

ومن ذلك في الاصحّ قولهم صبرٌ جميلٌ اي صبري صبرٌ جميلٌ . فان الخبر فيهِ قد سدَّ مسدَّ المبتدإِ المحذوف لكونهِ اياهُ في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقُّفهِ على السماع نادرٌ في الاستعمال غير مألوفٍ عندهم* وكل ما حُذِف من المبتدإِ والخبر وغيرهما مع قيام خَلَفٍ لهُ مقامهُ يحذفونهُ وجوبًا لئلّا يجتمع العوض والمعوَّض عنهُ فانهُ لا يجوز كما مرَّ . واما الحذف عن غير خَلَفٍ يسدُّ مسدَّ المحذوف نحو سورةٌ انزلناها اي هذه سورةٌ وقل أأنتم أعلَمُ أَمِ الله اي ام الله اعلم فهو جائزٌ لا واجب كما علمت آنفًا . وكلاهما يطَّرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبَّه

فصلٌ

في الفاعل واحكامهِ

وَمَا لَهُ مَعْلُومُ فِعلٍ تَمَّ قَدْ   أُسْنِدَ قبلًا فاعلٌ بِهِ ٱتَّحَدْ
وَٱلْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهْ   كَسَارَ أَوْ مَاتَ ٱلْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهْ

اي ان الاسم الذي يُسنَد اليهِ فعلٌ معلومٌ تامٌّ مذكورٌ قبلهُ هو الفاعل * فخرج بقيد معلوميَّة الفعل نائبُ الفاعل لانهُ يُسنَد اليهِ المجهول . وبقيد تمامهِ الافعالُ الناقصة فان مرفوعها لا يُقال لهُ فاعلٌ . وبقيد ذكرهِ قبلهُ ما ذُكِر بعدهُ نحو زيدٌ قامَ فانهُ مبتدأٌ لا فاعلٌ * والفاعل يتَّحد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيهِ من معمولاتهِ المضمرة الَّاهو او نائبهُ * ولما كان المراد بالفاعليَّة اسناد الفعل اليهِ اندرج فيهِ ما وقع الفعل منهُ نحو سار الفتى وما قام بهِ فقط نحو مات الفتى . ولذلك يُحكَم لهُ بالفاعليَّة في نحو لم يقُم زيدٌ مع انتفاءِ وقوع الفعل منهُ كما مرَّ

وَلَيسَ فِعلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ   لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهْوَ فِيهِ مُسْتَكِنْ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعلٍ لانهُ لا يستقلُّ بدونهِ . فان لم يُذكَر الفاعل في اللفظ نحو قام زيدٌ والرجال ذهبوا كان مستترًا في الفعل نحو زيدٌ قام وهندٌ ذهبت . فان في كل واحدٍ من الفعلين ضميرًا مستترًا نقديرهُ هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيهما

وَهْوَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ   فَهْوَ كَقَامَ ٱلْقَوْمُ طَرْدًا يُفْرَدُ
وَمَا أَتَى نَحْوَ أَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى   مِنْ ظَلَمُوا ٱلتَّأْوِيلُ فِيهِ يُنْوَى

اي ان الفعل لا يُسنَد الَّا الى فاعلٍ واحدٍ ولذلك لا يكون الفاعل الَّا واحدًا * أمَّا نحو قام زيدٌ وعمرٌو فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يُذكَر لنيابة حرف العطف عنهُ* وأمَّا قول الشاعر

كُرَةٌ وُضِعَت لصوالجةٍ   فتلقَّفها رَجُلٌ رَجُلُ

فالصحيح انهُ على اسقاط العاطف اي رجلٌ فرجلٌ * ولما كان الفعل لا يُسنَد الَّا الى واحدٍ

التزموا إفرادهُ مع المثنى والمجموع ايضًا نحو ذهب اخواك وقام القوم . فلا يقال ذهبا اخواك وقاموا القوم لئلَّا يكون الفعل قد أُسنِد الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنعٌ * واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرُّوا النجوى الذين ظلموا فعلى تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأٌ مؤَخَّر . او على ان ما يتَّصل بالفعل حروفٌ تدلُّ على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغةٌ لبعض العرب والنحاة يعبّرون عنها بلغة اكلوني البراغيث . و بعضهم يعبّرون عنها بلغة اسرُّوا النجوى . و بعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذًا من الحديث في احدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملئكةٌ بالليل وملئكةٌ بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفةٌ على كل حالٍ غير مرضيَّةٍ عند الجمهور

وَفِعْلُ أُنْثَى ٱلْحَقِّ لِلتَّاءِ ٱلْتَزِمْ مُصَرَّفًا وَصْلًا وَإِنْ أُضْمِرْتَ عَمّ
فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نِعْمَ ٱلْجَارِيَهْ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْلُو ٱلْبَادِيَهْ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقيّ اذا كان متصرّفًا متصلًا بهِ تلزمهُ تاءُ التانيث للدلالة على تانيث فاعلهِ . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة * فان كان الفاعل ضميرًا لمؤنثٍ عمَّ التزام التاءِ معهُ . فيشمل فعل المجازيّ نحو الشمسُ طَلَعت . وما لا يتصرَّف مطلقًا نحو هندُ ليست في الدار ومن توضَّأَ يوم الجمعة فبها ونِعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظٌ يدلُّ على التانيث فيُدَلُّ عليهِ بالعلامة * واما في ما سوى ذلك فقد رخَّصوا في تركها نحو نِعْمَ الجارية وما يليهِ من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك أمَّا مع الفعل الجامد فلِأنَّهُ قد اشبه الحرف لعدم تصرُّفهِ . واما مع الفصل فلِأنَّ الفعل قد ضعُفَ استدعاؤُهُ العلامة لبعدهِ عن الفاعل . واما مع المجازيّ فلضعف تأنيثهِ لكونهِ على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك اولى لانهُ الاصل ولا مقتضيَ للعدول عنهُ * وأمَّا ما فُصِل بإلَّا فمذهب الجمهور فيهِ التجريد مطلقًا نحو ما قام الَّا هند وما زارنا الَّا هيَ . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوفٌ والاسم المذكور بَدَلٌ منهُ والتقدير ما قام احدٌ الَّا هند * وجاز تأنيثهُ على قلةٍ باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما بَرِئت من رِيبةٍ وذَمِّ في حربنا الَّا بناتُ العَمِّ

وخصَّهُ الاكثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ ٱلْجَمْعِ وَمَا قَدْ ثُنِّيَا ... كَٱلْمُفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنَّى مطلقًا للمذكَّر والمؤنَّث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاءَ الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاءَ زيدٌ وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاءَ الرجلان وقامت المرأَتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحًا في هذه الابنية فكانها قد بقيت على إفرادها

وَغَيْرُ ذِي ٱلنُّونِ ٱلْأَصِيلِ قَدْ يَرِدْ ... مُخَيَّرًا مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدْ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدينَ من كل ما يراد بهِ معنى الجمعيَّة قد يخيَّر معهُ بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاءِ لمؤنثٍ كالهندات او لمذكرٍ كالطلحات . وجمع التكسير لهما كالرجال والجواري . والملحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساءِ . واسم الجنس المراد بهِ الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءَت الرجال وجاءَ الجواري وهلمَّ جرًّا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازيّ . وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلأَنَّ تانيثهُ قد صار مجازيًّا لان التانيث الحقيقيَّ انما هو لأَفرادهِ لا لمجموعهِ . واما في نحو الرجال فلأَنَّهُ يتأَوَّل بالجماعة وهي مؤنَّثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازيّ

وَمَوْضِعُ ٱلْفَاعِلِ بَعْدَ ٱلْفِعْلِ ... وَصْلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ ٱلْوَصْلِ

فَهْوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدَّمُ ... مَا لَمْ يَكُنْ لِخَلَلٍ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً بهِ لانهُ كالجزء منهُ وحقُّ الجزء ان يكون متصلاً بصاحبهِ . ولذلك يُقدَّم على المفعول بهِ ما لم يُفضِ تقديمهُ الى خللٍ فيؤَخَّر . وذلك اذا كان محصورًا نحو إنَّما ضربَ عمرًا زيدٌ . او كان ظاهرًا والمفعول ضميرًا متصلاً نحو ضربني زيدٌ . او اتصل بهِ ضمير المفعول نحو باع العبدَ سيّدُهُ . وذلك لان تقديمهُ يستلزم وقوعَ الحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصلَ الضمير مع امكان اتصالهِ . وعَودَهُ الى ما تأَخَّر لفظًا ورتبةً كما ترى ☼ وربَّما قُدِّم المحصور بإِلَّا معها كقول الشاعر

ما عابَ الّا لئيمٌ فعلَ ذي كرمٍ ... ولا جفا قطُّ الّا جُبَّأٌ بطلا

وهو يختصّ بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحْذَرُ ... خُيِّرَ وَٱلْأَصْلُ بِكُلٍّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داعٍ الى اختلاف الترتيب كما مرَّ . ولا مانعٌ منهُ كاقتضاءِ فصل الضمير في نحو ضربت زيدًا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا . والتباس احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي يخيَّر في ذلك بينهما نحو ضرب زيدٌ عمرًا وضرب عمرًا زيدٌ . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل واحدٍ منهما

فصلٌ

في نائب الفاعل واحكامهِ

وَيَخْلُفُ ٱلْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ ... كَٱخْتِيرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِحَسَبِهِ

وَٱلظَّرْفُ وَٱلْمَصْدَرُ مُخْتَصَّيْنِ مَعْ ... مَجْرُورِ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفْنَ جُمَعْ

اي ان المفعول بهِ ينوب عن الفاعل عند حذفهِ فيجري مجراهُ في جميع احكامهِ من الرفع وغيرهِ بالاجمال . غير ان الفعل منهُ يُبنَى للمجهول فلا يكون الَّا متصرفًا نحو اختير زيدٌ وتُباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت ✱ وكذلك ينوب عنهُ الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيمَ يومُ الجمعة وسِيرَ سيرُ البَريد ومُرَّ بزيدٍ ✱ غير انهُ يُشترَط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصَّين باضافةٍ كما رأيت . او بوصفٍ نحو صِيمَ يومٌ واحدٌ وسِيرَ سيرٌ طويلٌ . او علميَّةٍ نحو صِيمَ رَمَضانُ . او بيان نوعٍ نحو ضُرِبَ ضَربُ الامير . او عددٍ نحو ضُرِبَ ضربةٌ او ضربتان . وذلك لان الفعل يدلُّ على المبهم منهما فلا يستحقَّان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادةٌ على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكّد ✱ واذا كان المجرور مؤنثًا لا يؤنث الفعل لهُ بخلاف الفاعل لانهُ لم يُسند اليهِ صريحًا ✱ و يُشترَط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور بهِ يكون علةً للفعل فلا يقوم مقام فاعلهِ فان ورد شيءٌ منهُ كان على تأْويلٍ كما سترى . و يُشترَط في الثلثة التصرُّف والمراد بهِ ان يكون كل واحدٍ من الظرف والمصدر والحرف المجرور بهِ لا يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال . فلا تنوب لَدَى و إِذْ لملازمتها الظرفية . ولا مَعاذ وسُبحان لملازمتهما المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تُستعمَل لغيرهِ ✱ وقد ينوب ضمير

المصدر المفهوم من الفعل مستترًا فيهِ بشرط تقديرهِ مختصًا ليفيد ما لا يفيدهُ الفعل.
وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قُعِد اي القعود المتوقَّع * وحمل بعضهم عليهِ
النائب في نحو مُرَّ بزيدٍ فجعلهُ ضمير المرور بناءً على تأْويلهِ بالمصدر معرَّفًا بلام الجنس.
والصحيح ان النائب فيهِ هو المجرور على ما قدَّمناهُ لانهُ هو الذي كان مفعولاً بهِ قبل
حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور بحرفٍ زائدٍ نحو ما
ضُرِبَ من احدٍ. او بحرف تعليلٍ كما في قول الشاعر

يُغضي حياءً ويُغضَى من مهابتهِ فلا يُكلَّمُ الاَّ حين يبتسمُ

فلا خلاف في ان النائب في الاوَّل هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
حذف الفاعل يكون تارةً لغرضٍ لفظيٍّ كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عُوقِبَ بهِ.
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرتهُ حُمِدَت سيرتهُ. او على صحة الوزن
في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الاَّ ودائعٌ ولا بُدَّ يومًا ان تُرَدَّ الودائعُ

او لغرضٍ معنويٍّ كشهرة الفاعل فيكون ذكرهُ عبثًا نحو خُلِق الانسان ضعيفًا. او الجهل
بهِ فلا يمكن تعيينهُ نحو سُرِق البيت. او عدم تعلق غرضٍ بذكرهِ نحو واذا حُيِّيتم بتحيةٍ
فحيُّوا بأَحسنَ منها. ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث البيانيّين
دون النحاة

وَٱلْأَوَّلُ ٱلْأَوْلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ ٱلتَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول بهِ والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول بهِ أَولى بالنيابة لان
الفعل اشدُّ طلبًا لهُ من غيرهِ لانهُ ينتهي اليهِ كما يبتدئُ من الفاعل. فيقال ضُرِبَ زيدٌ
يومَ الجمعة امامَ الامير ضربًا شديدًا في دارهِ برفع زيد ونصب كل ما يليهِ. واما اذا لم
يكن مع هذه المذكورات المفعول بهِ فهي سواءٌ في حق النيابة من غير أَولويةٍ عند الجمهور

وَرَجَّحَ ٱلْأَوَّلَ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنًى قَدْ رَسَا
وَهٰكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجَّحوا انابة المفعول الاوَّل من باب كسا والمراد بهِ ما ينصب مفعولين ليس
اصلهما المبتدأ والخبر. فيقال كُسِيَ زيدٌ ثوبًا باقامة زيد مقام الفاعل لان فيهِ معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانهُ لابسٌ والثوب ملبوسٌ . ومثلهُ أُعطِيَ زيدٌ درهمًا وسُقيَ عمرٌو شرابًا وقس عليهِ * وكذلك في باب ظنَّ وأَرى . والمراد بالاول منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأُ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني والثالث منهما مبتدأٌ وخبرٌ في الاصل . فيُقال ظُنَّ زيدٌ صادقًا وأُرِيَ عمرٌو بكرًا فاضلاً بانابة زيدٍ في الاول لانهُ مبتدأٌ في الاصل فهو احقُّ بالاسناد اليهِ وعمرٍو في الثاني لانهُ في الاصل مفعولٌ بهِ فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قومٌ نيابتها عند امن اللَّبس فيُقال أُعطِيَ درهمٌ زيدًا وظُنَّ صادقٌ عمرًا . ولا يُقال أُعطِيَ زيدٌ عمرًا وظُنَّ بكرٌ خالدًا لان كل واحدٍ من الاولين يحتمل ان يكون قد أُعطِيَ الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظُنَّ انهُ الآخر . والجمهور على امتناع ذلك مطلقًا

وَمَا سِوَى ٱلنَّائِبِ إِجْمَالاً نُصِبْ إِذْ فِيهِ كَٱلْفَاعِلِ وَحْدَةٌ تَجِبْ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعدّدة يُنصَب لفظًا او محلاًّ على حسب ما يستحقُّ في نفسهِ لان نائب الفاعل لا يكون الّا واحدًا كالفاعل فلا يشاركهُ غيرهُ في النيابة ومن ثَمَّ يستأْثر بالرفع وحدهُ

وَكُلُّ هٰذَا ٱلْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعْ وَمَا يَلِي ٱلْفَضْلَةُ بِٱلنَّصْبِ قَنِعْ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدا والخبر والفاعل ونائبهِ عمدةٌ قد رُفع بحق العمديَّة كما مرَّ في الاحكام الكليَّة . وكل ما في الباب الذي يليهِ من المفاعيل وغيرها فضلةٌ قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بما هي اهلٌ لهُ

باب منصوبات الاسماء

فصلٌ

في احكام تعلُّق الفعل بمنصوباتهِ

وَٱلْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يُعَلَّقُ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ ٱلْمُطْلَقُ

أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعْ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ ٱلصَّحْبُ جَمَعْ

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتِ لِعُلْقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَاتِي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحَدَث الذي يفعلهُ وهو المفعول المطلق. او بما يقع عليهِ وهو المفعول بهِ. او فيهِ وهو الظرف. او لاجلهِ وهو المفعول لهُ. او بمصاحبتهِ وهو المفعول معهُ. او يتعلق باصحابهِ من دونهِ وهو المُستثنى. او بما يبيّن صفةً لما يتعلّق بهِ وهو الحال. او ذاتًا وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدّمة تعريف جميع هذه المتعلّقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحدٍ في موضعهِ بالتفصيل

فصلٌ

في المفعول المُطلق

وَٱلْمُطْلَقَ ٱنْصِبْ مَصْدَرًا غَيْرَ عَلَمْ بِذِي حُدُوثٍ نَالَ تَصْرِيفًا وَتَمْ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علَمٍ منصوبًا بعاملٍ يدلُّ على الحدوث مع كونهِ متصرفًا تامًّا نحو ضربتهُ ضربًا. فلا يكون علَمًا كحمادِ. ولا يكون عاملهُ مما يدلُّ على الثبوت كالصفة المشبَّهة. ولا من الافعال الغير المتصرّفة كأفعل التعجُّب. ولا من الافعال الناقصة كباب كان. فلا يُقال حَمِدتُهُ حمادِ. ولا زيدٌ كريمٌ كرمًا. ولا ما احسن زيدًا حُسنًا. ولا كنت في الدار كونًا. وما اشبه ذلك

وَهْوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدْ يَأْتِي كَصُمْ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ ٱلرَّشَدْ

وَلَا يُثَنَّى مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَٱلْبَاقِي لِذَاكَ ٱحْتَمَلَا

اي ان المفعول المطلق يكون تارةً لتوكيد عاملهِ وهو ما كان مساويًا لهُ في المعنى كضربتهُ ضربًا ويُقال لهُ المؤكِّد والمُبهَم * وتارةً لبيان نوعهِ او عددهِ وهو مازاد عليهِ بافادة احدهما كضربتهُ ضربَ اللصّ او ضربتين ويُقال لهُ المبيِّن والمختصُّ * وما كان منهُ للتوكيد لا يُثنَّى ولا يُجمَع لانهُ للحقيقة المُشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحتمل التعدُّد. واما المبيِّن فيجوز فيهِ ذلك نحو عالجت المريض علاجين وضربتُ الغلام ضرباتٍ لانهُ يدلُّ على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة التعدُّد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكِّد يكون تارةً للتقرير كما مرَّ. وتارةً لرفع المجاز نحو قتلتهُ قتلاً فانهُ يرفع توهُّم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد بهِ الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيّات . وأمّا قول الشاعر

بكى الخزُّ من رَوحٍ وانكرَ جِلدَهُ وعجّت عجيجًا من جُذامَ المطارفُ

اي عجّت الثياب المُعلمة فهو نادرٌ جاءَ على سبيل المبالغة

وَالأَصْلُ فِي هٰذَا ٱلْمَقَامِ ٱلْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنًى يُذْكَرُ

"وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدْ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوِ وَصْفٍ وَعَدَدْ"

"كَقُمْ وُقُوفًا وَٱصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقِسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا ٱلْمَجْرَى"

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لفعلهِ في اللفظ والمعنى كما في ضربتهُ ضربًا ونحوهِ . وقد ينوب عنهُ ما جاءَ بمعناهُ وهو يشمل ما كان مرادفًا لهُ في المعنى من غير لفظهِ نحو قُمْ وقوفًا . او مشاركًا لهُ في اللفظ دون الصيغة من مصدرٍ نحو وتبتَّلْ اليهِ تبتيلًا وعليهِ تمثيل النظم . او اسم مصدرٍ نحو اغتسل غسلًا * ومما ينوب عنهُ ايضًا ما كان وصفًا لهُ نحو ضربتهُ اشدَّ الضرب . او دلَّ على عددٍ منهُ نحو ضربتهُ ثلاثَ ضَرَباتٍ * ومن هذا القبيل ما دلَّ على هيئةٍ لهُ نحو عاش عِيشةً راضية . او نوعيَّةٍ منهُ نحو قعد القُرفُصاءَ . او كُلّيَّةٍ نحو فلا تميلوا كلَّ الميل . او جزئيَّةٍ نحو ولو تقوَّلَ علينا بعضَ الاقاويل . وما كان ضميرًا لهُ نحو فاني اعذِّبهُ عذابًا لا اعذّبهُ احدًا من العالمين . او آلةً معهودةً نحو ضربتهُ سَوْطًا . او أُشير بهِ اليهِ نحو ضربتهُ ذلك الضرب * ومن ذلك أيٌّ وما الاستفهاميَّتان نحو وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنقلَبٍ ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفيدُ ابنتَي ربعٍ عويلُهُما لا ترقدانِ ولا بُؤْسَى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزتهُ كنتُ راشدًا وأيَّ بلاءٍ تبلُني كنتُ أُحمَدُ

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بينٌ عاجلٌ ما شئتَ اذ ظعنوا ببينٍ فانعبِ

وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العَلَم نحو برَّ برَّةَ وفجرَ فجارِ * وجميع هذه المذكورات تنتصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنهُ كما علمت * واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكّد تختصُّ بما رادفهُ في المعنى او شاركهُ في المادَّة . غير ان اسم المصدر يختصُّ بما ليس عَلَمًا لان معناهُ حينئذٍ يكون زائدًا عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبيّن * واما البواقي فينوب ما دلّ منها على عددٍ عن المبيّن للعدد وغيرهُ عن المبيّن للنوع

وَيَحْذِفُونَ ٱلْفِعلَ حَذفًا وَاجِبَا ... عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبَا
وَذَاكَ فِي ٱسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلَا ... مِنْهُ وَفِي ٱلْإِخْبَارِ قَلَّ نَقْلَا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذَف وجوبًا عن المصدر المنصوب بهِ عند قيامهِ مقامهُ . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعلهِ كمهلاً اي امهل * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرًا كما رأيت . او استفهامًا للتوبيخ كقول الشاعر

أعبدًا حلَّ في شعبى غريبًا ... أَلُؤمًا لا أبا لَكَ واغترابا

او للتعجب كقول الآخر

أَسجنًا وقتلاً واشتياقًا وغربةً ... ونأْيَ حبيبٍ انَّ ذا لَعظيمُ

وهو قياسٌ فيهِ * وأما في الخبر فيُستعمَل قليلاً كقولهم سمعًا وطاعةً وهو مقصورٌ على السماع

وَعِندَ تكرَارٍ لِذِي فعلٍ جَرَى ... عَلَى ٱسْمِ عَيْنٍ كَٱلْفَتَى سُرَى سُرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَإِنَّمَا ٱلْحَادِي غِنَا ... وَٱلْعَطْفِ نَحْوَ ٱلْقَوْمُ هَدْمًا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضًا عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبِر بهِ عن اسم عينٍ او حصرهِ او عطف مصدرٍ عليهِ كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوفٌ في جميعها تقديرهُ يسري و يغني وهلمَّ جرًّا * وانما قيّدوا الاسم بكونهِ اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للاخبار عنهُ لان الاعيان لا يُخبَر عنها بالمعاني وحينئذٍ يُحتاج الى اضمار الفعل مخبرًا بهِ فيكون المصدر معمولاً لهُ كما ترى

وَإِذْ نُوِيَ ٱلتَّشْبِيهُ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَلَكَ نَوْحٌ نَوْحَ وُرْقٍ رَمْلَهْ
وَمَا لِتَأْكِيدٍ كَنَادٍ جَهْرَا ... وَهْوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا ٱلْمَجْرَى
كَذَاكَ ذُو ٱلتَّفْصِيلِ نَحْوَ ٱقْتَحِمِ ... إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمِ

اي وكذلك اذا قُصِد التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتملةٍ عليهِ وعلى صاحبهِ نحو لك نوحٌ نوحَ وُرْقٍ رملة . اي تنوح نوحها * او أُرِيد بهِ التاكيد بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناهُ

فيقرّر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهرًا . او تحتمل غير معناهُ ايضًا فيرفع الاحتمال نحو هو اخي حقًّا . ويُقال للاول المؤكَّد لنفسهِ لان النداء نصٌّ في الجهر لا يحتمل غيرهُ فيكون المصدر كانهُ نفس الجملة . ويُقال للثاني المؤكِّد لغيرهِ لان الأُخوَّة تحتمل معنى الصداقة مجازًا فيكون المصدر قد أثَّر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثّر غير المؤثَّر فيهِ * ومن هذا القبيل المصدر الذي يُساق لتفصيل عاقبة ما تقدَّمهُ من جملةٍ طَلَبيَّةٍ كما في المثال . او خَبَريَّةٍ كقول الشاعر

لَأَجْهَدَنْ فإمَّا دفعَ واقعةٍ تُخشَى واما بلوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ

وانما اختصَّ ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكرهِ بنفسهِ . وتكرار المصدر بمثابة ذكر فعلهِ . والحصر والعطف بمثابة التكرار لِمَا في الاول من التاكيد وفي الثاني من التعدُّد * والجُمَل الواقع بعدها المصدر المشبه بهِ وما يليهِ تدلُّ على الفعل لاشتمال الاولى عليهِ لفظًا والثانية معنًى واقتضاء الثالثة اياهُ لتفصيل عاقبتها . فيتأتَّى حذفهُ في هذه المواضع واقامة المصدر مقامهُ * واعلم ان من المصادر التي يُحذَف عاملها وجوبًا ما وقع منها مثنًّى للتكثير نحو لَبَّيْك اي اقامةً مكرَّرةً على طاعتك . فانهُ كالمذكور مرَّتين احداهما المقدَّرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفهُ . وذلك مما يُحفَظ ولا يقاس عليهِ * وقد يُترَك اضمار الفعل المُبدَل منهُ في الكلام الخبريّ كما في نحو سمعًا وطاعةً . والمُخبَر بهِ عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناء . والمشبَّه بمصدرهِ كما في نحو لك نوحٌ نوحَ وُرْق رملة . فيُرفَع الاول على الابتداء اي عندي سمعٌ وطاعةٌ . والثاني على الخبرية بناء على ان المُخبَر عنهُ قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويُتبَع الثالث على البدليَّة * واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل لهُ نحو ويلَ زيدٍ فيقدَّر لهُ فعلٌ محذوفٌ وان لم يصحَّ النطق بهِ * وجعل بعضهم مثل هذا منادًى لا مفعولًا مطلقًا اي يا ويلَ زيدٍ على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصلٌ

في المفعول بهِ

يُنْصَبُ مَفْعولٌ بِهِ مُسْتَأْثِرَا بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرَا

اي ان المفعول بهِ يُنصَب بالفعل المتعدّي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر بهِ

دون بقية المفاعيل فانها تنصَب بالمتعدّي واللازم. غير ان المتعدّي قد يكون متعدّيًا بالذات وقد يكون متعدّيًا بالواسطة كما سياتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدِّدَا نَحْوَ أَرَيْتُ ٱلْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدَا
وَٱلْأَصْلُ فِيهِ سَبْقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقْ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنًى كَهَبْ يَحْيَ ٱلدَّرَقْ

اي ان المفعول بهِ يتعدَّد فينتهي الى الثلثة كما في المثال الاول. وهذا يختصُّ بما كان اصل الاخيرين منهُ المبتدأ والخبر وعاملهُ من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرًا صادقًا. وقد يكون من غيرهِ كما في المثال الثاني * والاصل فيهِ مطلقًا تقديم ما لهُ اصلٌ في التقدُّم كزيد فانهُ مبتدأ في الاصل. او كان فاعلاً في المعنى كيحيى فانهُ وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمَّن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدَرَق لانهُ آخذٌ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرَّفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعٌ لفظيٌّ كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدًا اخاهُ. او معنويٌّ كالتباس الآخذ بالماخوذ في نحو اعطيت زيدًا عمرًا. وقس على كل ذلك

فصلٌ

في المفعول فيهِ

وَيَنْصَبُ ٱلْمَفْعُولُ فِيهِ ٱسْمَ زَمَنْ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي ٱقْتَرَنْ

اي ان المفعول فيهِ من اسم زمانٍ او مكانٍ ينصَب ظرفًا على معنى في دون لفظها نحو صمتُ يومًا وجلست ناحيةً اي في يومٍ وفي ناحيةٍ. فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإذْ وحيثُ أُوِّل بما يقبلهُ كحين ومكان * واعلم انهُ اذا أُضمِر للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميرهِ نحو يومُ الجمعة صمتُ فيهِ لان الإضمار يردُّ الاشياء الى اصولها. فان لم يُذكَر الحرف نحو يومُ الجمعة صمتهُ جُعِل الضمير مفعولاً بهِ. وهذا لا يكون الّا في الظروف المتصرّفة

وَلِلْمَكَانِ مُبْهَمٌ يُعَلَّقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهْوَ حُرٌّ مُطْلَقُ
فَقِيلَ صُمْ يَوْمًا وَيَوْمَ ٱلْأَحَدِ وَصَلِّ خَلْفَ ٱلْقَوْمِ أَوْ فِي ٱلْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقيَّد بكونهِ مبهمًا وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينهِ. وهو

إِمَّا مبهم البُقعة والمسافة كفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالمِيل والغَلْوة . فان كان مختصًا كالدار والمسجد وجب معهُ ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فانهُ يصلح منهُ المبهم والمختصُّ . والاول إِمَّا مبهم المقدار والميقات كحِين ومُدَّة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني إِمَّا مختصٌّ بالعَلَميَّة كرَمَضان . او بأَل كاليوم . او بالاضافة كيوم الجمعة * وعلى ذلك يقال صمت يومًا او يومَ الاحد بالنصب فيها . وصلَّيت خلفَ القوم او في المسجد بنصب الاول وجرّ الثاني جريًا على ما علمت * وانما كان ذلك كذلك لان الفعل يدلُّ على الزمان والمكان المُبهمَين بالالتزام لضرورة وقوعهِ فيهما . ثم يدلُّ على الزمان دلالةً اخرى بالتضمُّن لانهُ يتضمَّن معناهُ بصيغتهِ فتكون دلالتهُ عليهِ اقوى ولذلك يتعدَّى الى المختصّ منهُ ايضًا

وَمُبْهَمُ ٱلْمَكَانِ فِي ٱلْمِقْدَارِ كَٱلْمِيلِ وَٱلْجِهَةِ كَٱلْيَسَارِ

وَمَا بُنِي مِنْ لَفْظِ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلَّ لَا ثَوى مَحَلَّهُ

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولَدَى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشتقة مشاركًا لعاملهِ في مادَّتهِ لفظًا ومعنًى كحللتُ محلَّ زيدٍ . فان لم يكن كذلك وجب جرُّهُ بالحرف فيقال وقفت في مجلسهِ وثويت في محلّهِ ولا يُقال وقفت مجلسهُ وثويت محلَّهُ لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذَّ قولهم هو مني مَعْقَدَ الإزار ومَنزلةَ الشغاف ومَقْعَدَ القابلة . وهو عنّي مَناطَ الثُريّا ومزجرَ الكلب اي هو حاصلٌ كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضًا نحو وُلدتُ مَوْلِدَ زيدٍ اي حين ولادتهِ لانهُ عديل لاسم المكان في جميع احكامهِ وهو غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنُوبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفِ كَٱنْزِلْ غُرُوبَ ٱلشَّمْسِ قُرْبَ ٱلْكَهْفِ

وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٌ وَعَدَدْ كُلٌّ وَجُزْءٌ كَغَزَا تِلْكَ ٱلْمُدَدْ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفيَّة . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانيَّة لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مرَّ * وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمتُ قليلاً . والعدد كسرتُ ثلثة ايامٍ . والكلُّ كسهرت

كلَّ الليل. والجزء كرأيتهُ بعضَ الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كنزلت تلكَ الناحية وجلست شرقيَّ الدار ومشيت ثلثة اميالٍ وهلمَّ جرًّا

وَرُبَّمَا ٱسْتُعْمِلَ ذُو ٱلْمَكَانِ كَفَرَّ عِنْدَ ٱلْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يُستعمَل للزمان كفرَّ زيدٌ عندَ الخوف اي وقت الخوف. وعليهِ قول الشاعر

لا تجزعي إنْ منفِسًا اهلكتُهُ فاذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاْجزعي

وقول الآخر

واذا الامورُ تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفونَ اين المَفزَعُ

غير ان ذلك لا يكون الَّا في الظروف الغير المتصرّفة كما رأيت في الأَمثلة

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمِ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِي

وَغَيْرُ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قُيِّدَا حَتْمًا بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبَدَا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفيَّة كاليوم والميل قيلَ لهُ المتصرّف لانهُ يُتصرَّف فيهِ باخراجهِ عن الظرفيَّة واستعمالهِ كغيرهِ من الاسماَء فيقال حانَ يومُ السفر وبيني و بينك ميلٌ ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفيَّة نحو لَدَى او يخرج عنها الى الجرّ بالحرف الذي هو شبه الظرفيَّة نحو عند فهو غير متصرّف * واعلم ان الظروف الغير المتصرّفة لا تجرُّ الَّا بِمِنْ لانها امُّ حروف الجرّ فيُتوسَّع فيها بما لا يُتوسع بهِ في غيرها نحو خرجتُ من عندِ زيدٍ والحمدُ لله من قبلُ ومن بعدُ وما اشبه ذلك * وشذَّ جرُّ متى بالى وحتي. وجرُّ اينَ وحيثُ بالى. وكل ذلك مما يُحفظ ولا يُقاس عليهِ

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفُ يُبْنَى وَفِي ٱلْحِزْبَيْنِ مَا لَا يُصْرَفُ

وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يَعْرِضُ ٱلْبِنَا عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بَيِّنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرّفة يكون مبنيًّا وهو حيثُ ولَدَى ولَدُنْ ولَمَّا و إِذْ و إِذا ومتى وأَينَ وأَيَّانَ وأَنَّى وقطُّ وعوضُ وأَمسِ والآنَ ومع وكيفَ وهُنا واخواتها. غير ان في لَدَى ومع خلافًا بين الاعراب والبناَء. وفي كيف بين اثبات الظرفيَّة لها ونفيها عنها. والمختار عند الجمهور بناَء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المتصرّفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلّتين فيهِ . أمّا من المتصرّفة فهو غُدْوة و بُكْرة علَمَين للزمان المدلول عليهِ بهما . وشَعْبان ورَمَضان للشهرين المعروفين ☆ وأمّا من غير المتصرّفة فسَحَر اذا أُريد بهِ سَحَرُ يومٍ بعينهِ كما مرّ . وكذلك ضُحْوَة وعَشِيَّة وعَتَمَة عند جماعةٍ حملاً على سَحَر وهو غير بعيدٍ في القياس ☆ و بعض الظروف المعربة مما يتصرّف كحين وغيرهِ كقبل يعرض عليهِ البناءُ كما سياتي في باب الاضافة

فصلٌ

في المفعول لهُ

وَٱلْمَصْدَرَ ٱنْصِبْ مُضْمِرَ ٱللَّامِ حَصَلْ فِي ٱلْحِينِ مَفْعُولاً لَهُ مِمَّنْ فَعَلْ
وَٱلْتَزَمُوا ٱلتَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبْ خَوْفًا وَلَفْظُ ٱلْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبْ

اي ان المصدر يُنصَب على نيّة معنى اللام التعليليّة مُضمَرةً قبلهُ وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيهِ في وقت وقوعهِ مفعولاً لاجلهِ ☆ وحكمهُ ان يكون نكرةً وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيهِ . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى ☆ واعلم ان المفعول لهُ يكون تارةً حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصولَهُ كما في المثال ولا يكون الّا من افعال القلب كما رأيت . وتارةً غير حاصلٍ فيكون الباعث على وقوعهِ تحصيلَهُ كما في نحو ضربتهُ تأديبًا لهُ فلا يلزمهُ ان يكون منها . وهو المعوَّل عليهِ عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَفُتْ حُكْمٌ بَدَا مَا يُضْمَرُ فَجُرَّ وَٱلتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكَرُ

اي فان فات هذا المفعولَ حكمٌ من احكامهِ المذكورة ظهرت اللام فيُجَرُّ بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدرًا نحو جئتك للماءِ . او لم يكن قد حصل من فاعل عاملهِ نحو زرتك لمحبّتك إيّاي . او لم يكن حصولهُ في وقت وقوع الفعل نحو تأهّبت أمسِ للسَفَرِ غدًا . او لم يكن نكرةً نحو ضربتهُ للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنتُ العبد لإِهانة مولاهُ ☆ غير انهم قد يرخّصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأَل كقول الشاعر

لا أَقعُدُ الجُبنَ عن الهيجاءِ ولو توالت زُمَر الاعداءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وأَغفِرُ عوراءَ الكريم ادِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شتم اللئيم تكرُّما

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيهِ الامران

وَجَازَ مَعْ شُرُوطِهِ ٱلْجَرُّ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ ٱللَّامِ مِمَّا عَلَّلَا

اي انهُ يجوز جرُّ هذا المفعول بالحرف مع استيفاءِ شروطهِ فيقال هربت لخوفٍ وعليهِ قول الراجز

من أَمَّكم لرَغْبةٍ فيكم جبِرْ ومن تكونوا ناصريهِ ينتصِرْ

غير انهُ قليلٌ في الاستعمال * ولا بأسَ في جرّهِ مطلقًا بغير اللام من حروف التعليل كالباءِ نحو قُتِل فلانٌ بذنبهِ . ومِنْ نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قُتِل كُلَيبٌ في ناقةٍ . وقس عليهِ * واعلم ان تضمُّن المفعول فيهِ والمفعول لهُ معنى الحرف لا يقتضي البناءَ لان تضمُّن معنى الحرف الذي يقتضي البناءَ هو ان يخلفهُ الاسم على معناهُ فيُطرَح غير منظورٍ اليهِ كتضمُّن متى همزة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظورًا اليهِ لكون الاصل في الوضع اظهارهُ كما في المفعول فيهِ والمفعول لهُ لم يكن تضمُّن معناهُ مقتضيًا للبناءِ . فتأَمَّل

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبَرْ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرْ

وَغَيْرُهُ مَا جُرَّ مَنْصُوبُ ٱلْمَحَلْ كَٱذْهَبْ بِزَيْدٍ فِي ٱلصَّبَاحِ لِلْعَمَلْ

اي ان كل ما مرَّ ذكرهُ من المفاعيل المقيَّدة بالحرف وهي المفعول بهِ والمفعول فيهِ والمفعول لهُ منهُ ما هو صريحٌ وهو ما ظهر نصبهُ لفظًا كما رأيت في مواضعهِ . ومنهُ ما هو غير صريحٍ وهو ما يُجرُّ بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبهُ محلًّا . بخلاف المفعول المطلق فانهُ لا يكون الَّا صريحًا

فصلٌ

في المفعول معهُ

وَيُنْصَبُ ٱلْمَفْعُولُ مَعْهُ إِذْ تَلَا وَاوًا بِمَعْنَى مَعْ كَسِرْ وَٱلْجَبَلَا

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبتهِ يُنصَب تاليًا الواو التي بمعنى مع كما في نحو سِرْ والجبلَ اي سِرْ مع الجبل * ويُشترَط لوجوب نصبهِ وجودُ فعلٍ او معناهُ قبلهُ . وكونُ الواو نصًّا في المَعِية بحيث لا يصحُّ العطف بها . إمَّا من جهة اللفظ نحو سرتُ وزيدًا لامتناع العطف

على الضمير المتَّصل غيرَ مؤكَّدٍ بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإمَّا من جهة المعنى نحو سافرَ زيدٌ والصبحَ لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال النظم كما رأيت * واختُلِف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انهُ منصوبٌ بما يتقدمهُ من الفعل او معناهُ والواو وسيلةٌ لوصولهِ اليهِ . وهو مذهب البصريين وعليهِ الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ ٱلْوَاوِ لَا يُقَدَّمُ ... لِأَنَّ مَعْنَى ٱلْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ

وَٱلْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفِ ... أَوْلَى وَإِلَّا ٱخْتِيرَ تَرْكُ ٱلْعَطْفِ

اي ان المفعول معهُ يمتنع تقديمهُ مطلقًا . فلا يجوز ان يُقدَّم على عاملهِ بالإجماع . ولا على مصاحبهِ في الصحيح . فلا يُقال والنيلَ سرتُ ولا سارَ والنيلَ زيدٌ لان هذه الواو اصلها للعطف ثم استُعمِلت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيءٌ من ذلك * ولمَّا كان العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعفٍ نحو جاءَ الاميرُ والجيشُ . بخلاف نحو سرت وزيدٌ بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانهُ يُختار فيهِ النصب لان جواز عطفهِ مذهبٌ ضعيفٌ لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف مع صحَّتهِ يقتضي تكلُّفًا من جهة اللفظ كما في قولهم لو تُرِكَت الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعَها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتمُ وبني ابيكم ... مكانَ الكُليتين من الطِحالِ

فان العطف يقتضي في الاوَّل ان يكون تقدير العبارة لو تُرِكَت الناقة تُرضِع فصيلها وتُرِك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلُّف لا يُحتاج الى شيءٍ منهُ في النصب . فتأمَّل

وَٱلْفِعْلَ يُنْوَى بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمَا ... بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَٱلدُّمَى

اي ان الفعل يُقدَّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فيُنصَب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً معهُ نحو ما لي والدُّمى اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعةً من ثريد اي كيف تكون او تصنع * غير انهُ يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال الاوَّل لان الضمير المجرور لا يُعطَف عليهِ بدون اعادة الجارّ كما سياتي في موضعهِ . ويترجَّح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر

فقلتُ اَصطبِخها او لغيريَ فاَسقِها   فما انا بعد الشيب ويحك والخمرُ

واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدَّر معهُ الفعل ليتعلّق بهِ الحرف . واما المرفوع فيُقدَّر الفعل معهُ بناءً على انهُ كان مستترًا فيهِ فبرز بعد حذفهِ منفصلاً لعدم استقلالهِ

فصلٌ

في المستثنى

يُنْصَبُ "حتْمًا بعْدَها" ما اَستَثْنَتِ   إلّا بِإثْرِ ذِي تَمامٍ مثْبَتِ

اي ان ما يُستَثنَى بإلّا يُنصَب وجوبًا بعدها اذا كانت تاليةً لكلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ نحو قام القوم الّا زيدًا * وقد اختُلِف في ناصب المُستثنى على ثمانية اقوال اصحُّها انهُ منصوبٌ بالعامل الذي قبل الّا وهي واسطةٌ لتَعَدّي ذلك العامل اليهِ كالواو في المفعول معهُ . وهو مذهب اكثر المحققين وعليهِ اختيار الجمهور

وَهْوَ كَقامَ اَلْقَوْمُ إلّا رَجُلا   مُتَّصِلٌ إذْ كانَ بَعْضَ مَنْ تَلا

وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَحَضَرُوا   إلّا بَعِيرًا وَهْوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُستثنَى ما يُقال لهُ المتّصل لاتّصالهِ بالمُستثنَى منهُ في الجنسيَّة وهو ما كان بعضًا منهُ كالرجُل في المثال فانهُ احد القوم . ومنهُ ما يُقال لهُ المنقطع لانقطاعهِ عن المُستثنَى منهُ بعكس الاوّل وهو ما كان اجنبيًّا عنهُ كالبعير عن القوم . غير انهُ لا بُدَّ ان يكون لهُ حظٌّ من الجنسيَّة مجازًا بحيث يُستحضَر عند ذكر المستثنى منهُ للملابسةِ بينهما كما رأيت فلا يُقال جاءَ القوم الّا الذئاب . وان يكون الفعل صالحًا لهُ فلا يُقال تكلَّم القومُ الّا بعيرًا * والاوّل هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانهُ نادرٌ

وَفي سِوَى اَلإثْبَاتِ أَبْدِلْ ما اَتَّصَلْ   مُرَجَّحًا فَالنَّصْبُ تَاوِيلًا حَصَلْ

اي انهم يرجّحون إبدالَ المُستثنَى من المُستثنَى منهُ على نصبهِ في غير الإثبات . وهو النفي نحو ما قام احدٌ إلّا زيدٌ . والنهي نحو لا يَقُمْ احدٌ إلّا عمرٌو . والاستفهام نحو هل قام احدٌ الّا بكرٌ * وذلك لان نصبهُ في هذه الصُوَر يكون على التشبيه بالمفعول بهِ لكونهِ فضلةً لا بالأصالة لانهُ قد جرى على خلاف اصل الاستثناءِ في المعنى اذ الحكم فيهِ ثابتٌ للمستثنى

منفيٌّ عن المستثني منهُ كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيُختار الإتباع عليهِ ٭ وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منهُ . ولذلك يُختار النصب اذا حال بينهما فاصلٌ طويلٌ نحو ما جاءَني احدٌ حينَ كنتُ في الدار الاَّ زيدًا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما ٭ واعلم ان البدل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعضٍ من كلٍّ . وانما استُغني عن ربطهِ بضمير المُبدَل منهُ لان الاستثناءَ معهُ متصل وقد علمت ان المتصل لا يكون فيهِ المستثنى الاَّ بعض المستثنى منهُ فلم يبقَ احتمالٌ للاجنبيَّة بينهما . فتدبَّر

وَٱنْصِبْ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنًى وَقَدْ أُوِّلَ بِٱلتَّفْرِيغِ إِبْدَالٌ وَرَدْ

اي اذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منهُ في هذا المقام تعيَّن النصب فيُقال ما قام الاَّ زيدًا احدٌ . وعليهِ قول الشاعر

ومالِيَ الاَّ آلَ أَحمدَ شيعـةٌ ومالِيَ الاَّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ

وأَمَّا قول الآخر

لانهمُ يرجون منك شفاعةً اذا لم يكن الاَّ النبيُّون شافعُ

بالرفع فمحمولٌ على الاستثناءِ المفرَّغ فيكون في الحقيقة بدلاً من محذوفٍ قبلهُ كما سيجيءُ اي لم يكن احدٌ الاَّ النبيُّون . وشافع بدلٌ آخر من ذلك المحذوف . الاَّ ان الاوَّل بدل بعض والثاني بدل كلٍّ . وقيل غير ذلك مما لا نطيل بذكرهِ وهو على كل حالٍ استعمالٌ ضعيفٌ لا يصحُّ القياس عليهِ في المختار ٭ وشذَّ تقديم المستثنى على المستثنى منهُ وعاملهِ كقول الآخر

إِلاَّكَ لا أَرجو أَخا بسطـةٍ في العُرْبِ من قيسٍ ولا من تميم

ولا يُقاس عليهِ خلافًا للكسائيّ وابن عصفور

وَٱقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي ٱلْمُنْقَطِعْ لِبَدَلٍ فِي ٱلْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعْ

اي ان المستثنى المنقطع يتعيَّن نصبهُ على كل حالٍ فيُقال ما قام احدٌ الاَّ بعيرًا بالنصب فقط كما يُقال قام القوم الاَّ بعيرًا . ولا يجوز فيهِ البدل لانهُ اجنبيٌّ عن المُستثنى منهُ كما مرَّ فلا يصحُّ جعلهُ بدلاً منهُ ٭ واعلم ان البَدَل قد يتعذَّر كونهُ على اللفظ لمانعٍ فيُبدَل على المحلّ نحو ما جاءَني من احدٍ الاَّ رجل . ولا احدَ في الدار الاَّ امرأةٌ بالرفع فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بإلاَّ فلو أُبدِل على اللفظ لزم منهُ زيادة مِنْ وعملُ لا في الإثبات لان

البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدِ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفْ   فَرِّغْ مَا قَبْلَ لِمُسْتَثْنًى رَدِفْ

وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشِبْهِهِ اشْتَهَرْ   لِصِدْقِهِ كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا عُمَرْ

اي اذا حُذِفَ المُستثنَى منهُ تفرَّغ ما قبلهُ للمستثنى لفقد ما كان مشغولاً بهِ . وهو يشمل الفعل كما في المثال . وغيرَهُ نحو ما في الدار الَّا زيدٌ . وحينئذٍ تكون الَّا كانها لم تكن فيُقال ما قام الَّا زيدٌ كما يُقال ما قام زيدٌ . وكذلك ما رأيت الَّا زيدًا وما مررت الَّا بزيدٍ . غير ان ذلك انما يكون فيهِ بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احدٌ الَّا زيدٌ وهلمَّ جرًّا ولولا هذا الاعتبار لم يصحَّ ان يُقال انهُ مُستثنًى . وعلى ذلك يكون في الحقيقة بَدَلًا من المستثنى منهُ المحذوف فيُعطَى إِعرابَهُ * وذلك قد اشتهر في النفي وشبهِهِ لصدقهِ معهما غالبًا كما رأَيت . وذلك ان المستثنى منهُ الواقع بعد النفي لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيهِ بالنسبة الى جماعةٍ مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافيّ على ما هو مقرَّرٌ في علم المعاني . بخلاف الواقع في الايجاب فان المحذوف منهُ يتناول جميع الافراد لان ما بعدهُ على معنى الاستثناءِ لا القصر . فلو قيل قام الَّا زيدٌ كان بمعنى قام كل احدٍ الَّا زيدًا وهو فاسدٌ كما لا يخفى * ولذلك اذا قُصِد في غير الايجاب الشمول حقيقةً نحو ما مات الَّا زيدٌ امتنع لفساد المعنى . فان صَدَق الايجاب نحو زيدٌ يقعد الَّا يومَ الحرب جاز لصحة معناهُ كما ترى * وقس على النفي شبهَهُ نحو ولا تقولوا على الله الَّا الحقَّ وهل يهلك الَّا القومُ الفاسقون . وعلى الصريح منهُ المُأَوَّل نحو ويأبي الله الَّا ان يُتِمَّ نورَهُ اي لا يريد الَّا ان يُتِمَّ * واعلم ان الَّا قد تُكرَّر في البدل والعطف بالواو للتاكيد فتكون المعترضة بين التابع والمتبوع لغوًا لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحقُّهُ في نفسهِ من التَبَعِيَّة وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك الَّا عَمَلُه   الَّا رسيمُـهُ والَّا رَمَلُـهُ

برفع ما بعد المكرَّرتين لان الاول منهما مُبدَلٌ من المرفوع قبلهُ والثاني معطوفٌ عليهِ كما ترى

وَأَجْرُرْ إِضَافَةً بِغَيْرٍ وَسِوَى   حُكْمُهُمَا كَاسْمٍ يَلِي إِلَّا اسْتَوَى

اي ان المستثنى بغير وسوى يجرُّ باضافتهما اليهِ جاريًا عليهما اعرابُ الاسم الواقع بعد الاَّ في جميع احكامهِ متَّصلاً ومنقطعًا ومفرَّغًا كما علمت . فيُقال جاءَ القوم غيرَ زيدٍ بنصب غير . وما جاءَني احدٌ غيرَ زيدٍ بالنصب والاتباع . وما قام غيرُ زيدٍ بالرفع وهلمَّ جرًّا . وقس على ذلك في سوى

وَبعدَا خلاَ وَحاشا أَحرُفا وَٱلنَّصْبُ أَفْعالاً لِمفْعُولٍ قَفَا

وَبَعْدَ لَيسَ لاَ يكُونُ لِلْخَبَرْ وَكُلٌّ مَرْفوعٍ لِكلِّها ٱسْتَتَرْ

اي ان المُستثنى يجرُّ ايضًا بعدَا وخلاَ وحاشا اذا قدَّرتهنَّ احرفًا . فان قدَّرتهنَّ افعالاً نُصِب مفعولاً بهِ . فيُقال جاءَ القوم عدا زيدٍ وخلا عمرًا بجواز الوجهين . ما لم تتقدمهنَّ ما المصدريَّة فيتعيَّن النصب لتعيُّن الفعليَّة لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف . ولذلك تلحقهنَّ معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النُدامى ما عداني فانني بكلِّ الذي يهوى نديميَ مُولَعُ

وأَمَّا ليس ولا يكون فيكون النصب بعدهما على الخبريَّة لهما نحو قام القوم ليسَ زيدًا ولا يكونُ عمرًا . ومنهُ الحديث يُطبع المؤْمن على كل خُلُقٍ ليسَ الخيانةَ والكَذِبَ . اي الاَّ الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على البعض المدلول عليهِ بكليَّة المستثنى منهُ . فيكون المعنى عدا بعضهُم زيدًا اي جاوزَهُ وهلمَّ جرًّا في البواقي . ولذلك لايكون المستثني بها الا متصلاً . غير ان هذا البعض لا يُلفَظ بهِ لئلاَّ تذهب صورة الاستثناءِ ولذلك كان استتار ضميرهِ واجبًا مع كونهِ للغائب كما مرَّ في موضعهِ * واعلم ان من النحاة من يعدُّ لاسيَّما من ادوات الاستثناءِ مع ان ما بعدها أَدخلُ مما قبلها في الحكم المنسوب اليهِ على خلاف حكم الاستثناءِ كما علمت . وهي مركَّبة من لا النافية للجنس وسِيّ بمعنى مِثْل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة الموصوفة او التامة او الزائدة . والخبر محذوفٌ تقديرهُ موجود او حاصلٌ ونحو ذلك * ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أُوجه الاعراب الثلثة وقد رُوي بهنَّ قول الشاعر

أَلاَ رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سِيَّما يومٍ بدارة جُلجُلِ

أَمَّا الرفع فعلى تقدير ما موصولةً او نكرةً موصوفةً . وجعل يوم خبرًا لمضمر محذوفٍ والجملة صلةً للموصولة اي لامِثْلَ الذي هو يومٌ بدارة جلجل موجودٌ . او صفةً للموصوفة اي لا مِثْلَ

شيءٌ هو يومٌ بها حاصلٌ * وأمّا النصب فعلى تقديرها تامةً او زائدةً كافةً عن الاضافة وجعل يوم تمييزًا كما في قولهم على التمرة مثلها زُبدًا * وأمّا الجرُّ فعلى تقديرها زائدةً غير كافّةٍ او تامّةً وجعل يوم مضافًا اليهِ مع الزائدة وبدلاً من التامّة او عطفَ بيانٍ عليها * وارجح هذه الاوجه الجرُّ واضعفها النصب * وأمّا اذا كان الاسم الواقع بعدها معرفةً نحو اعجبني القوم ولا سيّما زيدٌ فيجوز فيهِ الرفع والجرُّ ويمتنع النصب لان المعرفة لا تصلح للتمييز * وتلزم لا سيّما الواوُ غالبًا كما رأيت فلا تُستعمَل بدونها الاَّ نادرًا كقول الشاعر

يسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيّما لَدَى شهادةِ مَن في خيرهِ يتقلّبُ

واذا وقع بعدها ظرفٌ كما في البيت تعيَّن كون ما موصولةً والظرف صلةً لها . واذا وقع بعدها حالٌ نحو يعجبني زيدٌ ولا سيّما راكبًا تعيَّن كونها زائدةً كافّةً اي لامِثْلَ لهذه الحالة من بقيّة احوالهِ

وَبَيدَ فِي مُنقَطِعٍ تُستَعمَلُ كَقَالَ بَيدَ أَنَّهُ لَا يَفعَلُ

اي ان بيدَ تُستعمَل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنهُ الحديث انا أفصحُ من نَطَقَ بالضاد بيدَ أنّي من قُرَيش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تختصُّ بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الاَّ منصوبةً . ولا يُوصَف بها . ولا تُقطَع عن الإضافة . ولا تُضاف الاَّ الى أنَّ وصِلَتها كما رأيت

فصلٌ

في الحال

أَلحَالُ وَصفٌ فَضلَةٌ مُفَسِّرُ لِهَيئَةٍ مُنتَقِلًا يُنَكَّرُ
وَهْيَ وَلَوْ مَعنًى عَلَى ٱلتَّأْوِيلِ عَن فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفعُولِ
كَجِئتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلَا وَفَدَ ٱلْفَتَى بَاكٍ يُسَاقُ رَاجِلَا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفًا اي اسمًا مشتقًا يدلُّ على ذاتٍ متّصفةٍ بمصدرهِ . وان يكون ذلك الوصف فضلةً اي واقعًا بعد تمام الكلام . وان يكون مُفسِّرًا للهيئة اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منتقلاً اي غير ملازمٍ

لصاحبهِ * وهي تأْتي عن الفاعل او المفعول لفظًا او معنًى كما في امثلة النظم . فان الأَوَّلين منها يشتملان عليها لفظًا والاخيرين معنًى لان الفتى فاعلٌ في المعني وضميرهُ المستتر في الفعل مفعولٌ بهِ كذلك * واعلم ان ما ذُكِر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلَّف بعضهُ احيانًا غير ان ما خرج عنهُ يرجع اليهِ غالبًا كما سترى والَّا فهو نادرٌ لا يُلتفَت اليهِ * والمراد بالفضلة ما يُستغنى عنهُ من جهة تركيب الكلام كما مرَّ لا من جهة المعني فلا يَرِدُ عليهِ نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين * والمفعول الذي تجيء عنهُ الحال يشمل المفعول بهِ وغيرهُ من سائر المفاعيل على الاصحّ . فيقال ضربتُ الضربَ شديدًا وصمت الشهر كاملًا وهربت للخوف مجرَّدًا وسرت والنيلَ فائضًا لانها كلها من متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون تعلقهُ بها على هيئةٍ مخصوصة * ولما كانت الحال لا تأْتي الَّا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأْتي عن المضاف اليهِ الا اذا كان المضاف مصدرًا نحو عجبت من ذهاب الامير ماشيًا واعجبني ضربُ اللِصّ مُقيدًا . او صفةً نحو زيدٌ منطلقُ الغلامِ راكضًا وراكبُ الفرسِ مُسرَجًا . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءًا منهُ نحو اعجبني وجه الجارية مسفرةً او كجزءٍ نحو اعجبني كلام الإمام خاطبًا . لان المضاف حينئذٍ يكون في حكم الساقط لصحَّة الاستغناء عنهُ بالمضاف اليهِ فيكون المضاف اليهِ في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذٍ تكون كأَنها عن المضاف لشدَّة الملابسة بينهُ و بين المضاف اليهِ . وعلى كلا القولين تُستفاد الفاعليَّة او المفعوليَّة فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاءَ غلامُ هندَ جالسةً فانهُ يمتنع اذ ليس فيهِ شيءٌ من ذلك

وَيَنصِبُ ٱلْحَالَ ٱلَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَٱلِٱبْتِدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءَت عنهُ كما ترى في نحو جاءَ زيد راكبًا . فان العامل في الحال الواقعة فيهِ هو الفعل الذي هو عاملٌ في الفاعل فيكون قد عمل فيهما جميعًا * ولذلك لا تأْتي الحال عن المبتدإِ لان الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ فلا يمكن ان يعمل في معمولين * وأَمَّا نحو إِنَّ هذا صراطي مستقيمًا وقولهم هذا بُسرًا أَطيبُ منهُ رُطبًا فان عامل صاحب الحال في الاوَّل هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانهُ على تأْويل أُشير اليهِ فيكون عاملهما واحدًا . والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدا . فتأَمَّل

وَأَكَّدَتْ عامِلَهَا ٱلْمُلائِمَا مَعْنًى كَقَام وَاقِفًا أَوْ قَائِمَا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ ٱلْعَسْكَرُ عِنْدِي جَمِيعًا وَهْيَ فِيهِ تَنْدُرُ

اي ان الحال تأتي مؤكِّدةً لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائمًا . او بدونها كقام واقفًا وهو الاكثر * وتأتي ايضًا مؤكِّدةً لصاحبها الذي جاءت عنهُ كما في المثال وهي نادرةٌ ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُمْلَةً مِنْ جَامِدٍ ٱسْمٍ عُرِّفَا تُصَاغُ كَٱلْفَتَى أَخُوكَ مُسْعِفَا
وَيُحْذَفُ ٱلْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبَا إِذْ قَامَتِ ٱلْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبَا

اي ان الحال تأتي مؤكِّدةً ايضًا لمضمون جملةٍ قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركَّبةً من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليهِ قول الشاعر

انا ابن دارةَ معروفًا بها نَسَبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تتنزَّل منزلة اللفظ بهِ فيُحذَف وجوبًا و يُقدَّر بنحو أُثبِتُهُ في الاول وأُثبَتُ في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشتُرِط في الجملة ان تكون مركَّبةً من اسمين جامدَين لانهُ لو كان احد الجزءين فعلاً او اسمًا مشتقًّا كان عاملاً في الحال فلم تحتجْ الى تقدير العامل . واشترِط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معينًا فيصحّ ان يؤكَّد

وَجُمْلَةُ ٱلْإِخْبَارِ تَأْتِي حَالَا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا ٱقْتَضَى ٱسْتِقْبَالَا

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيُقال جاء زيدٌ وهو يضحك وذهب عمرٌو يركض . ولا يُقال قام زيدٌ سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامير بين رجالهِ وسار القائد في موكبهِ لان كلاًّ منهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مرَّ في الاحكام الكليَّة

وَٱلْحَالُ مَعْ صَاحِبِهَا تُعَدَّدُ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تتعدَّد تارةً مع تعدُّد صاحبها كقول الشاعر

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثرَينا ذيلَ مِرْطٍ مرحَّلِ

وتارةً مع افرادهِ كقول الآخر

عليَّ اذا ما زُرْتُ ليلى بخُفيةٍ زيارةُ بيت الله رَجلانَ حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليهِ ولو تقديرًا . فان كانت مفردةً نحو لقيتُ زيداً ماشياً كانت لزيدٍ . فان أُرِيد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشياً زيداً . وان كانت متعددةً لصاحبين نحو لقيت زيدًا ماشياً راكبًا اي لقيتهُ ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيدٍ والثانية للمتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية لهُ وهو المختار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحبٍ خُيِّر فيها فيقال ركبت البعيرَ مترنمًا ولقيت هند ضاحكًا عابسةً وقس عليهِ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْحَالَ حُكْمٌ كَٱلْخَبَرْ فَٱلرَّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرْ

وَدُونَهُ ٱلْوَاوُ وَمَعْهُ ٱسْتُصْحِبَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتْ

وَقَرَّبُوا ٱلْمَاضِيْ بِقَدْ فَتُذْكَرُ مَعْهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدا فترتبط بهِ كما يُرتبط الخبر. وربطها يكون بالضمير ولو مقدَّرًا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالاً بدينارٍ . اي مثقالاً منهُ وهو الاصل * فان خلت منهُ تُربَط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ . ويقال لها واو الحال وواو الابتداءِ * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكين . وذلك في الجملة التي لم تُصدَّر بالمضارع المثبت نحو جاءَ زيدٌ يركض فانهُ يُربَط بالضمير وحدهُ كالوصف لانهُ شبيهٌ بهِ . ما لم يقترن بقد نحو لِمَ تؤْذُونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانهُ بها لان قد نقضت شَبَهَهُ بالوصف لامتناع دخولها عليهِ * فخرج بقيد الجملة المفردُ والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مرَّ فان الواو لا تمسهنَّ مطلقًا . ودخل في ما سوى المضارع المُثبَت المضارعُ المنفيُّ والجملة الاسميَّة والفعلية الماضوية مثبَتَتَين او منفيَّتَين * أمَّا المضارع المنفيُّ فمنهُ ما يُختار ربطهُ بهما جميعًا وهو المنفيُّ بلم كقول الشاعر

سَقَط النصيفُ ولم تُرِد اسقاطهُ فتناولتهُ واتَّقتنا باليدِ

او بلمّا كقول الآخر

فان كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ ... وإلّا فأدركني ولمّا أُمزَّقِ

ومنهُ ما يُختار انفراد الضمير معهُ وهو المنفيُّ بلا كقول الآخر

لو أنّ قوماً لارتفاع قبيلةٍ ... دخلوا السماء دخلتها لا أُحجَبُ

او بما كقول الآخر

كأنها يومَ صدَّت ما تُكلِّمُنا ... ظبيٌ بعُسفانَ ساجي الطرف مطروفُ

وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضويَّة فيطَّرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير اتفاقاً لبُعدهما عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضويَّة تلزمها قد بعد الواو لانها تقرّب الماضي من زمان الحال فيصحُّ ان يقع حالاً. فيُقال قام زيدٌ وغلامهُ جالسٌ . ومضى ولا رفيقَ معهُ . وذهب عمرٌو وقد ركب . ويُقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدلُّ على زمان الحال فتُغني عن استصحابها * وقد تُجرَّد الجملة من قد ملفوظةً فتُنوَى مقدَّرةً وحينئذٍ تُجرَّد من الواو لئلّا تلتبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر

واني لَتعروني لذكراكِ هِزَّةٌ ... كما انتفضَ العصفورُ بَلَّلهُ القطرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفتُ بربع الدار قد غيَّرَ البلى ... معارفها والسارياتُ الهواطلُ

واندر منهُ ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقِدون * فان وقعت هذهِ الجملة بعد الّا نحو ما تكلَّم إلّا ضَحِكَ . او قبل أَوْ نحو لأضربنَّهُ عاش او مات وجب تجريدها منهما لفظاً وتقديراً . لان الاولى في تأويل المفرد اي ما تكلَّم الّا ضاحكاً لان الّا تختصُّ بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض . وكلٌّ من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منهما * وندر اقترانها بعد الّا بالواو كقول الشاعر

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعرُ نائبةٌ ... الّا وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأْتِ هذا الموتُ لم يُلفِ حاجةً ... لنفسيَ الّا قد قضيتُ قضاءَها

واجازوا الوجهين في الاسميَّة مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها بالواو نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سُكارَى لانها تكون بدونها في صورة المُستأنفَة فتوهِم

انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكِّدةً لمضمون جملةٍ فتمتنع الواو نحو هو الحقُّ لا شكَّ فيهِ لان المؤكِّد نفس المؤكَّد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسهِ . غير ان ما ليست كذلك يُختار اقترانها بالواو كما مرَّ ويجوز تجريدها منها على ضعفٍ كقول الشاعر

ولولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ الى جعفرٍ سِرباله لم يُمزَّقِ

وقول الآخر

بكت عيني فما أَجدَى بُكاها على زمنٍ مضى لا خيرَ فيهِ

فان وقعت بعد حالٍ مفردةٍ كما في قول الشاعر

واللهُ يُبقيكَ لنا سالماً بُرْداك تبجيلٌ وتعظيمُ

يُستحسَن معها ترك الواو طلباً للمشاكلة بينهما * واعلم ان الماضي المُثبت الخالي من الضمير تلزمهُ قد مع الواو لفظاً نحو جاءَ زيدٌ وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما في المتضمن الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مرَّ وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا نَكِرَتني بلدةٌ او نَكِرتُها خرجتُ مع البازي عليَّ سوادُ

وذلك لانهُ يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجتُ باقياً عليَّ سواد الليل او تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ عليَّ . والاول أَولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام ولذلك يُختار ترك الواو باعتبارهِ ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ ٱلْحَالِ نَظِيرُ ٱلْمُبْتَدَا فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقٍ عُهِدَا

فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِمَحْضِ ٱلنَّكِرَهْ تَقَدَّمتْ مِثْلَ ٱلظُّرُوفِ ٱلْمُخْبِرَهْ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدا في ما عُهِدَ لهُ من امر التعريف والتقديم فيكون معرفةً مقدَّمةً كما مرَّ وهو الاصل . وقد يكون نكرةً . فان كانت خاصَّةً او عامَّةً نحو جاءَني غلامُ سفرٍ متأَهِّباً وهل أَتاك احدٌ راكباً جرى معها على رتبتهِ كما رأَيت . وان كانت محضة وجب تقديم الحال عليهِ فيتأَخَّر بخلاف رتبتهِ كما يجب تقديم الظروف المُخبَر بها عن النكرة المحضة فيتأَخر المبتدأُ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاءَ زيدٌ راكباً في معنى جاءَ وقتَ ركوبهِ او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً

وغيرهُ محمولٌ عليهِ طردًا للباب . وعلى ذلك يُقال جاءَني راكبًا رجلٌ كما يقال عندي رجلٌ وفي الدار امرأةٌ. وعليهِ قول الشاعر

وتحت العوالي بالقنا مستظلّةً ظِباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

وهو المذهب الصحيح وعليهِ اختيار الاكثرين

وَأَخَّرُوا ٱلْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقَا حَتْمًا لِأَصْلِ ٱلْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا

كَذَا مَعَ ٱلْمَجْرُورِ فَهْوَ كَٱلصِّلَهْ وَهْيَ كَعُلْقَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَهْ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاءَ زيدٌ وهو راكبٌ واقبل رجلٌ وهو راكضٌ. وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استُعيرَت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مرَّ فلا تتقدَّم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها * وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانهُ بالنسبة الى عاملهِ كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدَّم ما يتعلَّق بهِ عليهِ كما لا يتقدَّم ما يتعلَّق بالصلة على موصولها. وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسةً. والمجرورَ بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعًا. وذلك يطَّرد فيهِ ما لم يكن مجرورًا بحرفٍ زائدٍ فيجوز تقديم الحال عليهِ نحو ما جاءَني راكبًا من احدٍ لان الزائد لا يُعتَدُّ بهِ فيكون في حكم الساقط كما مرَّ

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي ٱلتَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزْدَوِجْ لِٱثْنَيْنِ فَلْيَقْتَسِمَا

وَمَعْ جُمُودِ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهُمْ طُرًّا هُنَا قَدِ ٱسْتَوَى

اي انهُ يجب تاخير الحال المؤكِّدة ايضًا عن المؤكَّد بها نحو ولَّى مدبرًا لان المؤكِّد انما يكون بعد المؤكَّد بهِ * وكذلك الحال الواقعة بعد افعل التفضيل نحو زيدٌ أفصحُ القومِ خاطبًا لانهُ أشبهُ بالجامد لعدم تصرُّفهِ. فلا تتقدَّم الحال عليهِ ما لم يكن عاملًا في حالين لصاحبين قد فُضِّل احدهما على الآخر فتُقدَّم حال الاول منهما مندرجةً في وسط الجملة نحو زيدٌ راجلًا أسرَعُ من عمروٍ راكبًا لياخذ كلُّ واحدٍ ما لهُ منهما على حِدَتهِ دفعًا للالتباس * وقد يجري ذلك بدونهِ عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر

تُعيِّرنا أنَّنا عالةٌ ونحنُ صعاليكَ أنتم ملوكا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمر في احداهما

متقدّمةً وفي الاخرى متأخرةً كما عمل افعل التفضيل . غير ان الاول مطّردٌ لقوّة لفظ التفضيل والثاني نادرٌ لضعف معنى التشبيه * ومما يجب تأخيرهُ من الحال ما كان عاملها جامدًا نحو ما احسن زيدًا مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبلهُ كما علمت في الاحكام الكلّيّة . غير ان ذلك يطّرد في ما سوى الظرف الواقع خبرًا عن المبتدإ السابق فانهم اجازوا توسُّط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسُّع في الظروف . غير انهُ ضعيفٌ لقصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفيةً نحو زيدٌ بعد شيبهِ في خلاعةٍ كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منهُ في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر

ونحن منعنا البحرَ أنْ تشربوا بهِ وقد كان منكم ماؤُهُ بمكانِ

وهو سائغٌ عند الاكثرين بخلاف الاول فانهُ مقصورٌ على الضرورة في الصحيح

وَٱلْحَالُ قَدْ تَجْمُدُ لٰكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَازِمٌ يُرْتَكَبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدةً بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالبًا بالمشتقّ . وذلك يكون في ما دلَّ على تشبيهٍ كقول الشاعر

فما بالُنا امسِ أُسْدَ العرينِ وما بالُنا اليوم شاءَ النجَفْ

اي ما بالنا امس شُجعانًا واليوم جُبنَاءَ . او على مُفاعَلةٍ نحو بايَعتهُ يدًا بيدٍ اي متقابضَين . وكلّمتهُ فاهُ الى فِيَّ اي متشافهَين . او على ترتيبٍ نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتَّبين . او على تفصيلٍ نحو علّمتهُ النحوَ بابًا بابًا اي مفصَّلاً . او على تسعيرٍ نحو اشتريت التمر صاعًا بدرهمٍ اي مسعَّرًا * وقد يُغني عن التأويل وصفُها نحو فتمثّل لها بَشرًا سويًّا . او دلالتها على عددٍ نحو فتمَّ ميقاتُ ربهِ اربعين ليلةً . او على اصالةٍ نحو أَأَسجد لمن خلقتَ طينًا . او على فرعيّةٍ نحو وتنحتون الجبالَ بيوتًا . او على نوعيةٍ نحو لبس خاتمهُ ذهبًا . او على حالةٍ فيها تفضيلٌ نحو زيدٌ فتًى احسنُ منهُ غُلامًا * واختُلِف في نحو طلع زيدٌ بغتةً . والمختار عند الجمهور ان المصدر حالٌ مُأَوَّلٌ بالصفة اي طلع باغتًا . وهو مذهب سيبويهِ * وكذلك يرتكبون الاتيان بالحال لازمةً على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة التي لا تأَوَّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجًا . والمؤكِّدة نحو ولَّى مُدبِرًا . والتي يدلُّ عاملها على تجدُّد صاحبها نحو خُلِق الانسان ضعيفًا . وهي تنحصر في هذه الصُوَر فلا تكون لازمةً في غيرها

كَذٰلِكَ ٱلتَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرِدْ وَهْوَ عَلَى ٱلتَّنْكِيرِ مَعْنًى يَعْتَمِدْ

اي ان الحال قد تجيء معرفةً في اللفظ على تأويل نكرةٍ في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ

اي ارسلها معتركةً . وقد يكون بالاضافة نحو جاءَ زيدٌ وحدَهُ اي منفردًا . وقد يكون بالعَلَميَّة كقولهم جاءَت الخيلُ بَدادِ اي متبددةً . ومنهُ قول الشاعر

وذكرتَ من لَبَنِ المحلَّقِ شربةً والخيلُ تعدُو في الصعيد بَدادِ

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلةٍ كما في نحو جاءَ زيدٌ راكبًا . ولازمةٍ كما في نحو خُلِقَ الانسانُ ضعيفًا * وباعتبار المراد بها الى مقصودةٍ وهي ما تُقصَد لذاتها كما رأيت . ومُوَطِّئةٍ وهي ما تُمَهِّد للمقصود بعدها كما في نحو فتمَثَّلَ لها بشرًا سويًّا * وباعتبار فائدتها الى مُبَيِّنةٍ وهي ما لا يُستَفاد معناها بدون ذكرها كما مرَّ ويُقال لها المُؤَسِّسة . ومؤَكِّدةٍ وهي بخلافها كما في نحو ولَّى مُدبرًا * وباعتبار زمانها الى مُقارِنةٍ وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكيَّةٍ وهي الماضية نحو ضُرِب زيدٌ مُذنبًا . ومُقدَّرةٍ وهي المستقبلة نحو ركب زيدٌ غازيًا * وباعتبار صاحبها الى حقيقيَّةٍ وهي ما جرت على من هي لهُ كما مرَّ . وسَبَبيَّةٍ وهي ما جرت على متعلِّقهِ نحو جاءَ زيدٌ راكضًا جوادُهُ * وباعتبار مقدارها الى مفردةٍ وهي ما كانت واحدةً كما مرَّ . ومتعدِّدةٍ وهي ما زادت عن ذلك نحو جاءَ زيدٌ راكبًا ضاحكًا . والمتعدِّدة تنقسم الى مترادفةٍ وهي ما كانت لشيءٍ واحدٍ كما مرَّ . ومتداخلةٍ وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام يمشي راكضًا . فاحفظ وبالله التوفيق

فصلٌ

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمُفَسِّرَهْ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٌ مِنِ اسْمٍ نَكِرَهْ

وَهْوَ لِذَاتِ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسِّرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إمَّا تمييز مفرد فتكون الذات فيهِ مذكورةً نحو عندي صاعٌ تمرًا . واما تمييز نسبةٍ فتكون الذات فيهِ مقدَّرةً نحو طاب زيدٌ نفسًا . فان الذات التي فسَّرها التمر مذكورةٌ وهي الصاع . واما

الذات التي فسّرتها النفس فهي مقدَّرة لان الطيب قد نُسِب الى زيدٍ في اللفظ ولكنهُ في المعنى منسوبٌ الى شيء مقدَّرٍ من متعلقاتهِ لا اليهِ بالحقيقة . ففسَّرت النفسُ تلك الذاتَ المقدَّرة فيهِ وهي الشيء الذي نُسِب الطيب الى زيد من اجلهِ

وَيَنْصِبُ ٱلْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبْ مِنْ مُبْهَمٍ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبْ

اي ان تمييز المفرد يُنصَب بالاسم المبهَم الطالب لهُ في المعنى . وذلك عند تمامهِ بالتنوين كما في نحو عندي صاعٌ تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . او بالاضافة نحو لي ثلثة اثوابٍ خزًا . وحينئذٍ يكون كالفعل الذي يطلب مفعولهُ ناصبًا اياهُ بعد تمامهِ بفاعلهِ ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إِعمالهُ فيهِ مع كونهِ اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنْ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْتَلِنْ

نَحْوَ لِزَيْدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرَا وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرَا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمَكيل كما في الامثلة . وكذلك في الممسوح نحو لي فرسخٌ ارضًا * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كلُّ ما دلَّ على مقدارٍ نحو ليسَ لي حبَّةٌ ذهبًا ولا حَفْنةٌ دقيقًا ولا قَدَمٌ سهلًا . او على مُماثَلةٍ كقولهم مَن لنا بمثلك رَجُلًا . او على مُغايَرةٍ كقولهم ان لنا غيرها إِبلًا . او تعجُّبٍ كقولهم يا لها ليلةً . او كان متفرّعًا من مميّزهِ نحو لي خاتمٌ ذهبًا . وهو يحتمل الحاليَّة كما مرَّ غير انهُ اولى بالتمييز لجريهِ على حكمهِ الموضوع لهُ بخلاف الحال * واعلم ان المتفرّع المذكور ان تغيَّرت تسميتهُ بعد انفصالهِ من مجموع اصلهِ كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيهِ النصب وتترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم تتغير كقضيب خيزُرانٍ تجب فيهِ الاضافة لانهُ على معنى من التبعيضيَّة والتمييز على معنى من الجنسيَّة . فان قيل مِحجَن خيزُرانٍ جرى مجرى خاتم ذهبٍ . فتدبَّر

وَدُونَ مَا رُكِّبَ وَٱلْعُقُودِ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ ٱلْمَعْدُودِ

وَٱسْتَحْسَنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطْلِ رُمَّانٍ وَصَاعِ خَرْدَلِ

اي ان ما سوى المركَّبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافتهُ الى المعدود مجرَّدًا مما

يتمّ به فيُقال عندنا ثلثة رجالٍ ومئة دينارٍ والف درهمٍ لانهُ اكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليهِ من اسماء المقادير كالوزن ونحوهِ فانهُ تستحسن فيهِ الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقلة الاستعمال * وربّما قيل ثلثةٌ رجالاً ونحو ذلك بالنصب جريًا على اصل التمييز ومنهُ قول الشاعر

وحُقّ لمن انت مئتان عامًا   عليهِ ان يملّ من الثواء

وهو في غاية الندور * واما المركّبات والعقود فيجب فيهما النصب نحو خمسةَ عشرَ يومًا واربعين ليلةً . وتمتنع الاضافة لانها في المركّب تقتضي جعل ثلثة اسماء كالاسم الواحد وهو مكروهٌ عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمعٍ في الحقيقة

وَرُبَّمَا أُتْبِعَ كُفْؤٌ قَدْ وَفَى   مِنْهَا كَلِي سَبْعٌ نِعَاجٌ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفسّرات ما كان كفوًا للمُبهَم الذي يفسرهُ وافيًا بحق مقدارهِ فيجعلونهُ بدلاً او عطف بيانٍ نحو لي سبعٌ نعاجٌ وعندي صاعٌ تمرٌ وخاتمان ذهبٌ . فان النعاج جمعٌ والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحتمل القلّة والكثرة . وكلها تفي بحق المبهمات المفسّرة لها كل واحدٍ بحسبهِ قليلاً كان او كثيرًا . بخلاف نحو احد عشر عبدًا وعشرين أمَةً ومئة بعيرٍ والف ناقةٍ فان كل هذه المفسّرات أفرادٌ لا تقوم بحقّ ما فسرتهُ لانهُ لا يتضمّن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصْبُ ذِي ٱلنِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلْ   وَذَاكَ فِي ٱلْغَالِبِ عَنْ أَصْلٍ نُقِلْ
كَطِبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرَا   ذَرْعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرَا

اي ان تمييز النسبة قد جُعِل نصبهُ للعوامل الفعليّة . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المفعول بهِ او عن المبتدإ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضَقْتُ ذَرْعَ عمرٍو وفي الثالث قدرُ مَن أجلُّ مِن قدرك * وقد يكون غير منقولٍ عن شيءٍ نحو حبّذا زيدٌ رجلاً * واختُلِف في نحو امتلأ الاناءُ ماءً والصحيح انهُ غير منقولٍ ايضًا وهو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعل التفضيل يُنصَب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيدٌ اكثرُ مالاً من عمرٍو . وضابطهُ ان يصحّ جعلُ أفْعَل فعلاً فيُقال زيدٌ كثُرَ مالهُ . فان لم يكن كذلك جرّ بالاضافة نحو زيدٌ افضلُ

رجلٍ . وضابطهُ ان يصحَّ تعريف المضاف اليهِ مجموعًا فيُقال زيدٌ افضلُ الرجالِ . فان اضيف افعلُ الى غيرهِ وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجلًا لامتناع اضافتهِ اليهِ ايضًا . فتدبَّر

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لِتَأْكِيدٍ أَتَى كَصَارَتِ ٱلْفِتْيَانُ عِشْرِينَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارةً في تمييز المفرد نحو ان عِدَّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا وعليهِ مثال النظم كما رأيت . وتارةً في تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغلبيُّون بِئسَ الفحلُ فحلُهمُ فحلًا وأُمُّهُمُ زلَّاءُ مِنطيقُ

فان التمييز فيهما قد جاءَ لمجرَّد التقرير لان الذات معلومةٌ قبلهُ فلا حاجة الى تفسيرها بهِ كما ترى

وَرُبَّمَا ٱشْتُقَّ عَلَى ٱلْقَصْدِ إِلَى ذَاتٍ كَسَبْعِينَ خَطِيبًا مَثَلَا

اي ان التمييز رُبَّما وقع مشتقًّا نحو رأيت سبعين خطيبًا بناءً على كون المراد بهِ الذات باعتبار انهُ اسمٌ لا صفةٌ فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليهِ نحو لله دَرُّك عالمًا وأكرِم بزيدٍ فارسًا وما اشبه ذلك

وَٱجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ وَٱلنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدْ

اي انهُ يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يُجَرَّ بمِن فيُقال عندي ذراعٌ من مَسَد وصاعٌ من تمر ومثقالٌ من ذهب . ويا لها من ليلةٍ ولله دَرُّك من بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يُقال ثلثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانهُ يقتضي كون النفس مفسّرةً لزيدٍ وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسّرةً للنسبة * وأمَّا نحو عندي ثلثة من الرجال وخمسَ عشرةَ من النساءِ فعلَى حذف المعدود اي ثلثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةً من النساءِ * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونهِ اسمًا نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام . ويخالفها في كونهِ جامدًا مفسرًا للذات لا يتعدَّد ولا يتقدَّم على عاملهِ ولا يكون جملةً او شبهها . بخلاف الحال في ذلك كلهِ كما علمت

باب المجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ ٱسْمٌ إِلَيْهِ خُفِضَا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدِ ٱقْتَضَى
وَهْوَ عَلَى نِيَّةِ مَعْنَى حَرْفِ جَرّْ لِذَاكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ ٱلْأَثَرْ

اي ان ما أُضيف اليهِ اسمٌ يُخفَض بذلك الاسم المضاف لانهُ يطلب المضاف اليهِ طلبًا لازمًا من حيث انهُ منسوبٌ اليهِ كما يطلب المبتدأُ الخبر من حيث انهُ محكومٌ عليهِ بهِ وذلك هو حقُّ العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجرّ لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليهِ لانهُ قد تضمَّن معنى حرف الجرّ فقوي بهِ على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليهِ الاَّ المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير بهِ كغلامي والضمير لا يتصل الاَّ بعاملهِ . وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَٱلْحَرْفُ مِنْ وَٱلظَّرْفُ فِي وَٱلْغَيْرُ لِلَّامِ ضُمِنْ
كَثَوْبِ خَزٍّ وَصَلَوةِ ٱلْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرِو

اي فان كان المضاف اليهِ جنسًا للمضاف كثوب خزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفًا لهُ كصلوة العصر فبمعنى في . والاَّ فبمعنى اللام تحقيقًا حيث يمكن اظهارها كعبد زيدٍ . او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرٍو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تُنوَى في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوهِ * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يُؤَثِّر شيئًا في اقتضاء البناء لان المضاف اليهِ بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع التنوين لانهُ عَلَم التمكُّن . ولذلك اذا حُذِف المضاف اليهِ من اللفظ غير منْويّ الذكر وجب بناء المضاف كما سيجيء

وَيُنْكِرُ ٱلْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تُمِّمَا

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما تتمّ به الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما أُلحِق بهما . فاذا أُرِيدت اضافة الاسم جُرِّد من كل ذلك كغلامِ زيدٍ وجَبَلَيْ نُعمان ومُسلِمِي مكّة وقس عليهِ * وذلك لان الاسم يتمّ بالمضاف اليهِ كما يتمّ بهذهِ المذكورات فلا يُجمَع بينها وبينهُ لئلّا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكَر * واعلم ان التنوين الذي يُحذَف من المضاف إمّا ملفوظٌ كما في نحو غلام زيدٍ وإمّا مقدّرٌ كما في نحو دراهم زيدٍ . وكذلك النون كما سياتي في بابيهما ان شاءَ الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِّفَ وَٱلْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدْ
وَٱلْكُلُّ يَأْبَى أَلْ لِتَعْرِيفٍ يَجِبْ أَيْضًا وَكَوْنِ ٱلْأَعْرَفِ ٱلَّذِي نُسِبْ

اي ان المضاف الى معرفةٍ يتعرَّف بواسطتها كما في غلام زيدٍ والمضاف الى نكرةٍ يتخصص بها كما في ثوب خزٍّ . وبهذا الاعتبار تُسمَّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد امرًا معنويًا وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظيَّة كما ستعرف * وكل واحدٍ من هذين المضافين لا يقبل دخول أل عليهِ مطلقًا لانها مع المعرفة تقتضي تعريفًا آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرفَ من المنسوب اليهِ . وكلاهما ممتنعٌ

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدِ ٱلذَّاتُ فَلَا إِضَافَةٌ فَإِنْ أُضِيفَ أُوِّلَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتّحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك . لان كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوبًا الى نفسهِ والمنسوب لا بدّ ان يكون منسوبًا الى غيرهِ * وأمّا ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرْزٍ وبقلة الحمقاء وأخلاق ثيابٍ فعلى تأْويل أنّ المراد بالمضاف في الاول هو المُسمَّى وبالمضاف اليهِ الاسم الدالُّ عليهِ . فاذا قيل جاءَ سعيدُ كرزٍ كان كأنّهُ قيل جاءَ مسمَّى هذا الاسم . وأنّ الاضافة في الثاني الى محذوفٍ قد وُصِف بالصفة المذكورة اي بقلة الحبَّة الحمقاءَ . وأنّ الصفة في الثالث قد قُدِّمت وجُعِلَت نوعًا مضافًا الى الجنس فصار كثوب خزٍّ ونحوهِ

وَقَدْ يُضَافُ لِٱشْتِرَاكٍ عَلَمُ مُنَكَّرًا كَمَا يُضَافُ ٱلْمُبْهَمُ

اي ان العَلَم قد يُضاف منويَّ التنكير كما تُضاف النكرات المُبهَمة . وذلك يكون لوقوع

الاشتراك فيهِ فيُضَاف الى ما يميّزهُ عمَّا يشاركهُ في التسمية كمازن ربيعة تمييزًا لهُ عن مازن قيس ومازن تميم ۰ ومن ذلك قول الشاعر

عَلا زيدُنا يومَ النقا راسَ زيدِكم بابيضَ ماضي الشفرتَين يمانِ

وقد يُضاف الى ما اشتهر بهِ كزيد الخيل وسحبان الفصاحة وغير ذلك. وهو كثيرٌ في كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَالأَوَّلِ الثَّانِيْ لَدَى حَذْفٍ مِنَابًا كَسَأَلْتُ الْبَلَدَا
وَجُرَّ مَعْ عَطْفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ فَتًى يَحْمِي وَلَا دَارٍ حِمَى

اي ان المضاف اليهِ يُعطَى اعراب المضاف المحذوف لإنابتهِ عنهُ كما في المثال . فان اصلهُ سأَلتُ اهلَ البلدِ فلما حُذِف المضاف أُقيم المضاف اليهِ مقامهُ فأُعطي حكمهُ في الاعراب * ومن هذا القبيل قولهم تفرَّقوا ايادِيَ سبا اي مثلَ ايادي سبا فنصبوا ايادي لتنزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفةً باضافتها الى سبا وهو عَلَمٌ لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عُطِف على مثلهِ في اللفظ والمعنى بقي عملهُ في المضاف اليهِ لقيام حرف العطف مقامهُ كما في المثال . فان الاصل فيهِ ما كلُّ فتى يحمي ولا كلُّ دارٍ حِمًى فحُذِف المضاف وبقي المضاف اليهِ مجرورًا كما كان قبل حذفهِ . وعلى ذلك قولهم ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً اي ولا كلُّ بيضاءَ . وقول الشاعر

ولم أَرَ مثلَ الخيرِ يتركهُ الفتى ولا الشرِّ يأْتيهِ امرُؤٌ وَهْوَ طائعُ

اي ولا مثلَ الشرِّ * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأَيت او بعد الاستفهام كقول الشاعر

أَكُلَّ امرِئٍ تحسَبِينَ امْرأً ونارٍ توَقَّدُ في الليلِ نارا

اي وكلَّ نارٍ * غير ان ذلك ليس شرطًا فيهِ خلافًا لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَانٍ فَأَبْقَوْا أَوَّلَا بِحَالِهِ كَاقْصِدْ أَخَا وَابْنَ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليهِ فيتركون المضاف على حالهِ اي مجرَّدًا من التنوين ونحوهِ كما كان مع ذكر المضاف اليهِ . وذلك يكون غالبًا اذا عُطِف عليهِ مضافٌ الى مثل المحذوف لفظًا ومعنًى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوَّة المنطوق بهِ . وعليهِ قول الراجز

قبلَ و بعدَ كلِّ قولٍ يُغتنَم حمدُ الالهِ البَرِّ وَهَّابِ النِعَم

وقول الشاعر

يا من رأى عارضًا أُسَرُّ بهِ بينَ ذِراعَيْ وجَبهَةِ الأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضافٍ كقول الراجز

علَّقتُ آمالي فعمَّتِ النِعَم بمثلِ او أَنفَعَ من و بل الدِيَم

اي بمثل و بل الدِيَم او انفع َمنهُ * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليهِ امورًا شتَّى. منها التعريف والتخصيص كما مرَّ آنفًا . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأْتي في الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمتُ كلَّ يومٍ . والمصدرية نحو لا تميلوا كلَّ الميل . والصدارة نحو ابنُ مَن أَنت . والاعراب كما سيأْتي في باب العدد . والبناءُ كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ ٱلدِّلَالَةِ ٱلْتَزَمْ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَتِمْ

فَإِنْ يَفُتْ ذٰلِكَ لَفْظًا يُعْتَمَدْ مَعْنًى كَكُلٌّ قَامَ أَيْ كُلُّ أَحَدْ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد بهِ من الاسماءِ التي تقبل الاضافة نحو كلّ و بعض ونظائرهما يلزم الاضافة لتتمَّ دلالتهُ بها نحو كلُّ نفسٍ ذائقة الموت و بعض الظَنِّ إِثمٌ * فان لم تكن الاضافة لفظًا كما رأيت فلا بدَّ ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مَاثَلَ مِنْ تَعَرُّفٍ لِعُمْقِ إِبْهَامٍ ضُمِنْ

اي ان ما دلَّ من هذه الاسماءِ على المُغايَرة كغير وسوى او على المُماثَلة كمِثْل وشِبْه لا يتعرَّف باضافتهِ الى المعرفة لتوغلهِ في الإِبهام نحو رأيت رجلاً غيرَ زيدٍ وامرأَةً مثلَ هند . فان كلًّا منهما لا يزال مجهولاً لانهُ لا يختصُّ بذاتٍ معيَّنة ولذلك صحَّ ان تُنعَت بهِ النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفْ مَعْنًى فَتَنْوِي ٱلْمَعْنَى فَقَطْ كَقُمْنَا فَوْقُ ضِمًّا يُبْنَى

وَهْوَ ٱلْجِهَاتُ ٱلسِّتُّ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضفتهُ معنًى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظهِ يُبنى على الضمّ كما في المثال . وعليهِ قول الراجز أقبُّ من تحتُ عريضٌ من علُ . وقول الشاعر

اذا انا لم أُومَنْ عليك ولم يكُنْ لِقاؤُكَ الَّا من وراءُ وراءُ

وقول الآخر

جوابًا بهِ تنجو اعتمِدْ فوربِّنا لَعن عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأَلُ

ومن ذلك قراءة السبعة للهِ الامر من قبلُ ومن بعدُ . وقول الشاعر

لَعَمرُكَ ما ادري واني لَأَوجَلُ على أيِّنا تعدو المنيَّةُ أوَّلُ

فان المضاف اليهِ قد حُذِف لفظهُ مع جميع هذه الاسماء ونُوِي معناهُ لان المعنى أقبُّ من تحتِهِ ومن وراءِ حجابٍ ولا غيرِهِ وهلمَّ جرًّا * ويُقال لها الغايات لانها لما حُذِف المضاف اليهِ غيرَ منظورٍ الى لفظهِ صارت غايةً ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُوِيْ ٱللَّفظُ فَكَالْمُضَافِ فِي ٱللَّفظِ مُعْرَبًا بِلَا خِلَافِ

اي فان نُوِي لفظ المضاف اليهِ ايضًا جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظًا فتُعرَب غير منوَّنةٍ كانهُ قد ذُكِر معها لانهُ مقدَّر الوجود والمقدَّر كالمذكور . وعليهِ قراءة بعضهم من قبلِ ومن بعدِ بالكسر اي من قبل الغَلَب ومن بعدهِ . وقول الشاعر

ومن قبلِ نادى كلُّ مولًى قرابةٍ فما عطَفَت مولًى عليهِ العواطفُ

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتُقطَع عن الاضافة مطلقًا منويَّة التنكير وحينئذٍ تُعرَب منوَّنةً كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

فساغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قبلًا أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأَزْدَ أزدَ شَنُوءَةٍ فما شربوا بَعْدًا على لَذَّةٍ خمرا

اي وكنت في الزمان المتقدّم وما شربوا في الزمان المتأخّر من غير اعتبار القبليَّة والبعدية بالنسبة الى شيءٍ بعينهِ . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عَوضُ وهي ظرفٌ للزمان المستقبل . فانها تُعرَب اذا أُضيفت كقولهم لا افعلهُ عَوضَ العائضينَ اي دهر الداهرين . وتُبنى على الضمّ في الاشهر اذا قُطِعت عن الاضافة وعليهِ قول الشاعر

رضيعَيْ لِبانٍ ثديَ أمٍّ تحالفا بأسحمَ داجٍ عَوضُ لا نتفرَّقُ

واكثر ما تُستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَٱلشِّبْهَ لَهُ ٱكْسِرْ إِنْ تُضِفْ ... لِلْيَآءِ وَٱدْغِمْ غَيْرَهُ إِلَّا ٱلْأَلِفْ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه بهِ وهو ما قبل آخرهِ المعتلّ حرفٌ ساكنٌ كدلو وظَبي يكسَر اذا أُضيف الى يآء المتكلم لمناسبتها . وأمَّا غيرهُ فان كان واوًا او يآء أُدغِم فيها مقلوبًا كهؤلاء بنيَّ . او سالمًا كجآء قاضيَّ وضربت غلاميَّ . وان كان الفًا لم يتغيّر كفتايَ وغلامايَ

"وَٱلْيَآءُ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ ... وَذَاكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرَجَّحُ"

"فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَا ... بِهِ لِدَفْعِ سَاكِنَيْنِ ٱلْتَقِيَا"

اي ان يآء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورًا يجوز فيها الفتح بنآء على ان التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

أيا رَبَّ ليلى انت ربّي وربُّها ... فحمِّلْ عليها بعضَ ما في فؤاديا

الّا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانهُ اخفُّ في اللفظ وهو اصل البنآء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكنٌ نحو مررت بخليليَ التاجر فيترجح الفتح حرصًا على بيانها ودفعًا لتوهم كون المضاف اليها مضافًا الى ما بعدها في بعض الصُوَر كما ترى* وأمَّا اذا كان ما قبلها ساكنًا فالفتح فيها واجبٌ دفعًا لالتقآء الساكنين فيقال جآء فتايَ وغلامايَ وبسطتُ كلتا يديَّ وأرغمتُ انوف حاسدِيَّ بفتحها في الجميع * واعلم ان ما قبل الحرف المُدغَم في اليآء ان كان مضمومًا كُسِر وان كان مفتوحًا بقي على فتحهِ . فاذا أُضيفَ بنونَ ومُصطفونَ قيل بَنِيَّ بكسر النون ومُصطَفَيَّ بفتح الفآء

فصلٌ

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ ٱلْخَبَرِ ... ظَرْفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِٱلْمَصْدَرِ

وَذَاكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا ... يَلْزَمُ حَتْمًا وَلِذَا تُبْنَى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبريّة على تأويلها بالمصدر كما سترى . وذلك يجب في حيثُ من ظروف المكان و إذْ ولمّا واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء وجوبًا لافتقارها اللازم الى الجملة * غير ان منها ما يُضاف الى الجملتين وهو حيث واذ . ومنها ما يختصُّ بالفعليّة وهو لمّا واذا . فيُقال جلستُ حيثُ جلسَ الشيخ ونزلتُ حيثُ الاميرُ نازلٌ . وقمتُ اذ قام زيدٌ وفررتُ إذِ القومُ غافلون . وانيت لمّا أتى عمرٌو . وأركبُ اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعليّة . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونطعنُهُمْ حيثُ الحُبى بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليُّ العمائمِ

وهو هناك مبتدأٌ محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في إذْ ان تُضاف الى الماضي . وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيكَ بذي غُروبٍ واضحٍ عذْبٍ مُقبَّلُهُ لذيــذِ المَطعَمِ

وأمّا لمّا واذا فلا تُستعمَل الاولى منهما إلّا مع الماضي ولا الثانية إلّا مع المستقبل * واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبريّةً في هذا المقام لكون مضمون الخبريّة حاصلًا في الوجود فتصحُّ النسبة اليهِ بخلاف الانشائيّة * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تُأوَّل ايضًا معها بما يرادفها من الظروف المتصرّفة لتصحّ اضافتها الى المفرد . فيُقدَّر في جلستُ حيثُ جلس الشيخ مكانَ جلوسهِ . وفي قمت اذ قام زيدٌ حينَ قيامهِ . وقس البواقي

وَرُبَّمَا تَقفو لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مُذْ مُنذُ ذَاكَ تارَةً قَدِ اقْتُفِي

اي انهم رُبّما اضافوا لَدُنْ ايضًا الى الجملة كما تضاف حيثُ اليها وعلى ذلك قولهُ

صريع غوانٍ راقهنَّ ورُقنَهُ لدُنْ شبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ

وسُمِع قطعها عن الاضافة لفظًا مع غُدوة فقط منصوبةً بعدها على اضمار كان مع اسمها في المختار وعليهِ قول الآخر

وما زالَ مهري مَزْجَرَ الكلبِ منهمُ لَدُنْ غُدوةً حتى دَنَتْ لغروبِ

اي لَدُنْ كان الوقت غُدوةً . او مرفوعةً على اضمار كان التامّة اي لَدُنْ كانت غُدوةٌ . وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصحُّ وجوهها * ولَدُنْ مبنيّةٌ على السكون مطلقًا لشدّة توغُّلها في شَبَه الحرف لانها تلزَم استعمالًا واحدًا وهو الظرفية وابتداء الغاية . ولا

يُتصرَّف فيها بشيء مما يُتصرَّف بهِ في غيرها من الظروف فلا تقع خبرًا ولا صفةً ولا صلةً ولا حالاً . ولذلك تُبنَى مع الاضافة الى المفرد ايضًا * وأمَّا مُذْ ومُنْذُ فتضافان تارةً الى الجملة نحو ما رأيتهُ مذ رَحَلَ الحيُّ وتارةً الى المفرد في قولٍ نحو ما رأيتهُ مذ يومين . وتُقطَعان عن الاضافة لفظًا فيُرفَع المفرد بعدهما خبرًا عنهما على الاصحّ فيُقال ما رأيتهُ مذ يومان . وسيأتي تمام الكلام عليهما في باب حروف الجرّ * وهما مبنيّتان الاولى على السكون والثانية على الضمّ لموافقتهما مُذْ ومُنْذُ الحرفيّتين لفظًا ومعنًى ولذلك استُصحِب هذا البناء في جميع مواقعها

وَمُبْهَمٌ صُرِّفَ مِنْ ذِي ٱلزَّمَنِ　　　يُضَافُ طَوْعًا وَكَذَاكَ قَدْ بُنِي

اي ان المُبهَم المتصرِّف من ظروف الزمان تجوز اضافتهُ الى الجملة . وهو يشمل ما لا اختصاص لهُ البتة كالحين والوقت . وما لهُ اختصاصٌ ما كاليوم والليلة . فيُقال جئت يومَ جاء زيدٌ وأَقدمتُ حينَ الجيشُ منهزمٌ على تأويل يوم مجيء زيدٍ وحين انهزام الجيشِ كما مرَّ . غير ان ما أُريدَ بهِ الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافتهُ الى الجملتين كما رأيت . وما أُريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فيختصُّ بالفعلية نحو سأذهبُ حين يذهبُ القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافتهُ الى الاسمية المشتملة على معنى الاستقبال نحو يومَ هم على النار يُفتَنون اكتفاء بالمناسبة في المعنى * ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازًا كان يجوز فيها الاعراب على الاصل لعدم لزوم الافتقار . والبناء لقصد المشاكلة لان الجُمَل كلها مبنيَّة * ولمَّا كان الاصل في اعراب الظروف النصب كان بناؤُها على الفتح للمناسبة بين حركة الاعراب وحركة البناء * واعلم ان هذه الظروف تُضاف الى إِذْ فتجري معها هذا المجرى وعليهِ قُرِئَ من عذاب يومَئِذٍ بجرّ يوم على الاعراب وفتحهِ على البناء * وحُمِلَت عليها مثل وغير لمشابهتهما لها في الإِبهام . وذلك اذا أُضيفتا الى ما وأَنْ وأَنَّ المصدريَّات نحو انهُ لَحَقٌّ مثلَ ما أَنكم تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَت　　　حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوقالِ

وذلك لانهما حينئذٍ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة الظروف . وعلى ذلك رُوِي البيت وقُرِئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحهما على البناء

وَٱخْتَرْ بِنَا مَا ٱلْفِعْلُ مَبْنِيًّا يَلِي ‌ ‌ ‌ خِلَافَ مَا بِمُعْرَبٍ وَٱسْمٍ تُلِي

اي انهُ يُختار بناءُ الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدَّرة بفعلٍ مبنيٍّ . وهو يشمل ما كان بناؤُهُ اصليًّا كما في قول الشاعر

على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصبا ‌ ‌ ‌ وقلتُ أَلَمَّا أَصحُ والشيبُ وازعُ

وما كان بناؤُهُ عارضًا كقول الآخر

لَأَجتذِبَنْ منهنَّ قلبي تحلُّمًا ‌ ‌ ‌ على حينَ يستصبينَ كلَّ حليمِ

بخلاف الجملة المصدَّرة بالفعل المُعرَب كقول الآخر

اذا قلتُ هذا حينَ أَسلو يَهيجُني ‌ ‌ ‌ نسيمُ الصَبا من حيثُما يَطلُعُ الفجرُ

والجملة الاسميَّة كقول الآخر

أَلم تعلمي يا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّني ‌ ‌ ‌ كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلبًا للمناسبة بين المتجاورَين * واعلم انهُ لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معربًا كما رأيت او مبنيًّا نحو يومَ هم بارزون لان الاسم وان كان مبنيًّا لفظًا مُعرَبٌ حكمًا بخلاف الفعل * والمراد بالظرف هنا اسم الزمان مطلقًا لا المفعول فيهِ فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على الظرفية وغيرهِ كما رأيت في الامثلة * ويُشترَط في الجملة مع كونها خبريَّةً ان لا تكون مشتملةً على ضميرٍ يعود الى المضاف فلا يقال جئتُ يومَ جاءَ زيدٌ فيهِ لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضميرٌ الى المضاف كما لا يعود اليهِ ضميرٌ من المصدر المضاف اليهِ * واذا صُدِّرت الجملة المضاف اليها بحرف نفيٍ نحو يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئًا بقي المضاف معها على حكمهِ في الاعراب والبناءِ . فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتكَ يومَ لا حرَّ ولا بَردَ جاز في اسمها الفتح على البناءِ . والرفع على الغائها او إعمالها عمل ليس . والجرُّ على اعتراضها بين المتضايفَين

فصلٌ

في الاضافة اللفظيَّة

وَعَامِلُ ٱلْوَصْفِ إِلَى ٱلْمَعْمُولِ قَدْ ‌ ‌ ‌ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا ٱللَّفْظُ فَقَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضاف الى معمولهِ كضارب زيدٍ

الآن او غدًا تخفيفًا للفظ بما يُفقَد منهُ لاجل الاضافة من التنوين وغيرهِ كما سيأْتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظيَّة * فان أُريد بهِ الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنويَّة لان الوصف غير عاملٍ كما ستعلم فلا يلحقهُ ما يُخفَّف بحذفهِ * وأمَّا ما أُريد بهِ الاستمرار كحامي العشيرة فان اعتُبِر فيهِ جانب الماضي فهي معنويَّة او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مرَّ . والصفة المشبَّهة بهِ كحَسَن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبَّهة لا تكون اضافتها الَّا لفظيَّة لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبَيها ولذلك يجمعان الطرَفَين * واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضَرْب اللصّ وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنويَّة وهو مذهب سيبويهِ * واما الوصف الذي لا يُراد بهِ معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافتهِ معنويَّة لانهُ قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختُلف في تقدير الحرف هنا والأظهر انهُ لا يقدَّر اذ لا معنى لهُ ولا سبيل الى اظهارهِ وهو اختيار اكثر المحققين

وَهْوَ عَنِ ٱلتَّنكِيرِ لَمْ يَحُوَّلِ   لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ ٱلْمُنفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرةً ولو أُضيفَ الى المعرفة كضارب زيدٍ ولذلك جاز وصف النكرة بهِ نحو هذا عارضٌ مُمطِرُنا . وذلك لانهُ في حكم المنفصل عن المضاف اليهِ باعتبار الضمير المستتر فيهِ فانهُ لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظًا . والتعريف انما يستفاد من اتّصال المضاف بالمضاف اليهِ واتّحادهما كما في الاضافة المعنويَّة ولذلك يُقال لها الحقيقيَّة والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفِّفُ   لَفْظًا وَلَوْ فِي ٱلْوَهْمِ مِمَّا يُحْذَفُ

فَٱمْتَنَعَ ٱلضَّارِبُ زَيْدٍ وَقُبِلْ   كَٱلضَّارِبِي زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلْ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيفٌ للَّفظ ولو في النية كما نحو ضوارب زيدٍ فان في ضوارب تنوينًا مقدَّرًا ينوى حذفهُ كما سيأْتي في موضعهِ . وذلك لانها انما استُعمِلت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيفٌ امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيدٍ لان الضارب لم يكن منوَّنًا فيُحذَف تنوينهُ . بخلاف نحو الضاربَي زيدٍ والقاتِلي بكرٍ فانهُ يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ طُرِحْ   مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصِحْ
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُبْحِ ارْتُكِبْ   لِفَوْتِ رَبْطٍ أَوْ تَكَلُّفٍ يَجِبْ

اي ان ما كان كالحسن الوجهِ في كون المضاف صفة مشبَّهة مقترنة بأَل والمضاف اليهِ معمولاً لها تصحُّ اضافتهُ بناءً على انهُ قد حُذِف منهُ ضميرٌ . لان اصلهُ الحسن وجههُ فخُفِّف بحذف الضمير واستتارهِ في الصفة وان خَلَفتهُ أَل فانها اخفُّ من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرفٌ ساكنٌ والضمير كلمةٌ متحرِّكةٌ * وقيل انهم يرتكبون اضافتهُ بخلاف القاعدة لانهُ على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها بهِ . وعلى تقدير نصبهِ يُحتاج الى تكلُّف تشبيههِ بالمفعول بهِ اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدِّية وكلاهما قبيحٌ في الصناعة . فاذا أُضيف تخلَّص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ حُمِلَا   كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَاعْتَدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بأَل حُمِل على الصفة المشبَّهة في الاضافة الى معمولهِ نحو الضارب العبدِ كما حُمِلَت عليهِ الصفة المشبَّهة في النصب بها نحو الحسَن الوجهَ لما بينهما من المشابهة كما سيأْتي في موضعهِ * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافتهُ وان لم يكن فيهِ وجهٌ لتسويغ الاضافة طلبًا للمعادلة بينهما في حمل كل واحدٍ منهما على الآخر بخلاف اصلهِ كما ترى

وَالضَّارِبِي خَفَّ لِوَصْلِ الْمُضْمَرِ   وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنَكَّرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرَّف بأَل تصحُّ اضافتهُ الى الضمير المتَّصل كالضاربِيْ باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب ايَّاي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المختصُّ بهِ . فخُفِّف اللفظ بجعلهِ متَّصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَت عليها المعرفة كما حُمِل الضارب الرجل على الحَسَن الوجه . والاول هو المختار عند المحقِّقين

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ   إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعْ
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِي فِي الْأَوَّلِ   مَعْ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَل على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفًا فلا يجتمع

مُعرَّفان على معرَّفٍ واحدٍ كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليهِ ايضًا مقترنًا بها كالضارب الرجل للمشاكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبَّهة وقد اشتُرِط ذلك فيها لان النصب بها لا يقبح الَّا مع المعرفة لاستلزامهِ التكلف المذكور آنفًا بخلاف النكرة كما ستعلم . ولمَّا حُمِل غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضًا * غير انهم توسَّعوا في المسئلة فاجازوا خُلُوَّ المضاف اليهِ من أَلْ اذا أُضيف الى مصحوبها كالضارب عبدِ الرجلِ والحسن وجهِ الغلام بناءً على قيام وجودها فيهِ مقامَ وجودها في ما أُضيف اليهِ لانهما كالشيء الواحد . فان ابعدت ايضًا كالضارب راسِ عبدِ الرجل امتنعت الاضافة لبُعد التأويل المذكور * واعلم انهم اجازوا ايضًا ان يكون المضاف اليهِ مضافًا الى ضمير مصحوبِ أَلْ كالرجل الضارب غلامهِ وعليهِ قول الشاعر

الوُدُّ انتِ المستحِقَّةُ صَفوِهِ ... مني وان لم ارجُ منكِ نوالا

وذلك لان الضمير كنايةٌ عن الظاهر فكانهُ قد أُضيف اليهِ * وجاز نحو الضارب العبد وابيهِ مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يُغتَفر فيها ما لا يُغتَفَر في الاوائل ومنهُ قول الآخر

الواهب المِئَةِ الهجانِ وعبدِها ... عُوذًا تُزجَّى خلفَها اطفالُها

وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجلِ وزيدٍ . واما الضارب الرجلِ زيدٍ فان قدَّرت التابع بدلًا لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعهُ موقع المُبدَل منهُ وان قدَّرتهُ بيانًا جاز لانتفاءِ هذا المحذور * واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلثة على ذكر معمولات العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواسخ والحروف فسياتي الكلام على كل واحد منها في بابهِ

كتاب الافعال

فصلٌ

في حقيقة الفعل واقسامهِ

أَلفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى ضَمِنْ ... فِي نَفْسِهِ بِزَمَنٍ وَضْعًا قُرِنْ

كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالَا ... فِي أَصْلِهِ وَكَقُمِ ٱسْتِقْبَالَا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدلُّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ وضعًا بالزمان ماضيًا كقام

او حالاً كيقومُ او مستقبلاً كقمْ . فلا يُشكِل بنحو الغُدُوّ والرواح المراد بهما الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن بهِ مدلولهما ليس من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالّة عليهِ لان ذلك غير داخلٍ في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيّدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانهُ يحتمل الاستقبال ايضاً لكنّهُ موضوعٌ للحال على الاصحّ كما ان الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم ان المضارع قد يُستعمَل للدوام فيحتمل الازمنة الثلثة نحو الله يُحيي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرُّدهِ عما يقتضي زماناً معيّناً نحو يومَ اموتُ ويومَ أُبعَثُ حيّاً . او أداةٍ كلَمْ ولَيْسَ ولَنْ فانهُ ينصرف مع الأُولى الى الماضي ويتعيّن مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختُلِف في افعال الانشاءِ الإيقاعيّ كبِعْتُ والمختار انها تنصرف الى الحال اذ لا بُدَّ من وقوع مدلولها فيهِ * واما افعال الانشاءِ الطَلَبيّ نحو غفر الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمُّنها زمان الاستقبال

وَٱلْأَوَّلُ ٱلْمَاضِي وَمَا وَرَاهُ   مُضَارِعٌ وَٱلْأَمْرُ مَا ٱقْتَفَاهُ

وَتَفْصِلُ ٱلتَّاءُ كَقُمْتُ ٱلْأَوَّلَا   وَٱلسِّينُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا

وَٱلْأَمْرَ مَعْنَاهُ وَيَاءُ ٱلْمُفْرَدَهْ   مَعاً كَقُومِي فَٱدْرِ لَا عَلَى حِدَهْ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاءِ الضمير في آخرهِ نحو قمتُ . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اولهِ نحو سيقوم . وعلامة الامر تضمُّنهُ معنى الامر وقبولهُ ياءَ المخاطبة المفردة في آخرهِ معاً نحو قُومي لا كلّ واحدٍ منهما على حدتهِ . لانهُ لو انفرد فيهِ معنى الامر تناول اسم الفعل كصَهْ ونَزالِ . ولو انفردت الياءُ تناول المضارع كتذهبينَ . فتامل

فصلٌ

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْماً عَمَلٌ فِي مُفْرَدِ   أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِٱسْمٍ تَبْتَدِي

وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ   وَمَا ٱقْتَضَى أَيْضاً قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كلّ فعلٍ لا بُدَّ ان يكون لهُ عملٌ في مفردٍ نحو قام زيدٌ وضربتُ زيداً . او في جملةٍ

اسمية نحو كان زيدٌ قائمًا وظننتُ عمرًا صادقًا . وكلهُ يرفع ما قام بهِ و ينصب ما اقتضاهُ بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعلٌ بلا عمل لانهُ لا يفيد الاَّ بانضمامهِ الى الاسم ومتى انضمَّ اليهِ عَمِلَ فيهِ لا محالة

وَصَاحِبُ ٱلْمُفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حُدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حُدُوثُهُ ٱسْتَقَرَّا فِي فَاعِلٍ فَلَازِمٌ كَكَفَرَا
أَوْ لَا فَذَاكَ ٱلْمُتَعَدِّي كَضَرَبْ وَرُبَّمَا ٱزْدَادَ ٱلتَّعَدِّي كَوَهَبْ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليهِ بحَدَثٍ قد تعلَّق بهِ ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحَدَث قد استقرَّ في نفس الفاعل ككفرَ زيدٌ فالفعل لازمٌ . وان كان قد تجاوزهُ الى غيرهِ كضرب زيدٌ عمرًا فهو متعدٍ * وربما ازداد تعدّيهِ فتجاوز الى آخر ايضًا كوهَبَ زيدٌ عمرًا درهمًا . وفي ذلك تفصيلٌ سيأتي

فَٱنْصِبْ بِهِ وَتْرًا وَشَفْعًا إِنْ تُرِدْ كُلًّا وَإِلَّا دَعْ أَوِ ٱنْصِبْ مَا قُصِدْ
فَحَالَ نَحْوَ ٱلْفُرْسُ تَغْزُو وَٱلْعَرَبْ تُعْطِي وَتُعْطِي ٱلْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي ٱلذَّهَبْ

اي فانصب بالفعل المتعدّي واحدًا كما في نحو ضربتُ زيدًا . او اثنين كما في نحو وهبتُ زيدًا درهمًا . وذلك اذا قصدت الإخبار عن تعلّق الفعل بالجميع * فان قصدت الإخبار عن مجرَّد حدوث الفعل عن فاعلهِ من غير اعتبار تعلّقهِ بالمفعول اصلًا فاترك المنصوب بأسرهِ كقولك الفُرْسُ تغزو والعرب تُعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعلَيهما من غير نظرٍ الى من يُغزَى او يُعطَى * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما قصدتهُ واترك الآخر كقولك العرب تُعطي الوفدَ من غير اعتبار ما تُعطي . او تُعطي الذهبَ من غير اعتبار مَن تُعطيهِ * وعلى هذا يصير المتعدّي لازمًا والمتعدّي الى اثنين متعدّيًا الى واحدٍ كما رأيت وهذا من المباحث البيانيَّة

وَٱسْتَنْبِطِ ٱلْمَفْعُولَ فِي بَعْضِ ٱلصُّوَرْ بِصِيغَةٍ تُبْدَلُ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ
فَيَتَعَدَّى لَازِمٌ وَيَكْتَسِبْ آخَرَ مَا عُدِّيَ كَأَبْطَلْتُ ٱلْكَذِبْ

اي ان المفعول قد يُنشأُ بتحويل بعض صِيَغ الفعل الى بعضٍ. وذلك يكون في الفعل الثلاثيّ بتحويلهِ الى وزن أَفعَلَ او فعَّلَ او فاعَلَ او استفعلَ نحو احضرتُ زيدًا وقرَّبتهُ وجالستهُ واستحسنتهُ. او بادخال حرف الجرّ على الاسم الذي تعلق بهِ الفعل نحو ذهبت بزيدٍ اي اذهبتهُ. وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدّيًا كما رأيت * فان كان الفعل متعدّيًا بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو أَلبستُ زيدًا ثوبًا وعلَّمتهُ المسئلةَ وطارحتهُ الشعرَ واستكتبتهُ الرسالةَ وأَريتهُ العلمَ نافعًا ونبَّأْتهُ عمرًا قادمًا. وعلى ذلك يكون المتعدّي الى واحدٍ قد تعدَّى الى اثنين والمتعدّي الى اثنين قد تعدّي الى ثلثةٍ كما رأيت

وَصَاحِبُ ٱلْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِّقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِٱلنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي ٱللَّفْظِ وَٱلْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دلَّ على حكمٍ قد عُلّق بهِ حكمٌ آخر بعدهُ نحو كان زيدٌ قائمًا. فإِنَّ كانَ قد دلّت على حكمٍ بامرٍ وهو الكون في الزمان الماضي وهذا الحكم قد عُلّق بهِ حكمٌ بامرٍ آخر وهو القيام الذي يدلُّ عليهِ خبرها * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإِعراب لانها قد رفعت المبتدأَ معمولاً لها على الاصحّ ونصبت الخبر. وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدا والخبر كل واحدٍ بحسب مقتضاهُ كما ستقف عليهِ بالتفصيل ولذلك يُقال لها النواسخ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْجُمَلَ ٱلْمُسْتَعْمَلَهْ كَٱلْمُفْرَدَاتِ مِثْلُهَا فِي ٱلْمَنْزِلَهْ
كَقُلْتُ لَا إِلٰهَ إِلَّا ٱللهُ وَقِسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تُستعمَل كما تُستعمَل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعةً واحدةً تتنزَّل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمّتها في محلّ الإِعراب الذي يقتضيهِ المقام نحو قلت لا اله الاّ الله. فان الجملة المحكيّة في محل النصب على المفعولية كالمفرد الواقع مفعولاً بهِ. بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزءٍ منها على حِدَتهِ لا بمجموع الجزءَين معًا. وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجُمَل

باب النواسخ

فصلٌ

في كان واخواتها

لِلْمُبْتَدَا رَفْعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرْ بِنَاقِصِ ٱلْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ ٱلْأَثَرْ
كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَّ زَالَ بَرِحَا
فَتِئَ دَامَ لَيْسَ وَهْيَ ٱلْأَشْهَرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعْهَا يُذْكَرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأَ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لهما من اثر الابتداء والخبريَّة وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليهِ جمهور النحاة * ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتمُّ مع مرفوعها كلامًا الَّا بذكر المنصوب . بخلاف الافعال التامَّة فان الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلةً خارجةً عن نفس التركيب . ولذلك يُعَدُّ المنصوب في هذا الباب وغيرهِ من ابواب النواسخ مُلحقًا بالفضلة لا فضلةً كما علمت ذلك في محلّهِ * وهذه الافعال المذكورة هنا هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد أُلحِق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراحَ وعادَ ورَجَعَ وآضَ وارتدَّ وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر فتجري مجراها

وَٱلنَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ لَهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهَهَا وَدَامَ وَصْلُ مَا
كَمَا بَرِحْتَ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصِلْ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلْ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفكَّ وبَرِحَ وفتِئَ يلزمها النفي لفظًا نحو ما زالَ زيدٌ عاكفًا . او معنًى نحو قَلَّمَا يزالُ زيدٌ مسافرًا . وذلك لان هذه الافعال بمعنى النفي فاذا نُفيَت انقلب نفيها اثباتًا كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهُهُ وهو الدعاء نحو لا زلتَ سعيدًا . والنهي نحو لا تَزَلْ صابرًا . والاستفهام الإِنكاريُّ نحو هل يزالُ الغلامُ جاهلًا * ويلحق بهذه الافعال وَنَى ورامَ اللّتانِ بمعناها . قال الشاعر

فَأَرحامُ شِعرٍ يتَّصِلْنَ ببابهِ وأَرحامُ مالٍ لا تَنِي تَتقطَّعُ

اي لا تزال تتقطع . وقول الآخر

اذا رُمتَ ممّن لا يريمُ متيَّماً سُلُوًّا فقد ابعدتَ في رَومِك المَرمى

اي ممّن لا يزال متيّما * وامّا دام فتلزمها ما المصدريّة الظرفيّة موصولةً بها نحو أَحسِنْ ما دُمتَ حيًّا اي مدّة دوامك حيًّا * واعلم ان الدعاء لا يكون إلّا بلا كما رأيت وهو مذهب الجمهور . واما النفي فلا يكون بأداةٍ معيّنةٍ اتّفاقًا . فيكون بالحرف كما مرّ . او بالاسم نحو زيدٌ غيرُ بارحٍ كريمًا . او بالفعل نحو ليس ينفكّ عمرٌو مقيمًا * واجازوا حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعًا واقعًا في جواب قَسَمٍ نحو تاللهِ تفتأُ تذكرُ يوسف اي لا تفتأُ . وهو نادرٌ في الاستعمال

وَصرَّفوا غيرَ ٱلأَخيرَينِ وَمَا لَهُ لِمَا صُرِّفَ مِنهُ رُسِمَا

اي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانهما لا تتصرّفان . أمّا دام فلانها لا تقع الّا صلةً لِما الظرفيّة وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وأمّا ليس فلانها قد وُضِعت وضع الحرف في انها لا يُفهَم معناها إلّا بذكر متعلَّقها * وأما غير دام وليس فمنهُ ما يتصرّف تصرُّفًا ناقصًا وهو زال وأخواتها فانهُ لا يُستعمَل منهنّ امرٌ ولا مصدرٌ . ومنهُ ما يتصرّف تصرُّفًا تامًّا وهو البواقي * وكل ما تصرّف من هذه الافعال يعمل عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامةُ ما لجسمك شاحبًا ولقد يكون على الشباب نضيرا

وقول الآخر

اقول لهُ ٱرحَلْ لا تُقيمنّ عندنا والّا فكُنْ في السرّ والجهر مسلما

وقول الآخر

وما كلُّ من يُبدِي البشاشة كائنًا اخاكَ اذا لم تُلفِهِ لك مُنجِدا

وقول الآخر

ببذلٍ وحِلمٍ ساد في قومهِ الفتى وكَونُكَ إيّاهُ عليك يسيرُ

وهكذا في البواقي فقس على ما ذُكِر ما لم يُذكَر

وَيَنكُرُ ٱلإِخبارُ بِٱلمَاضِي فَإِنْ تَصحَبْهُ قَدْ فِي ٱلسِّتَّةِ ٱلأُولَى أُذِنْ

اي انهُ يُنكَر الإخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدلّ على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدلُّ على الماضي ايضًا لم تكن حاجةٌ اليها فيكون ذكرها عَبَثًا . وهو مذهب الكوفيّين * فان اقترن الماضي بقد يُؤْذَن

في الإخبار بهِ لانها تقرّبهُ من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك انما يكون في الستّة الأُولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضحى . فيقال كان زيدٌ قد انطلق واضحى الحيُّ قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطًا نحو ان كان قميصهُ قُدَّ من قُبُلٍ فلا تلزمهُ قَدْ لانهُ قد انصرف الى الاستقبال * ويقلُّ تركها دون ذلك غير انهُ مع كان ايسر لانها أُمُّ الباب فتحتمل ما لا يحتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبرًا لهُ على الإطلاق لانهُ يفيد اتّصال معناهُ بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَٱلْمُبْتَدَا بِٱسْمٍ لِكُلٍّ قَدْ سُمِي كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يُقَدَّمِ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَٱلْمَفْعُولِ قَدْ جَآءَ وَكَٱلْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدْ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليهِ جميع هذه الافعال يُدعَى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا يُقدَّم عليها * وأمّا الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمهُ كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع * وأمّا في التعريف والتنكير ونحوهما فلا يزال جاريًا على حكمهِ مع المبتدإِ المجرَّد لان الناسخ قد دخل عليهما بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملةً نحو كان زيدٌ يزورنا او يزورنا ابوهُ او ابوهُ يزورنا فالمقبول تقدُّم الفعليّ منهُ على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوهُ زيدٌ وغيرهُ مردودٌ عند الاكثرين لما يقع فيهِ من التشويش * واختُلِف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجمودهما * وفي توسُّطهِ بينهما وبين الاسم والصحيح انهُ لا يجوز الّا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيبَ للعيشِ ما دامت مُنغَّصةً لَذّاتُهُ بادّكار الموتِ والهَرَمِ

وقول الآخر

سَلِي ان جهلتِ الناس عنّا وعنهمُ فليس سَوآءً عالمٌ وجَهُولُ

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما نافيةً او مصدريّةً باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدَّم معمولُ صِلَتها عليها * واختُلِف في توسُّط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيدٌ ضاربًا والمختار منعهُ لما فيهِ من الفصل بين الناسخ واسمهِ باجنبيٍّ منهما * وفصَّل آخرون

بانهُ ان تقدَّم الخبر معهُ نحو كان اخاك ضاربًا زيدٌ يجوز لان معمول الخبر كالجزء منهُ لانهُ من تمامهِ فلا يتحقَّق الفصل بالاجنبيّ. وان تقدَّم وحدهُ كما مرَّ يمتنع لتحقُّق الفصل المذكور* فان كان معمول الخبر ظرفًا او مجرورًا نحو كان عندك زيدٌ جالسًا واضحى بالقوم عمرٌو ذاهبًا جاز فيهِ ذلك بالاتفاق كما مرَّ في باب الاحكام الكليَّة

وَٱلنَّقصُ فِيهِنَّ عَلَى ٱلْجَمِيعِ إِذْ لَيسَ يَكْتَفِينَ بِٱلْمَرْفُوعِ
وَتَمَّمُوا غَيْرَ فَتِي أَحْيَانَا وَزَالَ لَيسَ نَحْوَ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يعمُّ جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت بهِ كانت تامةً كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جُعِلَت كان بمعنى حصل وظلَّ بمعنى استمرَّ وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضُحَى وصار بمعنى انتقل وانفكَّ بمعنى انفصل وبَرِح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبحانَ الله حين تُمسُون وحين تُصبِحون وخالدينَ فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأمَّا زال وفتِيَ وليس فيلزمهنَّ النقص دائمًا * واعلم ان كان الناقصة موضوعةٌ للماضي المنقطع على الاصحّ نحو كان العالم جاهلاً. وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيءٍ قديرًا * وزالَ المذكورة هنا هي التي مضارعها يزَال واما التي مضارعها يزول فهي تامةٌ ابدًا ولا مدخلَ لها في هذا الباب

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ غَيْرَ عَامِلَهْ فِي ٱلْحَشْوِ بَيْنَ ٱلصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَهْ

اي ان كان قد تُزاد في الحشو بلفظ الماضي فاصلةً بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدإ والخبر لتدلَّ على الزمان الماضي. واكثرُما تُزاد بين ما التعجبيَّة وأفعَلَ التعجُّب لانهُ قد سُلِبَت منهُ الدلالة على المُضيّ فيُستفاد ذلك من زيادتها عليهِ نحو ما كان أحسَنَ زيدًا. وهو قياسٌ فيها* وهي حينئذٍ ملغاةٌ عن العمل مطلقًا وهو مذهب الفارسي وعليهِ الجمهور* وربُما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أَصبحَ أبرَدَها وما امسى أدفأَها. وهو شاذٌّ فيهما لان ذلك انما هو لأُمّ الباب وهي كان لان أُمَّهات الابواب يُتصرَّف فيها بما لا يُتصرَّف بهِ في غيرها كما علمت آنفًا

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوَّضُوا ... بِمَا كَأَمَّا أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا

وَٱلْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمّ ... وَٱلِاسْمِ كَٱلشَّاهِدُ إِنْ فَرْدًا عَدَمْ

اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدريّة فعوّضوا عنها بما الزائدة نحو أمّا انت راضيًا رضُوا. فان اصلهُ لِأَنْ كنتَ راضيًا رضوا اي انهم رضوا لكونك راضيًا. فحُذِفت لام التعليل عن أن على قياس حذفها. ثم حُذِفَت كان للاختصار وزيدت ما عوضًا عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلالهِ متَّصلاً وأُدغِمَت نون أَنْ في ميم ما لتقارُبهما في المخرج فصار أمّا انت كما رأيت. ومن ذلك قول الشاعر

أَبا خُراشةَ أمّا انتَ ذا نفرٍ ... فإنّ قوميَ لم تأكُلْهم الضَّبُعُ

واذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيّتين تُحذَف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهدُ ان فردًا عدَمٌ وقولهم التمِسْ ولو خاتمًا من حديد. اي ان كان الشاهد فردًا ولو كان ما تلتمسهُ خاتمًا. ومن ذلك قول الشاعر

لا تَقرَبَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطرِّفٍ ... ان ظالمًا ابدًا وان مظلوما

وقول الآخر

لا يأْمنِ الدهرَ ذو بغيٍ ولو ملكًا ... جنودُهُ ضاق عنها السهل والجبلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجبٌ لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ. وبدونهِ جائزٌ لانتفاء المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إِنْ ولو من أَدواتهِ لان كل واحدةٍ منهما أُمُّ بابها فتحتمل التوسع فيها كما مرَّ. ولا يكون الاسم المحذوف هناك الّا ضميرًا لمعلومٍ قبلهُ كما رأيت ليتعين بهِ المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعٍ سَكَنْ ... وَصْلاً بِغَيْرِ مُضْمَرِ ٱلْوَصْلِ ٱقْتَرَنْ

اي ان الحذف قد استعملوهُ ايضًا في نون مضارع كان. وذلك اذا كانت ساكنةً واقعةً في الوصل اي في غير الوقف. ولم تكن مقترنةً بضميرٍ متصل. وهو إمّا احد ضمائر النصب او نون الاناث لان سكونها معهُ في المضارع لا يمكن الّا هناك. فيقال لم يَكُ زيدٌ قائمًا اي لم يكُنْ * فان كانت النون متحركةً ولو حركةً عارضةً نحو لم يكُنِ الذين كفروا. او كان موقوفًا عليها نحو قائمًا لم تكُنْ. او كانت مقترنة بضميرٍ متصل نحو ان يكُنْهُ فلن تُسلَّط عليهِ امتنع الحذف * أمّا في المتحرّكة فلِأنّها قد قويت بالحركة فتعاصت عن الحذف.

وأمّا في الموقوف عليها فلأنّ الوقف يستلزم اجتلاب هآء الكست مكان المحذوف كما ستعلم في بابهِ وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها واجتلاب حرفٍ اجنبيٍّ مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلأنّ الضمائر تردُّ الاشياءَ الى اصولها فلا يُحذَف معها بعض الاصول * وأمّا ما سُمع من حذف المتحركة بالحركة العارضة كقول الشاعر

اذا لم تكُ الحاجاتُ من هِمَّةِ الفتى فليس بمُغنٍ عنهُ عقدُ الرتائمِ

فمحمولٌ عند الجمهور على الضرورة * واعلم ان هذا الحذف لا يختصُّ بكان الناقصة بل يكون في التامَّة ايضًا لاشتراكهما في اللفظ والحذف امرٌ لفظيٌّ فيصحُّ اشتراكهما فيهِ

وَشَاعَ فِي ٱسْمِ لَيْسَ مَحْضُ ٱلنَّكِرَهْ وَهْيَ عَلَيْهِ تَارَةً مُقْتَصِرَهْ

اي انهُ قد شاع وقوع اسم ليس نكرةً محضةً وذلك لعمومهِ المستفاد من وقوعهِ في حيّز النفي كما علمت . ومن ذلك قول الشاعر

كم قد رأيتُ وليسَ شيءٌ باقيًا من زائرٍ طرَقَ الهوى ومَزُورِ

وهي تقتصر عليهِ تارةً فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه من قول بعضهم ليس احدٌ اي ليس احدٌ هنا . وهو نادرٌ في الاستعمال ولذلك اهملهُ كثيرٌ من المصنّفين

فصلٌ

في كاد واخواتها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبْ عَسَى حَرَى ٱخْلَوْلَقَ مَعْ كَانَ ٱحْتَسِبْ

شَرَعَ أَنْشَا جَعَلَ ٱنْبَرَى طَفِقْ أَخَذَ قَامَ وَٱبْتَدَا هَبَّ عَلِقْ

اي إن هذه الافعال المذكورة تُحسب مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب الخبر مثلها . وهي ثلثة اقسامٍ . لان منها ما وُضع لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهلهل وكَرَبَ بكسر الراءَ وفتحها . ومنها ما وُضع لرجآءِ حصولهِ وهو عَسَى وحَرَى واخلولق . ومنها ما وُضع للشروع فيهِ وهو شرع وما يليها الى آخرهِ * وزاد بعضهم في افعال المقاربة أَوْلَى وأَلَمَّ . وفي افعال الشروع أَثِرَ وطَبِقَ . وعدَّ بعضهم هلهل من افعال الشروع * ويُقال لمجموع هذه الافعال افعال المقاربة من باب تسمية الكلّ باسم البعض على سبيل المجاز

وَٱلتزمُوا ٱلإخبَارَ بِٱلمُضارِعِ عَنْهُنَّ إذ كُنَّ لِغَيْرِ ٱلوَاقِعِ
وَأَسنَدُوهُ لِضَمِيرِ ٱلإسْمِ لِيَقَعَ ٱلحُكْمُ عَلَى ذِي ٱلحُكْمِ

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل و بعضها للطمع في حصولهِ و بعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبَر بِهِ عنهُ لان هذه الافعال انما جاءَت لتدلَّ على ان مرفوعها هو الذي تلبَّس بالفعل دون غيرهِ فلا بُدَّ في الفعل من ضمير يعود اليهِ ليتحقَّق لهُ ذلك . فيقال كاد الفارسُ يسقطُ ولا يقال كاد الفارس يسقط رمحُهُ . وما ورد بخلاف ذلك فشاذٌّ او على تأويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو ٱلرَّجَاءِ كَعَسَى مَعْهُ ٱقْتَرَنْ إِذْ يَقْتَضِي ٱسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنْ
وَلَابَسَ ٱلحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء وهي عَسَى وحَرَى واخلولَقَ يقترن الخبر معها بأَن المصدريَّة الدالَّة على الاستقبال لان المرجوَّ لا يكون الَّا مستقبلاً . فيقال عَسَى المريضُ أَنْ يُشفَى وحَرَى الصديقُ أَنْ يزورَنا واخلَولَقَتِ السماءُ أَنْ تمطر * وأَمَّا افعال المقاربة والشروع فحكمها أن لا تقترن أَخبارها بأَنْ لانها ملابسةٌ للفعل . إمَّا بدلالتها على الدخول فيهِ نحو شرع زيدٌ يتكلَّم فيكون معها حالاً . و إمَّا بدلالتها على الإشراف عليهِ نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انهُ قد يُعتبَر في عسى شَبَهها بلعلَّ في المعنى فيُجرَّد خبرها كقولهِ

عسى اللهُ يُغني عن بلادِ ابن قادرٍ بِمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

و يُعتبَر في افعال المقاربة تأَخُّر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرَن خبرها بأَن كقول الآخر

ربعٌ عفاهُ الدهرُ طولاً فانمحى قد كاد من طول البِلَى أَنْ يمصحا

وذلك قليلٌ الَّا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأَنْ كقولهِ

ولو سُئِلَ الناسُ التُرابَ لَأَوشكوا اذا قيل هاتوا أَنْ يَمَلُّوا و يمنعوا

وأمّا حَرَى واخلولقَ فلا بُدَّ معهما من أَنْ للإِشعار بانهما للرجآء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورةٌ في الرجآء فلا يلزمها ما يُشعِر بهِ * واعلم ان عسى قد ترِدُ للإِشفاق نحو لا تغفُل فعسى العدوُّ أَنْ يكونَ قادمًا . وعلى ذلك ايضًا لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأَنْ لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كالرجآء * وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأَنْ في هذا الباب لانهُ يستلزم الإِخبار بالحَدَث عن الذات وهو لا يصحُّ لان الخبر هو عين المُخبَر عنهُ في المعنى والحَدَث لا يكون عين الذات . ولهم في ذلك تأويلاتٌ ومناقضاتٌ شتّى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام والطف ما يُقال في الجواب عن ذلك ما رأيتهُ بخطّ بعض طَلَبة ابن مالك نقلاً عنهُ ان الإِخبار انما وقع اوَّلاً بالفعل المجرَّد . ثم لمَّا صحَّ الاخبار بهِ جيءَ بأَنْ لتُؤْذِن بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوَسُّطُ ٱلْخَبَرْ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرْ

اي انهُ يجوز في هذا الباب توسُّط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال الخبر مسندًا الى ضمير الاسم العائد اليهِ بارزًا كما رأيت او مستترًا نحو كاد يسقط الفارس . ولا بأس بعودهِ اليهِ وان كان مؤخَّرًا في اللفظ لانهُ مقدَّمٌ في النيَّة * غيرَ ان ذلك مشروطٌ عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأَن فلا يُقال كاد أَنْ يسقط الفارس لئلَّا يوهم اسناد الناسخ الى المصدر المُأَوَّل من الفعل المُخبَر بهِ واسناد الفعل الى الظاهر بعدهُ اي قرُبَ سقوط الفارس وهو خلاف المقصود * واَمَّا تقديم الخبر على الفعل ايضًا فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عبرة بما يقع فيهِ التصرُّف من هذه الافعال كما سيجيءُ لانهُ فضلاً عن كونهِ لم يستتمَّ التصرُّف قد جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيهِ من موجِب الجمود كما ستعلم

وَٱخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَٱسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ ٱحْتُذِي

اي قد اختصَّت كاد واوشك من بين أَخواتها باستعمال مضارعٍ لها نحو يكادُ البرقُ يخطَفُ ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ من فرَّ من مَنِيَّتهِ في بعض غرَّاتهِ يوافِقُها

وهو كثيرٌ فيها . وقد يُستعمَل اسم فاعلٍ من أَوشَكَ كقول الآخر

فانك مُوشِكٌ أَن لا تراها ونعدو دونَ غاضرةَ العوادي

وحكى بعضهم غير ذلك وكلهُ من نوادر اللغة

وَأُسْنِدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ ٱخْلَوْلَقَ فَٱنْقُصْ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل تاليًا لها فتكون تامَّةً في مذهب الجمهور مستغنيةً عن الخبر نحو زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ وعسى أَنْ يقومَ زيدٌ. ومن ثمَّ تكون بلفظٍ واحدٍ مع الجميع فيُقال هندٌ عسى أَنْ تزورنا والرجلان عسى أَنْ يذهبا والقوم عسى أَنْ يرحلوا. وكذلك عسى أَنْ تزورنا هند وعسى أَنْ يذهب الرجلان وعسى أَنْ يرحل القوم وهلمَّ جرًّا. وقس على ذلك في أَوشك واخلولق وهي لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَٱسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَٱلْعَمَلْ بَاقٍ عَلَى ٱلْعَهْدِ ٱلْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

اي انهم استعملوا جَعْلَ ضمير النصب المتَّصل اسمًا لعَسَى نائبًا عن ضمير الرفع كما قيل في لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر

نظرنا الخيل مقبلةً فقلنا عَساهم ثائرينَ بِبن أُصيبا

وعملها حينئذٍ باقٍ على ما كان عليهِ من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح وعليهِ الجمهور

فصلٌ

في ظنّ واخواتها

ظَنَّ حَجَا خَالَ وَعَدَّ زَعَمَا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا

وَجَدَ هَبْ مِثْلَ تَعَلَّمْ قَدْ أَمَرْ حَسْبُ بِهِنَّ ٱلْمُبْتَدَا ٱنْصِبْ وَٱلْخَبَرْ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعًا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى متصرّفٍ وهو من ظَنَّ الى وَجَد. وغير متصرّفٍ وهو هَبْ وتَعَلَّمْ فانهما لا يُستعملان الاَّ امرًا فقط كقول الشاعر

فقلتُ أَجِرْني أَبا مالك وإلاَّ فهبني امرأً هالكا

وقول الآخر

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قهرَ عدوّها   فبالغْ بلُطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ

وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدلُّ على الشكّ وهو الخمسة الاولى وحَسِبَ وهَبْ. وما يدلُّ على اليقين وهو باقيها. ولذلك يُقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظنَّ فقط وهو حجا وعدَّ وزعَمَ وهَبْ. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علِمَ وألفى ودرى ووجَدَ وتَعَلَّمْ. ومنها ما يفيد الظنَّ تارةً والعلم اخرى وهو ظنَّ وحَسِبَ وخالَ ورأى. غير ان الثلثة الاولى تُستعمَل غالبًا للشكّ والاخير يُستعمَل غالبًا لليقين * والحقوا برأى العلميّة رأى الحُلُميَّةَ نحو اني أراني اعصر خمرًا ومنهُ قول الشاعر

أراهم رُفقتي حتى اذا ما   تجافَى الليلُ وانخزَلَ انخزالا

واعلم ان القول قد يُضمَّن معنى الظنّ فيعمل عملهُ. غير انهُ يُشترَط فيهِ عند اكثرهم ان يكون مضارعًا للمخاطَبِ بعد استفهامٍ مباشرٍ لهُ نحو أتقولُ زيدًا قادمًا اي أتظنُّ. وعليهِ قول الراجز

متى تقولُ القُلُصَ الرواسما   يَحمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ وقاسما

ويُغتفَر فصلهُ عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد بهِ كقول الشاعر

أبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً   شملي بهم ام تقول البعدَ محتوما

وقد يُفصَل بمعمولهِ لانهُ في نيّة التأخير عنهُ كقول الآخر

أَجُهَّالًا تقول بني لُؤَيٍّ   لَعَمرُ ابيك ام متجاهلينا

فان تخلَّف شيءٌ من الشرائط المذكورة رُفع الجزآن على الحكاية وهي جائزةٌ ايضًا مع استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلحَقُوا صَيَّرَ رَدَّ وَٱشْتَرَكْ   غَادَرَ وَٱتَّخَذَ مَعْهَا وَتَرَكْ

وَوَهَبَ ٱلجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ   وَتجمعُ ٱلتَّحْوِيلَ وَٱلظَّنَّ جَعَلْ

وَٱلْكُلُّ مَفْعُولَ بِهِ يَنْتَصِبُ   بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يرَتَّبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها تدلُّ على تحويل الموصوف عن صفةٍ الى اخرى نحو صيَّرتُ الطينَ خزفًا. ومن ذلك قول الشاعر

فرَدّ شعورهنّ السود بيضًا ورَدّ وجوههنّ البيضَ سُودا

وقول الآخر

فارسٌ ما غادروهُ مُلحمًا غيرَ هيّابٍ ولا نِكسٍ وَكِلْ

وقول الآخر

تَلفُ الذي اتّخذَ الجراءة خُلّةً وَعظَ الذي اتّخذَ الفرارَ خليلا

وكلها متصرّفةٌ الّا وَهَبَ بمعنى صيّر فانهُ يلزم الماضي كقولهم وَهَبني اللهُ فِداكَ * وأمّا جعل فهي تُستعمَل تارةً للتحويل نحو فجعلناهُ هباءً منثورًا فتكون من هذه الافعال . وتارةً للظنّ نحو وجعلوا الملئكةَ الذين هم عِبادُ الرحمن إناثًا فتكون من افعال القلوب * وكلّ هذه الافعال تدخل على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحدٍ منهما مفعولًا بهِ ويجري في الترتيب مع صاحبهِ كما كان حال التجرُّد

وَبابُ ظَنَّ قبلَ ذي صدْرٍ فصَلْ عُلِّقَ مَا صُرِّفَ منهُ فاعتَدِلْ

وَذاكَ مَعْ ما إنْ ولاَ وَاللاَّمِ لَوْ ولَعلَّ كَمْ وَالاِستفهامِ

نَحْوَ ظَنَنْتُ لَجَريرٌ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يقدَّرُ

اي ان ما تصرَّف من افعال القلوب وهو ما سوى تَعلَّمْ وهَبْ اذا فصل بينهُ وبين الجملة ما لهُ صدر الكلام يُعلَّق عن العمل فيها لفظًا لانهُ لا يقدر ان يتخطَّاهُ اليها كما علمت فتبقى بعدهُ مرفوعة الجزءين ولكنها تكون في محل النصب بهِ . وذلك لان ما لهُ صدر الكلام يقتضي بقاء صورتها على حالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجبت المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلًا بينهما نحو علمت زيدًا مَنْ هُو لم يكن في المسئلة تعليقٌ على الاصحّ * وانما اختصّت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقليَّةٌ تتعلَّق بمضمون الجملة فتتناولهُ في المعنى على كل حالٍ بخلاف الأُخرى * وأمّا المُعلِّقات فهي ما وإنِ النافيتان نحو علمت ما زيدٌ كاتبٌ وظننت إنْ عمرٌو كريمٌ * ولا النافية ايضًا عاملةً او مُهملةً نحو ظننتُ لا رجلَ في الدارِ وعلمت لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ان المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

ولو الشرطيّة كما في قول الآخر

وقد علمَ الاقوامُ لو أنَّ حاتمًا   اراد ثراءَ المال كان لهُ وَفْرُ

ولعلَّ نحو إنْ أدري لعلّهُ فتنة لكم * وكم الخبريّة نحو أوَلم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون * وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إنْ ادري أقريبٌ ام بعيدٌ ما تُوعَدون . او بالاسم نحو لنعلم ايُّ الحزبين أحصى * وقد يكون بعض المعلّقات المذكورة مقدّرًا كما في قول الشاعر

كذاك أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي   أنّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

اي وجدت لَمِلاكُ الشيمة الادبُ برفعهما مبتدأً وخبرًا . وقول الآخر

لعمرُكَ ما ادري وان كنت داريًا   شُعَيثُ بنُ سهمٍ ام شُعَيثُ بنُ مِنقَرِ

اي أشُعَيث بن سهمٍ على ما عرفت * واعلم انهُ يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كنَظَر القلبيّة نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصريّة نحو فلينظر أيُّها أزكى طعامًا . وأبصر نحو فستُبصِرُ ويُبصِرُون بأيِّكُمُ المفتون . وسأل نحو يسألُ أيّانَ يوم القيامة . وقس نظائرهُ عليهِ

وَدُونَهُ إنْ لَمْ يُقَدَّمْ جَازَ أَنْ   يُلْغَى وَذَاكَ فِي تَوَسُّطٍ وَهَنْ

اي ان ما تصرّف من افعال القلوب اذا لم يكن معهُ ما لهُ صدر الكلام فان لم يكن مُقدَّمًا على الجملة كما رايت جاز إلغاؤهُ نحو زيدٌ ظننتُ صادقٌ وزيدٌ صادقٌ ظننت فيُرفَع الجزآن على الابتداء والخبريّة . والفعل حينئذٍ مُلغًى لا عمل لهُ فيهما لفظًا ولا محلًّا لضعفهِ بما عرض لهُ من التأخُّر فلا يقوى على نصب معمولين * ولمّا كان التاخُّر مقتضيًا لإلغاء هذه الافعال كان ابلغ كلّما ازداد . ولذلك يضعف إلغاؤُها اذا توسّطت ويقوى اذا تأخّرت * وقد تُلغَى هذه الافعال على ضعفٍ اذا تقدّم معمول احد المفعولين عليها نحو متى تظنُّ زيدٌ ذاهبٌ . او مُخبَرٌ عنهُ بجملتها نحو زيدٌ اظنُّ غلامهُ منطلقٌ لانها حينئذٍ تكون كالمتوسّطة * فان كان معها ما لهُ صدر الكلام نحو لَزيدٌ ظننتُ فاضلٌ ولعمرٌو قادمٌ ظننتُ وجب الرفع الغاءً عند بعضهم وتعليقًا عند الآخرين * وانما اختصّت هذه الافعال بجواز الالغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مرَّ بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعوليها كلامًا بدونها لكونهما مبتدأً وخبرًا بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى أُلغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعولَ لها لفظًا ولا تقديرًا

وَٱسْتَعْمَلُوا نَحْوَ أَرَانِي مُفْرَدَا   مِنْهُ وَقَالُوا هَبْكَ مِمَّا جَمَدَا

اي ان ما تصرّف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيهِ كون الفاعل والمفعول ضميرين متّصلَين صاحبهما واحدٌ نحو أراني مُفرَدًا اي ارى نفسي . ومنهُ قول الشاعر

ولقد أراني للرِماح دَرِيَّةً   من عن يميني تارةً وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتُني بضم التاء لان حكم الفاعل ان يكون مُؤثِّرًا وحكم المفعول ان يكون متأثّرًا وحكم المؤثِّر ان يغاير المتأثِّر . فان عرض اتّحادهما في المعنى وجب تغايُرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يُعدَل الى النفس فيقال ضربتُ نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليهِ فتكون النفس كأنّها غير الضمير المضافة اليهِ وإن كانت هي عينهُ في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يُقال إيّاكَ ضربتَ وما ضربتَ إلّا إيّاكَ بفتح التاء فيهما لتغايُر الضميرين في الاتّصال والانفصال بخلاف المُتّصِلَين جميعًا . وأمّا في هذه الافعال فلم يفتقروا الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يُكنَى عنهُ بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عَدِمَ وفَقَدَ ايضًا لانهما ضدُّ وَجَدَ فحملوهما عليها حمل النقيض على النقيض .

ومن الأَوّل قول الشاعر

لقد كانَ لي عن ضَرَّتَينِ عَدِمتُني   وعمّا أُلاقي منهما مُتَزَحزَحُ

اي عدمتُ نفسي . ومن الثاني قول الآخر

نَدِمتُ على ما كان مني فَقَدتُني   كما نَدِمَ المغبونُ حينَ يبيعُ

وأمّا ما لا يتصرّف من الافعال المذكورة وهو تَعَلَّمْ وهَبْ فذلك يمتنع في الأَوّل منهُ ويجوز في الثاني . ومنهُ قول الشاعر

فَهَبْكَ ٱبنَ هندٍ لم تَعُقْكَ أمانةٌ   وما المرءُ إلّا عَقدُهُ ومَواثقُهْ

اي هَبْ نفسك ٱبنَ هند

وَيَكْتَفِي ٱلْكُلُّ بِنَصْبِ ٱلْأَوَّلِ   إِذَا ٱكْتَفَى عَنْ قَيْدِهِ بِمَا يَلِي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقييدهِ بالصفة الجارية عليهِ من المفعول الثاني نحو علمتُ المسئَلةَ ووجدتُ الضالّةَ ورددت السائلَ وتركت الدارَ * وحينئذٍ تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدّية الى واحدٍ لان تعلُّقها يكون بنفس المفعول مطلقًا لا باعتبار صفةٍ يتقيَّد بها . فتأمَّل

فصلٌ

في ما ينصب ثلثة مفاعيل

وَفي أَرى أَعْلَمَ نَقْلٌ جمعَا نَصْبًا لِمفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعا
وَتثبتُ ٱلجُمْلَة بعدَ ٱلنَّقْلِ عَلَى ٱلَّذي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أَرى وأَعلَم الداخلةَ عليهما همزةُ النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرَد وهو المفعول الاول. والجملةِ المشتملةِ على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لِما علمت من تعدية الهمزة في ما مرَّ. فيُقال أَرَيْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً وأَعلمتُ خالدًا بكرًا قادمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك. وعليهِ قول الشاعر

وأَنتَ أَراني اللهُ أَمنَعُ عاصمٍ وأَرأَفُ مُستكْفًى وأَسمحُ واهبِ

وقولهم البرَكةُ أَعلَمَنا اللهُ مع الاكابر * وكذلك قولك أَريتُ زيدًا لَعمرٌو فاضلٌ وأَعلمتهُ ماخالدٌ في الدار بالرفع في الجميع * واعلم ان الجملة المعلَّق عنها تسدُّ مَسَدَّ المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومَسَدَّ المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملةُ أَنَّ المفتوحة الهمزة نحو علمتُ أَنَّ زيدًا فاضلٌ وأَعلمتهُ أَنَّ عمرًا مُنطَلِقٌ. وذلك لان في حيّزِ هاتَين الجملتين ما يحتاج اليهِ المقام من المسنَد والمُسنَد اليهِ كما ترى

وَضمَّنوا أَعْلَمَ نَبَّا خَبَّرَا أَخْبَرَ أَنبَا فَجرَتْ كَمَا جَرَى
وَأُلحِقَتْ حدَّثَ فِي ٱلْمَنقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ ٱخْتَصَّ بِٱلْمجْهُولِ

اي انهم ضمَّنوا نبَّأَ وما يليها معنى أَعلَمَ فاجروها مجراهُ في العمل * وأَلحق بعضهم حدَّثَ بهنَّ لورودها في السماع ومنهُ قول الشاعر

او منَعتم ما تُسأَلونَ فمَن حُدِّ ثتموهُ لهُ علينا الوَلاءُ

غير ان هذه الافعال لم تُسمَع عن العرب الَّا بصيغة المجهول كما رأيت في قولهِ حُدِّثتموهُ. وكذلك قول الآخر

نُبِّئتُهم عذَّبوا بالنار جارَهُمُ وهل يُعذِّبُ الَّا اللهُ بالنارِ

وقول الآخر

وخُبِّرتُ سوداءَ الغَمِيم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بمصرَ أعودُها

وقول الآخر

وما عليكِ اذا أُخبِرتِني دَنِفًا وغابَ بعلُكِ يومًا أن تعوديني

وقول الآخر

وأُنبِئتُ قيسًا ولم أَبلُهُ كما زَعَموا خيرَ اهل اليَمن

ولذلك قال اكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختصٌّ بهذه الصيغة والله اعلم

فصلٌ

في جمود الفعل

وَٱلْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنًى وَرَدَا كَٱلْحَرْفِ فَهْوَ مِثْلَهُ قَدْ جَمَدَا

وَهْوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ يُذْكَرُ مُقَدَّمًا وَٱلْفَصْلُ فِيهِ يُحْذَرُ

اي ان الفعل اذا استُعمِل لمعنًى من المعاني التي تُوضَع لها الحروف كالنفي في ليس والترجّي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرّف كما لا يتصرّف الحرف ٭ ولكونهِ قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكورًا مُقدَّمًا على معمولهِ مُتَّصِلًا بهِ . فلا يُحذَف ولا يُؤَخَّر ولا يُفصَل لانهُ لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفهِ بخلاف الفعل المتصرّف كما علمت في الاحكام الكليّة

وَمِنْهُ مَا لَهُ ٱلْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمَ وَٱلسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ

وَمِنْهُ بِٱلْعَكْسِ لِكَوْنِ ٱلسَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلَ ٱلتَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل الجامد ما يكون جمودهُ لازمًا كافعال المدح والذمّ ونحوها وذلك للزوم سببهِ الذي هو تضمُّنهُ معنى الحرف. وهو سماعيٌّ لا يُقاس عليهِ ٭ ومنهُ ما يعرض عليهِ الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازمًا لهُ لعروض سببهِ الذي هو استعمالهُ في هذه الصورة بمعنى الحرف فمتى خرجَ عنها عاد الى التصرُّف . وهو يُقاس كما ستعلم ٭ واعلم ان الحرف الذي يجمد الفعل لشبهِهِ بهِ قد يكون موجودًا كما في عسى فانها قد اشبهت لَعَلَّ . وقد يكون

مقدَّرًا كما في افعل التعجّب فانهُ قد اشبه حرفًا مقدَّرًا كان يستحقُّ الوضع فلم يُوضَع استغناءً عنهُ بالفعل المذكور * فيكون الجمود في الفعل نظير البناءِ في الاسم من جميع الجهات. فتأمَّل

فصلٌ

في افعال المدح والذمّ

تُنْشِئُ مَدْحًا حَبَّذَا وَنِعْمَا وَهٰكَذَا بِئْسَ وَسَاءَ ذَمَّا

وَذَا لِحَبَّ فَاعِلٌ وَمَا يَلِي فَاعِلَهُ ذَا ٱللَّامِ لِلْجِنْسِ ٱجْعَلِ

فَإِنْ يَفُتْ ذُو ٱللَّامِ فَٱلْمُضَافُ لَهْ وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ خَتْمَ ٱلْمَسْئَلَهْ

كَحَبَّذَا زَيْدٌ وَبِئْسَ ٱلدَّارُ أَوْ بِئْسَ دَارُ ٱلظَّالِمِينَ ٱلنَّارُ

اي ان حَبَّذا ونِعمَ تُنشِئَان المدح وبِئْسَ وساءَ تُنشِئَان الذمَّ. وان ذا الاشاريَّةَ فاعلٌ لِحَبَّ المتَّصلة بها. وأمَّا ما يليها وهو نِعمَ وبِئسَ وساءَ فيُجعَل فاعلهُ مصحوبَ أَل الجنسيَّة. فان لم يكن فالمضاف اليهِ. ويُذكَر المخصوص بالمدح او الذمّ اخيرًا بعد كلّ ذلك. فيُقال حَبَّذا زيدٌ. وبِئسَ الدارُ النارُ. او بئسَ دارُ الظالمين النارُ * وقد يكون فاعل نِعمَ وما يليها مضافًا الى المضاف الى مصحوب أَل نحو نِعمَ غلامُ سيّدِ العشيرةِ زيدٌ وعليهِ قول الشاعر

فنِعمَ ٱبنُ أُختِ القوم غيرَ مكذَّبٍ زُهَيرٌ حُسامٌ مُفرَدٌ من حمائلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأُوَل. والجمهور على ان حبَّذا جملةٌ فعليَّةٌ كما مرَّ وهو مذهب سيبويهِ. ونِعمَ وبِئسَ فعلان بدليل اتّصال تاءَ التانيث الساكنة بهما نحو نِعمَتِ المرأةُ فاطمة. وعليهِ قول الشاعر

نِعمَتْ جزاءُ المتَّقينَ الجنَّهْ دارُ الأَمانِ والمُنَى والمِنَّهْ

واما ما سُمِع من نحو قول بعضهم نِعمَ السيرُ على بئسَ العَير فمحمولٌ على تقدير محذوفٍ اي على عيرٍ مَقُولٍ فيهِ بئسَ العير. وهو مذهب البصريين * وأمَّا ساءَ فالظاهر انهُ لا خلاف في فعليَّتها * واختلفوا في أَل الداخلة على فاعل نِعمَ وأُختيها على أَنحاءَ شتَّى. والصحيح انها لشمول الجنس حقيقةً فيقع المدح او الذمُّ على الجنس برُمَّتهِ ثم يخصُّ بعض افرادهِ.

فيكون المخصوص قد مُدِح او ذُمّ أوّلاً على سبيل الإجمال لانهُ واحد من افراد ذلك الجنس. وثانيًا على سبيل التفصيل لانهُ قد خُصَّ بالذكر ولذلك يُقال لهُ المخصوص * وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ ٱلْفِعْلِ هُنَا فِي ٱلْأَشْهَرِ تُخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ ٱلْمُؤَخَّرِ

اي ان الجملة الفعليّة وهي جملة حبّذا وأخواتها يُخبَر بها عن المخصوص على انهُ مبتدأ مؤخَّر. والرابط بينهما الاشارة في الأُولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مرَّ في باب المبتدا. وهذا هو الاشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويهِ وعليهِ اكثر النحاة

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ حَبَّذَا تُقَدَّمُ حَتْمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ
وَغَيْرُهَا كَٱلْفِعْلِ مُطْلَقًا جَرَى مَعْ ظَاهِرٍ وَهْوَ بِهِ قَدْ أُخِّرَا

اي ان حبّذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيدٌ حبّذا. وتلزم لفظًا واحدًا مع الجميع فيُقال حبّذا زيدٌ وحبّذا هندُ وحبّذا الرجلانِ وحبّذا المرأتان وحبّذا المؤمنون وحبّذا المؤمناتُ . وذلك لانها قد جرت مجرى المَثَل والأمثالُ لا تُغيَّر عن مواردها * وأمّا غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقًا مع فاعلهِ الظاهر. فيُقال نِعمَ الرجلُ زيدٌ ونِعمتِ المرأةُ هندُ وبِئسَ الرجلانِ صاحباك وبِئستِ المرأتانِ جارتاك وساءَ القومُ بنو فُلانٍ وساءَتِ الجواري الزينباتُ * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لمّا اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيُقال زيدٌ نِعمَ الرجلُ واخواك نِعمَ الرجلانِ وهلمّ جرًّا. وحينئذٍ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو كان زيدٌ نِعمَ الرجلُ وعليهِ قول الشاعر

اذا ارسلوني عند تعذير حاجةٍ أُمارِسُ فيها كنتُ نِعمَ المُمارِسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إنَّ ٱبنَ عبدِ الله نِعمَ اخو النَدَى وٱبنُ العشيره

وهكذا يُقال ظننتُ زيدًا نِعمَ الصديقُ وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنْ ذِي ٱللَّامِ مَا مَعْرِفَةً تَمَّتْ كَبِئْسَ مَا هُمَا
وَٱسْتُعْمِلَتْ وَصْلًا كَذَا ٱلَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَّ ٱلْجِنْسُ مَعْنًى يَخْتَصَّنْ

اي ان ما ذُكِرَ مِمَّا سوى حبَّذا قد تقوم معهُ ما التي هي معرفة تامَّة بمعنى الشيء مقامَ ذي اللام الجنسيَّة فتكون فاعلاً لهُ نحو بئسَ ما هما اي الشيء هما * وقد استعملها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدَّر الصلة والعائد اي بئسَ ما نذكرهُ هما * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومَنْ الموصولة مع ذكر الصلة نحو نِعمَ الذي يزارُ زيدٌ وساءَ مَن يقصد عمرٌو. وكل ذلك يتأتَّى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لمَّا افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسيَّة فصحَّ اسناد هذه الافعال اليها . فان قُصِدَ بهنَّ العهد امتنعت المسئَلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزَا ... وَٱلظَّاهِرُ ٱلتَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوِّزَا

كَنِعْمَ رَبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا ... نَجِدْ وَنِعْمَ ٱلْجَارُ جَارًا مَنْ حَمَى

اي انهم اجازوا ايضًا ان يكون فاعل غير حبَّذا ضميرًا مستترًا مميَّزًا بنكرةٍ تفسرهُ كما هو شأن التمييز. وهي إمَّا اسم جنسٍ نحو نِعمَ ربعًا دارُنا . او ما النكرةُ التي بمعنى شيء نحو بئسَ ما نجِدْ . والتقدير فيهما نِعمَ هُوَ ربعًا اي نِعمَ الربعُ ربعًا . وبِئسَ هو شيئًا اي بئسَ الشيء شيئًا * واجاز قومٌ ان يُجمَع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيدًا له . والغالب فيهِ ان يكون مقدَّمًا على المخصوص نحو نِعمَ الجارُ جارًا من حَمَى. وقد يكون مؤخَّرًا عنهُ كما في قول الشاعر

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ ابيك فينا ... فَنِعمَ الزادُ زادُ ابيك زادا

واعلم ان ما الواقعة بعد نِعمَ وبِئسَ اذا تلاها فعلٌ نحو نِعمَ ما صنعتهُ كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامَّة اي غير مفتقرةٍ الى ما يتمُّ معناها بهِ . وحينئذٍ يكون الفعل صلة للموصولة او صِفَة لمخصوصٍ محذوفٍ مع التامَّة . فيكون التقدير في المثال مع الأولى نِعمَ الذي صنعتهُ هذا . ومع الثانية نِعمَ الشيء شيء صنعتهُ * وحيثما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزًا على الاصحّ * والواقعة بعد نِعمَ مطلقًا يجوز ان تُدغَم في ميمها ميم نِعمَ فتُكسَر عينها لالتقاء الساكنين نحو فنِعِمَّا هي ونِعِمَّا يَعِظُكم بهِ * وقد يتقدم نِعِمَّا اسمٌ موصوفٌ بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدَّر ما من لفظهِ ويُقدَّر المخصوص ضميرًا له نحو سحقتهُ سحقًا نِعِمَّا اي سحقًا نِعمَ السحقُ هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناهُ وهو المختار

وَيَقَعُ ٱلتَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبَّذَا رَافِعَ إِبْهَامٍ لِمَا مَرَّ ٱحْتَذَى

اي ان التمييز يقع ايضًا بعد حبذا رافعًا ما في اسم الاشارة من الإبهام كما يكون مع غيرهِ من اسمآء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مرَّ في هذا الباب * وهو يكون تارةً قبل المخصوص نحو حبَّذا رجلاً زيدٌ وعليهِ قول الشاعر

أَلَا حبَّذَا قوماً سُلَيمٌ فانهم وَفَوا وتواصَوا بالإعانة والصبرِ

وتارةً بعدهُ نحو حبَّذَا زيدٌ رجلاً وعليهِ قول الآخر

حبَّذَا الصبرُ شِيمةً لامرئٍ را مَ مباراةَ مُولَعٍ بالمغاني

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب. وذلك ليكون المدح او الذمُّ على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة. ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في النفس لانهُ من قبيل الحصول بعد الطلب. ولذلك وقع فيهِ كل ما رأيت من الاسمآء ظاهرًا ومضمرًا * غير ان حبَّ قد يُجعَل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد يُجَرُّ بباءٍ زائدة تشبيهًا لهُ بفاعل أَفعِل الامر في التعجب. وحينئذٍ يجوز فيها ضمُّ الحاء نقلاً من الباء لان اصلها حَبُبَ بضمّ الباء الاولى اي صار محبوبًا. فيُقال حبَّ زيدٌ وحبَّ بزيدٍ بفتح الحاء وضمها فيهما. وقد رُوِي بالوجهين قول الشاعر

فقلتُ اقتلوها عنكمُ بمزاجها وحبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ

وقد تدخل لا على حَبَّذا فتكون كبِئسَ في افادة الذمّ كقولهِ

الا حَبَّذا عاذري في الهوى ولا حبَّذا الجاهل العاذلُ

وكل ذلك لا يتأتَّى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع هذه الافعال قد يُجَرُّ بمن كقول الشاعر

يا حبَّذا جبلُ الريَّان من جبلٍ وحبَّذا ساكنُ الريَّان من كانا

وقول الآخر

تخيَّرَهُ فلم يَعدِلْ سواهُ فنِعمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهامي

وقس على ذلك في بِئسَ وساءَ

وَأَلْحِقُوا بِٱلْبَابِ فِعْلاً كَسَهُلْ بِٱلْوَضْعِ أَوْ مُحَوَّلاً نَحْوَ جَهُلْ

وَهْوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ ٱقْتَفَى مُطَّرِدًا كَحَسُنَ ٱلْخُلْقُ ٱلْوَفَا

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسَهُلَ في كونهِ ثلاثيًّا مضموم العين لانهُ يدلُّ على الغرائز التي تستحق المدح او الذمّ . فان كان مفتوح العين كعَرَفَ او مكسورها كجَهِلَ حُوّل الى الضمّ ليلتحق بالغرائز ويصير قاصرًا كنِعْمَ وبِئْسَ . فان كان اجوف او مضاعفًا قُدِّر فيهِ الضمّ . ويجوز في المضاعف النقل كما مرَّ . وهو يستعمَل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقًا فيقال حَسُنَ الخُلقُ الوفاءُ وجَهُلَ الرجلُ زيدٌ وخَبُثَ غلامُ القوم عمرٌو وهلمَّ جرًّا . غير انهُ يُضمَّن معنى التعجُّب فيكون المعنى ما احسن الوفاءَ واجهل زيدًا واخبث عمرًا . ولذلك جاز تجريد فاعلهِ من اللام نحو حَسُنَ اولئك رفيقًا وكَبُرَت كلمةً تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصلٌ

في افعال التعجُّب

وَٱسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيِّ ٱلسَّبَبِ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثْبَتٍ صُرِّفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفٍ تَمَّ مِمَّا فُضِّلَا

اي انهم استعملوا فعلًا على وزن أَفعَلَ للتعجُّب من صفة فاعلٍ قد خَفِيَ سببها لتستحقّ التعجُّب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بَطَلَ العَجَب * وانما قيّدوهُ بكونهِ من صفة الفاعل لانهُ لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيدًا تعجُّبًا من مضروبيتهِ لكان يلتبس بكونهِ من الضاربيَّة * ويُشترَط في الفعل الذي تُبنَى منهُ هذه الصيغة ان يكون ثلاثيًّا مجرَّدًا مُثبَتًا متصرّفًا لا ياتي الموصوف منهُ على وزن أَفعَلَ . وان يكون تامًّا يقبل التفاضل كما سترى * فلا تُبنَى من غير الفعل الَّا شذوذًا كقولهم ما أَرجَلَهُ مبنيًّا من الرَّجُوليَّة اذ لا فعل لهُ . ولا من الفعل الرباعيّ لانها تؤدّي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثيّ لئلَّا تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفيّ سواءٌ كان نفيهُ لازمًا نحو ما عاجَ بالدواءِ ام عارضًا نحو ما بَخُلَ زيدٌ لئلَّا يلتبس المنفيُّ بالمُثبَت . ولا من الجامد لان التصرُّف في ما لا يتصرَّف نقضٌ لوضعهِ . ولا ممَّا الوصف منهُ على أَفعَلَ كاسمر ونحوهِ لان اكثر هذه الافعال تُستعمَل مزيدةً فاطلقوا منعهُ فيها طردًا للباب . ولا من الافعال الناقصة لانهُ لا يمكن تطرُّقها الى نصب المفعول بهِ .

ولا مما لا تفضيل فيهِ لواحدٍ على غيرهِ نحو مات اذ لا مزيَّة فيهِ لفاعلٍ على آخر حتى يُتَعَجَّب منهُ

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَخْدَمُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يُبهِمُ

اي ان أَفعَلَ المذكور يُستعمَل بعد ما التعجُّبيَّة بلفظ الماضي ناصبًا مفعولاً بهِ غير مُبهَمٍ معرفةً نحو ما أَحسَنَ زيدًا . او نكرةً مختصَّةً نحو ما أَسعَدَ رجلاً يخاف الله . فان كان نكرةً مبهمةً لم يصحَّ التعجُّب منهُ فلا يقال ما أَحسَنَ رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان النحاة اتَّفقوا على اسميَّة ما لعود الضمير عليها من أَفعَلَ . وعلى الابتداء بها لتجرُّدها عن العوامل اللفظيَّة . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمختار انها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى شيءٍ والجملة بعدها خبرٌ . وانما ساغ الابتداء بها لتضمُّنها معنى التعجُّب وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيءٌ عظيمٌ أَحسَنَ زيدًا . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونَ مَا يُجعَلُ أَفعِلْ أَمْرَا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جُرَّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ ٱلدَّارِ وَقِيلَ أَكْرِمْ بِبَنِي نِزَارِ

اي ان أَفعَلَ التعجُّب بصيغة الماضي يُجعَل أَفعِل بصيغة الامر مجرَّدًا عن ما التعجُّبيَّة فيليهِ المتعجَّب منهُ فاعلاً لهُ مجرورًا بالباء لفظًا مرفوعًا بالفاعليَّة محلًّا . وعلى ذلك يُقال في مثال الماضي ما أَكرَمَ عبدَ الدار وفي مثال الامر أَكرِمْ ببني نزارٍ وما اشبه ذلك . ومدلول كليهما واحدٌ في انشاء التعجُّب * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى أَفعِل الامرِ ومحلّ المجرور بعدهُ على اقوالٍ اشهرها ان لفظهُ لفظ الامر ومعناهُ معنى أَفعَلَ الذي بصيغة الماضي والمتعجَّب منهُ فاعلٌ لهُ زيدت عليهِ الباء ليصير على صورة المفعول بهِ المجرور بالحرف كامرُرْ بزيدٍ لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهرًا فيكون في محلّ الرفع بالفاعليَّة * وبهذا الاعتبار جاز حذفهُ في نحو أَسمِعْ بهم وأَبصِرْ وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجرّ قد كستهُ صورة الفضلة فجاز فيهِ ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب سيبويهِ وجمهور البصريين وهو المختار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبَى تَعَجُّبًا مِنْ مَصْدَرِ لَهُ بِمَا لِشَرْطِهِ لَمْ يُنْكَرِ

كَمَا أَشَدَّ صُفْرَةَ ٱلْبَهَارِ وَقِسْ كَأَعْظِمْ بِٱحْتِرَامِ ٱلْجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناءَ فعل التعجّب منهُ ممّا لم يستكمل الشروط المذكورة آنفًا يُجعَل التعجب من مصدرهِ مبنيًّا لهُ فعلٌ مما يصحُّ التعجّب منهُ كأشَدّ ونحوهِ . غير ان المصدر يكون صريحًا في غير الثلاثيّ وفي ما وصفهُ على أفعَل والفعل الناقص على الاصحّ . وغير صريحٍ في المنفيّ والمجهول . فيقال ما اشدَّ انطلاقهُ وأعظمَ سوادَهُ واكثرَ كونهُ محسِنًا . وما أشَدَّ ما ضُرِبَ وأقلَّ أنْ لا يزورنا . وقس عليهِ صيغة الامر كأَشدِدْ بسوادهِ وهلمَّ جرًّا * واما الجامد فلا يتأتى فيهِ شيءٌ من ذلك اذ لا مصدر لهُ

وَشَــذَّ فيهِ نَحْوُ مَا أَخْصَــرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
فَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبِسْ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَاسْمَعْهُ وَقِسْ

اي انهُ قد شذَّ في هذا الباب الفاظٌ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصرَ كلامهُ مما فوق الثلاثي . وما أحمقَ القومَ مما وصفهُ على أفعَل . وما أشهرَ زيدًا مما هو بمعنى المفعول وغير ذلك . وكلهُ يُسمَع ولا يُقاس عليهِ إلّا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنَّهُ فيُسمَع منهُ ما ورد ويُقاس عليهِ . وهو يكون غالبًا في ما لزم البناءَ للمجهول كجُنَّ وحُمَّ ونحوهما لا مقصورًا عليهِ خلافًا لبعضهم لان مدار الامر فيهِ على امن اللبس فحيثما انتفى المحذور صحَّت المسئلة

وَاسْتَخْدَمُوا لِلصِّيغَتَيْنِ فَعُلَا مِنْ صَالِحٍ ضُمَّ وَلَوْ مُحَوَّلَا

اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجّب وهما ما أفعلَهُ وأفعِلْ بهِ صيغةَ فعُلَ المُستعمَل في المدح والذمّ مضموم العين بالاصالة كحَسُنَ او بالتحويل كعَلُمَ على ما عرفت هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحًا لبناءِ التعجب منهُ كما رأيت فيُقال حَسُنَ زيدٌ وحَسُنَ بزيدٍ اي ما أحسنَهُ وأحسِنْ بهِ . وكذلك عَلُمَ زيدٌ وجَهُلَ عمرٌو ونحو ذلك .

ومنهُ قول الشاعر

إنَّ امرأً رهطُهُ بالشأم منزلُهُ برمل يبرينَ جارٌ شدَّ ما اغتربا

اي ما اشدَّ اغترابهُ . وقس عليهِ الامر

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يُبْنَى كَهٰذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ
"فَصَغَّرُوا حَمْلًا عَلَيْهِ أَفْعَلَا لِشَبَهٍ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا"

اي ان أَفعَل التفضيل يُبنى مما يُبنَى منهُ فعل التعجُّب مستوفيًا جميع شروطهِ بالتفصيل. فكل ما يَرِد للتعجُّب يَرِد للتفضيل قياسًا وشذوذًا وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا. فيقال هو اكبر من اخيهِ ولا يقال أَسمرُ منهُ ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمهِ الَّا ما شذَّ كقولهم هو أَرْجَلُ من فلان وأَشْهَرُ من القمر وأَعْطَى للدراهم وأَحمَقُ من هَبَنَّقة وغير ذلك * ويُتوصَّل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يُتوصَّل الى التعجب مميزًا بمصدرهِ فيقال هو اكثر اقتحامًا وأَشدُّ سُمْرَةً ونحو ذلك * ولمَّا كان بين البابين هذه المشاركة اجاز وا تصغير أَفعَل التعجب حملاً على افعل التفضيل لما بينهما من المشابهة كما حملوا افعل التفضيل عليهِ في عدم التصرُّف. وعلى ذلك قول الشاعر

يا ما أُمَيلِحَ غزلانًا شَدَنَّ لنا من هؤُلَيَّاءِ كُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

قيل ولم يُسمَع من العرب تصغيرهُ إِلَّا في أَحسَن وأَملَح ولكنَّ النحاة قاسوهُ عليهما * واما أَفعِل الامر فلا تصغير فيهِ لعدم مشاركتهِ لأَفعَل التفضيل في الصيغة فلا وجه لحملهِ عليهِ

فصل

في اعراب الفعل وبنائهِ

وَٱلْفِعْلُ إِنْ أَشْبَهَ ٱلِٱسْمَ أُعْرِبَا مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبِنَاءٍ سَبَبَا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعرَب حملاً عليهِ ما لم يعارضهُ سببٌ للبناء فيُبنَى كما سيجيء. وهذا الشَبَه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل. وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى المتفقين فيهما. أمَّا من جهة اللفظ فلأَنَّهُ يجري عليهِ في عدد الحروف والحركات والسكَنات كما بين يَضرِب وضارب. وأَمَّا من جهة المعنى فلأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأْتي بمعنى الحال او الاستقبال. قال الشاطبيُّ وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامتهِ من الطعن فيهِ بخلاف غيرهِ * وباعتبار هذه المشابهة يُسمَّى هذا الفعل مضارعًا اي مشابهًا * وقد وقد تحصَّل مما ذُكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُنِي. والفعل اذا اشبه الاسم أُعرِب واذا اشبه الحرف جمد. بخلاف الحرف فانهُ اذا اشبه الاسم مثل نَعَم الجوابيَّة في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرَب لعدم توارد المعاني التركيبيَّة عليهِ. واذا اشبه الفعل مثل إِنَّ التوكيديَّة كما سيجيء في بابها لا يتصرَّف اذ لا دلالة فيهِ على الحَدَث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ ‏ نُونَ ٱلنِّسَا أَوْ نُونَ تَوْكِيدٍ تَلِي
وَمَعْهُمَا يُبْنَى عُرُوضًا إِذْ هُمَا ‏ لِلْفِعْلِ بِٱلْبُعْدِ عَنِ ٱسْمٍ حَكَمَا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرَب ما لم يصادف سببًا للبنآء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يتَّصل بنون النساء او نون التوكيد . لانهُ ان اتَّصل باحداهما عرض عليهِ البناء مع الاولى على السكون نحو يَضرِبْنَ ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضرِبَنَّ . وذلك لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شَبَه الاسم ومن ثمَّ يرجع الى البنآء الذي هو الاصل فيهِ . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بنآءهُ مع نون التوكيد مشروطٌ بمباشرتها لهُ كما رأيت . فان لم تباشرهُ لفظًا نحو لا تضربانِّ او تقديرًا نحو لا تضربُنَّ مضى على اعرابهِ لانها حينئذٍ بمعزلٍ عنهُ فتكون كنون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدَّر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنَّثة المخاطَبة وهو اليآء فانهما تُحذَف فان في اللفظ لالتقآء الساكنين و يبقى اعتبارهما في النيَّة لان المحذوف لعلَّةٍ كالثابت

وَحُكْمُهُ ٱلرَّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا ‏ مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي ٱلْمُبْتَدَا
وَٱلنَّصْبُ وَٱلْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا ‏ خَفْضَ كَمَا ٱلْإِسْمُ مِنَ ٱلْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعًا اذا كان مجرَّدًا عن العوامل اللفظيَّة نحو زيدٌ يضربُ كما ان المبتدأ يُرفَع لذلك فيكون رافعهُ التجرُّد . وهو مذهب الكوفيين وعليهِ جمهور النحاة * فان لم يكن مجرَّدًا فحكمهُ النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليهِ من النواصب او الجوازم نحو لن يقومَ زيدٌ ولم يَقُمْ عمرٌو . ولا خفض فيهِ كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحدٍ منهما قد اختصَّ بشيءٍ ومُنع من شيءٍ كصاحبهِ

وَعَاقَبَ ٱلْمُعْرَبَ حَيْثُ يَجْرِي ‏ مَاضٍ فَحَرَّكُوهُ دُونَ ٱلْأَمْرِ
وَٱلْكُلُّ مِنْ هٰذَيْنِ لَازِمُ ٱلْبِنَا ‏ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركًا لانهُ يعاقب المُعرَب وهو الاسم والفعل المضارع . فانهُ يقع موقعهما في الخبر والحال والنعت . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانهُ ليس في شيءٍ من ذلك فجعلوهُ ساكنًا * وكل واحدٍ من الماضي والامر

مبنيٌّ بناءً لازمًا اذ لا وجه لاعرابهِ كما في المضارع فلا موضع فيهِ للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعليهِ جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ ٱقْتَرَنْ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ سَكَنْ
أَوْ لَيِّنٌ نَاسَبَهُ لِكَي يَصِحْ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٌ فُتِحْ

اي ان كل واحدٍ من هذه الافعال متى اتصل بهِ ضمير رفعٍ متحرّكٌ سكن آخرهُ معهُ فرارًا من توالي اربع حركاتٍ في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ لان الضمير المتصل بفعلهِ يُحسَب كالجزء منهُ وهم يكرهون اجتماع اربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ او ما هو بمنزلتها . ثم حُمِل على ذلك ما لا تجتمع فيهِ كأَكْرَمْتُ طردًا للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبهُ الفعل في الحركة فيُضَمُّ آخرهُ قبل الواو نحو ضَرَبُوا ويُفتَح قبل الالف نحو يضرِبَانِ ويُكسَر قبل الياء نحو اضرِبِي لئلَّا يلزم قلبهُ في بعض الصُوَر * وكلُّ ما لحقتهُ نون التوكيد مباشرةً لهُ يُفتَح آخرهُ معها كلا تضربَنَّ واذهبَنَّ ونحوهما . فان فُصِل بينهما كما مرَّ يبقى آخرهُ على حكمهِ قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفًا فيقال لا تضربُنَّ يا قومُ بضمِّ الباء ولا تذهبِنَّ يا هندُ بكسرها

وَٱلْأَمْرُ كَٱلْمُضَارِعِ ٱلَّذِي جُزِمْ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خُتِمْ
كَذَاكَ حَذْفُ ٱلنُّونِ فِي نَحْوِ ٱفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى ٱلْبِنَاءِ يُحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يُختَم بهِ فيقال ادعُ واخشَ وارمِ بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدعُ ولا تخشَ ولا ترمِ * وكذلك يجاريهِ ايضًا في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقُومي . غير ان هذا الحذف كلهُ يُحمَل على البناء في الاصحّ بخلاف الحذف في المضارع فانهُ على سبيل الإعراب كما علمت

فصلٌ
في شبه الفعل و إعمالهِ

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنْ أَوْ أُخْتِهَا مَا ٱلْمَصْدَرِيَّةِ ٱقْتَرَنْ

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ ٱلْعَمَلْ أُضِيفَ أَوْ نُوِّنَ أَوْ حُلِّيَ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصحُّ ان يحلَّ محلَّهُ الفعل المقترن بأَن او ما المصدريَّتين يعمل عمل فعلهِ رفعًا ونصبًا . وذلك نحو عجبت من ضربك زيدًا . فانهُ يصحُّ ان يقال مكانهُ عجبت من أَنْ ضربتَ زيدًا اذا أُريدَ الماضي . ومن أَنْ تضربَ زيدًا اذا أُرِيدَ المستقبل . ومما تضربُ زيدًا اذا أُرِيدَ الحال في المشهور او مُطلَقُ الزمان في قولٍ * وهو يعمل مضافًا كما رأَيت . او مفردًا منوَّنًا كقول الشاعر

فلولا رجآء النصر منك ورهبةٌ عِقابَكَ قد صاروا لنا كالموارِدِ

او محلًّى بأَل كقول الاخر

ضعيف النِكايةِ اعدآءهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

غير ان المضاف اكثر إِعمالًا من غيرهِ لان في الاضافة معني الاسناد فتقرّبهُ من الفعل . وإِعمال المنوَّن اكثر من اعمال المحلَّى بأَلْ لانهُ نكرةٌ كالفعل. وإِعمال المحلَّى بأَلْ ضعيف لبعدهِ عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلولهِ محلَّهُ لا لشَبَهِهِ بِهِ لانهُ اصلٌ لهُ ولذلك لا يُشترَط لهُ زمانٌ . فتكون المشابهة مُسوِّغةً لحلولهِ محلَّ الفعل لا علَّةً لعملهِ * وانما قيَّدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازًا من الواقع مفعولًا مطلقًا فانهُ لا يعمل اتفاقًا مع ذكر فعلهِ نحو ضربت ضربًا زيدًا لانهُ لا يجوز إِعمال الضعيف مع وجود القويّ * وأَمَّا نحو ضربتهُ ضربَ الاميرِ اللصَّ فعلى تأْويل ضربتهُ ضربًا مثل ضرب الامير اللصَّ فيكون المفعول المطلق محذوفًا والعامل هو المصدر المشبَّه بهِ * فان لم يُذكَر الفعل معهُ نحو ضربًا زيدًا فالمختار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويهِ * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليهِ لانهُ في تأويل الصِلَة ما لم يكن المعمول ظرفًا نحو فلمَّا بلغ معهُ السعيَ ولا تأْخذْكم بهما رأْفةٌ لِمَا عندهم من التوسُّع في الظروف . او يكن المصدر بدلًا من الفعل نحو عبدَ اللهِ ضربًا لانهُ حينئذٍ بمعنى الفعل وحدهُ * ويدخل تحت أَنِ المصدرية أَنِ المخففة من الثقيلة نحو علمتُ ضربكَ زيدًا اي علمتُ أَنْ قد ضربتَ زيدًا . وهي قد تتعيَّن كما في المثال لان تلك لا تقع بعد العلم كما سيأتي

وَعَمَلُ ٱلْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِٱلَّذِي ٱقْتَضَاهُ تُمِّمَا

اي ان المصدر المضاف يجُرُّ بهِ ما أُضِيف اليهِ لفظًا ثم يُتِمّ عملهُ بما اقتضاهُ من رفعٍ او

نصبٍ اذا اقتضى شيئًا من ذلك ٭ وهو إِمَّا ان يُضاف الى الفاعل ويُذكر المفعول بعدهُ نحو عجبت من انشاد زيدٍ شعرًا وهو الاكثر . وإِمَّا ان يُضاف الى المفعول ويُذكر الفاعل بعدهُ نحو يعجبني إِنشادُ الشعرِ زيدٌ . وإِمَّا ان يُضاف الى احدهما ولا يُذكَر شيءٌ بعدهُ نحو يعجبني إِنشادُ زيدٍ او إِنشادُ الشعرِ ٭ وقد يُضاف الى الظرف فيأتي بعدهُ المرفوع والمنصوب كالمنوَّن نحو يعجبني انشادُ الليلِ زيدٌ شعرًا . ولك ان تحذف بعدهُ الفاعل او المفعول او كليهما وهذا الاخير هو الاكثر في الاستعمال

وَأَعْمِلَ ٱسْمَ مَصْدَرٍ غَيْرَ عَلَمْ ٭ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لِشَرْطِهِ ٱسْتَتَمْ

اي انهُ قد ورد إِعمال اسم المصدر الذي ليس بعَلَمٍ عملَ المصدر اذا كان مستوفيًا لشرطهِ المذكور ومنهُ قول الشاعر

أَكُفرًا بعدَ ردِّ الموت عني ٭ وبعدَ عطائِكَ المِئةَ الرِتاعا

وهو مذهب الكوفيّين والبغداديّين وعليهِ الاكثرون ٭ وأمَّا العَلَم منهُ كفَجار وبَرَّةَ فلا يعمل بالاتفاق لشدَّة بُعدهِ عن الفعل ٭ واعلم ان اسم المصدر المذكور هو ما دلَّ على معنى المصدر وخالفهُ بخلوّهِ لفظًا وتقديرًا دون عوضٍ من بعض ما في فعلهِ كالعطآء . فانهُ قد خلا من همزة أعطى لفظًا وتقديرًا ولم يُعوَّض عنها بشيءٍ ٭ وأمَّا ما لم يخلُ مطلقًا كالإعطآء . او خلا لفظًا فقط كالقِتال المقدَّرة فيهِ أَلِفُ قاتَلَ . او عُوِّض فيهِ عن المحذوف كالعِدَة المعوَّض فيها بالتآء عن واو وَعَدَ المحذوفة فهو مصدرٌ ٭ واختُلِف في الميميّ لغير المُفاعَلَة كالمَرْجِع والأظهر انهُ مصدرٌ وهو اختيار اكثر المحقّقين . فان كان للمُفاعَلَة كالمُراجَعَة فهو مصدرٌ بالاتّفاق ٭ وأمَّا الفرق المعنويُّ بين المصدر واسمهِ فهو ان المصدر يدلُّ على الحَدَث بنفسهِ واسم المصدر يدلُّ على الحَدَث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معني الحَدَث ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر . فيكون مدلول الاعطآء هو معنى الحَدَث ومدلول العطآء هو لفظ الاعطآء . وعلى ذلك يجري معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمَّى بهِ كما سترى

وَرُدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ ٱلْفِعْلِ ٭ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ ٱلْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دلَّ على المرَّة كضربة حفظًا لحقّ حملهِ على الفعل لانهُ انما يعمل عند موافقتهِ لهُ . وذلك لان الفعل مُبهمٌ فان كان المصدر محدودًا

بعكسهِ كان نقيضًا لهُ فلا يصحُّ حملهُ عليهِ ومن ثمَّ لا يستحقُّ العمل * وأمَّا ان كانت التآء في اصل بنآء المصدر كرحمة فيجوز اعمالهُ نحو اعجبتني رحمتك زيدًا لان التآء حينئذٍ لا تدلُّ على الوحدة فلا يكون محدودًا

وَفَاعِلُ ٱلْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمِرْ بِهِ إِلَّا لِفِعلٍ بَدَلَا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكرهُ معهُ فيجوز حذفهُ واثباتهُ كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعلهِ جملةٌ فلا بدَّ لها من مُسنَدٍ اليهِ بخلاف المصدر مع فاعلهِ كقيام زيدٍ فانهُ لا يكون معهُ جملةً كما ترى * ولذلك لا يتحمل ضميرهُ الَّا اذا كان بدلًا من الفعل نحو ضربًا زيدًا فانهُ يتحمَّل الضمير لنيابتهِ عن الفعل كما مرَّ

وَيَعْمَلُ ٱسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمِثْلِهِ
وَهْوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدِ ٱعْتَمَدْ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدْ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعلهِ وهو المضارع اذا كان مثلهُ في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنهُ اذ كان اضعف منهُ في العمل اشتُرِط لهُ ان يعتمد على صاحبهِ ليتقوَّى بهِ وقيل ليكون معهُ كالفعل المُسنَد الى فاعلهِ فتتأكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبرًا نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا . او صلةً نحو جآء الضاربُ اخوهُ زيدًا . او صفةً نحو مررت برجلٍ راكبٍ فرسًا . او حالًا نحو جآء زيدٌ معتقلًا رمحهُ * او وقع بعد نفيٍ او استفهامٍ لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرَّب من الفعليَّة بوقوعهِ هذا الموقع نحو ما ضاربٌ اخواك زيدًا وهل قاتلٌ بنوك عمرًا * واعلم ان ما ذُكِر من الشروط انما هو لصحة عملهِ في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهرًا لم يُشترَط لهُ الزمان فيجوز ان يقال زيدٌ قائمٌ غلامهُ أمسِ . وان كان مضمرًا لم يُشترَط لهُ شيءٌ نحو ضاربُ زيدٍ امس حاضرٌ . وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيهِ ادنى مشابهةٍ لهُ * والمُعتبَر في المنصوب انما هو المفعول بهِ لاقتضائهِ تعدّيَ الفعل اليهِ بخلاف غيرهِ من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أُريد بهِ الاستمرار التجدُّدي نحو زيدٌ مُكرِمٌ ضيفهُ * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديرًا على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضاربًا غلامهُ * وفي الخبر ما كان منسوخًا نحو ظننت زيدًا منجزًا وعدهُ * وفي الصفة ما كان قائمًا مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعيرًا اي برجلٍ

سائقٍ * وفي النفي ما كان تأويلاً نحو إنّما راحلٌ اخواك اي ما راحلٌ الّا اخواك * وفي الاستفهام ما كان مقدّرًا نحو عاذرٌ زيدًا انت ام لائمةٌ اي اعاذرٌ انت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّيْ إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدّي منهُ الى مفعولهِ نحو زيد ضاربُ عمرٍو. فان كان يتعدّى الى اكثر من واحدٍ نُصِب بهِ ما وراء المضاف اليهِ نحو زيدٌ معطي عمرٍو درهمًا ومُعلِمُ بكرٍ اخاهُ قادمًا * وأمّا الى الفاعل فلا تجوز اضافتهُ لانهُ هو الموصوف بهِ والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافًا الى نفسهِ والاضافة انما تكون بين المُتغايرَين فلا يقال زيدٌ ضاربُ الأبِ عمرًا * وأمّا اضافة اللازم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والمختار انهما سوآءٌ لان النصب هو الاصل والاضافة اخفُّ فلكل واحدٍ منهما مرجّحٌ. فتأمّل

وَمُهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتْمًا إِذِ ٱلشِّبْهُ لَفْظًا نُقِضَا

فَقَدَّرُوا ٱلْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ يَلِي إِذَا ٱقْتَضَى ذَاكَ لِفَقْدِ ٱلْعَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يُهمَل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي كانت لهُ مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانهُ لا يجري على لفظهِ فبطل عملهُ. ومن ثَمَّ تجب اضافتهُ الى مفعولهِ نحو زيدٌ ضاربُ عمرٍو امس * فان اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ نحو زيدٌ مُعطِي عمرٍو درهمًا اي مُعطِي عمرٍو اعطاهُ درهمًا. وهو اشهر الاقوال وعليهِ الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلْ فَهْوَ صِلَهْ بِٱلْفِعْلِ مَعْهَا مُطْلَقًا مُأَوَّلَهْ

اي ان اسم الفاعل الواقع بعد أَلْ لا يُقيَّد بزمان لانها اسمٌ موصولٌ وهو صِلَةٌ لها في تأويل الفعل لانهُ هو الاصل في الصلة. ولكنهم كرهوا ان يُدخِلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المختصّ بالاسماء فسبكوا من الجملة اسمًا مفردًا وادخلوا عليهِ أَل فكان في تأويل ذلك الفعل ماضيًا او مضارعًا ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمدًا عليها كما مرَّ. فيقال جاء الضاربُ اخوهُ زيدًا امسِ او اليوم او غدًا. لانهُ يكون في

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وانما لم يجرِ هذا المجرى في نحو جاء الذي ضاربٌ اخوهُ زيدًا لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لِمَا بُولِغَ بِهْ وَلِٱسْمِ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَٱنْتَبِهْ

اي ان ما ذُكِر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يحكم بهِ تمامًا لامثلة المبالغة فيهِ وهي ما حُوّل عن صيغة فاعلٍ الى فعّالٍ كما في قول الشاعر

فيا لَرِزامٍ رشّحوا بي مُقدِمًا على الحرب خوّاضًا اليها الكتائبا

او الى مِفعالٍ كقول الآخر

ان ابنَ برزةَ مِنحارٌ بوائكَها يومَ القرى عند لفّ الساق بالساقِ

او الى فَعُولٍ كقول الآخر

ضَرُوبٌ بنصل السيف سُوقَ سِمانها اذا عَدِموا زادًا فانكَ عاقرُ

فان كل واحدٍ من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان إعمال الاول اكثر من إعمال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعلهِ على الوجه المذكور يعمل اسمُ المفعول عمل فعلهِ ايضًا وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ بالرفع على النيابة . وعمرٌو مُعطًى ابوهُ درهمًا ومُعلَمٌ اخوهُ بكرًا منطلقًا بنصب ما بعد النائب فيهما على المفعوليَّة . وقس على ذلك بقيَّة الاحكام . غير انهُ اذا حُوّل عن اوزانهِ الاصلية لا يجوز إعمالهُ فلا يُقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوهُ بخلاف اسم الفاعل لانهُ اضعف منهُ كما ان صاحبهُ اضعف من صاحبهِ

وَٱلصِّفَةُ ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَٱلْمُتَعَدِّي ٱلْعَامِلِ

وَهْيَ عَلَى مَعْنَى ٱلثُّبُوتِ كَٱلْحَسَنْ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا ٱعْتِبَارُ ٱلزَّمَنْ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرةٌ بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدّي العامل منهُ في رفع المعمول ونصبهِ كما سترى * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحَسَن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عملهِ لان الثبوت يقتضي الشيوع في جميع الازمنة فلا يُقيَّد بزمانٍ دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في ألْ الداخلة عليها بين كونها حرفَ تعريفٍ او اسمًا موصولًا . واعلم ان هذا

الخلاف يُبنى عليهِ خلافٌ في اعتماد الصفة المقترنة بها. فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرَّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَٱسْتَأْثَرَتْ أَعْمَالُهَا بِٱلسَّبَبِي مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ ٱلْأَجْنَبِي
وَشِبْهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو ٱلْمَعْرِفَهْ يَنْصَبُ وَٱلنَّكْرَةُ تَمْيِيزُ ٱلصِّفَهْ

اي ان هذه الصفة اختصَّت بالعمل في السَبَبيّ وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظًا كالحَسَن وجهُهُ او تقديرًا كالحَسَن الوجهُ اي الوجهُ منهُ. فلا تعمل في الاجنبيّ كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا لانها قاصرةٌ لا تستطيع التخطي اليهِ * واذ كانت ضعيفةً في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانهُ لقوَّتهِ يعمل مقدَّمًا ومؤَخَّرًا * ومما تنفرد بهِ هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفةً كالحَسَن الوجهَ جُعِل نصبهُ على انهُ شبيهٌ بالمفعول بهِ لا مفعولٌ بهِ حقيقةً كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول لهُ. وإن كان نكرةً كالحسن وجهًا جُعِل نصبهُ على التمييز في المختار لانهُ يصلح لهُ فيستغني عن التكلُّف المذكور

وَٱلْجَرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذْ يَعْصِمُ فِي ٱلْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجرَّ بهذه الصفة مضافةً الى معمولها اذ يسلم الكلام معهُ في بعض الصُوَر مَّا يُعاب بهِ مع رفع المعمول او نصبهِ. وذلك كما في الحسن الوجه فانهُ يجوز فيهِ رفع الوجه بالفاعليَّة ونصبهُ تشبيهًا بالمفعول بهِ. غير انهُ على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف. وعلى الثاني يُحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدّي كما مرَّ في باب الاضافة. فيُختار الجرُّ لسلامة المسئلة معهُ من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانهُ هو العمل المخصوص للّازم. غير انهُ اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرَّ يُنوَى ذلك الضمير مستترًا في الصفة ويُحوَّل اسنادها اليهِ وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنهُ بضمير صاحبهِ. غير انهُ اذ كان لا يصلح ان يكون مفعولاً بهِ كما علمت يُجعَل شبيهًا بالمفعول بهِ وفيهِ ما علمتَ من التشويش. فاذا أُرِيد الفرار منهُ أُضِيفَت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرّعًا عن الرفع والجرُّ متفرّعًا عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندةً الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور. وعلى النصب والجرّ تكون مسندةً الى ضمير الموصوف مستترًا فيها

فتكون قد تضمّنت ضميرًا * فان كانت الصفة المذكورة مجرَّدةً من أَلْ كحسن الوجه تعيَّن الرفع او النصب مع تنوينها والجرُّ بدونهِ وجرى كل واحدٍ منها في الترجيح وعكسِهِ على ما علمت

وَأَجْرِ ٱسْمَ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ ٱلثُّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا

وَٱجْعَلْ عَلَى ٱلْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَتَى بَعْدَ ٱسْمِ مَفْعُولٍ لِمَعْنًى ثَبَتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبَّهة اذا أُرِيدَ بهما معنى الثبوت دون الحدوث وكان كلٌّ منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازمًا واسم المفعول متعدّيًا الى واحدٍ فقط . فيُقال جاءَ الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة بالاوجه الثلثة كما في الحسن الوجه وقس عليهِ بقيَّة التراكيب * وبهذا الاعتبار يُجعَل الرفع بعد اسم المفعول ايضًا على الفاعليَّة دون النيابة بناءً على ان المفعولية كالمحمودية مَثلًا صفة ثابتة لهُ لا حادثة عليهِ فيُعامَل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتَّفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدَّى الى اكثر من واحدٍ فلا يُقال زيد مُعطَى الأَب درهمًا * وأَمَّا اسم الفاعل فمذهب الجمهور انهُ لا بُدَّ ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من المتعدّي الى واحدٍ بشرط امن اللَّبس فيُقال زيدٌ قاطع السيف ولا يُقال ظالم العبيد لالتباس فاعلهِ بالمفعول * وأَمَّا المتعدّي الى اكثر فممتنعٌ فيهما بالاتّفاق لبعدهِ عن الصِفَة لان منصوبها لا يزيد على واحدٍ

وَجَامِدٌ أُوِّلَ كَٱلْمَنْسُوبِ بِٱلْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى ٱلْأُسْلُوبِ

اي ان ما أُوِّل بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأُسلوب في التحاقهِ بالصفة المشبَّهة كقولك مررت برجلٍ تميميٍّ ابوهُ وامرأَةٍ قيسيَّةِ الأُمِّ . فانهُ في تأْويل المنتسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيرهُ ممَّا يحتمل التأْويل نحو وردنا منهلًا عسلًا ماؤُهُ اي حلوًا . ونزلنا بقومٍ أُسد الرجالِ اي شجعانها . وقس عليهِ كلَّ ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ ٱلتَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعْ إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعْ

كَلَا فَتًى أَنْجَعُ فِيهِ ٱلنُّصْحُ مِنْ زَيْدٍ وَدُونَ ذَاكَ رَفْعُهُ يَهِنْ

اي ان أفعَل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ . فانهُ يصحُّ ان يقال مكانهُ ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينهِ الكحل اكثرَ من حسنهِ في عين زيدٍ * وهذه المسئَلة يعبّرون عنها بمسئَلة الكحل . وقد تصرَّفوا فيها فقالوا ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكحلُ من عين زيدٍ وما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكحلُ من زيدٍ . وعلى هذه الصورة مثالُ النظم كما رأيت وعليها يُروَى الحديث ما من أيامٍ أحَبَّ الى الله فيها الصومُ من عشرِ ذي الحجَّة * فان لم يقع أفعَلُ هذا الموقع نحو مررت برجلٍ افضل منهُ ابوهُ فالمختار على لُغَة الجمهور جعلُ الظاهر مبتدأً مخبرًا عنهُ باسم التفضيل * وانما لم يُجعَل كذلك في مسئَلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدإِ بين أفعَلَ ومِنْ وهو اجنبيٌّ عنهما باعتبار العمل لانهُ ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضميرُ البارز المنفصل نحو ما رأيت احدًا افضلَ عندهُ أنتَ منك عند زيدٍ ومررت برجلٍ افضل منهُ أنتَ فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأمَّا الضمير المستتر نحو زيدٌ افضل من عمرٍو فلا شبهة في رفعهِ إيَّاهُ مطلقًا لان العمل فيهِ خفيٌّ لا يظهر اثرهُ لفظًا فلا يحتاج الى قوَّة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعَل التفضيل موقع الفعل في مسئَلة الكحل هو ان النفي المتقدّم عليهِ يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعدتهُ عن مشابهة الفعل في مسئَلة الكحل وهي الأحْسَنيَّة فيُزيلُهُ . وحينئذٍ يبقى اصل الحُسْن فيصير أَحسَنُ بمعنى حَسَن ومن ثمَّ يصحُّ وقوعهُ موقع يحسُنُ فيعمل عملَهُ. ولذلك يلزمهُ ان يتقدَّم عليهِ نفيٌ كما رأيت . او نهيٌ نحو لا يكُنْ احدٌ أحَبَّ اليهِ الخيرُ منكَ . او استفهامٌ انكاريٌّ نحو هل سمعتَ برجلٍ أهوَنَ عليهِ المالُ من حاتمٍ . لان كلاًّ منهما بمعنى النفي * وضابط هذه المسئَلة ان يكون أفعَل التفضيل صفةً لاسم جنسٍ او خبرًا عنهُ واقعًا بعد نفيٍ او شبهِهِ . وان يكون مرفوعهُ اجنبيًا مفضَّلاً على نفسهِ باعتبارٍ آخر كما رأيت * أمَّا كونهُ صفةً او خبرًا فليعتمد على صاحبهِ ويتقوَّى بهِ على العمل * وأمَّا تقدُّم النفي او شبههِ عليهِ فلتصحيح وقوعهِ موقع الفعل كما مرَّ * وأمَّا كون مرفوعهِ اجنبيًّا اي غير متلبّسٍ بضمير الموصوف فلِتمكن نسبتهُ الى موصوفٍ آخَر * وأمَّا تفضيلهُ على نفسهِ فليكون الفاضل والمفضول مُتَّحِدَين في الذات فيتحقَّق خروج اسم التفضيل عن اصلهِ لانهُ يقتضي تغايُرهما فيهِ . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدُّم النفي في نحو ما رايت رجلاً افضل منهُ زيدٌ لعدم اتحاد الفاضل والمفضول في الذات * وأمَّا كون التفضيل باعتبارٍ آخر فلِأنَّهُ مع اتّحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبارٍ واحدٍ . فتأمَّلْ

وَلَيْسَ بِٱلنَّاصِبِ مَفْعُولاً بِهِ ... لَفْظاً فَيُنْوَى ٱلْفِعْلُ عِنْدَ نَصْبِهِ

اي ان افعل التفضيل لا ينصب المفعول بهِ لفظًا لقصورهِ عن التعدّي اليهِ بنفسهِ . وانما يتعدّى اليهِ بالحرف فينصبهُ محلاًّ نحو هو أقرى للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو أَعلَمُ مَن يضلُّ عن سبيلهِ فالجمهور على ان نصبهُ بفعلٍ مقدَّرٍ مدلولٍ عليهِ بهِ اي أعلمُ من كل احدٍ يعلَمُ من يضلُّ * فان كان ممَّا ينصب مفعولين نحو هو أَكسَى للعُراةِ الثيابَ جُرَّ الاول بالحرف كما رايت ونُصِبَ الثاني بالفعل المقدَّر اي هو اكسَى للعُراة يكسوهمُ الثيابَ * واما بقيَّة المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقًا نحو زيدٌ أفضلُ منك عندَ الامير وأَفصحُ منك خاطبًا وأَحسنُ منك وجهًا . لان الظرف والحال تؤَثّر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبهُ ما ليس فيهِ معنى الفعل اصلاً * و ينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيدٌ أعلمُ منك عِلْمَ اليقين وأَسهرُ منك حذَرًا وأَسيَرُ منك والطريقَ . لان الاول مشاركٌ لهُ في لفظهِ ومعناهُ فيسهل تاثيرهُ فيهِ . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانهُ على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانهُ على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماءَ المصدر لانهُ اصل الفعل ولذلك لم يُشترَط لعملهِ الَّا صحة حلولهِ محلَّ الفعل * ودونهُ الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترِط لها زيادةً عليهِ الاعتماد والزمان وغيرهما مما علمت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانهما اشبه بالفعل لتضمُّنهما معنى الحدوث * ودونهما الصفة المشبَّهة لانها تباين الفعل بدلالتها على الثبوت * ودونها افعل التفضيل لانهُ يتضمَّن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهْوَ كَجُزْءٍ فَصْلُهُ يُسْتَنْكَرُ ... عَنْ مِنْ وَمَعْهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعل التفضيل يُعتبَر كجزءِ الكلمة لانهُ لا يتمُّ معناهُ الَّا بما بعدهُ وهو مِنْ ومجرورها فكانهُ قد صار تتمَّةً لهُ . ولذلك يُستنكَر الفصل بينهما لانهُ يكون كالفصل بين جزءَي الكلمة . ما لم يكن بمعمول أفعَل نحو النبيُّ أَولَى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمعمول كالشيءِ الواحد * وندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لو بذلتِ لنا ... من ماءِ مَوْهَبِةٍ على خمر

وبالنداءِ كقول الآخر

لم أَلقَ أَخبثَ يافرزدقُ منكمُ ... ليلاً واخبثَ في النهار نهارا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانهِ بمن فيقال زيدٌ افضلُ من عمرٍو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المرأتين وهلمَّ جرًّا بالافراد والتذكير مطلقًا . لانهُ لو ثُنّي او جُمِع او أُنّث لكان ذلك كتثنية الاسم وجمعهِ وتأنيثهِ قبل تمامهِ * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينهُ اذا دعت الضرورة اليهِ لاقامة الوزن لان التنوين يدلُّ على التمام ولا تمام فيهِ * واعلم ان أل والاضافة تعاقبان مِن على افعل التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يُقال زيدٌ الأَحسنُ من عمرٍو ولا عمرٌو احسنُ القومِ من خالدٍ * فان كانت مِن غيرَ التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فهُمُ الأَقرَبُونَ من كل خيرٍ وهُمُ الأَبعَدُونَ من كل ذمٍّ

وكذلك زيدٌ أَخوفُ الناسِ من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْغَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كلَّ ما يُوصَف او يُصغَّر من هذه الاسماء لا يعمل لمُبايَنتهِ الفعل بملابستهِ ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانهُ قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يُقال اعجبني ضربك الشديدُ زيدًا . ولا زيدٌ ضُوَيرِبٌ عمرًا . ولا ضربك زيدًا عدلٌ وهُوَ عمرًا ظلمٌ . وانما يُقال اعجبني ضربك الشديد لزيدٍ . وزيدٌ ضُوَيرِبُ عمرٍو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا إِعْمَالَ غَيْرِ ٱلْمُفْرَدِ لِقُوَّةِ ٱلتَّكْثِيرِ بِٱلتَّعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحَّة إِعمال ما يُثنَّى ويُجمَع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من معنى التكثير فيُستَفاد منهُ قوَّةٌ على العمل وان كان فيهِ مبايَنةٌ للفعل كما يُستَفاد من التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزانَ الفعل * وذلك متَّفَقٌ عليهِ في الصفات كجاءَ الضاربان زيدًا والقاتلون عمرًا . ونازَع بعضهم في المصدر والصحيح جوازهُ فيهِ ايضًا ومنهُ قول الشاعر

وعدتَ وكان الخُلفُ منك سجيَّةً مواعيدَ عُرقُوبٍ اخاهُ بيَترَبِ

وهو مذهب الجمهور

وَلِٱسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سِوَى ضَمِيرِ رَفْعٍ بَارِزٍ مَعْهُ ٱسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سُمّي بهِ مستويًا معهُ الّا في رفع الضمير البارز

فانهُ لا يرفعهُ كما يرفعهُ ذلك الفعل لانهُ لا يتصرَّف مثلهُ مع الضمائر. وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيُقال هيهات زيدٌ وصَهْ ورُوَيدَ زيدًا وتراكِهِ كما يُقال بَعُدَ زيدٌ واسكتْ وأَمهِلْ زيدًا واترُكْهُ * وأَمَّا نحو هلُمُّوا فمحمولٌ على انهُ فعل امرٍ وهي لغة بني تميم . فان جُعِل اسم فعلٍ قيل هلمَّ بلفظٍ واحدٍ للجميع وهي لغة اهل الحجاز* وأَمَّا احكام اسم الفعل في نفسهِ فسيأتي الكلام عليها في موضعهِ

وَٱلظَّرْفُ كَٱسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
"فَٱرْفَعْ بِهِ ٱلْفَاعِلَ حَيْثُ ٱعْتَمَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ ٱلْوَصْفَ جَازَ ٱلِٱبْتِدَا"

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانهُ يتضمَّن معناهُ ولذلك يجري عندهم مجراهُ في العمل فيُرفَع بهِ الاسم الواقع بعدهُ على الفاعلية لنيابتهِ عنهُ في مذهب الاكثرين . غير ان ذلك مشروطٌ فيهِ بان يكون معتمدًا على نفيٍ او استفهامٍ او مبتدإٍ او غيرهِ ممَّا مرَّ في اعتماد الصفة ليقوى بهِ على العمل نحو ما عندنا احدٌ وزيدٌ عندك ابوهُ وما اشبه ذلك * وقد علمتَ ان متعلَّق الظرف يصحُّ ان يقدَّر بالفعل او بالوصف على ما مرَّ في باب المبتدا. فان قُدِّر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الَّا الفاعليَّة. وان قُدِّر بالوصف جاز ان يكون فاعلًا للظرف او مبتدأً مخبرًا عنهُ بهِ تبعًا لما يحتملهُ المحذوف في نفسهِ لان الظرف قائمٌ مقامهُ* وامَّا اذا لم يعتمد على شيءٍ مما ذُكِر فيتعيَّن الابتداءُ في اصحّ الاقوال وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دلَّ متعلَّقهُ على الاستقرار مطلقًا كما رأيت . فان كان مقيَّدًا بصفةٍ كالقيام والقعود ونحوهما كزيدٌ عندك ابوهُ قائمٌ فلا اثر لهُ . وسياتي استيفاءُ الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاءَ الله

وَلِلظُّرُوفِ عَمَلٌ فِي ٱلْحَالِ مُجَرَّدٌ عَنِ ٱلشُّرُوطِ خَالِ
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنًى كَذِي ٱلتَّنْبِيهِ وَٱلتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيءٍ بخلاف عملها في الفاعل لان الحال شديدة التأَثُّر كالظرف لانها في حكمهِ فان معنى جاءَ زيدٌ راكبًا جاءَ وقتَ ركوبهِ او في حال الركوب . وعلى ذلك يُقال عندك زيدٌ جالسًا واليومَ الرحيلُ عاجلًا . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يُقال لهُ الظرف المستقرُّ . فان

قيل عندك زيدٌ جالسٌ بالرفع على الخبرية كان الظرف مُلغًى ولذلك يُسمّى لغوًا * ويعمل في الحال ايضًا كل ما فيهِ معنًى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبيه والتشبيه والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيدٌ مقبلاً وها انت الصديقُ مخلصًا وكأنَّك الاسدُ هاجمًا وليتك جاري مكاسرًا وهلمَّ جرًّا * وقد علمت ان عديل الظرف وهو الجارُّ والمجرور مثلهُ في جميع احكامهِ فهو يجري مجراهُ في كل ما ذُكِر بالتفصيل . فتدبَّر

كتاب الحروف

فصلٌ

في حقيقة الحرف واحكامهِ

أَلْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدْ   فِي ٱلْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدْ
وَهْوَ يَخُصُّ ٱسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلَا   كَلَمْ وَنَحْوُ هَلْ يَعُمُّ كُلَّا
وَيُعْرَفُ ٱلْكُلُّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا   وَسْمًا لِفَصْلِ ٱسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظٌ يدلُّ على معنًى يحصل في غيرهِ عند انضمامهِ اليهِ نحو لم يَقُمْ زيدٌ . فإنَّ لم قد دلَّت على معنًى حصل في الفعل حين انضمَّت اليهِ وهو انتفاء وقوعهِ . وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها * والحرف ينقسم باعتبار متعلّقهِ الى مختصٍّ بالاسم كحروف الجرّ . او بالفعل كحروف الجزم . ومشتركٍ بينهما كحروف الاستفهام * وكلهُ يُعرَف بعدم قبولهِ علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا ٱخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ   إِذْ لَا كَجُزْءٍ أَوْ كَوَصْفٍ يَدْخُلُ
وَغَيْرُهُ يُلْغَى سِوَى مَا نَدَرَا   حَمْلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختصَّ من الحروف بشيءٍ من الاسماء او الافعال يعمل فيهِ كحروف الجرّ المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروطٌ بان لا يكون ذلك الحرف كجزءٍ مما اختصَّ بهِ كحرف التعريف المختصّ بالاسم وحرف المضارعة المختصّ بالفعل . فانهما كالجزء من مدخولها بدليل تخطّي العامل لهما ولذلك لا يعملان

فيهِ لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكونَ كالوصف لهُ لتخصيصهِ اياهُ كسوفَ التي تخصّص المضارع بالاستقبال . ولافادتهِ بيان حالهِ كقد التي تفيد قلّة وقوعهِ فانهُ لا يعمل فيهِ ايضاً لان الوصف لا يعمل في الموصوف * وأمَّا غير المختص فلا يعمل الاَّ في النادر حملاً على عاملٍ كإعمال ما الحجازية حملاً على ليسَ وغير ذلك كما سيأْتي في مكانهِ

وَٱلْحَرْفُ إِذْ لَا يَقْبَلُ ٱلتَّرْكِيبَ لَا يُعْمَلُ فِيهِ فَهْوَ يُبْنَى مُجْمَلَا

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك كان لا يُعمَل فيهِ لان المعمولية مرتَّبة على التركيب المستصحب وجود العامل المقتضي لها . ولذلك لم يكن للاعراب سبيلٌ اليهِ فكان مبنياً بالاجمال

وَٱلْمُفْرَدَ ٱفْتَحْ دَاخِلاً مِمَّا يَرِدْ هُنا سِوَى ٱلْبَآءِ فَكَسْرُهَا ٱعْتَمِدْ
وَلَامِ جَرٍّ دُونَ مُضْمَرٍ إِذَا صَحَّ وَمَا ٱسْتُغِيثَ أَوْ أَمْرٍ كَذَا
وَمَا لِتَعْرِيفٍ إِذَا عُدَّتْ هُنَا فَإِنَّهَا ٱخْتُصَّتْ بِلَفْظٍ سَكَنَا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرفٍ واحدٍ مَّما يتعلَّق بعلم النحو يُفتَح الداخل منها على اوائل الكلِم سوى ما استُثني منها فانهُ لا يجري على هذا الحكم * أمَّا الباءُ فتكسر مطلقاً كيفما وقعت * وأمَّا اللام فتكسَر ايضاً اذا كانت للجرّ مع الضمير المعتلّ وهو ياءُ المتكلّم ومع الظاهر غير المُستَغاث . فتندرج فيها لامُ كَيْ ولام الجحود . وتجري على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجيءُ في موضعهِ * وأمَّا حرف التعريف عند من يقول انهُ اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائرهِ * ويتعيَّن الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام والتسوية والنداءِ وتاءُ القسم وسين الاستقبال والفاءُ والكاف ولام التوكيد والجوابِ والتوطئةِ ولام الجرّ مع المستغاثِ وغيرِ الياءِ من الضمائر والواوُ مطلقاً . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذٰلِكَ لَا يُقَيَّدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حُكْمٍ يُوجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقيَّد بشيءٍ من الأحكام. وهو يشمل الحروف المفردة اللاحقة اواخر الكلِم والمركَّبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة ما يُضمّ كميم الجمع في نحو ضربتمُ الرجل . ومنها ما يُفتح كالتاءِ في نحو لاتَ . ومنها ما يُكسَر كالكاف في

نحو إِيَّاكِ. ومنها ما هو ساكنٌ كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركَّبة كمنذ با لضمّ وسوفَ با لفتح وجَيْرِ بالكسر ونَعَمْ با لسكون. فان كلّ فريقٍ يوجد فيهِ جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصَّة بالاسم

فصلٌ

في احرف الجرّ

مِنْ عَنْ وَفي لِمُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجُرُّ وَالْبَاءَ وَلَامٌ وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجرُّ الاسم مطلقًا ظاهرًا كجئت من البلد او مضمرًا كرحلت عنهُ. ومعرفةً كما رأيت او نكرةً كنزلتُ في دارٍ وهلمّ جرًّا من غير اعتبار شيءٍ من القيود التي ستُذكَر لغيرها * وأمَّا معانيها فمِنْ لابتداء الغاية نحو خرجت من البلد. والتبعيض نحو اخذت من الدراهم. وبيان الجنس نحو لي خاتمٌ من الذهب. والتعليل نحو مات من الخوف. والفصل نحو عرفت الحقّ من الباطل. والتنصيص على العموم نحو ما جاءَني من رجلٍ. فلا يصحُّ أنْ يُقال معها بل رَجُلانِ كما يصحُّ بدونها. وقد تاتي للبَدَل نحو أَرَضِيتم بالحيوة الدنيا من الآخِرةِ اي بَدَل الآخرة. وهي أمُّ الباب ولذلك يقدّمونها في الذكر * وعَنْ للمجاوَزة نحو سافرت عن البلد. والبَدَل نحو لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا. والتعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيهِ إلَّا عن موعِدة. وقد تاتي للاستعلاء نحو أحببتُ حُبَّ الخير عن ذكر ربي اي فوقهُ * وفي للظرفيَّة حقيقةً نحو جلستُ في الدار او مجازًا نحو نظرتُ في الامر. والمُصاحَبة نحو خرج الامير في موكبِهِ. والتعليل نحو قُتِلَ كُلَيبٌ في ناقةٍ. والمُقايَسة نحو ما ذَنْبُنا في عفوك إلَّا هفوةٌ * وعلى للاستعلاء حِسًّا نحو وعلى الفُلك تُحمَلون او معنًى نحو وفضَّلنا بعضهم على بعضٍ. والمُصاحَبة نحو يُطعِمون الطعامَ على حُبِّهِ. والاستدراك كقول الشاعر

بكلٍّ تداوَينا فلم يُشفَ ما بنا على أنَّ قرب الدار خيرٌ من البعدِ

والتعليل نحو ولِتكبّروا الله على ما هداكم. والظرفيَّة نحو دخل المدينة على حين غفلةٍ * والباءَ للإلصاق نحو مررت بزيدٍ. والتعدية نحو ذهبت بعمرٍو. والاستعانة نحو ضربت با لسيف. والسببيَّة نحو قُتِلَ بذنبهِ. والمُصاحَبة نحو جاءَ باهلِهِ. والظرفيَّة نحو أقمتُ

بالدار . والبَدَل نحو النفسُ بالنفسِ . والمُقابَلة نحو هذا بذاك . والقَسَم وهي اصل حروفهِ ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أُقسِمِ بالله * واللام للمُلك نحو المال لزيدٍ . والاختصاص نحو السرج للفَرَس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا للموت وابنوا للخَرابِ فكلُّكمُ يصيرُ الى الذهابِ

والتعدية نحو ما أَجمَعَ زيدًا للمال . والتبليغ نحو قلتُ للرجل . والتقوية نحو فعَّالٌ لِما يُريد . والتعجُّب نحو يا لَكَ من فارسٍ . والقَسَم مع التعجُّب نحو لله لا يُؤَخَّر الاجل . و بدونهِ نحو لله لأفعلَنَّ . وانتهاءَ الغاية نحو كلٌّ يجري لِأَجلٍ مسمًّى وهو قليلٌ * والى لانتهاءِ الغاية الزمانيَّة نحو أَتِمُّوا الصيام الى الليل . او المكانيَّة نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى . والمُصاحَبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعليَّة مجرورها وذلك بعد ما يفيد حبًّا او بغضًا من أَفعَل تعجبٍ او تفضيلٍ نحو ما أَحبَّني الى زيدٍ وزيدٌ احبُّ اليَّ من اخيهِ

وَظَاهِرٌ لِلْكَافِ وَٱلْوَاوِ وَجَبْ وَٱلتَّاءُ لِلّٰهِ وَرَحْمٰنٍ وَرَبْ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورهما اسمًا ظاهرًا . والتاءَ تختصُّ من الاسماءِ الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والربّ . غير ان الربَّ يُستعمَل مضافًا الى الكعبة او ياءِ المتكلّم فيُقال تاللهِ وتالرحمنِ وتربِّ الكعبة او تربِّي . والاول هو المشهور في الاستعمال وما يليهِ نادرٌ * وأَمَّا معانيهنَّ فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعُرجُون القديم . والتعليل نحو ربِّ ارحمهما كما رَبَّياني صغيرًا . والتنظير نحو اجعل لنا الهًا كما لهم آلهةٌ . وقد تُستعمَل في التمثيل بما لا مثيل لهُ كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالأَلِف . ويقال لها كاف الاستقصاءِ

وَرُبَّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهٰكَذَا حَتَّى تَجُرُّ ٱلطَّرَفَا

اي ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة الموصوفة نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ زارنا . وذلك لانها مُنَزَّلة منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبًا في موضع الرفع بالابتداءِ المقتضي تخصيصهُ بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلًا ماضيًا كما رأيت لان معناها لا يتحقق إِلَّا في ما قد وقع * وحتَّى تختص بما كان آخرًا نحو صمتُ حتى المغرب . او متصلًا بالآخرِ نحو سهرتُ حتى الفجر * واما معناها فرُبَّ للتقليل عند اكثر النحاة . وحتى لانتهاءِ الغاية

زمانيّةً كما مرّ او مكانيّةً نحو اكلت السمكة حتى رأسِها * واعلم ان مجرور حتّى يحتمل ان يكون داخلاً في حكم ما قبلهُ او خارجًا عنهُ كالرأس هنا فانهُ يحتمل ان يكون قد انتهى الاكل بهِ فيكون ماكولاً وان يكون قد انتهى الاكل عندهُ فيكون غير ماكول. وهكذا في نظائرهِ ما لم تقُمْ قرينةٌ على احد الوجهين فيُحكَم بمقتضاها. فان انتفت القرينة يُحكَم بالدخول عند الاكثرين. بخلاف إلى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم بهِ عند انتفاء القرينة * واعلم ان رُبَّ تختصُّ بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذٍ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفةً بها نحو رُبَّما زيدٌ قائمٌ وعليهِ قول الشاعر

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضًا نحو رُبَّما قام زيدٌ وعليهِ قول الآخر

ورُبَّما فاتَ قومًا جُلُّ امرهمِ مع التأنّي وكان الحَزْمُ لو عَجِلوا

وأمّا مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان الفصل بالزائد كلا فصل

وَمُذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ ٱسْتُعْمِلَا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مُذْ ومُنْذُ تختصّان باسم الزمان. ويُشترَط فيهِ ان يكون مُعيَّنًا لا مُبهَمًا وماضيًا او حاضرًا لا مستقبلاً. فيُقال ما رأيتهُ مُذْ يومِ الجمعة او مُنْذُ اليومِ * وعدَا وأُختاها يجُرُّ بهِنَّ على تقديرهنَّ أحرُفَ جرٍّ بشرط ان لا تتقدمهنَّ ما المصدريَّة لما علمت في باب الاستثناء فيُقال جاء القوم عدا زيدٍ وهلمَّ جرًّا * واما معانيهنَّ فمُذْ ومُنْذُ تكونان لابتداء الغاية مع الماضي والظرفيةِ مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة لهُ * واعلم ان منذُ مبنيّةٌ على الضمّ بالاتّفاق. ومُذْ على السكون عند الجمهور. غير انهُ اذا لَقِيَها ساكنٌ تُضَمُّ نحو مُذُ اليوم. وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَيْ لِأَنْ وَصْلٍ وَمَا ٱسْتِفْهَامِ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ ٱللَّامِ

اي ان كي تختصُّ بالدخول على أنِ المصدرية وصِلَتها نحو جئتُ كي ازورك. وهي حينئذٍ حرف تعليلٍ كاللام وهما معها في تأويل المصدر اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستفهامية كقولهم كَيْمَ بحذف أَلِفها كما تُحذَف مع سائر احرف الجرّ اي لماذا. او ما المصدريَّة وصِلَتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضُرَّ فانما يُراد الفتي كَيْما يضرُّ و ينفعُ

اي يراد للنفع والضرر على ما مرَّ وهو قليلٌ * وكل ذلك مشروطٌ بان لا تقترن با للام لان حرف الجرّ لا يدخل على مثلهِ

وَرُبَّ بَعْدَ ٱلْوَاوِ وَٱلْفَآءِ وَبَلْ "تُنْوَى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ ٱلْعَمَلْ"

اي ان رُبَّ تنوى بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجرورًا بها في الصحيح . ومن الاول قول الراجز

وبلدةٍ ليسَ بها انيسُ الّا اليعافيرُ والّا العِيسُ

اي وربَّ بلدةٍ وهو كثيرٌ في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر

فان أَحنقْ فذي حَنَقٍ لظاهُ يكادُ عليَّ يلتهبُ ٱلتهابا

اي فرُبَّ ذي حنقٍ وهو قليلٌ * ومن الثالث قول الآخر

بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ لا يُشترَى كتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

اي بل رُبَّ بلدٍ وهو نادرٌ

"وَرُبَّمَا" جَرَّتْ ضَمِيرًا فُسِّرَا بِنَكْرَةٍ فَرْدًا لِغَيْبٍ ذُكِّرَا

اي ان رُبَّ قد تُستعمَل جارَّةً لضمير غيبةٍ مفردٍ مذكَّرٍ مفسَّرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير مطلقًا وهو نَكِرَةٌ على الأَصحّ لانهُ عائدٌ على واجب التنكير وهو النكرة المفسّرة لهُ . وهذه النكرة تُنصَب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد وغيرهِ و بذلك يُستَغنَى معها عن مطابقة الضمير . فيُقال رُبَّهُ رجلًا لقيتهُ ورُبَّهُ أمرَأَةً رأيتها ورُبَّهُ رجلين ضربتهما ورُبَّهُ رجالًا اكرمتهم وهلمَّ جرًّا . وعلى ذلك قول الشاعر

رُبَّهُ فِتيةً دعوتُ الى ما يُورِثُ الحمدَ دائبًا فأَجابوا

وهو مذهب البصريين وعليهِ الاكثرون .

وَرُبَّمَا ضُمِّنَ بَعْضُ ٱلْأَحْرُفِ مَعْنًى مِنَ ٱلْآخَرِ كَٱلْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجرّ قد يُضمَّن معنى حرفٍ آخر من الحروف الجارَّة فيكون كالمرادف لهُ . وذلك ان مِنْ قد تُضمَّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلوة من يوم الجمعة اي فيهِ . ومعنى الى نحو اقتربت منهُ اي اليهِ . ومعنى الباء نحو ينظرون من طَرْفٍ خفيٍّ اي بهِ * وعن قد

تضمن معنى على نحو فانما يبخل عن نفسهِ اي عليها * وفي قد تُضمن معنى الى نحو فردُّوا أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصيرٌ في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأُصَلِّبَنَّكم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تُضمن معنى عن نحو رضيتُ عليهِ اي عنهُ * والى قد تُضمن معنى في نحو ليجمعنَّكم الى يوم القيامة اي فيهِ * والباء قد تضمن معنى من نحو عينًا يشربُ بها عِبادُ الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل بهِ خبيرًا اي عنهُ . ومعنى على نحو ان تأمنْهُ بقنطارٍ يُؤدِّهِ اليك اي على قنطار * واللام قد تُضمن معنى عن نحو قالت أُولاهم لأُخراهم ربَّنا هؤلاء اضلُّونا اي عن أُخراهم * والكاف قد تضمن معنى على نحو كُنْ كما انتَ اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوُّز في الفعل اسهل منهُ في الحرف فيضمَّن الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناهُ كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمَّن معنى يَرْوَى وتبقى الباء على معناها . وهو مذهب البصريين

وَٱلْبَعْضُ مَعْنَى ٱلظَّرْفِ قَدْ يُضَمَّنُ وَٱلْكُلُّ فِي ٱطِّرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضمَّن معنى الظرف ايضًا . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تضمَّن كلُّ واحدةٍ منهنَّ معنى عند . نحو لن تُغنيَ عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئًا . ولزيدٍ عليَّ دَينٌ . وهو أشهى اليَّ من اخيهِ . وكتبتهُ لخمسٍ من رَجَب . اي عند الله وعندي وهلمَّ جرًّا * وعن قد تضمَّن معنى بعد نحو لَتركَبُنَّ طَبَقًا عن طَبَقٍ اي بعد طَبَق * وكذلك اللام نحو أَقِمِ الصلوة لدُلوكِ الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضُمِّنت اللام معنى مع كقولهِ

فلمَّا تفرَّقنا كأنّي ومالكًا لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معا

اي مع طُول اجتماعٍ * غير ان التضمينات المذكورة كلّها لا يطَّرِد استعمالها لان منها ما يُحفَظ ولا يُقاس عليهِ نحو فاسأل بهِ خبيرًا وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يُقاس عليهِ شيء دون آخر نحو هو اشهى اليَّ فانهُ يجوز ان يُقال هو احبُّ اليَّ ولكن لا يقال أفضلُ اليَّ

وَعَلَّقُوا بِٱلْفِعْلِ أَوْ كَٱلْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِٱسْمٍ وَلَوْ تَوَهُّمَا

اي ان النحاة يعلّقون بالفعل او شبههِ ما يربطهُ بالاسم المجرور بهِ من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلّق مذكورًا نحو نزلت في الدار او مقدرًا نحو رأيت الذي في

الدار. فان الحرف متعلّقٌ في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدَّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجرورَيهِ * وكذلك مع شبه الفعل مذكورًا نحو انا ضاربٌ لزيدٍ او مقدَّرًا نحو الكتاب لعمرٍو اي حاصلٌ لهُ * ولذلك لا يُعلَّق الحرف الزائد وشبههُ نحو ما جاءَني من احدٍ ورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ اذ لا ربط فيهما. ولا أحرُف الاستثناءِ نحو جاءَ القوم عدا زيدٍ لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختُلِف في تعلُّق الكاف والاصحُّ انها تتعلق بفعل استقرارٍ محذوفٍ وهو اختيار المحقّقين

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنَّ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنْ
وَدُونَ ذَاكَ ٱلْحَذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي ٱلنَّقْلِ وَٱلنَّصْبُ هُنَاكَ أَكْثَرُ

اي ان حرف الجرّ يُحذَف قياسًا عن أَنَّ المشدَّدة المفتوحة الهمزة وأَنِ المخفَّفة المصدريَّة نحو وبَشِّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أَنَّ لهم جنَّاتٍ تجري من تحتها الانهار اي بأَنَّ لهم. ونحو حَصِرَت صدورهم أَنْ يقاتلوكم اي عن ان يقاتلوكم. والمراد بذلك التخفيفُ لطولها بالصلَة * غير ان ذلك مشروطٌ بأَمن اللَّبْس كما رأيت فان خِيفَ اللبس نحو رَجَعَ اللِصُّ أَنْ يَسرِق امتنع الحذف لانهُ يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود* وقد سُمِع حذف حرف الجرّ في غير ذلك نادرًا والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعدهُ نحو ان ثمود كفروا ربَّهم اي بربّهم. ومنهُ قول الشاعر

تمرُّون الديارَ ولم تَعُوجوا كلامُكُمُ عليَّ إِذَنْ حرامُ

اي تمرُّون بالديار وهو منصوبٌ بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذَّ الجرُّ بعد الحذف كقول بعضهم خيرٍ والحمد لله جوابًا لمن قال لهُ كيف اصبحت اي بخيرٍ لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مُضمَرًا. ولذلك يُخيَّر في محلّ أَنْ وأَنَّ بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيهما خفيٌّ فلا يظهر المحذور * واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفهُ قياسًا في غير ما ذُكِر في ما عُطِف على مجرورٍ بمثل الحرف المحذوف سواءٌ كان العاطف مُتَّصلًا بهِ كقول الشاعر

أَخلِقْ بذي الصبر أَن يحظَى بحاجتِهِ ومُدمِنِ القرع للابواب أَن يَلِجا

اي وبمدمن القرع. او منفصلًا عنهُ بلا كقول الآخر

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَن يُهجَرا ولا حبيبٍ رأفةٌ فيُجبَرا

اي ولا الحبيبِ . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقًا بمثلهِ كما اذا قيل مررتُ بزيدٍ فتقول أَزيدٍ التاجر اي أَبزيدٍ . او بعد إن الشرطيَّة كذلك نحو امرُرْ بأَيّهم شئتَ إن زيدٍ او عمرٍو اي ان بزيدٍ * وقد ذكروا لهُ مواقع اخرى ستقف على كلّ واحدٍ منها في موضعهِ ان شآء الله

وَٱلْكَافُ تَأْتِي ٱسْمًا كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةً لِمَا تَلَا
"وَمُذْ وَمُنْذُ عِنْدَ رَفْعِ ٱسْمٍ يَلِي كَمُنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ ٱلْجُمَلِ"

اي ان الكاف تقع اسمًا بمعنى مِثْل. وكذلك عن وعلى أُولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق فتكون كلُّ واحدة منهنَّ مضافة الى ما بعدها كسائر الاسمآء * غير ان اسميَّة الكاف مطَّردةٌ فتقع بعد كل عاملٍ ومن ثَمَّ تكون تارةً في موضع الرفع كقول الشاعر

لو كان في قلبي كقدْرِ قُلامةٍ حُبًّا لغيركِ ما اتتكِ رسائلي

وتارةً في موضع النصب كقول الآخر

وذُقْ كالّذي قد ذاقَ منك مَعاشرٌ لعبتَ بهم اذا انت بالناس تلعبُ

وتارةً في موضع الجرّ كقول الآخر

بِيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جُمٍّ يَضحكنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وهو عند سيبويه مختصٌّ بالضرورة وعليهِ المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو ليس كمثلهِ شيءٌ. والواقعة صلةً كقول الراجز

ما يُرتجى وما يُخافُ جَمَعا فهو الذي كالغيثِ والليثِ معا

فان الاسمية تمتنع فيهما . أَمَّا في الاولى فِلأَنَّ الاسمآء لا تُزاد . وأَمَّا في الثانية فِلأَنَّهُ يُحتاج معها الى تقدير مبتدإٍ محذوفٍ اي الذي هو كالغيث فيكون قد حُذِف صدر الصلة مع قصرها وهو مُنكَرٌ * وأَمَّا اسميَّة عن وعلى فهي مقيَّدةٌ بوقوعهما بعد مِن الجارَّة على الاصحّ وعليهِ قول الشاعر

اراهُ تارةً من عن يميني يمرُّ وتارةً من عن يَساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَتْ من عليهِ بعد ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُ وعن قَيضٍ ببيداءَ مجهَلِ

اي من فوقهِ * وكذلك مُذْ ومُنْذُ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدهما مرفوعًا وهما حينئذ

ظرفان معناهما أوّل المدّة ان كان الزمان ماضيًا وجميع المدّة ان كان حاضرًا . فيُرفَع الاسم بعدهما على انهُ خبرٌ عن احداهما في اصحّ المذاهب نحو ما رأيتهُ مُذْ يومُ الجمعة او مُنْذُ يومانِ اي اول مُدَّة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مُدَّة انتفائها يومان* وبهذا الاعتبار صحّ الابتداء بهما لانهما مضافتان معنًى الى مثل الجملة المتقدّمة عليهما والتقدير مُذْ ما رأيتهُ يومُ الجمعة او يومان ثم حُذِفَت الجملة المضافتان اليها لتقدُّم ما يدلُّ عليها * وكذلك اذا وقعت بعدهما الجملة فانها تتعيَّن فيهما الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدهما فعليَّةً كقول الشاعر

وما زلتُ مُذْ خَطَّ السوادُ بعارضي أُفتِّشُ في اهل الزمان واكشفُ

وقول الآخر

قالت أُمامةُ ما لجسمك شاحبًا مُنْذُ ابتذلتَ ومثلُ مالِكَ ينفعُ

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلتُ محمولاً عليَّ ضغينةٌ ومضطلعَ الأَضغان مُذْ انا يافعُ

غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما قبلهما ولا يتقدَّم خبرهما عليهما . واذا أُضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تتعلقان بهِ كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدهما مجرورًا نحو ما رأيتهُ مذ يومين ترجحت حرفيتهما معهُ ولا إضافة عند الاكثرين

فصل

في إنَّ واخواتها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي ٱلْعَمَلْ كَأَنَّ لٰكِنَّ وَلَيتَ وَلَعَلْ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو إنَّ زيدًا قائمٌ ولَعَلَّ الحبيبَ قادمٌ وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختصُّ بالدخول على المبتدا . وفي اللفظ لانها موضوعةٌ على ثلثة احرفٍ فصاعدًا مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرهما كما سيجيء * ولذلك يقال لها الاحرف المشبَّهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الافعال على مرفوعها فرعًا في عملها أُعطيَت العمل الفرعيَّ لانها قد انحطَّت عن رتبة الافعال فلا

تستحقُّ العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * وأمَّا معانيها فمعنى إنَّ التوكيد . ومعنى كأنَّ التشبيه مطلقًا عند الجمهور . وفصَّل جماعةٌ بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامدًا نحو كأنَّ زيدًا اسدٌ . وأمَّا ان كان مشتقًّا نحو كأنَّ زيدًا قائمٌ فهي للشكّ لان الخبر حينئذٍ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يُشبَّه بنفسهِ * ومعنى لكنَّ الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوَهَّم ثبوتهُ من الكلام السابق نحو زيدٌ عالمٌ لكنَّهُ فاسقٌ . او نفيهُ نحو ما زيدٌ غنيًّا لكنَّهُ كريمٌ . فان الاول يرفع توهُّم ثبوت العفاف لزيدٍ مع ثبوت العلم لهُ . والثاني يرفع توهُّم انتفاء كرمِهِ مع انتفاء غناهُ * ومعنى لَيْتَ التمنّي وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود . او عَسِرَ الحصول نحو ليت الجاهلَ عالمٌ * ومعنى لَعَلَّ التوقُّع للامر المحبوب نحو لعلَّ الصديق زائرٌ . او المكروهِ نحو لعلَّ العدوَّ قادمٌ و يعبَّر عن الاول بالترجّي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تحمل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أُخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما أَنَّ المفتوحة الهمزة فالاكثرون على انها للتوكيد لانها فرعٌ عن إنَّ المكسورة وانما تُفتَح همزتها للفرق بين كونها مصدَّرةً ومعمولةً كما سيجيء . وهو مذهب سيبويه

وَٱلْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ ٱلْخَبَرْ   مَعْهَا فَإِنْ وُسِّطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرْ

اي انهم التزموا تأْخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرُّف في معمولاتها . ما لم يكن الخبر ظرفًا فيجوز توسُّطُهُ نحو إنَّ عندك زيدًا لان الظروف يُتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها كما مرَّ * وقد علمتَ ان المجرور كالظرف في جميع احكامهِ فيجوز ذلك فيهِ ايضًا نحو ان في الدار زيدًا . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسُّط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفةً كما رأيت . وأمَّا ان كان نكرةً فلا بُدَّ منهُ نحو إنَّ مع العسر يسرًا وان في ذلك عجبًا جريًا على حكم المبتدإِ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تُغَيِّرُ   مَعْنَى ٱبْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ

فَٱنْصِبْ لَدَى ٱلْعَطْفِ عَلَى ٱسْمٍ إِنْ تُرِدْ   طَوْعًا أَوِ ٱرْفَعْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدْ

وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَّا   إِذْ عَاقَبَتْ إِنَّ وَفِي لٰكِنَّا

اي ان إنَّ المكسورة الهمزة لتأْكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغيّر معنى

الابتدآء لانها لا تغيّر معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعًا للفظهِ والرفع اتباعًا لمحلهِ من الابتدآء الباقي اعتبارهُ في المعنى . غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو لانهُ لو قيل ان زيدًا وعمرٌو قائمان كان الخبر معمولاً لإنَّ من حيث انهُ خبرٌ عن زيد ومعمولاً للمبتدإِ او للتجرُّد في احد القولين من حيث انهُ خبرٌ عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ * ولما كانت أنَّ المفتوحة الهمزة مشاركةً للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضًا في المواضع التي تعاقب فيها إنَّ المكسورة في وقوعها موقع الجُمَل كما ستعرف . وذلك يكون اذا وقعت بعد فعلٍ من افعال القلب نحو علمت أنَّ زيدًا قادمٌ وعمرٌو لان معمول هذه الافعال لا يكون الاَّ جملةً فتكون أنَّ مع معموليها سادَّةً مسدَّ مفعولَيها وان كانت مأوَّلة مع خبرها بالمصدر . ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذٍ تُكسَر همزتها فيقال علمت إنَّ زيدًا لَقادمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبةً للمكسورة كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني أنَّ زيدًا قادمٌ وعمرًا تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدرٍ ولا يتأتي فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضًا في لكنَّ لانها تَرِد لاستدراك ما قبلها ولا تغيّر شيئًا من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليهِ قول الشاعر

وما قَصَّرَتْ بي في التسامي خؤُولةٌ ولكنَّ عمّي الطيّبُ الاصلِ والخالُ

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الإخبار بالمُسنَد الى التشبيه بهِ او طلبهِ فينتسخ عنهُ معنى الابتدآء . ولا يجوز في غير العطف من التوابع على الصحيح . على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * وللنحاة في هذا المقام تفاصيل ومناقضات يطول استيفآؤُها فاقتصرنا منها على ما ذُكِر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ حَصَلْ خِلَافَ إِنَّ فَهْيَ مَوْطِنُ ٱلْجُمَلْ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدُ تَأَوُّلًا طَابَ لِكُلٍّ مَوْرِدُ

اي ان أنَّ المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المُفرَد لانها تُسبَك مع خبرها بمصدرٍ مضافٍ الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني أنَّ زيدًا قائمٌ بلغني قيامُ زيدٍ . بخلاف المكسورة فانها لا تغيّر حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطِنَ المفردات والمكسورة موطِنَ

الجمل. فان صحّ تقدير الجملة او المفرد جازت كلُّ واحدةٍ منهما وإلّا تعيّنت احداهما بحسب موقعها * وقد ذكرت النحاة لكلّ فريقٍ مواضعَ . منها لِتعيُّن المكسورة ما وقعت فيهِ ابتداءً نحو إنّ الله واحدٌ . او محكيّةً بالقول نحو قال إنّي عبدُ الله . او جوابًا لقسمٍ لم يُصرّح فيهِ بالفعل نحو والله إنّ زيدًا صادقٌ . او خبرًا عن اسم عينٍ نحو زيدٌ إنّهُ كريمٌ . او صفةً لهُ نحو مررت برجل إنّهُ صالحٌ . او صدر صلةٍ نحو جاء الذي إنّهُ لبيبٌ . او في موضع الحال نحو قصدتهُ وإنّي واثقٌ بهِ . او بعد عاملٍ عُلّق باللام نحو علمت إنّ زيدًا لَمُحسنٌ * ومنها لِتعيُّن المفتوحة ما وقعت فيهِ فاعلًا نحو بلغني أنّك شاعرٌ . او نائب فاعلٍ نحو سُمِعَ أنّكَ راحلٌ . او مفعولًا نحو عرفت أنّكَ ناصحٌ . او مبتدأً نحو عندي أنّك فاضل . او خبرًا عن اسم معنًى نحو الحقُّ أنّ العلم نافعٌ . او مضافًا اليهِ نحو احبُّك مع أنّكَ ظالمٌ . او مجرورًا بالحرف نحو وَثِقتُ بأنّك امينٌ * ومنها لجواز كلتيهما ما وقعت فيهِ بعد فاء الجزاء نحو من يزُرْني فإنّي اكرمهُ . فانهُ تجوز فيهِ المكسورة على معنى فانا اكرمهُ والمفتوحة على معنى فاكرامي لهُ ثابتٌ * او بعد اذا الفجائيّة نحو خرجت فاذا إنّ زيدًا واقفٌ . فتجوز فيهِ المكسورة على معنى فاذا هو واقفٌ والمفتوحة على معنى فاذا وقوفهُ حاصلٌ * او بعد فعل قسمٍ بدون اللام نحو أُقسِم إنّ الدار مِلكُ زيدٍ . فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانهُ لا يكون الّا جملةً والمفتوحة على تقدير حرف الجرّ اي على أنّها ملكهُ * او في موضع التعليل نحو احذر زيدًا إنّهُ عدوٌّ لك . فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابهِ والمفتوحة على اضمار حرف الجرّ اي لانهُ عدوٌّ * وقس على ما ذكرناهُ ما لم نذكرهُ من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تُأَوَّل بالمصدر جاز ان تقع اسمًا لاخواتها بشرط ان يُفصَل بينهما بالخبر نحو إنّ عندي أنّك فاضلٌ . إلّا مع ليت فانهُ يجوز اتصالها بها سادّةً مسدّ معموليها لاشتمال صلتها على المُسنَد والمُسنَد اليهِ نحو ليت أنّك فقيهٌ وعليهِ قول الشاعر

فيا ليتَ أنّ الظاعنين تلبّثوا ليُعلَمَ ما بي من جوًى وغرامِ

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى ٱلْكُلِّ ٱنْقَضَى حُكْمُ ٱخْتِصَاصٍ وَلَهَا ٱلْكَفُّ ٱقْتَضَى

"وَذَاكَ دُونَ لَيْتَمَا إِذْ لَمْ تَزَلْ عَلَى ٱخْتِصَاصِهَا فَرَجِّحِ ٱلْعَمَلْ"

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسمآء فجاز دخولها على الأفعال نحو إنَّما يُوحَى إليَّ أنَّما الهكم الهٌ واحدٌ وكأنَّما يُساقون الى الموت ومن ذلك قول الشاعر

ولكنَّما أسعَى لمجدٍ مُؤثَّلٍ　　وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

وقول الآخر

أعِد نظرًا يا عبدَ قيسٍ لعلَّما　　اضآءت لك النارُ الحمارَ المُقيَّدا

وحينئذٍ تُكَفُّ عن العمل فيقال إنَّما اللهُ واحدٌ وكأنَّما زيدٌ اسدٌ وهلمَّ جرًّا . وبهذا الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون مدخولها صالحًا له * وذلك مطَّردٌ عند الجمهور إلَّا في ليتما فانهُ لم يُسمَع دخولها الَّا على الجملة الاسمية ومن ثمَّ ترجَّح بقاءُ عملها لبقاءِ اختصاصها بالدخول على الاسماءِ . وقد رُوِي برفع الحمام ونصبهِ قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا　　الى حمامتنا ونِصفُهُ فَقَدِ

وأمَّا اذا لم تكن ما زائدةً نحو إنَّ ما عند الله باقٍ وإنَّ ما صبرتَ جميلٌ فليست في شيءٍ من ذلك

وَخُفِّفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ ٱلنُّونِ　　فَضَعُفَتْ لِلنَّقْصِ وَٱلسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعلًا وَمَاضِي ٱلْفِعلِ　　أَوْلَى بِهَا لِشَبَهٍ فِي ٱلْأَصْلِ

اي ان الاحرف المختومة بالنون من هذا الباب وهي إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ قد استُعمِلت مخفَّفةً فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادَّى الى نقص احرفها وسكون اواخرها* ومن ثمَّ جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليهِ لانها كانت تشبههُ في فتح اواخرها قبل التخفيف * وأمَّا أحكامها في الإعمال والإهمال فسياتي تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنَّ أَنْ تُهمَلَ ثَمْ　　وَٱللَّامُ عِنْدَ ٱللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمْ

وَقَيَّدُوا ٱلْفِعْلَ ٱلَّذِي لَهَا يَلِي　　بِنَاسِخٍ حِفظًا لِرَسْمِ ٱلْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يُحدِثهُ هذا التخفيف رجَّحوا إهمال إنِ المكسورة عند تخفيفها فيُرفَع الجزآن بعدها مبتدأً وخبرًا . غير انها حينئذٍ تلتبس بإنِ النافية لاتحادهما في الصورة

فيجب ان يُؤْتى في خبرها با للام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال إِنْ زيدٌ لقائمٌ . ما لم تقُمْ قرينة يُؤْمَن معها اللبس كما في قول الشاعر

انا ابنُ أُباةِ الضيم من آلِ مالكٍ   وإِنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

فانها لو قُدِّرَت نافيةً لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيُستغنَى بتلك القرينة عن اللام * واذا دخلت إِنِ المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخًا لاشتماله على مقتضاها من المبتدإِ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها با لكلية . وحينئذٍ تدخل اللام على الجزء الثاني من معموليهِ نحو وإِنْ كانت لَكبيرةً وإِنْ وجدنا اكثرهم لَفاسقين . وهو الشائع في استعمال العرب * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لامًا غيرها اجتُلِبَت للفرق ولهم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائهِ والاول هو المختار وهو مذهب سيبويه

وَٱجْعَلْ لِذَاتِ ٱلْفَتْحِ نَصْبَ مُضْمَرِ   يَنْوِي وَبِٱلْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرِ

وَٱفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَٱلسِّينِ أَوْ   كَلَمْ عَنِ ٱلْفِعْلِ مُصَرَّفًا وَلَوْ

اي ان أَنَّ المفتوحة لا تُهمَل راسًا عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شَبَهًا با لفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعلِ * ولذلك يلتزمون إِعمالها ولكن على وجهٍ يُشعِر با لضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأْنٍ يحذفونهُ وجوبًا فتكون عاملةً كلا عاملة * ولا يكون خبرها والحالة هذه الاَّ جملةً . فان كانت الجملة فعليَّةً فعلها متصرِّفٌ وجب فصلها عنهُ بما يفرق بينها وبين أَنِ الناصبة للفعل لئلَّا تلتبس بها . وذلك يكون بقد كقول الشاعر

شهدتُ بأَنْ قد خُطَّ ما هُوَ كائنٌ   وأَنَّكَ تمحو ما تشاءُ وتُثبِتُ

او حرف تنفيسٍ كقول الآخر

زَعَمَ الفرزدقُ أَنْ سيَقْتُلُ مِرْبَعًا   أَبْشِرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبَعُ

او بحرف نفيٍ نحو أَيحسَبُ أَنْ لم يرَهُ احدٌ . او اداة شرطٍ نحو وأَنْ لو استقاموا على الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدريَّة وفعلها * ولذلك استُشكِل الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفِنَنّي با لفلاةِ فانني   اخافُ اذا ما مُتُّ أَنْ لا أَذوقها

لانهُ لا يمتنع اعتراضها بينهما * والحقُّ انها لا تزال على بابها وانما لما كثُرَ الاعتراض بها بين المتلازمَين قلَّ الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضًا . فيكون دخولها بعد المخفَّفة للفرق و بعد الناصبة شذوذًا . ولذلك اذا لم يُفصَل بها يتعيَّن النصب الَّا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبةً كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناهُ لانها لا تكون هناك الَّا مخففةً كما سيجي‌ء . وحينئذٍ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليهِ قول الشاعر

عَلِموا أنْ يُؤَمَّلونَ فجادوا قبل أنْ يُسأَلوا باعظَم سُولِ

فان كانت الجملة اسميةً نحو وآخِرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين . او فعليةً جامدة الفعل نحو وأنْ ليس للانسان إلَّا ما سعى لم تكن حاجةٌ الى الفصل لعدم الالتباس

"وَأُجْرِيَتْ كَأَنَّ مُجْرَاهَا مَتَى خُفِّفَتْ وَٱلْفَصْلُ بِقَدْ وَلَمْ أَتَى"

اي ان كأَنَّ عند تخفيفها تجري على حكم أَنَّ المفتوحة المخفَّفة فيكون اسمها ضمير شأنٍ محذوفًا وخبرها جملةً . وعليهِ قول الشاعر

وصدرٌ مُشرِقُ النحرِ كأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ

واذا كانت الجملة المُخبَر بها فعليةً متصرّفة الفعل يكون فصلها عنهُ في الايجاب بقد كقول الشاعر

لا يَهُولَنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحر بِ فمحذورُها كأَنْ قد أَلَمَّا

وفي النفي بلم كقول الآخر

كأَنْ لم يكن بين الحَجُون الى الصَفا انيسٌ ولم يَسمُر بمكَّةَ سامرُ

وذلك للفرق بينها و بين أَنِ المصدر ية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأُهْمِلَتْ لٰكِنَّ إِذْ تُخَفَّفُ فَفُرِقَتْ بِٱلْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكنَّ اذا خُفِّفت تُلغَى رأْسًا وذلك لانها قد اشبهت لكنِ العاطفة في اللفظ والمعنى فأُجرِيت مجراها * ولذلك يُستحسَن اقترانها بالواو فرقًا بينهما لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثلهِ . وعلى ذلك قُرِئَ وما كفرَ سُليمانُ ولكنِ الشياطينُ كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكنِ الله يشهد بما أنزلَ اليك * ولا يقع بعدها الَّا الجُمَل بخلاف العاطفة كما سيجي‌ء في موضعهِ

باب الحروف المختصة بالفعل

فصلٌ

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعلاً مُضارِعًا بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بأَنْ وكي المصدريَّتين ولن وإِذَنْ . وتنحصر النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأمَّا غيرها مما سيجيء فيكون النصب بعدهُ باضمار أَنْ لا بهِ . وهو مذهب البصريين وعليهِ الجمهور

وَٱستَعمَلوا أَنْ لِلرَّجَآءِ وَٱلطَّمَعْ فَجَازَ مَعَهَا ٱلظَّنُّ وَٱلعِلمُ ٱمْتَنَعْ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجآء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازورَ القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظنّ نحو وحَسِبوا أَنْ لا تكونَ فتنةٌ لانهُ يناسبها . ويمتنع وقوعها بعد العِلْم لانهُ يدلُّ على اليقين فلا يصلح لها فان وقعت بعدهُ نحو أَفلا يرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ اليهم قولاً فهي المخفَّفة من الثقيلة لانها للتاكيد فيناسبها اليقين ومن ثمَّ يكون الفعل بعدها مرفوعًا للتجرُّد * غير انهم قد ينزّلون الظنّ منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعدهُ مخفَّفةً وعليهِ قُرِئت الآية برفع تكون . وهو ضعيفٌ * واما الواقعة في غير ذلك فهي المصدريَّة لا محالة

وَكَيْ مَعَ ٱللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَهْ إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَهْ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجرّ التعليليَّة نحو جئت لكي ازورَك لانهُ حينئذٍ يتعيَّن كونها مصدريةً ويمتنع كونها حرف جرٍّ لان حرف الجرّ لا يدخل على مثلهِ * فان لم تُذكَر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النيَّة . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبةً بخلاف المجرَّدة عن اللام لفظًا وتقديرًا كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوصَلُ بِٱلْفِعْلِ وَهْوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلُ

اي ان حكم إِذَنْ ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون متصلة با لفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إِذَنْ أُكرِمَك جوابًا لمن قال اريد ان ازورك. وكل ذلك شرطٌ في عملها. فلو قلت انا إِذَنْ اكرمك او إِذَنْ انا اكرمك او إِذَنْ اظنُّك صديقًا أُهمِلَت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارُد العاملَين. ولانهُ قد فُصِل بينها و بين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطّي الفاصل اليهِ. ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان لهُ تحققًا في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيهِ عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدَّرةٍ في ثلاث مسائل. احداها ان يكون ما بعدها خبرًا عمَّا قبلها كما في نحو انا اذن اكرمُك. والثانية ان تكون جوابًا لشرطٍ قبلها نحو ان زرتني إِذَنْ اكرمُك. والثالثة ان تكون جوابًا لقسمٍ ولو مُقدَّرًا كقول الشاعر

لَئِن عادَ لي عبد العزيز بمثلها ... وامكنني منها إِذَنْ لا أُقيلُها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها و بين الفعل بلا النافية والقَسَم وعلى ذلك قُرِئَ و إِذَنْ لا يَلبَثوا خلفك الاَّ قليلاً. وقال الشاعر

إِذَنْ واللهِ نرميهم بحربٍ ... تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

با لنصب فيهما. وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعتدَّ بفصلها. والقسم زائد يُؤتَى بهِ للتأكيد فيُغتفَر الفصل بهِ كما مرَّ

فَإِنْ تَلَتْ عَطفًا عَلَى مَا لَا مَحَلْ ... لَهُ فَأَنْتَ بِا لْخِيَارِ فِي الْعَمَلْ

اي ان إِذَنْ اذا وقعت بعد عاطفٍ على ما لا محلَّ لهُ من الاعراب جاز إِعمالها والغاؤُها. وذلك انما يقع في العطف با لواو او الفاء نحو زيدٌ يزورني و إِذَنْ اكرمهُ او فإِذَن أُحسِن اليهِ. فان الجملة الاسمية لا محلَّ لها من الاعراب لانها ابتدائية. والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملةٌ مستقلّةٌ فلا يكون معتمدًا على ما قبل إِذَن وحينئذٍ تكون مصدَّرةً فتعمل. و يجوز رفعهُ باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانهُ قد ربط بعض الكلام ببعضٍ فتكون قد وقعت حشوًا فتُلغَى * وأمَّا ان جُعِل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعيَّن الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفًا على الخبر فهو في حكمهِ وحينئذٍ يكون قد تعيَّن وقوعها حشوًا فلا حظَّ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقًا لانها ان لم تكن حشوًا كانت في صورة الحشو * وأمَّا لن فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرْ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرٍّ حَرْفَ جَرْ

اي انهم يضمرون أَن المصدريَّة بعد كي اذا اعتُبِرَت حرف جرٍّ وذلك عند تجرُّدها من اللام لفظًا وتقديرًا . فيكون النصب حينئذٍ بان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيبويه وعليهِ الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَامٍ عَلَّلَتْ أَوْ تَجْحَدُ

اي انهم اضمروا أَنْ بعد حَتَّى الجارَّة ايضًا . وهي حينئذٍ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْني حَتَّى أُكرِمَكَ . او للغاية نحو صُمْ حَتَّى تغيبَ الشمس * ويُشتَرَط في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً كما رأيت . او في حكم المستقبل وهو ما كان استقبالهُ بالنسبة الى ما قبلهُ نحو سرتُ حَتَّى ادخلَ المدينة . فان الدخول مستقبلٌ بالنسبة الى زمان السير لانهُ مُنتظَرٌ بعدهُ وإن كان ماضيًا بالنسبة الى زمان التكلم . فان أُريدَ بالفعل معنى الحال حقيقةً او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانها حاضرةٌ امتنع النصب لامتناع اضمار أَنْ قبلهُ لانها موضوعةٌ للاستقبال وحينئذٍ تكون حتى حرف ابتداءٍ فيكون ما بعدها مرفوعًا للتجرُّد . غير انهُ لا بدَّ ان يكون فضلةً ليستقلَّ ما قبلها بدونهِ لانهُ قد انقطع عنهُ فصار جملةً مستأنفةً . وان يكون مُسبَّبًا عما قبلها لانهُ لمَّا فاتها الاتّصال اللفظيُّ وجب الاتّصال المعنويُّ بينهما ليتحقَّق معنى الغاية المدلول عليهِ بها . وعلى ذلك قولهم مرض فلانٌ حتى لا يرجونهُ . فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقةً بالنظر الى زمان التكلم او حكايةً بالنظر الى زمان المرض المقارن لهُ . وهو فضلةٌ لان الكلام قد تمَّ قبل حتى . ومُسبَّبٌ عما قبلها لان انتفاءَ الرجاءِ مُسبَّبٌ عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخلَ البلد لان ما بعد حتى عمدةٌ لكونهِ خبرًا فلو جُعِل جملةً مستقلَّةً بقيت كان بلا خبر * وفي نحو اصوم حتى تغيبَ الشمس لان الصيام لا يكون سببًا لغياب الشمس * وكذلك تُضمَر أَنْ بعد لام التعليل نحو وانزلنا اليك الذكر لتُبيِّنَ للناس . ويُقال لها لامُ كَيْ لانها بمعنى كي الجارَّة * وتُضمَر ايضًا بعد لام الجحود وهي لامٌ يُؤتَى بها لتأكيد النفي بعد كانَ المنفيَّة ماضيةً لفظًا نحو وما كان الله ليَظلِمَهم . او معنًى نحو لم يكنِ الله ليَغفِرَ لهم * واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جرٍّ يتعلق بمحذوفٍ

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مَثَلاً ما كان قاصدًا لظلمهم . والتأكيد انما هو باعتبار ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيهِ . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إذَا تَصْلُحُ إلاَّ أَوْ إلَى ... مَكَانَهَا كَاضْرِبْهُ أَوْ يَمْتَثِلَا

اي واضمروا أنْ ايضًا بعد أوِ العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلاَّ الاستثنائيَّة كقول الشاعر

وكنتُ اذا غمزتُ قناةَ قومٍ ... كسرتُ كعوبَها او تستقيما

اي إلاَّ أنْ تستقيم . او الى الانتهائيَّة كقول الآخر

لأَستسهلنَّ الصعب او أُدرِكَ المُنَى ... فما انقادت الآمالُ الاَّ لصابرِ

اي الى ان ادرك . وقد جمعهما مثال النظم فانهُ يحتمل ان يكون المعنى اضربهُ إلاَّ أنْ يمتثلَ او الى أنْ يمتثل * واعلم ان تقدير إلاَّ او الى مكانَ أوْ تقديرٌ يُلاحَظ فيهِ المعنى دون الاعراب . وأمَّا التقدير الإعرابيُّ المرتَّب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدرٌ يُعطَف عليهِ المصدر المسبوك بعدها من أنِ المُضمَرة والفعل المنصوب بها لئلاَّ يلزم عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربٌ لهُ او امتثالٌ منهُ وقس عليهِ . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءِ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... حَيْثُ هُمَا مَحْضَانِ وَهْيَ لِلسَّبَبْ

اي وكذلك اضمروا أنْ بعد الفاء السببيَّة الواقعة في جواب النفي والطلب المَحْضَين . أمَّا النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزرنا زيدٌ فنكرمَهُ . او بالفعل نحو ليس الشيخ حاضرًا فنسألَهُ . او بالاسم نحو زيدٌ غيرُ قادمٍ فننتظرَهُ * ويلحق بهِ التشبيه الواقع موقعهُ نحو كأنك اميرٌ علينا فنُطيعَك . والتقليل كذلك نحو قلَّما تاتينا فتُحدِّثَنا . فان قُصِد بهما حقيقة معناهما امتنع النصب * وأمَّا الطلب فيشمل الامر نحو زُرني فأُكرمَك . والنهي نحو لا تخاصمني فاشتُمَك . والاستفهام اين تذهب فاتبعَك . والعَرْض نحو ألَا تزورنا فنُحسِنَ اليك . والتحضيض نحو هلاَّ تقرأُ فتستفيدَ . والتمنّي نحو ليتك عالمٌ فتُفيدَنا . والترجي في الصحيح نحو لعلّي احجُّ فأزورَك * وانما قيَّدنا الفاء بالسببيَّة احترازًا من الفاء التي هي لمجرَّد العطف نحو ما تزورنا فتحدِّثنا اي فما تُحدِّثُنا . والنفيَ والطلبَ بالمَحْضَين احترازًا من النفي المُأَوَّل بالإثبات نحو ما تزال تأتينا فتحدِّثُنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صَهْ فأُحدِّثُك لان الفعل لا يُنصَب في هذه المواضع * أمَّا في الأوَّل فلأنَّ المقصود نفي

الفعلين جميعًا فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلأَنَّ النفي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأْتينا كثيرًا فتحدّثنا. واما في الثالث فلتعذُّر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يُعطَف عليهِ المصدر المتأَوَّل مما بعد الفآء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها* وبهذا الاعتبار يمتنع النصب في نحو هل زيدٌ اخوك فنكرمُهُ لجمود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمهُ لان المصدر يُتصيَّد من معنى الظرف اذ هو نائبٌ مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراهُ * واختُلِف في الطلب بلفظ الماضي نحو رزقني الله مالاً فاتصدَّق منهُ . وباسم الفعل الماخوذ من لفظهِ نحو حَذارِ فتسلم والمصدر النائب عن فعلهِ نحو صبرًا فتنال الفرَج . والأَظهر النصب في ذلك كلهِ لعدم تعذُّر السبك المذكور . فتأَمَّل

وَٱلْوَاوُ لِلصُّحْبَةِ كَٱلْفَآءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى ٱسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ ٱقْتُفِي
وَدُونَ هٰذَا ٱلْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبْ وَٱللَّامِ لَا جَحْدًا وَفِيهِمَا غَلَبْ

اي ان الواو التي هي للمُصاحَبة بمعنى مع تجري مجرى الفآء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مرَّ . فيُقال لا أَزورُكَ وتهجُرَني وهل تَظلِمُني وأُنصِفَكَ وهلمَّ جرًّا بالنصب على اضمار أَنْ بعدها دفعًا لتوهُّم كونها عاطفةً ولذلك يُقال لها واوُ الصَّرف . ويكون التقدير لا تكون زيارةٌ مني وهجرٌ منك وهل يكون ظلمٌ منك وإنصافٌ مني وقس عليهِ * وكذلك تُضمَر أَنْ بعد العطف على اسم خالصٍ اي ليس في تأْويل الفعل . وذلك يكون بأَوْ نحو وما كان لبشرٍ ان يكلمَهُ الله إِلَّا وحيًا او من ورآء حجابٍ او يُرسِلَ رسولاً .
والفآء كما في قول الشاعر

لولا تَوقُّعُ مُعترٍّ فأُرضِيَهُ ما كنتُ أُوثِرُ إِترابًا على تربِ

والواو كقول الآخر

ولُبسُ عَبآءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحبُّ اليَّ من لُبس الشفُوفِ

وثُمَّ كقول الآخر

اني وقتلي سُلَيكًا ثمَّ أَعقِلَهُ كالثور يُضرَبُ لما عافت البقرُ

فان هذه الافعال كلها تُأَوَّل بمصادر معطوفة على ما قبلها. والتقدير إِلَّا وحيًا او إِرسالَ رسولٍ ولولا توقُّع معترٍّ فإِرضآؤُهُ وهلمَّ جرًّا * فان كان الاسم المعطوف عليهِ في تأْويل الفعل نحو الطائر فيغضبُ زيدٌ هو الذُباب لم تُضمَر أَنْ لصحَّة عطف الفعل عليهِ بدونها

لانهُ في تأويل الذي يطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعيَّنة لهُ منهُ ما هو جائزٌ وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير الجحود. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرَّ الكلام عليهما. غير ان اضمارها غالبٌ في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلَّا يكون للناس على الله حُجَّةٌ. فان اصلهُ لِأَنْ لا ثم أُدغِمت النون في اللام * ومنهُ ما هو واجبٌ وهو الواقع في بقيَّة المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أَنْ بعد احرف الجرّ المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يُسبَك معها فتكون في الحقيقة داخلةً عليهِ * وبعد الاحرف العاطفة إِمَّا لدفع توهُّم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادتهِ وإِمَّا لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأَوَّل كما رأَيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمَر ناصبةً في غير هذه المواضع الَّا شذوذًا كقولهم تسمعَ بالمُعَيديّ خيرٌ من أَنْ تراهُ اي أَنْ تسمعَ. او ضرورةً كقول الشاعر

أَلَا أَيُّهذا الزاجري أَحضرَ الوغى ... وأَنْ أَشهدَ اللذَّاتِ هل انت مُخلِدي

اي أَن أَحضرَ الوغى. او تشبيهًا باحد هذه المواضع كما سيأْتي في باب الجوازم * وأَمَّا إِضمارها غير ناصبةٍ نحو أَفغَيْرَ الله تأْمروني أَعبُدُ فلا يختصُّ بموضعٍ غير انهُ عند الجمهور مقصورٌ على السماع

فصلٌ

في الجوازم

وَجزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا ٱلنَّافِيَه ... فِعلًا وَلَامِ ٱلأَمْرِ مَعْ لَا ٱلنَّاهِيَهْ

اي انهم جزموا فعلًا واحدًا بلم واختها لَمَّا النافية ولام الامر ونقيضتها لا الناهية * والأُولَيان تقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يَقُمْ زيدٌ وقَطَفَ التمرَ ولَمَّا ينضجْ اي ما قامَ وما نَضِجَ. غير ان المنفيَّ بلم يحتمل استمرار نفيهِ الى زمان الحال وانقطاعَهُ قبلهُ والمنفيَّ بلَمَّا يلزم استمرار نفيهِ الى الحال مُتوقَّعَ الثبوت في المستقبل كما رأَيت في المثال. فيجوز ان يُقال لم يَقُمْ زيدٌ ثمَّ قام ولا يجوز ان يُقال لمَّا يَقُمْ ثمَّ قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تزُرني أَعتُبْ عليك بخلاف لمَّا. ويجوز حذف مجزوم لمَّا نحو قاربتُ المدينة ولَمَّا اي ولَمَّا ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأَمَّا قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استُودِعتها يوم الاعازب ان وَصَلتَ وان لم

اي وان لم تصل فمحمولٌ على الضرورة * والأُخرَيان تُخلِصانهِ الى الاستقبال لان الفعل الطلبيَّ لا يكون الاَّ مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فِعْلَيْنِ إِنْ فِي ٱلشَّرْطِ إِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِٱلرَّبْطِ

اي ان إِن الشرطية تجزم فعلين معًا نحو إِنْ تَعجَلْ تندَمْ لانهما قد ارتبطا ببعضهما لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحدٍ. وهو مذهب سيبويهِ والمحققين من اهل البصرة * وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوالٍ وما ذكرناهُ هو الصحيح وعليهِ الجمهور

وَضُمِّنَتْهَا مَنْ وَمَا فِي ٱلْمَعْنَى أَيٌّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى

مَهْمَا وَإِذْمَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلٌّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأَدوات المذكورة قد ضُمِّنَت معنى إِن الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرْني أُكرِمْهُ بمعنى انْ يَزُرْني زيدٌ او عمرٌو او فلانٌ أُكرِمْهُ . ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين كليهما كما رأيت * وذلك يَطَّرِد في جميعها اتفاقًا إِلَّا كيفما فانها تعمل كذلك عند الكوفيين قياسًا على حيثما وإِذما بشرط موافقة فعليها لفظًا ومعنى نحو كيفما تجلِسْ أَجلِسْ والَّا فلا عمل لها اتفاقًا * وكلٌّ هذه الأَدوات أَسماءٌ على الاصحّ . غير ان ما قد تُستعمَل زمانية كقول الشاعر

وما تحيَ لا أَرهَبْ وان كنتُ جارمًا ولو عدَّ اعداءي عليَّ لهم دَخْلا

فتكون حرفًا هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنيةٌ لتضمنها معنى الحرف الَّا أَيّ فانها معربةٌ لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دلَّ من هذه الاسماء على مكانٍ او زمانٍ نحو اينما تكونوا يُدرِككُم الموت ومتى تَقُمْ نَذهَبْ فهو ظرفٌ . وغيرهُ ان كان مجرَّدًا نحو مَن يَطلُبْ يَجِدْ فهو مبتدأ . والَّا فهو مفعولٌ بهِ نحو من تَضرِبْ أَضرِبْ . او مفعولٌ مُطلَقٌ نحو أَيَّ سيرٍ تَسِرْ أَتبعْك * واختُلِف في خبر المبتدإ وعامل المنصوب واكثر المحققين على انهُ الشرط فيهما * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبلهُ فان كان العامل حرف جرٍّ نحو بمن تذهَبْ أَذهَبْ . او مضافًا نحو غلامَ من تَضرِبْ أَضرِبْ لم يُغيِّر شيئًا من حكمهِ لان المجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

الصدارة باضافتهِ اليهِ كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مرَّ وهو معمولٌ لما بعدهُ * وان كان العامل غيرهما خلع الشرطية لخروجهِ عن الصدارة اللازمة لها فيُرفَع المضارع بعدهُ للتجرُّد نحو إِنَّ مَن يطلبُ يجِدُ وليس ما يَسرُّك يُعجِبُني وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجزم الَّا مُلحقًا بما وهو حيثُ وإِذْ لانها تكفُّهما عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع فتصيران مثل إِنْ في الإِبهام . ومنهُ ما لا تلحقهُ ما وهو مَن وما ومهما وأَنَّى . ومنهُ ما يجوز فيهِ الامران وهو إِنْ وأَيٌّ ومتى وأَيَّانَ وأَينَ وكيفَ عند من يجزم بها

وَيَجزِمُونَ بِإِذَا فِي ٱلشِّعْرْ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِٱلْوُقُوعِ فَادْرِ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليهِ قول الشاعر

واذا تُصِبْكَ من الحوادث نكبةٌ فٱصبِرْ فكلُّ غيابةٍ فستنجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى إِنِ الدالَّة على الشكّ في وقوعهِ . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وانما اعملوها في الشعر حملاً لها على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انهُ لا بُدَّ عند إِعمالها من تجريدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصحَّ استعمالها للشرط وحينئذٍ يكون عاملها الشرط لا الجزآء بخلاف كونها ظرفيةً محضة * وربما سُلِخَت متى عن الشرط فأُهمِلَت حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك أَنْ كان ابنَ عمّي ولا اخي ولكنْ متى ما أَملِكُ الضرَّ انفعُ

غير ان اهمالها اقلُّ من اعمال اذا وهو مقصورٌ على الضرورة ايضًا في الصحيح

وَأَوَّلُ ٱلْفِعْلَيْنِ شَرْطٌ بُنِيَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِٱلْجَوَابِ سُمِّيَا

وَٱلشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلٍ ذِي خَبَرْ صُرِّفَ وَٱلْجَوَابَ خُذْ مِمَّا حَضَرْ

اي ان الاوَّل من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسمَّى شرطًا والثاني يُبنَى عليهِ باعتبار كونهِ مسبَّبًا عنهُ ويُسمَّى جوابًا لانهُ يترتب على الاول كما يترتَّب الجواب على السؤَال . ويقال لهُ الجزآء ايضًا لترتُّبهِ عليهِ كما يترتَّب الجزآء على العمل . ومن ثَمَّ وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤَال على الجواب والعمل على الجزآء * والشرط يختصُّ بكونهِ فعلاً خبريًا متصرّفًا وهو يشمل المضارع والماضي * وأَمَّا الجواب فلا يقيَّد بشيءٍ من ذلك . وهو قد يكون موافقًا للشرط وقد يكون مخالفًا لهُ . فيقع الفعلان مضارعَين نحو ان ينتهوا

يَغفِرْ لهم . وماضيين نحو وان عدتم عُدنا . والاول مضارعًا والثاني ماضيًا نحو ومَن يَقُمْ ليلة القدر ايمانًا واحتسابًا غُفِرَ لهُ . وبالعكس نحو ومن كانَ يُريدُ حرثَ الآخرةِ نَزِدْ لهُ في حرثِهِ * ويقع الجواب فعلاً إنشائيًّا نحو وان كنتم تحبُّون الله فاتَّبعوني . وفعلاً جامدًا نحو ومن لا يُجِبْ داعيَ الله فليس بمُعجِزٍ في الارض * واعلم ان وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا لغةٌ ضعيفة لان فيهِ تهيئةَ العامل للعمل ثم قطعَهُ عنهُ . ولذلك خصَّهُ قومٌ بالضرورة كقول الشاعر

ان تَصرِمونا وصلناكم وان تَصِلوا ملأتمُ أَنفُسَ الاعداءِ إِرهابا

وجعلوا ما سُمِع منهُ كالحديث المذكور آنفًا من نوادر الكلام التي لا يُقاس عليها

وَجَازَ رَفْعٌ فِي مُضَارِعٍ يَلِي مَاضٍ وَلَوْ مَعْنًى لِضَعْفِ ٱلْعَمَلِ

اي انهُ يجوز رفع المضارع الواقع جوابًا اذا كان الشرط ماضيًا ولو في المعنى. فيندرج تحتهُ ما كان ماضيًا في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أُكرِمُكَ . او في المعنى فقط نحو ان لم تَزُرْني أَغضَبُ * وذلك ان اداة الشرط لمَّا لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب ضَعفت عن العمل في الجواب البعيد * واختُلِف والحالةُ هذه في الترجيح بين الجزم والرفع والاكثرون على ترجيح الجزم لانهُ الاصل وقد امكن استصحابهُ فهو اولى . وعليهِ الآية ومَن كانَ يريدُ حرثَ الدنيا نُؤْتِهِ منها * واعلم ان المضارع المنفيَّ بلَمْ في هذا الباب يُجزَم بها لفظًا وبأَداة الشرط محلاًّ لامتناع تسليط العاملين جميعًا على لفظهِ * وبعض النحاة جعل المضارع المبنيَّ كالماضي في جواز رفع جوابهِ لعدم ظهور التأْثير فيهِ فيقال ان تذهَبَنَّ أَذهبُ وهو غير بعيدٍ في القياس

وَيَقَعُ ٱلْجَوَابُ جُمْلَةَ ٱسْمِ إِذِ ٱلْحُدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمِ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيختصُّ بالفعل خلافًا للجواب فانهُ يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملةً اسمية. وهي قد تكون خبريةً نحو وان يَمسَسْكَ بخيرٍ فهو على كل شيءٍ قديرٌ . وقد تكون انشائيةً نحو وان يَخذُلْكم فمَن ذا الذي ينصرُكم من بعدهِ . وقس عليهِ

وَٱرْبِطْ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلَّ مَا لَا يُؤَثِّرُ ٱلْحَرْفُ بِهِ ٱسْتِقْبَالَا

اي ان الجواب الذي لا يُؤثّر فيهِ حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض لهُ كما سيجيء

يُربَط بالفاء السببيَّة لتدلَّ على كونهِ جوابًا . وذلك يكون في الفعل الطلبيّ والجامد والجملة الاسميَّة كما مرَّ . وفي الفعل المنفيّ بلن او ما او إنْ والمقرون بالسين او سوفَ او قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروهُ . وان تولَّيتم فما سألتكم من اجرٍ . وان تعاسرتم فسترضعُ لهُ أُخرى . وان خفتم عَيْلَةً فسوف يغنيكم الله من فضلهِ . وان يكذّبوك فقد كُذِّبت رُسُلٌ من قبلك * وذلك أمَّا في الفعل الطلبيّ والمنفيّ بلن والمقرون بالسين او سوف فلأنَّهُ متعيّنٌ للاستقبال فلا تؤَثّر فيهِ أداة الشرط استقبالاً آخر * وأمَّا في الجامد والجملة الاسميَّة والفعل المنفيّ بما او إنْ فلِأنَّ هذه المذكورات لا يمكن ان تُسلَّط الاداة على لفظها فلا تؤَثّر في معناها . وذلك أمَّا في الجامد والجملة الاسميَّة فظاهر . وأمَّا في المنفيّ بما و إنْ فلأنَّ الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تتخطاهما الاداة الى ما بعدهما . ولذلك يبقى الماضي بعدهما على مضيّهِ والمضارع على تعيُّنهِ للحال * وأمَّا في الفعل المقترن بقد فلِأنَّها تجعل الماضي متحقّق المضيّ فلا يمكن صرفهُ الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الإنشاء فيشبه الافعال الطلبيَّة * وقد تُحذَف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر

فمن لم يَمُتْ في اليوم لا بُدَّ أنَّهُ سَيَعْلَقُهُ حبلُ المنيَّةِ في الغدِ

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . وندر حذفها في غيرهِ نحو ان جاءَ صاحبها و إلَّا استمتِعْ بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرَّحًا بهِ في اللفظ او مضمَّنًا في المعنى فيتناول إنْ وسائر الادوات المتضمنة معناها . وهو يؤَثّر في لفظ معموليهِ بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمرٌّ في الشرط لفظًا ومعنًى في المضارع نحو وان تعودوا نَعُدْ . ومعنًى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عُوقِب . وأمَّا في الجواب فقد يكون تأثيرهُ لفظًا ومعنًى ايضًا كما في المثال الاوَّل . او معنًى فقط كما في المثال الثاني فانهُ في معنى يُعاقَب . وعلى كليهما يكون مرتبطًا بالشرط فلا حاجة الى ربطهِ بالفاء * فان لم يؤَثّر في المعنى ايضًا كما في المسائل المذكورة آنفًا وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطًا وهو ضابطٌ مُطَّرِدٌ فعليك بالاستقراء

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا ٱلْفَاءَ ٱقْتَضَى كَٱلْمُبْتَدَا فَٱلرَّفْعُ مَعْهَا فُرِضَا

اي انهُ قد يُقدَّر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدإِ مع المضارع فانهُ يجعل الجواب جملةً اسمية . وحينئذٍ يجب ربطهُ بالفاء لانهُ قد تعاصى عن تأثير اداة الشرط فيهِ . ويجب رفع المضارع لانهُ قد صار مجرَّدًا بوقوعهِ خبرًا للمبتدإِ المذكور نحو ان تزُرْني فأُكرِمُك

بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليهِ * وكذلك قد تُقدَّر قد مع الماضي فيُربَط بالفآء كما يُربَط مع ذكرها نحو ان كان قميصهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقَتْ اي فقد صَدَقَت * فان لم يكن معها شيء يمنع تأثير الاداة لا لفظًا ولا تقديرًا امتنعت الفآء . وذلك يكون في الماضي المتصرّف المجرَّد من قد نحو مَن صَبَرَ ظَفِر . والمضارع المنفيّ بلم نحو مَنْ حَرَصَ لم يندَمْ * واما المنفيُّ بلا فان جُعِلَت لنفي المستقبل يُربَط بالفآء مرفوعًا على تقدير المبتدإ كما مرَّ نحو فمَنْ يُؤْمِنْ بربهِ فلا يخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا اي فهو لا يخاف . وان جُعِلَت لمجرَّد النفي امتنعت الفآء لامكان تأثير حرف الشرط فيهِ فيُجزَم نحو وان تَعُدُّوا نعمةَ الله لا تُحصُوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّر هنا لا يكون الَّا ضميرًا كما رأيت . فان كان ضمير غيبةٍ ولم يتقدمهُ ما يعود اليهِ نحو ان قمت فيقوم زيدٌ جُعِلَ ضميرَ الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ ٱلْجَوَابِ مَا ٱقْتَرَنْ بِٱلْفَاءِ فَٱجْزِمْهُ أَوِ ٱنْصِبْ قَصْدَ أَنْ
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَٱلرَّفْعَ زِدْ مُسْتَأْنِفًا وَٱلْوَاوُ كَٱلْفَاءِ تَرِدْ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفآء قبل الجواب نحو ان تزُرْني فتحدِّثني أُكرِمْك جاز فيهِ الجزم عطفًا على لفظ ما قبلهُ او محلّهِ والنصب على إضمار أنِ المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تُبدُوا ما في انفسكم او تُخفوهُ يُحاسِبكم بهِ الله فيَغفِرُ لمن يشآء جاز فيهِ الرفع ايضًا على الاستئناف فتجتمع فيهِ الاوجه الثلثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انهُ من يتّقِ ويصبرْ فان الله لا يُضيع اجر المحسنين . ونحو ان تُخفوا ما في صدوركم او تُبدوهُ يَعلَمْهُ الله ويعلمَ ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الأولى والثلثة في الثانية * واقوى هذه الاوجه الجزم واضعفها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أنْ في هذا المقام لان كلًّا من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوهُ * ولم يجيزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصحُّ قبل استيفآء الكلام . واجازهُ بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمحذوف والجملة حالٌ ولعلهُ لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبِطُونَ جُمْلَةَ ٱسْمٍ بِإِذَا لِفَجْأَةٍ كَٱلْفَاءِ مَعْ إِنْ وَإِذَا
وَذَاكَ فِي مُوجَبَةٍ ذَاتِ خَبَرْ وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرْ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفآء لشبهها بها في اقتضآئها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبريّةً مُوجَبةً وان لا يدخل

عليها ناسخٌ * وعلى ذلك تتعيَّن الفآء في نحو ان اطاع زيدٌ فسلامٌ عليهِ . وان قام عمرٌو فما زيدٌ بقائمٍ . وان غاب زيدٌ فان عمرًا حاضرٌ * وتُعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة إِنْ لانها أُمُّ الباب نحو وان تُصِبهم سيّئةٌ بما قدَّمت ايديهم اذا هم يَقنَطون . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب بهِ من يشآء من عبادهِ اذا هم يستبشرون* ولا يُربَط بها جواب غيرهما في الصحيح

وَقَدِّرِ ٱلشَّرْطَ بِإِنْ بَعْدَ ٱلطَّلَبْ ... مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلْ تُجَبْ
وَجَازَ غَيْرُ ٱلْمَحْضِ إِذْ لَيْسَ هُنَا ... كَٱلنَّصْبِ سَبْكُ مَصْدَرٍ تَعَيَّنَا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعهِ المذكورة في باب النواصب . وحكمهُ ان تكون اداة الشرط المقدَّرة إِن لانها امُّ الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف . وان يكون الطلب المذكور مسبِّبًا لجواب الشرط المقدَّر ليتأتى معهُ تقدير الشرط المحذوف . ومن ثَمَّ يُجزَم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدَّرة على الاصحّ وعليهِ مثال النظم فان تقديرهُ اسأَلْ فان تسأَل تُجَبْ. وقس عليهِ نحو لا تدنُ من الاسد تَسلَمْ وهل تزورني أُحسِنْ اليك وهلمَّ جرًّا * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضًا كما في باب النصب اذ لا مقتضي هنا لتأْويل المصدر كما هناك. فيجوز ان يُقال صَهْ أُحدِّثْكَ ونَزالِ أَنظُرْكَ ورزَقني الله مالًا اتصدَّقْ منهُ وحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناس وما اشبه ذلك بالاتّفاق بخلاف الجواب المقرون بالفآء * فان لم يكن الطلب مسبِّبًا للفعل نحو ذَرْهم في خوضهم يلعبون ضَعُفَ الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانهُ يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمهِ ولا يقع بعد النفي لانهُ يقتضي تحقُّق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يُجزَم الجواب بعد هذا كما لا يُجزَم بعد ذاك * ويُشترَط في النهي ان يكون الشرط المقدَّر بعدهُ منفيًا ليكون الجواب مرتبًا على النفي المناسب لمعنى النهي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدنُ من الاسد فان لا تدنُ منهُ تسلم. وضابطهُ ان يصحّ تقدير إِنْ قبل لا الناهية على جعلها نافيةً كما ترى فلا يُقال لا تدنُ من الاسد تهلِكْ اذ لا يصحّ ان يقال ان لا تدنُ منهُ تهلك * والشرط المقدَّر بعد الطلب الجامد يُؤخذ من لفظ مرادفهِ المشتقّ فيكون التقدير في قولك صَهْ أُحدِّثْكَ إِنْ تسكُتْ أُحدِّثْك . وقس نظائرهُ عليه

وَعَاضَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مُقَدَّمًا كَٱلْعَبْدُ حُرٌّ إِنْ وَفَى
وَمَا بِهِ أُخْبِرَ عَمَّا قُدِّمَا فَوَجَبَ ٱلْحَذْفُ لِذَاكَ مَعْهُمَا

اي انهُ يُعتاض عن الجواب الذي شرطهُ فعلٌ ماضٍ بما يتقدَّم اداة الشرط من جملةٍ يُكتفَى بها في الدلالة عليهِ كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبرٍ عن اسمٍ سابق نحو انّا ان شاء الله لمهتدون * وانما اختصَّ ذلك على الاصحّ بكون الشرط ماضياً ليكون على وجهٍ لا يظهر فيهِ عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنىً نحو ستندم ان لم تفعل . وحينئذٍ يكون ما اعتيض بهِ عن الجواب دليلاً عليهِ فيقدَّر من مثل لفظهِ الّا انهُ لا يجوز التصريح بهِ في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض عنهُ كما علمت

وَٱلشَّرْطُ وَٱلْقَسَمُ إِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَبَرٍ أُجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ ٱلشَّرْطُ يُرَجِّحُونَهُ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمهما ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوهِ جُعِل الجواب للسابق منهما فاستُغني بهِ عن جواب الآخر . فيُقال ان يَقُمْ زيدٌ والله أَقُمْ والله ان جاء زيدٌ لاكرمنَّهُ * وأمَّا ان تقدَّمهما ما يطلب الخبر فيُرجَّح بعدهُ جانب الشرط مطلقاً لوقوعهِ خبرًا وهو عمدةٌ في الكلام بخلاف القسم فانهُ يُساق لمجرَّد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمْهُ وان يذنبْ والله اضربْهُ بالجزم فيهما جميعاً * وقيل لا يختصُّ ترجيح الشرط بوقوعهِ بعد ذي الخبر بل يترجَّح بدونهِ لتعليق المعنى عليهِ بخلاف القسَم * واعلم ان إنْ قد تُستعمَل بعد واو الحال لمجرَّد الوصل والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثُرَ ما لهُ بخيلٌ . ومنهُ قول الشاعر

وان الكثيبَ الفردَ من جانب الحمى اليَّ وان لم آتهِ لحبيبُ

ويُقال لها حينئذٍ إِن الوصلية * و يكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو ان زُرتني أَزُرْكَ و إِلَّا فلا . او احدهما نحو زُرْني و إِلَّا أعتُبْ عليك . فان كان لك عذرٌ فلا . اي وان لم تزرني فلا ازورك وهلمَّ جرًّا * وقد يُحذَف الشرط معها بدون لا وشرطهُ ان يكون المحذوف كان كما مرَّ في بابها كقولهم المرءُ مجزيٌّ بعملهِ إِنْ خيرًا فخيرٌ . اي ان كان

خيرًا * وندر حذفهُ مع غير إنْ مقترنًا بلا كقول بعضهم مَن يُسَلّمْ عليك فسلّمْ عليهِ ومَنْ لا فلا تعبأْ بهِ . اي ومَن لا يُسلِّمْ * فاعرف كلَّ ذلك

وَرُبَّمَا تُجْعَلُ مَنْ مِثْلَ ٱلَّذِي نَابِذَةً لِلشَّرْطِ فَٱلْجَزْمَ ٱنْبِذِ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا ٱلنَّفْيِ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيٍّ طَرًّا قَدْ شَمَلْ

اي ان مَنْ قد تُجعَل اسمًا موصولاً مجرَّدًا عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو من يطلبُ يجِدُ برفع الفعلين وهو من نوادر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او ايٌّ بعد ما النافية وهل وجب اجراؤهنَّ هذا المجرى فيُقال ما مَن يقومُ اقومُ معهُ وهل ايَّ شيءٍ تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختصُّ بنفي الحال وهل تختصُّ بالاثبات كما سيأتي في المسائل المنثورة فلا يناسبهما الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليهِ قول الشاعر

وقِدْرٍ ككفِّ القردِ لا مستعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يأْتِها يتدَسَّمِ

والهمزة لا تختصُّ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضًا فيقال أَمَنْ يَقُمْ نَقُمْ معهُ بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائيَّة لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيُقال زرت زيدًا فاذا مَنْ يزورُهُ يكرمُهُ بالرفع . غير انهُ قد يُضمَر بعدها مبتدأٌ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصَّرْ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ عَامِلَ ٱلْفِعْلِ ٱقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنًى قَبْلَ لَفْظٍ فُرِضَا
فَمَا نَفَى جَزْمًا إِلَى ٱلْمَاضِي قَلَبْ وَغَيْرُهُ ٱسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبْ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغيّر معناهُ من جهة الزمان قبل ان يغيّر لفظهُ من جهة الإعراب . فما وُضع للنفي من الجوازم وهو لم ولمَّا يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت آنفًا . والنواصب و بقيَّة الجوازم تُخلِصهُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطًا او جوابًا انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الاَّ مستقبلاً لانهُ غير واقعٍ . وكذلك الجواب لانهُ مرتَّبٌ عليهِ ومن ثمَّ يكون مستقبلاً معنًى مجزومًا محلاًّ * وبهذا الاعتبار لا تؤثر أنِ المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغيّر معناهُ

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصلٌ

في الاحرف المشبَّهة بليس

بِلَيْسَ مَا لِشَبَهٍ تَمَّ ٱلْحِقِ مَوْصُولَةً بِٱسْمٍ إِذَا ٱلنَّفْيُ بَقِي

اي ان ما النافية تلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شبهًا تامًّا وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها اربعة شروط. الاول والثاني ان لا يتقدَّم خبرها ولا معمولهُ على اسمها لانها لا تقدر على التصرُّف في معمولاتها لضعفها * والثالث ان لا تزاد بعدها إِنْ لانها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها بإِلَّا لان ذلك يقتضي ايجابهُ فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيدٌ قائمًا. وإلَّا أُهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامَكَ عمرٌو ضاربٌ وما زيدٌ الَّا شاعرٌ وما إنْ عمرٌو كريمٌ برفع الجزءين مبتدأً وخبرًا * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفًا لقلة الاعتداد بهِ وعليهِ قول الشاعر

بأُهبةِ حزمٍ لُذْ وإن كنتَ آمنًا فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُواليا

بخلاف غيرهِ فان الفصل بهِ يُبطِل عملها بالاتفاق وعليهِ قول الآخر

وقالوا تَعرَّفْها المنازلَ من مِنىً وما كلَّ من وافى مِنىً انا عارفُ

واعلم ان إِعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهملونها مطلقًا لانها لا تختصُّ بقبيلٍ كما هو القياس. ولذلك تُلقَّب العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعْ مِنْ خَبَرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعْ

اي انهُ لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرفَع كلُّ ما انتقض نفيهُ من متعلقاتها. وذلك يكون في الخبر كما مرَّ. وفي المُبدَل منهُ اذا وقع بعد الَّا نحو ما زيدٌ شيئًا الَّا شيءٌ لا يُعبأُ بهِ. وفي المعطوف عليهِ ببل ولكن نحو ما زيدٌ قائمًا بل جالسٌ وما عمرٌو مقيمًا لكن راحلٌ. وذلك على اتباع البدل لمحلّ الخبر قبل دخول ما. وتأويل المعطوف خبرًا

لمبتدإٍ محذوف اي بل هو جالسٌ ولكن هو راحلٌ * ويجوز في ما بعد الاَّ النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيهِ * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيدٌ شاعرًا ولا كاتبًا بنصب المعطوف . ويجوز رفعهُ قليلاً باضمار المبتدإ قبلهُ * فتدبَّر

وَأُلْحِقَ ٱلْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعْ نَكِرَةٍ كَلَا غُلَامٌ مُقْبِلَا

اي انهم الحقوا إِنِ النافية بما في العمل لمشابهتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم إِنْ احدٌ خيرًا من احدٍ إِلَّا بالعافية . وقول شاعرهم

إِنِ المرءُ ميتًا بانقضاءِ حياتهِ ولكن بأَنْ يُبغَى عليهِ فيُخذَلا

والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بإِلَّا نحو إِن هذا الَّا مَلَكٌ كريمٌ . غير انهُ لا يُجب لورود السماع بدونهِ كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها أَحطُّ رتبةً منهما لضعف شَبَهِها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة بينهما في مجرَّد النفي فقط . ولذلك أُعمِلَت في النكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظم لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضًا وعليها قول الشاعر

تَعزَّ فلا شيءٌ على الارض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وحلَّت سَوادَ القلب لا انا باغيًا سواها ولا في حُبّها مُتراخيا

وقيل انهُ لم يُسمع إِعمالها الَّا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفًا كما في قول الشاعر

مَن صدَّ عن نيرانها فانا أبنُ قيسٍ لا بَراحُ

اي لا براحُ لي * واعلم انهُ يُعتبَر في إِنْ ولا من الشروط ما اعتُبِر في ما . وانتقاض نفي الخبر يُبطِل عمل الجميع اذا كان بنفس إِلَّا . فان كان بما هو بمعناها لا يبطلهُ ويكون هو المعمول حينئذٍ نحو ما زيدٌ غيرَ شاعرٍ وإِنْ عمرٌو سوى كاتبٍ ولا كاتبٌ غيرَ قارئٍ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

وَزِيدَتِ ٱلتَّآءُ عَلَى لَا فَسَقَطْ إِسْمٌ وَفِي ٱلزَّمَانِ أُعْمِلَتْ فَقَطْ

اي ان التاء زيدت على لا فصارت لاتَ وحينئذٍ التزموا حذف اسمها لان التاء قد

صارت كالفاصل بينها و بين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولاتَ حينَ مناصٍ بالنصب في قراءة الجمهور اي ولاتَ الحينُ حينَ مناص . وهو الشائع في لسان العرب * ومن ثمَّ اوجبوا ان يكون معمولاها بلفظٍ واحدٍ كما رأيت ليُدَلَّ بالثابت منهما على المحذوف . ولم يُعمِلوها الاَّ في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفهُ كالساعة والاوان ونحوهما في الصحيح وعليهِ قول الشاعر

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ والبغيُ مرتعُ مبتغيهِ وخيمُ

وذلك لان اسماء الزمان أيسر تأثُّرًا من غيرها فيسهلُ عملها فيها * وللنحاة في هذا المقام كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منهُ على ما ذُكِر وهو المعوَّل عليهِ عند الجمهور

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهْوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَهْيَ هُنَا تَحْتَمِلُ ٱلْكُلَّ فَلَا تَعَبًا بِمَنْ عَيَّنَ مَعْهَا ٱلْأَوَّلَا

اي ان لا تحتمل ان تكون لنفي الواحد خصوصًا او لنفي الجنس عمومًا . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتمل الامرين فلا يتعيَّن احدهما الاَّ عن قرينةٍ بخلاف العاملة عمل إنَّ كما سيأتي * فاذا قيل لا رجلٌ في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجلٌ واحدٌ فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجالٌ . وان يكون ليس فيها احدٌ من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافًا لمن يزعم انها لا تكون الاَّ نافيةً للوحدة

فصلٌ

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفْيِ ٱلْجِنْسِ نَصًّا فَيُعْمِلُونَهَا بِٱلْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما يُنفَى بها عند إعمالها عمل ليس . ومن ثمَّ يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على إنَّ لانها تَرِد لتاكيد النفي والمبالغة فيهِ كما ترد إنَّ للتاكيد والمبالغة في الإثبات . ويُقال لها لا التبرئة لانها تبرِّئ الجنس مما يُنسَب اليهِ وتنزِّههُ عنهُ * واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً كما مرَّ في العاملة عمل ليس او نصًّا كما هنا اذا كان اسمها مفردًا اي غير

مثنًّى ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملةً لنفي الجنس عمومًا ونفي قيد الاثنويَّة او الجمعيَّة . فاذا قيل لارجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بَنُونَ لزيدٍ او لا بَنِينَ . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل انَّ عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ ٱلنَّكِرَةُ أَسْمًا مُفْرَدَا تُبْنَ كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عُهِدَا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آنفًا قد وقعت اسمًا لها مفردًا اي غير مضافٍ ولا مشبَّهٍ بهِ تُبنَى على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظُ البناء محلَّ الاعراب . فيُقال لا رَجُلَ في الدارِ بالفتح ولا مؤمناتِ عندنا بالكسر ولا حَرَمِينَ في البادية ولا مسلمين في الجاهليَّة بالياء فيهما * واختُلف في علَّة هذا البناء والاكثرون على ان الاسم المتصل بلا قد رُكِّب معها تركيب خمسةَ عَشَرَ بدليل انهُ اذا فُصِل بينهما امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبَّه بالمضاف هو ما اتصل بهِ شيءٌ من تمام معناهُ كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليهِ في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جرٍّ يُعرَب ما بعدها مجرورًا بهِ نحو سرتُ بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ . وذلك لامتناع بنائهِ حينئذٍ لان حرف الجرّ يطلب الاسم متصلًا بهِ فتكون لا معترضةً بينهما كالزائدة لإفادة النفي .

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعَهُنَّ ٱلسَّالِمَ ٱفْتَحْ إِنْ تُرِدْ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ ٱلْكَسْرِ يَرِدْ

اي ان جمع المؤنَّث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤُهُ على الفتح ايضًا طردًا لباب المنصوبات بالحركة او نظرًا الى الاصل في بناء المركَّبات . وقد رُوي بالكسر والفتح قول الشاعر

ان الشبابَ الذي مجدٌ عواقبهُ فيهِ نَلَذُّ ولا لذّاتَ للشيبِ

واجاز قومٌ تنوينهُ مع الكسر لانهُ كنون مسلمين لا كتنوين رجل فلا ينافي البناء . وعليهِ يُروى بهما قول الآخر

لا سابغات ولا جأواء باسلة تقي المَنُونَ لدى استيفاء آجالِ

وهو من نوادر الاستعمال

وَٱنْصِبْ سِوَى ٱلْمُفْرَدِ إِذْ يَأْبِي ٱلْبِنَا وَقَدْ يَعُمُّ حَذْفُ تَنْوِينٍ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه بهِ ينصب مُعرَبًا لكراهتهم تركيب ثلاث كلمات فيقال لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا طالبًا علمًا موجودٌ بالنصب فيهما لفظًا * وقد يحمل المشبَّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُمِل عليهِ في الاعراب فيُقال لا طالبَ علمًا بلا تنوينٍ كما يُقال لا طالبَ علمٍ ليجري الباب كلهُ على نسقٍ واحدٍ . وهو مذهب البغداديين وعليهِ الحديث لا مانعَ لما اعطيت ولا مُعطِيَ لما منعت * واعلم ان المفرد ايضًا قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوهِ مُصرَّحًا معهُ باللام كقولهم لا ابالهُ ولايدَيْ لك في هذا . ولا يكون ذلك الَّا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا أبًا في الدار . ويُشترَط في متعلَّقها ان يكون صفةً للاسم لا خبرًا عنهُ ليكون متمِّمًا لهُ كالمضاف اليهِ . والخبر محذوفٌ كما في المثال الاوَّل اي موجودٌ او مذكورٌ كما في المثال الثاني . فان جُعِل خبرًا قيل لا ابَ لهُ ولا يدَينِ لكَ باسقاط الالف واثبات النون * وهو عند الاكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مرَّ . والاخ كقول الشاعر

اخاكَ اخاكَ إنَّ من لا اخا لهُ كساعٍ الى الهيجى بغير سلاحِ

وشائعٌ في المثنى والمجموع على حدّهِ قياسًا فيهما كقولهم ثوبٌ لاكُمَّيْ لهُ وقولك لا كاتبِيْ للامير وما اشبه ذلك

وَٱلْوَصْلُ شَرْطٌ فِي ٱلْجَمِيعِ ٱعْتُمِدَا مَعْهَا فَتُلْغَى عِنْدَ فَصْلٍ أَبَدَا
وَحَيْثُ تُلْغَى جِئْ بِهَا مُكَرَّرَهْ فِي ٱلْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ ٱلنَّكِرَهْ

اي انهُ يُشترَط في كل ما ذُكِر من المفرد وغيرهِ ان يكون متَّصلاً بلا كما رأيت فان فصل بينهما وجب إلغاؤها * وحيثما أُلغِيَت وجب تكرارها ايضًا . وذلك انما يكون عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيُقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأَةٌ ولا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو بالرفع فيهما * أمَّا الإلغاءُ فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية مع المعرفة * وأمَّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضًا عمَّا فاتها من المباشرة لها ومع المعرفة ليكون التعدُّد قائمًا مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفةً في تأويل النكرة . وذلك يكون غالبًا في الأَعلام التي اشتهرت مُسمَّياتها ببعض الصفات نحو لا حاتمَ في عصرنا اي لا كريمَ كحاتمٍ . وعليهِ قول الراجز

لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ ولا فتى إلَّا ابنُ خيبريِّ

اي لا حاديَ حسنَ الحُداء * وقد يُراد بالعَلَم الواحدُ من مُسمَّياتهِ كقول الشاعر

وتبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثلهُ ... بريءٌ من الحمَّى سليمُ الجوانحِ

اي لا واحدَ من الزُيود . وهو مطروقٌ في الاستعمال

وَافْتَحْ كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي ... كُلًّا أَوِ ارْفَعْ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمِلِ

وَالثَّانِيَ انْصِبْ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا ... وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكرَّرت لا مع النكرة المفردة المتَّصلة بها نحو لا حولَ ولا قوَّةَ الَّا بالله جاز فتح الاسمين ورفعهما . وفتح الاوَّل ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع فتح الاوَّل * فان عطفت على المفتوح ولم تكرَّر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حولَ وقوَّةً بنصب قوَّة ورفعها . وقد رُوِي بالوجهين قول الشاعر

فلا أَبَ وابنًا مثل مروانَ وابنهِ ... اذا هُوَ بالمجد ارتدى وتأزَّرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون على البناء مطلقًا . والرفع بعدهُ يكون بالعطف على محلّ اسم لا باعتبار ما كان لهُ من معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محلّهِ باعتبار كونهِ قد صار منسوخًا بها . وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خصَّهُ بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد الفتح فعلى إِلغاء لا لتكرُّرها فيكون ما بعدها مبتدأً . ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين بالعطف على اوَّلها * وكلُّ ما رُفع او نُصِب بعطفٍ مصاحبًا لا تكون لا المُصاحِبة لهُ زائدةً لتاكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان معلومًا نحو لا بأْسَ اي لا بأْسَ عليك . واكثرُ ما يحذفونهُ مع الَّا نحو لا اله الَّا الله اي لا الهَ موجودٌ * واختُلف حينئذٍ في ما بعد الَّا والاشهر انهُ يُرفَع بدلًا من اسم لا باعتبار محلهِ من الابتداء على ما عرفت * واجازوا نصبهُ على الاستثناء لنيَّة التمام قبلهُ على ما مرَّ في باب الاستثناء * ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأْسَ عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ انْصِبِ ... مَعَهَا أَوِ ارْفَعْ مُطْلَقًا فِي الْمُعْرَبِ

اي فان فُقِد الإفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غُلامَ سفَرٍ ولا جاريةَ حضَرٍ لنا . او اختصَّ باحدهما دون الآخر نحو لا جاريةَ ولا غلامَ سفَرٍ عندنا او لا غُلامَ سفرٍ ولا جاريةَ لنا يُنصَب المُعرَب اي الغير المفرد او يُرفَع مطلقًا . فيجوز ان يكون كل

واحدٍ من المضافين منصوبًا او مرفوعًا . موافقًا لصاحبهِ او مخالفًا لهُ . وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فان لم تتكرَّر نحو لا غلامَ سفرٍ وجارية حَضَرٍ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاوَّل وامتنع مع رفعهِ * واما المفرد فيجوز فيهِ الفتح والرفع مطلقًا . والنصب في المعطوف منهُ على منصوبٍ * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفًا فعليك بالمراجعة

وَٱلنَّعتُ مِثْلُ ٱلْعَطْفِ مَعْهَا إِذْ وُصِلْ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِلْ

اي ان الصفة التي يُوصَف بها اسم لا متَّصلةً بهِ تجري مجرى المعطوف المقترن بلا . فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعرابٌ في اسلم المذاهب وانما لم تُنوَّن طلبًا للمشاكلة . وكلٌّ ذلك بالتبعيَّة لمحلّ الموصوف بعد دخول لا او قبلهُ على ما عرفت . فيُقال لا رجلَ كريمَ في الدار بالاوجه الثلثة . ولا رجلَ حسَنَ الوجه او راكبًا فرسًا عندنا بالنصب والرفع * وأمَّا المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف بدون لا . ومن ثمَّ يجوز فيها النصب والرفع مطلقًا ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي الى المشاكلة . فيقال لا رجلَ عندنا كريمًا او كريمٌ ولا غلامَ لنا حسَنَ الوجه او راكبٌ فرسًا بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متَّصلًا او منفصلًا نحو لا غلامَ سفرٍ جميلًا اوجميلٌ عندنا ولا صاحبَ علمٍ في المدينة بارعًا او بارعٌ . وقس على كل ذلك

وَٱنْصِبْ أَوِ ٱرْفَعْ دُونَ فَتْحٍ بَدَلَا مِنْ صَالِحٍ وَهْوَ لِكُلٍّ شَمَلَا

اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احدَ رجلًا ولا امرأةً في الدار يجوز فيهِ النصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عملِ الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيرهُ متَّصلًا بالاسم او منفصلًا عنهُ فانهُ يُنصَب او يُرفع بأَسرهِ * وأمَّا اذا لم يكن صالحًا للعمل فيهِ نحو لا أَحدَ زيدٌ ولا عمرٌو فيها فيتعيَّن رفعهُ لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ لَا كَمَحْضِ ٱلنَّفْيِ مَعْ هَمْزَةِ ٱلِٱسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ تَقَعْ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جاريةً على جميع الأَحكام التي كانت لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبر إِخلالهُ بتحقيق النفي * غير انهُ تارةً تبقى كل واحدةٍ منهما على معناها كقول الشاعر

أَلَا اصطِبارَ لسلمَى ام لها جَلَدٌ اذا أُلاقي الذي لاقاهُ امثالي

وتارةً يُراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلا ارْعِوآءَ لمن وَلَّتْ شبيبتهُ   وآذنت بمشيبٍ بعدهُ هَرَمُ

وتارةً التمني كقول الآخر

أَلا عُمْرَ ولّى مُستطاعٌ رجوعهُ   فيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يد الغفلاتِ

واعلم انهُ يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تَمنّيَ فيهِ من جميع مواقعها لان ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مرَّ . فتذكَّر

باب التوابع

فصلٌ

في احكام التوابع وانواعها

أَلتَّابعُ ٱلْمُوضِحُ مَا ٱشْتُقَّ وَرَدْ   لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَانٌ مَا جَمَدْ

وَمَا لِتَقْرِيرٍ بِهِ يُؤَكَّدُ   وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يُقْصَدُ

وَمَا بِحَرْفٍ فَٱدْعُهُ عَطْفَ ٱلنَّسَقْ   وَٱلْكُلُّ فِي ٱلْإِعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقْ

اي ان التابع الذي يُوضح متبوعهُ ان كان مشتقًّا نحو قال الإمامُ الاكبرُ فهو النعت . او جامدًا نحو قال الإمامُ عبدُ الله فهو عطف البيان * والذي يقرّر امر متبوعهِ نحو جآءَ الاميرُ نفسهُ هو التوكيد . والذي يُقصَد بالحكم دون حرفٍ نحو جآءَ زيدٌ اخوك هو البدل . والذي يتبع ما قبلهُ بواسطة حرفٍ نحو جآءَ زيدٌ وعمرٌو هو عطف النسق * وكلُّ ذلك يتبع ما قبلهُ في الاعراب مطلقًا . واما في غيرهِ ففيهِ تفصيلٌ سيُذكَر

فصلٌ

في النعت

أَلنَّعْتُ لِٱسْمٍ ظَاهِرٍ فَٱلْمَعْرِفَهْ   أَوْضِحْ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِّصْ بِٱلصِّفَهْ

اي ان النعت يختصُّ بالاسم لانهُ حكمٌ على المنعوت والمحكوم عليهِ لا يكون الَّا اسمًا . ويختصُّ الاسم المنعوت بكونهِ ظاهرًا لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يُوصَف

بهِ وضمير الغائب محمولٌ عليهِ طردًا للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعت فيهِ للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيهِ نحو جاءَ زيدٌ التاجرُ . او نكرةً فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءَني رجلٌ عالمٌ * وقد يكون النعت لمجرَّد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امسِ الدابرُ . او الترحُّم نحو اللهمَّ انا عبدك الذليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرَّدًا عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعمَ العواذلُ أنَّ رِحلتنا غدًا وبذاك خبَّرنا الغرابُ الاسودُ

قيل وقد يوصف الشيءُ بنفسهِ للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقلٍ عاقلٍ اعيت مذاهبهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلقاهُ مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعلَّهُ اولى بهِ

وَهْوَ بِمُضْمَرٍ لَهُ ٱلرَّبْطُ ٱقْتَضَى وَصْفاً عَلَيْهِ بِٱشْتِقَاقٍ قَدْ قَضَى

وَٱلشَّاهِدُ ٱلْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِٱلْوَصْفِ مَعْنًى حُمِلَا

اي ان النعت يقتضي ان يُربَط بضمير المنعوت لانهُ حكمٌ عليهِ فلا بدَّ لهُ من ذلك لاجل تقييدهِ بهِ . وحكمهُ ان يكون وصفًا وذلك يقضي بكونهِ مشتقًّا كما رأيت آنفًا لان الوصف لا يكون جامدًا . والمراد بالوصف ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبهِ وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأَفعَلُ التفضيل * وأَمَّا قولهم شاهدٌ عَدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضافٍ محذوفٍ اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت بهِ يكون غالبًا بمعنى الفاعل نحو وجاءُوا على قميصهِ بدمٍ كَذِبٍ اي كاذبٍ . وعليهِ مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رَجُلٌ رِضًى ومُحَدِّثٌ ثقةٌ اي مرضيٌّ وموثوقٌ بهِ * ولا يكون الَّا ثلاثيًّا غير ميميٍّ ولا يُثنَّى ولا يُجمَع ولا يؤنَّث فيكون مفردًا مذكَّرًا مع الجميع جريًا على اصلهِ وهو مقصورٌ على السماع

وَأَشْبَهَ ٱلْمُشْتَقَّ لَفْظًا مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنًى كَٱلْفَتَى هٰذَا ٱفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتقّ في المعنى يشبه المشتقَّ في اللفظ حقيقةً فيجوز النعت بهِ كأسماءِ الإشارة غير المكانيَّة نحو الفتى هذا اي المشار اليهِ او الحاضر * وأَمَّا

المكانيَّة فلا تقع نعتًا بانفسها لانها ظروفٌ وانما النعت بمتعلّقاتها * ومن هذا القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعُها والاسم المنسوب وأسماء العدد واسم الجنس القائم بمسمَّاهُ معنى يُوصَف بهِ. فيُقال هذا رجلٌ ذو مالٍ اي صاحب مال. ورأيت رجلًا تميميًّا اي منسوبًا الى تميم. ومررت برجالٍ ثلثةٍ اي معدودين بهذا العدد. وعندي رجلٌ أسدٌ اي شُجاعٌ * ويُقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدَّرة بالالف واللام لان الذي قام مثلًا بمنزلة القائم. وعلى ذي الصاحبيَّة ذو الطائيَّة لاتحادهما في اللفظ. وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطَّار لاتحادهما في المعنى * وممَّا يُنعَت بهِ من الجوامد ما التي يُراد بها الإبهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفيَّة كقولهم لأَمرٍ ما جدَعَ قصيرٌ أَنفَهُ اي لأَمرٍ من الامور * وقيل قد يُراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمتُ على اقامة ذي صباحٍ ... لأَمرٍ ما يُسوِّدُ من يسودُ

اي لأَمرٍ عظيمٍ. وهي على الصحيح اسمٌ تُنعَت بهِ النكرات خلافًا لمن ادَّعى لها الحرفيَّة. ولا يُنعَت بغير ما ذكرناهُ من الاسماء المشتقَّة والجامدة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعت ان يدلَّ على معنًى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال لهُ الحقيقيُّ * وقد يدلُّ على معنًى في متعلّق المنعوت كما سترى وهو ملحقٌ بهِ

وَقَدْ يَكُونُ ٱلنَّعْتُ فِي ٱلْمَعْنَى لِمَا ... بَعْدُ كَنَجْدُ ٱلْغَضُّ مَرْعَاهَا حِمَى
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ ... فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
لٰكِنَّهُ كَٱلْفِعْلِ فِي ٱلْإِفْرَادِ ... يَجْرِي وَفِي ٱلتَّذْكِيرِ وَٱلْأَضْدَادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعدهُ لا لما قبلهُ كما مرَّ ويُقال لهُ السببيُّ لانهُ يتعلَّق في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما لهُ اتصالٌ بهِ لا بالمنعوت نفسهِ نحو جاء الرجلُ الكريمُ ابوهُ وعليهِ مثال النظم كما رأيت * وكلُّهُ يكون بحسب ما قبلهُ في التعريف والتنكير مطلقًا. وأمَّا في الافراد والتذكير واضدادهما وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانهِ * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابَقَهُ في كل ذلك كما يطابقهُ الفعل فيُقال جاءني رجلٌ كاتبٌ ورجلانِ كاتبانِ ورجالٌ كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ وامرأتانِ كاتبتانِ ونساءٌ كاتبات كما يُقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلمَّ جرًّا. ما لم يكن ممَّا يشترك فيهِ المذكَّر والمؤنث كصَبُور وجريح وعلَّامة فلا يتغيَّر عن لفظهِ في

التذكير والتأنيث * وان رفع سَبَبيَّهُ الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث والافراد ولم يطابقهُ في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيُقال رجلٌ ذاهبٌ غلامهُ وذاهبٌ غلاماهُ او غلمانهُ وذاهبةٌ جاريتاهُ او جواريهِ كما يُقال يذهب غلامهُ و يذهب غلاماهُ وهلمَّ جرًّا * وكذلك اذا رفع ضميرهُ البارز نحو جاءَني غلاماك الضاربُهما أنتَ وقس عليهِ فلا يُثنَّى ولا يُجمَع الّا على لُغة يتعاقبون كما مرَّ في بحث الفاعل * غير ان الجمع المحظور انما هو جمع السلامة وأمَّا جمع التكسير فجائزٌ عند الجمهور لخروجهِ بالتكسير عن موازنة الفعل * واختُلِف في الترجيح بينهُ وبين الإفراد ولعلَّ الأوجهَ ما ذهب اليهِ بعض المحققين من انهُ ان كان المنعوت جمعًا كمررت برجالٍ قيامٍ عبيدُهم فالتكسير افصح وإن كان مفردًا او مثنًّى فالإفراد افصح * واعلم انهُ يجوز في النعت فضلاً عمَّا ذُكِر كلُّ ما جاز في الفعل مع مرفوعهِ ويمتنع فيهِ كلُّ ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ ٱلصِّلَهْ لِنَكِرَةٍ بِنَكِرَةٍ مُأَوَّلَهْ

اي انهم ينعتون بجملةٍ مثل جملة الصلة في كونها خبريةً مشتملةً على ضميرٍ يعود الى المحكوم بها عليهِ . وهي تختصُّ بالنكرة على تأويلها بنكرةٍ نحو لقيت رجلاً يركضُ اي راكضًا وقس عليهِ . وأَمَّا قول الشاعر

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني فأَعِفُّ ثمَّ اقول لا يعنيني

فقيل جملة يسبُّني نعتٌ للَّئيم باعتبار كونهِ نكرةً في المعنى لانهُ محلًّى بلام الجنس وهي لا تفيد تعريفًا في المعنى لانها لا تقتضي شخصًا بعينهِ . وقيل هي حالٌ باعتبار صورة التعريف فيهِ وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت إنشائيَّةً فلا يُقال عندي رجلٌ هل تعرفهُ ولا عندك غلامٌ ليتهُ كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطَب وذلك لا يكون الّا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاءُ غير محصلٍ في الواقع ولذلك لا يصلح لهُ بخلاف الخبر كما علمت في بابهِ * واعلم انهُ اذا نُعِت بمفردٍ وجملةٍ يُقدَّم المفرد لانهُ الاصل فيُقال عندي رجلٌ فاضلٌ يحبُّ العلماءَ . وندر تقديم الجملة نحو هذا كتابٌ انزلناهُ مباركٌ

وَبَيْنَ مَنْعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فُصِلْ مَا لَمْ يَكُ ٱلنَّعْتُ لِمُبْهَمٍ جُعِلْ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانهُ لَقَسَمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ . ما لم يكنِ النعت لمُبهَمٍ نحو مررت بهذا الكريمِ فلا يجوز الفصل لشدَّة طلب المُبهَم لما يوضحهُ فتشتد

الملازمة بينهما * واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإمّا فيلتزمون تكرارهما بين النعوت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يومٌ لا حارٌّ ولا باردٌ ولكل نفسٍ أجلٌ إمّا قريبٌ وإمّا بعيدٌ. وهو كثيرٌ في الاستعمال

وَنَعْتَ مَا عُدِّدَ تَفْرِيقًا عَطِفْ بِٱلْوَاوِ حَتْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفْ

اي ان نعت المنعوت المتعدّد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضهِ على بعضٍ تفريقًا لهُ نحو عندي رجلان قيسيٌّ وتميميٌّ وثلثة رجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ. بخلاف المتّفق فانهُ يُستغنى بتثنيتهِ وجمعهِ عن تفريقهِ نحو مررت برجلين فاضلين ورجالٍ فضلاء * وجاز العطف ايضًا مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

الى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المُزدَحَمْ

ولا يكون العطف مع المتعدّد الّا بالواو لافادتها مجرّد الجمع. واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعةً عليهِ في حالةٍ واحدةٍ تعينت الواو ايضًا والّا جاز العطف بجميع الحروف الّا حتّى وأمْ. ومنهُ قول الشاعر

يا لَهفَ زَيَّابةَ للحرثِ الـ صابحِ فالغانمِ فالآئبِ

ويُستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنّى والمجموع فلا يُقال مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ولا بهؤلاء الشاعرِ والكاتبِ والفقيهِ على سبيل النعت وانما يقال على سبيل البدل او البيان.

وَجَازَ قَطْعُ ٱلنَّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمِ كَٱلنَّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوِ ٱلتَّرَحُّمِ
وَأَخِّرِ ٱلْمَقْطُوعَ عَمَّا يَتْبَعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقٍ يَقَعُ

اي انهُ يجوز قطع النعت عن التبعيّة اذا لم يكن ذكرهُ لازمًا للمنعوت كالنعت الذي يُراد بهِ المدح او الترحم. فيجوز رفعهُ على إضمار مبتدإٍ نحو هوَ. ونصبهُ على إضمار فعلٍ نحو أعني * وأمّا اذا كان ذكرهُ لازمًا لغرضٍ كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزوميّ. او تقريرهِ نحو ضربةٍ واحدةٍ. او رفع إبهامهِ نحو هذا الفارس. او اتّباع الاستعمال نحو الجمّ الغفير فلا يجوز فيهِ القطع لانهُ مُنزَّل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعتًا واحدًا كما رأيت. وما كان متعدّدًا فان ما ليس بلازمٍ منهُ يجوز فيهِ القطع فيُقال جاء

الحرث المخزوميُّ الكريم بقطع الاخير. فان كان كلهُ غير لازمٍ جاز القطع فيهِ كلهِ نحو الحمدُ لله الغنيّ الحميد * واذا أُتبع بعض النعوت وقُطع بعضها وجب تأخير المقطوع عن المُتبع لئلاَّ يتشوَّش سياق الكلام بانقلابهِ من إعرابٍ الى آخر ثم الى آخر

وَتَقْتَضِي ٱلنَّكِرَةُ تَخْصِيصًا فَلَا ... يُقْطَعُ نَعْتٌ جَآءَ مَعْهَا أَوَّلَا

اي اذا كان المنعوت نكرةً تعيَّن الاتباع في اول نعتٍ لهُ لاجل تخصيصهِ بهِ ولا يجوز قطعهُ لانهُ اذا قُطِع صار مع المحذوف جملةً مستأْنَفةً فتبقى النكرة بلا تخصيصٍ وهي لا تستغني عن التخصيص * وأَمَّا ما يَرِد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيهِ القطع سوآءٌ تعين المنعوت بدونهِ ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول. وعلى ذلك قول الشاعر

ويأْوِي الى نِسوةٍ عُطَّلٍ ... وشُعثًا مراضيعَ مثلَ السعالي

فانهُ اكتفى بتبعيَّة الاول وقطَع ما يليهِ كما ترى

وَفِي ٱخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلْ ... إِقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلْ

اي اذا اختلف العاملان او عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدًا واكرمت عمرًا الفاضلان ورأيت عمرًا وقام زيدٌ الكريمين * ولا يجوز الإتباع لانهُ يؤَدّي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمولٍ واحدٍ من جهةٍ واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل واحدٌ نحو ضرب زيدٌ عمرًا الشاعران فانهُ يجب معهُ القطع لاختلاف نسبتهِ اليهما * وللقوم في هذا البحث كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منهُ على ما جلَّ وقلَّ طلبًا للاختصار * واعلم ان من الاسمآء ما يُنعت ويُنعَت بهِ كاسم الاشارة. وما لا يُنعت ولا يُنعت بهِ كالضمير. وما يُنعَت ولا يُنعت بهِ كالعَلَم. وما يُنعت بهِ ولا يُنعَت كالموصول المصدَّر بالالف واللام* والاشيآء التي يُنعَت بها هي الاسم المشتقُّ والجامد المأَوَّل بهِ وبعض المصادر والجُمَل كما عرفت * وامَّا الظروف فلمَّا كان النعت في الحقيقة بمتعلَّقاتها لا بها كما مرَّ كان يرجع الى تلك المتعلَّقات وهي داخلةٌ في الاشيآء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحًا لمباشرة العامل نحو وأَلَنَّا لهُ الحديدَ أَنِ اَعمَلْ سابغاتٍ اي دروعًا سابغاتٍ * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبلهُ كقول بعضهم مِنّا ظَعَنَ ومِنّا اقام اي منا فريقٌ ظعن وفريقٌ اقام . ونحو ومنّا دونَ ذلك اي ومنّا قومٌ دون ذلك * وقد يلزم الاستغناءُ با لصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثمَّ لا يقدَّر لها موصوفٌ ولا تحمل ضميرًا كالادهم المراد بهِ القيد فانهُ في الاصل صفةٌ لهُ ثم جُعِل اسمًا . فتقول جعلت في رجلهِ الادهم ولا نقول القيد الادهم* وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفًا فتوصَف نحو اذ عُرِض عليهِ بالعَشِيِّ الصافناتُ الجياد . وقس عليهِ

فصلٌ

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرْ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرْ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمر كما في قول الراجز

اقسمَ باللهِ ابو حَفْصٍ عُمَر ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَر

ولمّا كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامدًا غير مأوّلٍ بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسمًا كالنابغة ونحوهِ* والغالب فيهِ ان يكون اشهر من متبوعهِ لانهُ يوضحهُ ببيان حقيقتهِ فيكون كالتعريف لهُ كما في عُمَر ابن الخطّاب المكنّى بأبي حفص فان اسمهُ المعطوف على كنيتهِ اشهر منها * وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معًا* ولا يختصُّ بالأعلام خلافًا لبعضهم فانهُ يكون في غيرها ومنهُ قول الشاعر

والمُؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يمسحُها رُكبانُ مكّةَ بين الغَيْل والسَنَدِ

فان الطير بيانٌ للعائذات ولا عَلَميّة فيهما كما ترى

وَهْوَ كَنَعْتٍ وَفْقَ مَتْبُوعٍ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرَفَيْهِ الْمُضْمَرَا

اي ان عطف البيان كالنعت لانهُ يفيد ما يفيدهُ من إيضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقّات . ولذلك وجبت موافقتهُ للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعهُ . وامتنع وقوعهُ بين المُضمَرات فلا يُعطَف الضمير عطف بيانٍ ولا يُعطَف عليهِ كما لا يُنعَت ولا يُنعَت بهِ * واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباتهُ لان بعض النكرات قد يكون اخصَّ من بعضٍ

نحو لبست ثوبًا جُبّةً والأخصُّ يبيِّن الأعمَّ . وهو مذهب الكوفيين وعليهِ جمهور المحققين

وَجَآءَ بَيْنَ ٱلْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعَا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال ربِّ الى آخرهِ بيانٌ لجملة دعا مولاهُ لانها موضحةٌ لما فيها من الإبهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوهُ في الجُمَل وجعلوا منهُ فوسوس اليهِ الشيطانُ قال يا آدمُ هل ادلُّك على شجرة الخُلد ومُلْكٍ لا يَبلَى * والنحاة على خلافهِ فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانيين كما لا يخفى على ذي بصيرةٍ

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ ٱلْأَوَّلِ قَابِلَ طَرْحٍ كَانَ رِدْفَ ٱلْبَدَلِ

كَيَا أَخِي ذَا ٱلطَّوْقِ لَا عَمْرًا حَمَى قَوْمِي ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَا لَا أَكْرَمَا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يصحُّ ان يحلَّ محلَّ المعطوف عليهِ وهو يقبل الطرح للاستغناء عنهُ جاز ان يكون بدلاً منهُ كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن عَدِيّ اللخميّ . فانهُ يجوز ان يكون عطف بيانٍ على المُنادَى او بدل كلٍّ منهُ لانهُ يجوز ان يحلَّ محلَّهُ باقيًا على حكمهِ فيُقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حَمى قومي الرجال والنسآء فان التابع فيهِ يجوز ان يكون بيانًا للمتبوع او بدل تفصيلٍ منهُ لانهُ يجوز ان يقال حمى الرجال والنسآء . وكلُّ واحدٍ من التابعَين يقبل الطرح فيُقال يا اخي وحمى قومي فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إمّا من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمرًا فانهُ لا يجوز ان يحلَّ محلَّ الاول لان ذلك يقتضي نصب العَلَم المفرد لفظًا في النداء . وإمّا من جهة المعني كما اذا قيل أَكرِم قومي الرجالِ والنسآء فانهُ لا يجوز ان يحلَّ محلَّ الاول لان ذلك يؤدّي الى ان يكون عمرٌو افضل النسآء * وإمّا من جهتهما جميعًا كما اذا قيل هندُ جآء زيدٌ غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحلَّ محلَّ زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هندُ جآء زيدٌ لفقد الرابط المُخِلّ بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط صُوَرٌ شتّى يتعيَّن فيها البيان ويمتنع البدل منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أُعيذُكما باللهِ أَنْ تُحدِثا حربا

فان نصب نوفل يعيِّن العطف على عبد شمس ويمنع البدليَّة لانها تقتضي بناءَهُ على الضمّ . وقول الآخر

انا ابنُ التارك البكريّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ ترقبهُ وُقوعا

فان اقتران التارك بأَلْ يمنع بدليَّة بِشْرٍ لامتناع اضافتهِ اليهِ * ومنها نحو يا زيدُ الحرثُ ويا أَيُّها الرجلُ عبدُ الله وأَيُّ الرجلين زيدٍ وعمرٍو اتاك وكِلاَ اخويك بكرٍ وخالدٍ في الدار. فان كان ذلك تمتنع فيهِ البَدَليَّة لانها تقتضي دخول حرف النداء على مصحوب أَلْ وجَعْلَ العَلَم تابعًا لأَيِّ المُبهمة وإِضافة أَيّ الاستفهاميَّة الى معرفةٍ مفردة وإِضافة كِلاَ الى المفرد وكلُّ ذلك لا يجوز. وأَمَّا قول الشاعر

كِلاَ اخي وخليلي واجِدِي عَضُدًا في النائبات وإِلمام المُلِمَّاتِ

فشاذٌّ لا يُلتفت اليهِ * واذا قيل يا سعيدُ كُرْزٌ فان جُعِل التابع بيانًا جاز فيهِ الرفع والنصب كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعلهُ بدلاً لاقتضائهِ البناءَ على الضمّ. فان كان غير منصرفٍ نحو يا سعيدُ احمدُ جاز جعلهُ بدلاً على إِتباع اللفظ لكونهِ حينئذٍ مضمومًا غير منوَّنٍ وامتنع على اتباع المحلّ لاقتضائهِ النصب * واعلم انهم ذكروا فروقًا كثيرة بين عطف البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصودٍ بالنسبة وانهُ ليس في نيَّة إِحلالهِ محلَّ الاول ولا في نيَّة تكرار العامل ولا في التقدير من جملةٍ أُخرى. ولا يجوز فيهِ القطع ولا يكون ضميرًا ولا تابعًا لضميرٍ ولا فعلاً ولا تابعًا لفعلٍ ولا يخالف متبوعهُ في التعريف والتنكير. وان متبوعهُ لا يكون في نيَّة الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي الفروق المسلَّمة عند الجمهور فاحتفظ بها وبالله الهداية

فصلٌ
في التأكيد

يُؤَكَّدُ ٱسْمٌ لِمَجَازٍ يَحْتَمِلْ فِي نِسْبَةٍ أَوْ فِي عُمُومٍ قَدْ شَمِلْ
وَٱلنَّفْسُ وَٱلْعَيْنُ لِتَقْرِيرِ ٱلنَّسَبْ مَعْ مُضْمَرٍ لَهُ بِهِ ٱلرَّبْطُ وَجَبْ
وَلِلْعُمُومِ مَعْهُ كُلٌّ وَكِلَا كِلْتَا كَذَا أَجْمَعُ مِنْهُ قَدْ خَلَا

اي ان الاسم يُؤَكَّد لسبب مجازٍ يحتملهُ الكلام في نفس النسبة اليهِ او في عمومها الشامل لجميع افرادهِ * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم الموكَّد بهما ليربطهما بهِ. والثاني يكون بكلّ وكِلاَ وكِلْتا مع الضمير المذكور وأَجمع بدونهِ. فيُقال جاءَ الاميرُ نفسهُ وابنةُ الخليفة عينُها والقومُ كلُّهم والرجلانِ كلاهما والمرأَتانِ كِلْتاهما والجيشُ

أجمعُ دفعًا لاحتمال ان يكون قد جآء رسولُ من نُسِبَ المجيءُ الى ذاتهِ او بعضُ من نُسِبَ الى كلّهِ ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز* واعلم ان النفس والعين قد تُجرّان بباءٍ زائدةٍ نحو جآء الاميرُ بنفسهِ فيجري عليهما اعراب المتبوع محلاً* وقد يُؤكّد بهما جميعًا بشرط تقديم النفس على العين نحو جآء الاميرُ نفسهُ عينهُ لان النفس تدلُّ على الذات بالحقيقة والعين تدلُّ عليها بالمجاز* وقد يُؤكَّد بجميع كقول الشاعر

فداكَ حيُّ خَوْلانْ جميعهم وهَمْدانْ

وكذلك بعامّة نحو جآء القومُ عامَّتهم وكلاهما من نوادر الاستعمال ولذلك اغفلهما اكثر المصنّفين

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفْعٍ مُتَّصِلْ بِٱلنَّفْسِ أَوْ بِٱلْعَيْنِ بَعْدَ ٱلْمُنْفَصِلْ

اي ان ضمير الرفع المتصل اذا أُرِيدَ تأْكيدهُ بالنفس او بالعين يُؤكّد قبل ذلك بالضمير المنفصل فيقال زيدٌ جآء هو نفسهُ. وذلك لانهُ قد يلتبس في بعض الصُوَر نحو هندُ ذهبت نفسها او عينها. فانهُ يوهم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها فقالوا ذهبت هي نفسها او هي عينها دفعًا لهذا الالتباس. ثم حملوا على ذلك بقية الصُوَر طردًا للباب* ولمّا كان هذا المحذور لا يتأتّى مع الضمير المنفصل ولامع غير المرفوع من المتصل ولا في تاكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك. فيقال انت نفسُكَ ضربتَ زيدًا وإيّاكَ عينكَ اردتُ وهندُ رأيتُها نفسَها ومررت بها عينِها والقوم جآءوا كلّهُم وهلمّ جرًّا. وأمّا مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقًا فلا يقال جآء الاميرُ هو نفسهُ ولا رحل القومُ هم كلهم لان التاكيد تكملة للمؤكَّد والضمير اقوى من الظاهر في الأَعرَفيَّة والاقوى لا يكون تكملةً لما هو اضعف منهُ

وَعُزِزَ ٱلتَّأْكِيدُ بَعْدَ أَجْمَعِ بِأَكْتَعٍ فَأَبْتَعٍ فَأَبْصَعِ

وَهْوَ لِكُلِّ تَابِعٌ فِي ٱلْأَكْثَرِ مُضَافَةً أَغْنَتْ عَنِ ٱلتَّكَرُّرِ

اي ان التأْكيد يُقوّى بعد اجمع باكتع وما يليهِ. واجمع يُؤكّد بهِ غالبًا بعد كلّ. وهي تُستعمَل مضافةً الى ضمير المتبوع كما مرّ فيُستغنى بذلك عن تكرار الاضافة في اجمع وما يليهِ فيُقال جآء الجيشُ كلّهُ اجمعُ اكتعُ ابتعُ ابصعُ. ويقال لأَجمع وما يليهِ توابعُ كلّ ولأَكتع وما يليهِ توابعُ أجمع* وجميع هذه الالفاظ غير منصرفةٍ للوزن وشَبَه العلميَّة لانها معرفةٌ بلا مُعرِّفٍ كما مرّ في باب ما لا ينصرف وهو المشهور* وقد يؤكّد باجمع دون

كلَّ نحو فبعزَّتك لأُغوينَّهم اجمعين . ومنهُ قول الراجز

اذا بكيتُ قبَّلتني أربعا   إذن ظَللتُ الدهرَ ابكي اجمعا

ولا يؤكَّد بتوابعهِ دونهُ الَّا شذوذًا كقولهِ

يا ليتني كنتُ صبيًّا مُرضعا   تحملني الذلفاءُ حولًا اكتعا

وذلك لانها ملحقةٌ بهِ على سبيل التَبعيَّة لهُ لا بالأَصالة ولذلك قيل انها الفاظٌ مرتجَلة لا معنى لها عند انفرادها وانما تُذكر إتباعًا لمجرَّد التقوية * واذا اجتمعت هذه التوابع فلا بدَّ من تقديم اكتع . واما ابتع وابصع فقد يُتساهَل في الترتيب بينهما * واعلم ان ما تعدَّد من الفاظ التاكيد يكون كلهُ تاكيدًا للمتبوع لا كل واحدٍ تاكيدًا لما قبلهُ * ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يُقال جاءَ الاميرُ نفسهُ وعينهُ ولا جاءَ الجيشُ كلهُ واجمعُ لان العطف يقتضي المغايَرة بين المتعاطفَين ولا مُغايَرةَ فيها فيكون من قبيل عطف الشيء على نفسهِ * ولا يجوز فيها القطع لانهُ ينافي المعنى الذي جيءَ بها لاجلهِ

كذاكَ جَمْعَاءُ "وَمَا صُرِّفَ مِنْ   جَمْعِهِمَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَمِنْ"

اي ان جمعاءَ مؤنَّث اجمع مثلهُ في كل ما ذُكِر فتتبعها كتعاءُ وبتعاءُ وبصعاءُ وهي تتبع كلّ . فيقال جاءَت القبيلةُ كلها جمعاءُ كتعاءُ الى آخرهِ * ويُقاس على المفرد منها الجمع وهو أجمعُون وجُمَع فتُجمع توابع كلٍّ منهما كمتبوعها ويجريان في سائر الاحكام على ما ذُكِر * واعلم ان اجمعين تختصُّ بالعقلاءِ كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف البواقي فانها تجري على العاقل وغيرهِ كما رأيت

"وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ مَعْ مَا يَتْبَعُ   بِهَا لِمَا سِوَى ٱلْمُثَنَّى تَقَعُ"

"وَلِلْمُثَنَّى جَعَلُوا كِلْتَا كِلَا   وَٱلنَّفْسُ وَٱلْعَيْنُ لِكُلٍّ شَمِلَا"

اي ان كلَّ وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخواتها تُستعمَل لتأكيد ما سوى المثنَّى وهو المفرد والمجموع . غير ان كلَّ تلزم لفظًا واحدًا مع الجميع واجمع واخواتها تتصرف بحسب متبوعها . فيقال جاءَ الجيش كلهُ أجمع والكتيبة كلُّها جمعاءُ والمؤمنون كلهم اجمعون والمؤمنات كلهنَّ جُمَع . وقس على كل واحدٍ منها توابعهُ * واما المثنَّى فيؤكَّد المذكر منهُ بكِلَا والمؤنث بكِلْتا نحو جاءَ الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما * والنفس والعين يؤكد بهما المفرد وغيرهُ مذكرًا ومؤنثًا على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرَد وتُجمعان مع المثنَّى

والمجموع في الافصح فيقال جاءَ الرجلُ نفسهُ والمرأتان أنفسُهما والرجالُ اعينُهم وهلمَّ جرًّا

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِٱلشَّامِلِ تَجْزِئَةً بِٱلذَّاتِ أَوْ بِٱلْعَامِلِ
كَجَآءَ قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَآءَ وَبِعْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَآءَ

اي ان ما يؤَكَّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئًا باعتبار ذاتهِ كجاءَ القوم كلهم . او باعتبار عاملهِ كبعتُ العبدَ كلَّهُ . ولا يقال جاءَ العبدُ كلُّهُ اذ لا يمكن اثبات المجيءِ لبعضهِ دون بعضٍ بخلاف البيع فانهُ قد يقع على بعضهِ كالنصف والربع ونحوهما . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعًا نحو اشتريت العبيدَ كلَّهم . وقس نظائرهُ عليهِ * واعلم ان كل قد تُضاف الى مثل الظاهر المؤَكَّد فتستغني بهِ عن ضميرهِ كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى تذكُّركم يا اشبه الناس كلِّ الناس بالقمرِ

اي يا اشبه الناس كلِّهم . ولم يُسمَع ذلك الَّا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكِرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ إِلَّا بِذِي ٱلشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تُؤَكَّد الَّا اذا كان المؤَكِّد للشمول والمؤَكَّد محدودًا . واكثر ما يكون ذلك في اسماءَ الزمان كاليوم والشهر ونحوهما مما يدلُّ على مدَّةٍ معلومة المقدار لان في ذلك فائدةً للتاكيد في رفعهِ احتمال المجاز باطلاق الكلّ على البعض للمبالغة . وقد ورد السماع بهِ عن العرب كقول الشاعر

نلبثُ حولاً كاملاً كلَّهُ لا نلتقي إلَّا على منهجِ

ومنهُ قول الراجز قد صرَّت البَكْرَةُ يومًا اجمعا . وقولهُ تحملني الذلفاءُ حولاً اكتعا كما مرَّ . وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسماءَ الزمان من ذوات الأجزاءَ المعلومة المقادير كالدرهمَ والدينار ونحوهما فيقال انفقت دينارًا كلَّهُ واعطيت درهمًا اجمع * فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يُقال جاءَ رجلٌ نفسهُ ولا صمتُ زمانًا اجمع * واعلم انهُ لا يجوز حذف المؤَكَّد لان التاكيد للتقرير والحذفُ منافٍ لهُ . فلا يقال الذي رأيت نفسهُ زيدٌ اي الذي رأيتهُ نفسهُ * ولا يتَّحد تاكيد المتعاطفَين ما لم يتَّحد معنى عامليهما فلا يقال جاءَ زيدٌ وذهب عمرٌو كلاهما * واختُلف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعهِ لعدم الفائدة في تاكيدهِ اذ لا يكون الاختصام الَّا بين اثنين فما فوق فيكون تاكيدهُ من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التاكيد ضربان

احدهما معنويٌّ وهو ما ذكرناهُ ويكون بالفاظٍ معلومة مختصًّا بالاسماء كما رأيت . والآخر لفظيٌّ وهو ما سنذكرهُ ولا ينحصر ولا يختصُّ كما سترى

وَٱسْتَعْمَلَ ٱلتَّأْكِيدُ أَنْ يُكَرَّرَا   لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّرَا

اي انهم استعملوا التاكيد ايضًا بان يكرَّر اللفظ بمعناهُ تقريرًا لهُ . ولذلك يُقال لهُ التاكيد اللفظيُّ * وهو يشمل الاسم معرفةً نحو جاءَ زيدٌ زيدٌ . او نكرةً نحو زيدٌ عالمٌ عالمٌ . والفعل نحو قام قام زيدٌ . والحرف نحو نَعَمْ نَعَمْ . والجملة نحو قام زيدٌ قام زيدٌ * غير ان الجملة كثيرًا ما تقترن بعاطفٍ نحو أَولَى لكَ فأَولَى ثمَّ أَولَى لك فأَولى . ما لم يقع التباسٌ نحو ضربت زيدًا ثم ضربت زيدًا فيمتنع ذلك لانهُ يوهم ان الضرب قد تكرَّر وقوعهُ مرَّتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرفٌ زائدٌ لا يُقصَد بهِ العطف حقيقةً لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرَّحت بهِ علماءُ المعاني فتكون الثانية تابعةً للاولى على سبيل التاكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلِّ   يُعَادُ مَعْهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلِ

اي ان كلَّ ما لا يستقلُّ بنفسهِ من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يُعاد معهُ ما اتصل بهِ لانهُ كالجزء منهُ . فيقال مررت بهِ بهِ في تاكيد الضمير . وإنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ في تاكيد الحرف . ويجوز ان يقال إنَّ زيدًا إنَّهُ قائمٌ استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنَعَمْ ولا ونحوهما لا تلزمهُ إعادة مصحوبهِ لصحَّة الاكتفاءِ بهِ عنهُ فيكون كالمستقلّ

وَقَدْ يُقَوَّى بِمُرَادِفٍ كَمَا   فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوْ أَلْقِي رَمَى
فَجَاءَ بِٱلْمَذْكُورِ لِلْمُقَدَّرِ   نَحْوَ تَقُومُ أَنْتَ فِي ٱلْمُسْتَتِرِ

اي ان اللفظ قد يُقوَّى بذكر ما يرادفهُ ايضًا تاكيدًا لهُ نحو قمتَ انت وذهبتُ انا وأَلقى الكتابَ رماهُ وإي نعَمْ وهلُمَّ أحضُرْ وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنهُ قول الشاعر

فقُلنَ على الفِردَوس أَوَّلُ مَشرَبٍ   أَجَلْ جَيرِ ان كانت أُبيحت دعاثِرُهْ

وقول الآخر

وبكم بدأْنا يا لكلبٍ قتلَهم   ولعلَّنا يومًا نعودُ لكم عسي

ولمّا كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظورٍ الى صورة اللفظ تأتّى ان يؤكّد الضمير المُقدّر بالمذكور نحو قام هُوَ ونقوم انت * وقال بعضهم ان التاكيد بالمرادِف حيث امكن أولى من إعادة اللفظ بعينهِ لانهُ اسلس في العبارة . والله اعلم

وَٱلْمُضْمَرُ ٱلْمَرْفُوعُ ذُو ٱلْفَصْلِ ٱحْتَمَلْ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدِ ٱتَّصَلْ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكّد بهِ كلُّ ضميرٍ متصل مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا لانهُ الاصل في الضمائر باعتبار قيامهِ بنفسهِ مجرّدًا عن لفظٍ يعمل فيهِ بخلاف المنصوب والمجرور . فيقال قمت انا بطريق الاصالة . ورأيتكَ انت ومررت بهِ هوَ بطريق الاستعارة . ومن ثمّ يُستعار لهُ محلُّ النصب والجرّ قضاءً لحقّ التبعيّة

وَعُدَّ مَا حُكِيْ مِنَ ٱلْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعِ
وَهْوَ كَذِي ٱلْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظْ وَمَا بَقِي يُقَاسُ فَٱعْلَمْ وَٱحْتَفِظْ

اي انهُ قد عُدَّ من هذا التركيب ما حُكِي عن العرب من الإتباع كقولهم فلانٌ هاعٌ لاعٌ اي شديد الجبانة . وهو كثيرٌ في كلامهم كحَسَن بَسَن وشيطان لَيطان وغير ذلك * قال الشيخ الرضيُّ التاكيد اللفظيُّ على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يُقوَّى بموازنهِ مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويُسمّى إتباعًا . وهو على ثلثة اضرب . لانهُ إمّا ان يكون للثاني معنى ظاهرٌ نحو هنيئًا مريئًا . او لا يكون لهُ معنى اصلًا بل ضُمَّ الى الاوّل لتحسين الكلام لفظًا وتقويتهِ معنًى وان لم يكن لهُ معنى في حال انفرادهِ كقولهم حَسَن بَسَن . او يكون لهُ معنًى متكلَّفٌ غير ظاهرٍ كقولهم خبيثٌ نبيثٌ من نبَث الشرَّ اي نَبَشهُ . انتهى * وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الإتباع اذ لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلَّفٌ * وهو كالتأكيد المعنويّ سماعيٌّ لا يُتجاوز ما حُفِظَ منهُ بخلاف ما بقي من اللفظيّ فانهُ مطّردٌ في القياس

فصلٌ

في البَدَل

يُبْدَلُ عَيْنَ مَا لِتَمْهِيدٍ جُعِلْ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلْ

كَخَالِدٌ أَخُوكَ لَاحَتْ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البَدَل يكون عينَ ما قد جُعِل تمهيدًا لذكرهِ او بعضهُ او من مُشتملاتهِ كما رأيت في الأَمثِلَة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيدٍ هو بعضهُ ودارهُ من مشتملاتهِ . وكل واحدٍ من الثلثة هو المقصود بالحكم المذكور قبلهُ والمتبوع قد ذُكِر توطئةً لهُ كما رأيت . ويُقال للاول بَدَل الكلّ وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المُبدَل منهُ لفظًا كما في المثال . او تقديرًا نحو ولله على الناس حَجُّ البيت مَن استطاع اليهِ سبيلًا اي من استطاع منهم . او بما يقوم مقام الضمير نحو قُتِل اصحاب الأُخدودِ النارِ ذاتِ الوَقُود . اي نارهِ لان أَل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يُستغنَى عنهُ بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احدٌ الَّا زيدٌ فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منهُ فلا يُحتاج معها الى رابطٍ * وأَمَّا بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقًا لانهُ نفس المُبدَل منهُ في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدإِ في المعنى لا تحتاج الى رابطٍ كما علمت في موضعهِ * ولا بُدَّ في بدل الاشتمال من ان يدلَّ عاملهُ عليهِ دلالةً مُجمَلَةً يُفهَم منها معناهُ بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصحَّ الاستغناءُ عنهُ اذا حُذِف . فلا يقال فاض النهر ماؤُهُ ولا اسرجت زيدًا فرسهُ لتعيُّن التابع في الاول وعدم الاستغناء عنهُ في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ إِنْ قُرِنَ ٱلثَّانِي بِمَعْنًى زَائِدِ

اي ان البدل والمُبدَل منهُ قد يكونان بلفظٍ واحدٍ بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يا زيدُ زيدَ اليَعمَلَاتِ الذُبَّلِ تطاوَلَ الليلُ عليك فآنزلِ

وذلك لانهُ اذا أُبدِل مَّما يساويهِ في اللفظ والمعني جميعًا يكون إِبدالهُ عَبَثًا لعدم حصول الفائدة بهِ

وَٱلْعَامِلَ ٱنْوِ ذِكْرَهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ ٱلْمُرَادُ فَٱنْطَرِحِ ٱلْأَوَّلِ

وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي ٱلْجَرِّ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَبِتَصْرِيحٍ قَمِنْ

اي انهُ يُنوَى ذكر عامل المُبدَل منهُ مكرَّرًا مع البدل فاذا قيل جآء زيدٌ اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملةٍ أُخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المُعتمَد في الحديث فيكون المتبوع في نيَّة الطرح من الكلام وإحلال التابع محلهُ * وأمَّا التصريح بالعامل مع البدل فانكرهُ الجمهور ما لم يكن جارًّا فيجيزون التصريح بهِ لشدَّة اتصالهِ بالمجرور نحو مررت بزيدٍ باخيك . فان كان البدل ضميرًا وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله بهِ وحدهُ لان الضمير المجرور لا يكون الَّا متصلاً والمتَّصل لا يستقلُّ بنفسهِ

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضُمِّنَا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزَيْدٌ أَمْ أَنَا

اي اذا ضُمِّنَ المُبدَل منهُ حرفَ شرطٍ او حرف استفهامٍ يظهر ذلك الحرف مع البدَل لكي يوافق المبدل منهُ في تأدية المعنى. نحو متى قُمتَ إنْ ليلاً او نهارًا اقوم وكيف انت أصحيحٌ ام سقيمٌ . وعليهِ مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليهِ

وَجَاءَ بَيْنَ نَكِرَةٍ وَمَعْرِفَهْ إِذْ نَكِرَةُ ٱلتَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَهْ

اي ان البَدَل يقع بين النكرة والمعرفة فتُبدَل المعرفة من النكرة نحو انك لَتَهدي الى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله الذي لهُ ما في السموات وما في الارض . وتُبدَل النكرة من المعرفة بشرط ان تُوصَف النكرة لئلَّا يكون غير المقصود أَوفَى من المقصود نحو كلَّا لَنَسفعَنْ بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للمُبدَل منهُ في التعريف والتنكير وغيرهما مما سترى لانهُ كالمستقلّ عن متبوعهِ باعتبار عاملهِ المَنويّ وكونهِ في التقدير من جملةٍ اخرى كما مرَّ . ولذلك جاز فيهِ الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجيء . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحدٍ منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينهُ في آخر هذا الباب ولذلك لزمت مطابقتها لهُ في جميع احكامهِ على ما ذُكِر في مواضعهِ . فتدبَّر

وَظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرِ فِي بَدَلِ ٱلْكُلِّ لِلِاسْمِ ٱلظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةً عَنَى إِذْ فِيهِ لِلتَّوْكِيدِ مَعْنًى ضُمِّنَا

اي ان البدل يقع ايضًا بين الظاهر والمُضمَر فيُبدَل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدًا

اياهُ . و يُبدَل الظاهر من المُضمَر الغائب كما يُبدَل من الظاهر نحو رأيتهُ زيدًا وقبّلتهُ يدهُ واحببتهُ حديثهُ * فان كان للحاضر وهو المتكلّم والمخاطَب لم يُبدَل الظاهر منهُ بدَل الكلّ فلا يقال رأيتك زيدًا لان المُبدَل منهُ حينئذٍ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحدًا فلا يجوز طرحهُ والقصد بالنسبة الى غيرهِ . بخلاف ضمير الغائب فان فيهِ إبهامًا ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منهُ * فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابدالهُ من الضمير المذكور نحو اللهمَّ أنزِلْ علينا مائدةً من السمآءِ تكون لنا عيدًا لِأَوَّلنا وآخرنا . ومنهُ قول الشاعر

فما برِحَتْ أقدامُنا في مكاننا ثلاثتِنا حتى أُزِيرُوا المَنائيا

وذلك لانهُ قد افاد معنى التوكيد فجرى مجراهُ في نحو قمتم كلُّكم . فان لم يكن كذلك لم يجز ابدالهُ منهُ في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائزٌ عند الجميع ومنهُ قول الراجز في بدل البعض

أَوعدَني بالسجن والاداهمِ رجلي ورجلي شَثْنَةُ المناسمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذَريني ان امركِ لن يُطاعا وما أَلفَيتِني حلمي مُضاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدًا كما في بدل الكلّ * واعلم ان إبدال الظاهر من المضمر انما يكون من البارز دون المستتر فلا يقال هند تعجبني حسنها * واختلِفَ في نحو جآءوا صغيرُهم وكبيرُهم والاكثرون على انهُ بدل تفصيلٍ وهو مذهب اهل الكوفة

وَٱخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرِ وَٱلْحُكْمُ بِٱلْجَوَازِ عِنْدَ ٱلْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في إبدال المضمر من المضمر واكثرهم على جوازهِ بشرط الموافقة بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئتَ انت ورأيتكَ اياك . وهو مذهب البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتاكيد . واذا توافقا في غيرهِ كما في المثال الثاني تعيَّن البدل لان التاكيد لا يكون الَّا بالضمير المرفوع كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت بهِ هُوَ فيتعيَّن التاكيد بالاجماع

وَٱلْفِعْلُ مَعْ فِعْلٍ أَوِ ٱسْمٍ وَٱلْجُمَلْ يَجْرِي مَعَ ٱلْوِفَاقِ بَيْنَهَا ٱلْبَدَلْ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قامَ ذَهَبَ ويقومُ يذهبُ * وان يكون الاسم شبيهًا با لفعل نحو زيدٌ يعطي الأُلوفَ متلِفٌ لما لِهِ وعمرٌو متقٍ يخاف الله * وان تتماثل الجملتان في الاسمية والفعلية نحو قُلْ هو الله احدٌ الله الصمد . وقول الشاعر

اقولُ لهُ ٱرحَلْ لا تُقيمَنَّ عندنا وإِلَّا فكُنْ في السرِّ والجهرِ مسلما

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل و بدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظَر الى نفسهِ دون فاعلِهِ والجملة يُنظَر اليها برُمَّتها فيكون الإتباع لمجرَّد الفعل وحدهُ او لمجموع الجملة بأَسرها . فتبصَّرْ

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعرِفُ ذَيْنِ مَنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضًا بين المفرد والجملة . فتُبدَل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة مَنْ هما بدلٌ من اسم الاشارة الذي قبلها . ويُبدَل المفرد من الجملة نحو قلت لا الهَ الَّا الله كَلِمَةَ الإِخلاص فان كلمة الإِخلاص بدلٌ من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تأْويل الجملة بمفردٍ طلبًا للموافقة بينهما . فتُحمَل الاولى على تأْويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتهما وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا يَحْيَى ٱدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يُبدِلون ممَّا سقط من الكلام ايضًا . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادعُ ابا يحيى ٱدعُهُ كما سياتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يَقُمْ احدٌ الَّا سبا كما مرَّ في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدلٌ من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنَى في الثاني فانهُ في التحقيق بدلٌ من المُستثنَى منهُ المحذوف كما علمت في بابهِ

وَرُبَّمَا أَبْدَلَ مَنْ بَدَا لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ ٱلْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَٱلْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئًا ثم عرض لهُ شيءٌ آخر يقتضي العدول عنهُ .

او قصد شيئًا ثم تبيَّن لهُ فساد قصدهِ . او اراد ان يذكر شيئًا فسبقهُ لسانهُ الى غيرهِ . ويُقال للاوَّل بَدَل البَدَاء او الإضراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط . ويجمع الثلثة قولك أعطِهِ درهمًا دينارًا . فان كنت قد أَردت الدرهم ثم عدلت عنهُ الى الدينار فهو بدل البَدَاء . او اردتهُ ثم تبيَّن لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان يُعطَى دينارًا فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكَر فيهِ المُبدَل منهُ على سبيل العَمْد اي عن قصدٍ صحيح وهو الأَبدال كلها الَّا بدل النسيان وبدل الغلط . ومنهُ ما يُذكَر فيهِ على سبيل الخطإ تارةً بالفكر وتارةً باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما يصحُّ في النثر دون الشعر لان الشعر لا بدَّ فيهِ من التروية وسبق النظر الَّا ما ارتُجِلَ منهُ في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوعٌ غريبٌ أَنْ يجوز شيءٌ في النثر ولا يجوز في الشعر . انتهى

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفَصِّلُ ... كَطَابَ وَقْتَاكَ ٱلضُّحَى وَٱلطَّفَلُ

فَقِيلَ بِٱلْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعْ ... وَقِيلَ بِٱلْأَوَّلِ وَٱلْبَاقِي تَبَعْ

اي ان من البدل ما يفصّل المُجمَل الذي قبلهُ . وذلك المُجمَل قد يكون متعدّدًا في اللفظ وهو المثنى كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر

أَتطلُبُ مَنْ أُسود بِيشَةَ دونَهُ ... أَبو مَطَرٍ وعامرٌ وابو سعدِ

وقد يكون متعدّدًا في المعنى كقول الآخر

أَلا في سبيل الله ما انا فاعلُ ... عفافٌ وإِحسانٌ وجودٌ ونائلُ

فان كل واحدٍ من هذه الأَبدال قد فصّل الإجمال الذي قبلهُ ولذلك يُقال لهُ بدل التفصيل * وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكلّ . وذهب قومٌ الى ان البدل هو الاوَّل فقط وما يليهِ معطوفٌ عليهِ لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انهُ بعض المجمل الذي قبلهُ * وعلى كلا الوجهين يجوز فيهِ الإتباع على الاصل والقطع بإضمار محذوفٍ . فيقال مررت بالرجلين زيدٍ وعمرٍو بالجرّ على الاتباع . والرفع على تقدير هما زيدٌ وعمرٌو . والنصب على تقدير أعني زيدًا وعمرًا . فتدبَّرْ

فصلٌ

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطْ ... فِي ٱللَّفْظِ وَٱلْمَعْنَى أَوِ ٱللَّفْظِ فَقَطْ

فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ ٱلْعَامِلِ مَعْ ... مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَٱلتَّبَعْ

اي ان عطف النَسق يشترك فيهِ المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعًا كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاءَ زيدٌ لا عمرٌو . فان المعطوف في الاوَّل قد شارك المعطوف عليهِ في الاعراب وهي المُشارَكة اللفظيَّة . وفي المجيء وهي المشارَكة المعنويَّة . بخلاف الثاني فان المعطوف فيهِ قد شارك المعطوف عليهِ في الإعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليهِ منفيٌّ عنهُ كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليهِ مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء * واعلم انهُ لا يُشترَط في العطف امكان توجُّه العامل بنفسهِ الى المعطوف ولا امكان توجُّهِهِ الى المعطوف بنفسهِ . فيصحُّ ان يُقال قُمْ انت وزيدٌ وقام زيدٌ وانا وان كان لا يصحُّ مباشرة العامل لكلٍّ من المعطوفَين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكليَّة . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاءَ زيدٌ ثمَّ عمرٌو ثمَّ خالدٌ فكلُّ واحدٍ معطوفٌ على ما قبلهُ . والَّا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَٱلْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى ٱلْإِعْرَابِ مِنْ ... وَفْقٍ فَفِي ٱلْخِلَافِ دُونَهُ أُذِنْ

اي ان العطف بأسرهِ لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الَّا في الإعراب فقط . وأمَّا في غيرهِ فيجوز اختلافهما . فتُعطَف النكرة على المعرفة نحو جاءَ زيدٌ ورجلٌ . والمُضمَر على الظاهر نحو قام زيدٌ وانا . والمؤنث على المذكَّر نحو جاءَ زيدٌ وفاطمة . والمتعدّد على المفرد نحو جاءَ زيدٌ والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاءَ رجلٌ وزيدٌ وانا وزيدٌ ذاهبان وهلمَّ جرًّا * وقد يتوسَّعون فيهِ الى غير ذلك كما سترى ان شاءَ الله

وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وُصِلْ ... يُفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِٱلْمُنْفَصِلْ

وَكَرِّرِ ٱلْخَافِضَ مَعْ ذِي ٱلْخَفْضِ   إِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضِ

اي انهُ يُفصَل بين المعطوف والضمير المتّصل المعطوف عليهِ في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالبًا مُؤكِّدًا لهُ فيكون العطف حينئذٍ كأَنَّهُ عليهِ لقربهِ من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عاملهِ فلا يحسُن العطف عليهِ صريحًا لانهُ يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيدٌ . والمستتر نحو قُمْ أنت وعمرٌو * وقد يُفصَل بينهما بغيرهِ حملاً عليهِ باعتبار إبعادهِ احدَهما عن الآخر كما يُعتبَر ذلك لترك التأْنيث في نحو حضَرَ المجلسَ امرأةٌ . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلّي عليكم وملئكتهُ . وقد يكون بعدهُ نحو ما اشركنا ولا آباؤُنا * فان كان الضمير مخفوضًا وجب تكرار عاملهِ حرفًا كان او اسمًا ولو فُصل بينهما لان اتصال الجارّ بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيُقال مررت بك وبزيدٍ والمال بيني وبين عمرٍو . ولا يقال مررت بك انت وزيدٍ * وأَما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقًا فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيُقال رأَيتك وزيدًا وما قام الّا انا وعمرٌو وإِيَّاك وزيدًا ضربتُ وقس عليهِ

وَٱلْعَطْفُ بَيْنَ ٱلْفِعْلِ وَٱسْمٍ قُدِّرَا   بِهِ وَبَيْنَ ٱسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى

اي ان العطف قد استُعمِل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّر بالفعل كالضارب ونحوهِ ليمكن تأْويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أَوَلَمْ يروا الى الطير صافَّاتٍ ويَقبِضنَ . اي صافَّاتٍ وقابضاتٍ او يَصفُفنَ ويَقبِضنَ . وانما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الاوَّل والتجدُّد في الثاني * واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأَيت ويقلُّ العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعشّيها بعَضْبٍ باترٍ   يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجائرِ

لان الاعراب غير ظاهرٍ في المعطوف عليهِ فيكون المعطوف بعدهُ كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبَر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنهُ مقطوعٌ عما قبلهُ ولذلك يخيَّر فيهِ في تقديم ايهما شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تُأَوَّل بهِ نحو مررت برجلٍ شريفٍ وابوهُ كريمٌ اي وكريمِ الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضًا كما رأَيت والعكس مكروهٌ لما

علمت ولذلك كان نادرًا في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوُّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعيَّة طلبًا للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وتولّى ويحيي ويُميت وقُمْ فأَنذِر * ولا بُدَّ من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التأْويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتُثيرُ سحابًا . ونحو يَقدُمُ قومَهُ يوم القيامة فاوردهم النار . اي فأَثارت ويُورِدهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدُّد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقُّق وقوعهِ . وقس نظائرهُ عليهِ

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعْ وَفْقِ ٱلْخَبَرْ هُنَاكَ وَٱلْإِنْشَاءِ حَسْبَ مَا ٱشْتَهَرْ

اي ان العطف يقع ايضًا بين الجملتَين بشرط اتّفاقهما في الخبريّة والانشائيَّة نحو اقتربتِ الساعةُ وانشقَّ القمر وكُلوا واشربوا ولا تُسرِفوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُناغي غزالاً عندَ دارِ ابنِ عامرٍ وكَحِّلْ ماقيكَ الحِسانَ بإِثمِدِ

ونحو قال اني أُشهِدُ الله وأَشهَدوا اني بريءٌ مما تشركون فعلى تأْويل أَنَّ تُناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤْمنون بالله ورسولهِ اي آمنوا كما سيأْتي . وان اشهدوا في تأْويل الخبر اي وأُشهِدُكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنُوبُ فِي ٱلصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ فَيُعَابُ عَطْفُهُ
وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلُ جَرْ كَفِي ٱلْحِمَى عُثْمَانُ وَٱلدَّارِ عُمَرْ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عُطِفَ بهِ على معمولَيهما نحو كان ضاربًا غلامَكَ زيدٌ واخاكَ عمرٌو كان العطف مَعيبًا لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جارًّا جاز العطف مع تقدُّم الجارّ سواءٌ كان حرفًا نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو وعليهِ مثال النظم . ام اسمًا كقولهم ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرةً . وهو المشهور بين النحاة

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِٱلرَّدْفِ لِذَاكَ قَدْ وَرَدْ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليهِ ولذلك يُؤتى بمعطوفٍ اشهر منهُ مما يرادفهُ في المعنى كما في قول الشاعر

على وجههِ بَرْدُ المياهِ وطيبُها   وفي قلبهِ نار الضغينةِ والحقدِ

فان الحقد هو الضغينة ولكنهُ عطفهُ عليها ليستدلَّ بهِ كل احدٍ على معناها ولذلك يُقال لهُ عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُريد بهِ مجرد التشريك فانهُ يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليهِ كما رأيت آنفًا

وَٱسْتَحْسَنُوا فِي ٱلْجُمَلِ ٱلْمُوَافَقَهْ   بَيْنَ ٱلْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَهْ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجُمَل المتعاطفة في الاسميَّة والفعليَّة نحو زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد وقام زيدٌ وقعد عمرٌو لقصد المطابقة بين الطَرَفَين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يُخادِعون الله وهو خادِعُهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوالٍ اصحُّها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البدل مقدَّر من لفظ عامل المُبدَل منهُ . وفي النسق عامل المعطوف عليهِ بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابع يُقدَّم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاءَ ابو حفصٍ الكريم عُمَرُ نفسهُ اميرُ المؤمنين وعثمانُ . وهو اختيار الاكثرين

فصلٌ

في الوقف

بِٱلْهَاءِ وَقْفًا تَاءَ أُنْثَى أَبْدِلِ   فِي ٱسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

اي ان التاءَ الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقَف عليها بإبدالها هاءً اذا لم يكن قبلها حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ . وهي تقع مع المونث في اللفظ والمعنى جميعًا كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطَلْحة ونَسَّابة . فيقال جاءت فاطمهْ ولقيت طلحهْ وهلمَّ جرًّا بالهاءِ في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبَّت . و بقيد المفرد نحو مؤمنات . و بقيد انتفاءِ الساكن الصحيح نحو بِنْت فان كل ذلك يُوقَف عليهِ بالتاءِ المبسوطة * وأَمَّا ان كان الساكن قبلها غير صحيحٍ كفتاة فيجب ابدالها معهُ لانهُ متحرك

تقديرًا لقلبهِ عن متحرّك * واعلم ان التآء في نحو كَتَبة وقُضاة تُحسب كتآء طلحة ونحوهِ لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فتجري مجراها في الإبدال * وما سُمّي بجمع المؤنث السالم كعَرَفات يُعطى حكمهُ في الإثبات استصحابًا لاصلهِ * والتآء اللاحقة للحرف ونحوهِ كرُبَّت وثَمَّت منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتكتب حيثما وقعت بحسب الوقف عليها * واذا وُقف على نحو يا طلحَ مُرخَّمًا رُدَّت الهآء المحذوفة لانهُ لا يصحُّ الوقف على المتحرّك واذا سُكّن التبس الاسم بالمجرَّد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا ٱلتَّنْوِينَ أَبْدِلْ بِٱلْأَلِفْ إِذَا تَلَا ٱلْفَتْحَةَ وَٱلْغَيْرُ حُذِفْ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مختومًا بتآء التأنيث يُبدَل الفًا سوآءٌ كانت الفتحة إعرابيةً نحو رأيت زيدًا ام بنائيَّةً نحو إيهًا . فيُقال رأيت زيدا ويا زيدُ إيها بالالف فيهما * وأمَّا غيرهُ وهو الواقع بعد الضمَّة والكسرة فيُحذَف ويُسكَّن ما قبلهُ مطلقًا نحو جآء زيدْ ومررت بقاضْ ويا رجلُ صَهْ بالسكون في الجميع * واما نحو قول الشاعر

أَلا حبَّذَا غُنمٌ وطيبُ حديثها لقد تركت قلبي بها هائمًا دَنِفْ

فهو عند الجمهور مخصوصٌ بالضرورة * واعلم ان المقصور يُوقَف عليهِ بالألِف اتّفاقًا . غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألِف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِف التنوين الذي سقطت بسببهِ فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَٱحْمِلْ عَلَى ٱلتَّنْوِينِ نُونَ كَٱضْرِبَنْ فَأَبْدِلِ لَدَى ٱلْفَتْحِ كَذَا نُونُ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتْحٌ قَبْلَهَا أُولَاهُمَا فَرْدٌ مَحْذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التاكيد الخفيفة تُحمل على التنوين لشَبَهها بهِ في اللفظ والزيادة طَرَفًا فتُبدَل أَلِفًا اذا كان ما قبلها مفتوحًا كما في المثال وعليهِ قول الشاعر

وإيَّاك والمَيْتاتِ لا تقربَنَّها ولا تعبُدِ الشَيْطانَ واللهَ فاعبُدَا

اي فاعبُدَنْ * وكذلك نون إذَن الجوابيَّة فانهم يبدلونها أَلِفًا في الوقف تشبيهًا لها بالمنصوب المنوَّن نحو ولن تُفلِحوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأمَّا اذا وقعت نون التاكيد المذكورة بعد ضمّةٍ او كسرةٍ نحو اضرِبُنْ يا رجال واذهبِنْ يا فُلانة فاذا وُقِف عليها تُحذَف كما يُحذَف التنوين بعدهما . وحينئذٍ يُرَدُّ ما حُذِف لاجلها من الضمائر لزوال مُوجِب

الحذف وهو التقاء الساكنين فيقال يارجال اضربوا ويافلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربُنْ يا قوم وهل تذهبِنْ يا جارية رُدَّت ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضربون ويا جارية هل تذهبين . وحينئذٍ تستوي صورة المؤكَّد وغيرهِ * وكل ذلك يجري في النون المخففة واما المشدَّدة فلا يقع معها شيءٌ من ذلك لانها تباين التنوين فلا تجري مجراهُ

وَقَلَّ رَدُّ ٱلآخِرِ ٱلْمَحْذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ ٱلْحَذْفُ إِنْ يُعَرَّفِ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجرّ كقاضٍ قد يُوقَف عليهِ بردّ آخرهِ المحذوف نحو جاءَ قاضِيْ ومررت بقاضِيْ لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليهِ قراءة بعضهم ولكلّ قومٍ هادِيْ وما لهم من دونهِ من والِيْ * فاذا عُرِّف كالقاضي فقد يُوقَف عليهِ بحذف آخرهِ بناءً على ان ألْ قد دخلت عليهِ بعد الحذف حالَ تنكيرهِ . وعليهِ قراءة بعضهم وهو الكبير المُتعالْ وليُنذِرَ يوم التلاقْ * ومن هذا القبيل المُنادَى المقصود نحو ياقاضِيْ فانهُ قد يُوقَف عليهِ بالحذف . وكل ذلك قليلٌ في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنوَّن المذكور لان ياءَهُ كانت محذوفةً في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذَف فيهِ ما كان ثابتاً في الوصل . والإثباتُ في غيرهِ لان ياءَهُ كانت ثابتةً في الوصل ولا مُوجِب لحذفها في الوقف * وامَّا المعرَّف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيهِ غير الإثبات اذ لا وجه فيهِ للحذف

وَٱلرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِي نَحْوُ مُرِ وَنَحْوُ قِ ٱلْهَاءَ ٱلْحِقِ

اي انهُ يجب ردُّ الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرفٍ واحدٍ من اصولهِ نحو مُرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيهِ مُرِي باثبات الياءَ اذ لو وُقِف عليهِ بحذفها كان ذلك اجحافاً بهِ لبقائهِ على اصلٍ واحدٍ ساكن * وامَّا الفعل الباقي على اصلٍ واحدٍ فان كان امرًا نحو قِ وجب إلحاقهُ بهاءَ السكت اتّفاقاً فيقال قِهْ اذ لا سبيل الى ردّ المحذوف منهُ ولا الى تسكينهِ . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاءَ معهُ في اختيار الاكثرين لانهُ قد بقي على اصلٍ واحدٍ وعليهِ قولهم في المَثَل من يَعِشْ يَرَهْ

"وَقِفْ بِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَازَ لِمْ أَيْضًا وَفِي ٱبْتِغَاءِ مَ ٱلْهَاءَ ٱلْتَزِمْ"

اي انهُ اذا وُقِف على ما الاستفهامية المحذوفة الألِف لوقوعها مجرورة كما سيجيءُ تلحقها هاءَ

السكت لبقائها حينئذٍ على حرفٍ واحدٍ فيقال لِمَهْ وعَمَّهْ وكَيْمَهْ . ومنهُ قول الراجز

يا فقعسيُّ لِمْ اكلتَهُ لِمَهْ   لو خافك اللهُ عليهِ حرَّمَهْ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَف عليها باسكان الميم مجرَّدةً باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجرّ لا يستقلُّ بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * وأمَّا المجرورة بالاسم كما في نحو ابتغاءَ مَ اتيت فيُوقَف عليها بالهاء وجوبًا فيقال ابتغاءَ مَهْ لان الاسم لا يمتزج بمجروره كالحرف فلا تزال معهُ في حكم المنفصلة

وَٱلْهَاءُ فِي نَحْوِ ٱدْعُ تُخْتَارُ وَمَعْ   مُحَرَّكٍ مِنْ لَازِمِ ٱلْبِنَا تَقَعْ

اي ان الحاق هذه الهاء يُختار في الفعل الباقي بعد حذف آخرهِ على اصلين فصاعدًا نحو ادعُ واخشَ وارمِ ولم يدعُ ولم يتأَنَّ ولم يستقصِ وما اشبه ذلك . فيُقال ادعهُ واخشَهْ وهلمَّ جرًّا . ومنهُ قولهم في المثل وجدتُ الناسَ أَخبُرْ تَقَلَهْ . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالَّة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تُلحَق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليهِ * ويجوز إلحاق الهاء لكل ما بُني على حركةٍ بناءً لازمًا نحو ذَهَبْتَهْ وما أدراك ما هِيَهْ وجئتُ أَمسِهْ . وعليهِ قولهُ

اذا ما ترعرعَ فينا الغُلامُ   فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ

ولا تلحق المُعرَب ولا المبنيَّ بناءً عارضًا كالمُنادَى لان حركة الإعراب تُعرَف بالعامل فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيءٍ يشبه العامل * واختُلِف في إلحاقها الماضي والمختار منعهُ لان حركتهُ تشبه حركة الاعراب من حيث انهُ بُني على الحركة لشبهِهِ بالمُعرَب كما علمت ذلك في موضعهِ . وهو مذهب سيبويه

"وَتَلْحَقُ ٱلْمَمْدُودَ مِمَّا سُكِّنَا   مِنْ نَحْوِ وَا زَيْدَا وَيَا عَمَّا هُنَا"

اي ان هاءَ السكت تلحق الساكن ايضًا مما خُتِم بحرف مدٍّ من الاسماءِ المبنيَّة . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث الملحقين بالالف نحو وازيدا ويا خالدا . والمنادى المضاف الى ياءِ المتكلم المنقلبة الفًا نحو ياعمَّا . وما كان مبنيًا بناءً لازمًا مما آخرهُ الفٌ اصليَّة نحو هنا . فيُقال وازيداهْ ويا عمَّاهْ وجلستُ هُناهْ وقس على ذلك *

ويدخل تحت حرف المدّ ما كان ألِفًا كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوًا او ياءً محوَّلتين عنها كما في نحو وا غُلامَهُوْهْ وواغُلامَكِيْهْ كما سترى كل ذلك في مواضعهِ ان شاء الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلحَقةً بالساكن المذكور وهو من الجوازات الخاصَّة بالشعر كما في قولهِ

يا مرحباهُ بحمار ناجيَهْ   اذا اتى قرَّبتُهُ للسانيهْ

وحينئذٍ يجب تحريكها دفعًا لالتقاء الساكنين او اقامةً للوزن فتُضَمّ تشبيهًا لها بهاء الضمير وهو الاكثر . وقد تُكسَر على اصل التقاء الساكنين كما سيجيء

وَكُلُّ مَا ٱلْوَقْفُ عَلَيْهِ عُلِّقَا   يَلْتَزِمُ ٱلسُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقَا

اي ان كل حرفٍ يكون الوقف قد عُلِّق عليهِ يلزم السكون على كلِّ حالٍ وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهندْ قامَتْ وزيدٌ لم يَقُمْ فهو المطلوب . وإلَّا سُكِّن مطلقًا سواءٌ كان اصليًّا ام زائدًا . باقيًا على لفظهِ ام مُبدَلًا . وذلك مُطَّرِدٌ في كل ما يُوقَف عليهِ بالاستقراء

"وَٱعْلَمْ بِأَنَّ مُطْلَقَ ٱلْقَوَافِي   يَنَالُ حُكْمَ ٱلْوَصْلِ بِٱلْخِلَافِ"
لٰكِنَّهُ إِلَى ٱلْقِيَاسِ يَرْجِعُ   لِنَتْجِ حَرْفِ ٱلْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ

اي ان القوافي المُطلَقة وهي المتحرّكة الرويّ تُعطَى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر

لا يسلم الشرفُ الرفيعُ من الأذى   حتى يُراقَ على جوانبهِ الدمُ

وقول الآخر

ولا أُغيرُ على الاشعار أَسرِقُها   غَنيتُ عنها وشرُّ الناس من سرَقا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طربٍ لاني   رأَيتُ الخيلَ تشربُ بالصفيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلَّة الساكن المتولّد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كالمنصوب المنوَّن الذي يُبدَل تنوينهُ أَلفًا * وهذا الاستعمال انما يُباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسجاع المقفّاة اذ لا وزن فيها

مسائل منثورة

فصلٌ
في النداء

عُوِّضَ عَنْ فِعلِ ٱلنِّدَا حَرْفُ ٱلنِّدَا ... لِظَاهِرٍ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعيناً يُرَى ... بُنِيْ كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرَا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلاًّ قَدْ نُصِبْ ... فَنَصْبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفظًا يَجِبْ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوَّضوا عنهُ بحرفهِ نحو يا زيد . فان الاصل فيهِ أُنادي زيدًا ثم حُذِفَ الفعل للتخفيف وعُوِّض عنهُ بالحرف . ولذلك تُحسَب العبارة جملة باعتبار الفعل المحذوف ويُجعَل المُنادَى من باب المفعول بهِ * وحكم المُنادَى ان يكون اسمًا ظاهرًا غير انهُ يُضمَّن معنى الخطاب كالمُضمَر . فان كان مفردًا مُعيَّنًا بُنِي ولو تقديرًا على الصورة التي يُرفَع بها لو كان معربًا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضافٍ ولا شبيهٍ بالمضاف فيدخل فيهِ المثنى والمجموع * ويدخل في المعيَّن ما كان مُعيَّناً قبل النداء نحو يا زيدُ . وما صار مُعيَّنا بعدهُ نحو يا رَجلُ مُرادًا بهِ رجلٌ بعينهِ * ويدخل في البناء ما حدث حقيقةً على المنادى المعرب كما رأيت . وما قُدِّر حدوثهُ على ما كان مبنيًّا قبل النداء نحو يا سيبويهِ * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيهِ كالضمَّة في نحو يا زيدُ والألِف في نحو يا رجلان والواو في نحو يا مؤمنون. وما تُقدَّر فيهِ نحو يا يحيَى ويا قاضيْ في المبنيَّات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاءِ في المبنيات قبلهُ * وكلهُ يكون في محلّ النصب باعتبار معنى المفعوليَّة * وأمَّا الوجه في بنائهِ فهو وقوعهُ موقع كاف الخطاب الاسميَّة الواقعة في نحو ادعوك المشابهةِ لفظًا ومعنىً لكاف الخطاب الحرفيَّة الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهتهِ للكاف الاسميَّة في تضمُّنهِ معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحقَّ البناء بهذا الاعتبار * ومن ثمَّ أُعرِب ما لم تتمَّ المشابهة فيهِ وهو ما ليس معرفةً نحو يا رجلاً لغير معيَّنٍ وما ليس مفردًا نحو يا عبدَالله ويا طالعًا جبلاً فكان يُنصَب لفظًا على حقّ المُنادَى كما علمت * وانما احتيج الى تكلُّف تشبيه الكاف الاسميَّة بالحرفيَّة ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما تقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبني. وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أَبَى ... تَكَلُّفَ ٱلْخِطَابِ مِمَّا ٱجْتُلِبَا

وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ ٱلْكَافِ ... لِصِحَّةِ ٱلْخِطَابِ فِي ٱلْمُضَافِ

اي ان المُضمَر لا يُنادى لانهُ لا يقبل تكلُّف الخطاب المُجتلَب اليهِ بواسطة النداء. أمَّا المتكلّم والغائب فلأنَّهُ ينافي وضعهما. وأمَّا المُخاطَب فلأنَّهُ لا يتحمَّل خطابًا آخر* وكذلك ما أُضيف الى المُضمَر فانهُ يصحُّ ان ينادَى منهُ ما يحتمل توجيه الخطاب اليهِ وهو ما أُضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غُلامي ويا غلامَهُ ولا يقال يا غُلامَكَ. وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مُخاطَبًا فلا تصحُّ اضافتهُ الى المُخاطَب ايضًا لان الخطاب يقتضي اتّحادهما والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضايفين. فتأمَّل

"وَجَازَ قَلْبُ ٱلْيَاءِ مَعْهُ أَلِفَا ... فِي مَاسِوَى ٱلْمُعْتَلِّ وَٱلْحَذْفُ ٱقْتَفَى"

"فَٱكْسِرْ عَقِيبَ ٱلْحَذْفِ وَٱفْتَحْ إِنْ تُرِدْ ... وَٱضْمُمْ وَفِي ٱللَّفْظِيِّ ذَاكَ لَا يَرِدْ"

اي ان الياء من الضمائر التي يُضاف اليها المُنادَى اذا كان المضاف غير معتلّ الآخر يجوز قلبها ألفًا فيُقال في يا غلامي يا غلاما. ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتةً او مقلوبةً وحينئذٍ يُفتَح آخر المضاف او يُكسَر للدلالة على المحذوف منها فيقال ياغلامَ بكسر الميم وفتحها *ومنهم من يضمُّ آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاء بنيَّة الاضافة وعليهِ حكاية يونس يا أمُّ لا تفعلي بضمّ الميم * وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادَى غالبًا الَّا مضافًا كالاب والامّ ونحوهما * وكل ما ذُكِر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليهِ فلا تحتمل التصرُّف المذكور. ولذلك لا يجوز معها الَّا اثبات الياء ساكنةً او مفتوحةً كما لا يجوز في المعتلّ الآخر الَّا اثباتها مفتوحةً على ما مرَّ حكمهُ في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِٱلتَّاءِ فِي يَا أَبَتِ ... كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتِ

اي ومما استعملوهُ في الياء مع المُنادَى المضاف اليها انهم عوَّضوا عنها محذوفةً مع الأب

والأمّ بالتاء فقالوا يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ . وهي تاء تأنيثٍ كما للاحقة رُبَّ ونحوها بدليل جواز إبدالها هاءً في الوقف كقولهِ ورفعتْ من صوتها هيا أَبَهْ . ولذلك يُفتح ما قبلها * والاكثر كسر هذه التاء تعويضًا عن كسر آخر المُنادَى الذي التزم فتحةُ قبلها . ويجوز فتحها لانها عوضٌ عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمعوَّض عنهُ . ولا بينها وبين الألِف لانّ الألِف بَدَلٌ من الياء . وأما قول الشاعر

أيا أَبتي لا زلتَ فينا فانما لنا املٌ في العيش ما دمتَ عائشا

وقول الآخر

أيا أَبتا لا ترِمْ عندَنا فإنّا بخيرٍ اذا لم ترِمْ

فكلاهما ضرورةٌ على الصحيح

وَمِثْلَ يَا ٱبْنِي قِيلَ يَا ٱبْنَ أُمِّي فِي مَا خَلَا ٱلضَّمَّ وَيَا ٱبْنَ عَمِّي

اي انهُ كما يُقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابنَ أُمّي ويا ابنَ عمّي بهذه اللغات في المضاف الى الياء الأضمّ ما قبل الياء المحذوفة فانهُ لا يجوز معها لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قُرِئَ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح .

وقال الراجز

كُنْ لي لا عليَّ يا ٱبنَ عمّا نَعِشْ عزيزَينِ ونُكفَى الهَمّا

وذلك يجري ايضًا مع الابنة المضافة الى الأمّ او العمّ . ومنهُ قول الراجز

يا ٱبنةَ عمّا لا تلومي وٱهجَعي لا يَخرُقُ اللَّومُ حِجابَ مِسمَعي

وهو مقصورٌ على ما ذكرناهُ فلا يتجاوزهُ الى غيرهِ كيا شقيق أُمّي ويا ابن اخي ونحو ذلك

وَكَٱلْمُضَافِ نَصَبُوا ٱلشِّبْهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ ٱلْبِنَاءِ مِثْلَهُ

اي انهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حقّ البناء من جهة الإفراد نصبوا المُشبَّه بهِ وهو كل اسم تعلّق بهِ شيءٌ من تمام معناهُ على غير جهة الصِلَة او الاضافة . وهذا التعلّق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حَسَنًا وجهُهُ . او في المفعول نحو يا طالعًا جبلًا . او في المجرور نحو يا رفيقًا بالعِباد . وقد يكون بالعطف عليهِ نحو يا زُبْدًا وتمرًا اذا سمّيت رجلًا بذلك * والاول هو الغالب في استعمالهِ وبهِ سُمّي شبيهًا بالمضاف لانهُ قد عمل في

ما بعدهُ وهو يتخصص بهِ و يفتقر اليهِ كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف اليهِ

وَٱضْمُمْ إِذَا شِئْتَ أَوِ ٱفْتَحْ أَوَّلَا كَزَيْدُ زَيْدَ ٱلْخَيْلِ وَٱنْصِبْ مَا تَلَا

اي انهُ يجوز في الاول من نحو يا زيدُ زيدَ الخيل ان يُضَمَّ على انهُ مفردٌ وهو الارجح . او يُفتَح على انهُ مضافٌ الى محذوفٍ يفسرهُ المذكور بناءً على ان الاصل يا زيدَ الخيل زيدَ الخيل فحُذِف المضاف اليهِ الاول استغناءً عنهُ بذكر الثاني * وأمّا الثاني فليس فيهِ غير النصب على انهُ منادًى بتقدير الحرف او تاكيد او عطف بيانٍ او بدلٌ او مفعولٌ بهِ بتقدير اعني

فَإِنْ تَقُلْ يَا زَيْدُ زَيْدُ ٱضْمُمْهُمَا وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ ثَانِيًا مُحْتَكِمَا

اي فان قلت يا زيدُ زيدُ بإفراد الاسمين ضُمَّ كل واحدٍ منهما كقول الراجز

اني وأسطارٍ سُطِرنَ سطْرا لَقائلٌ يا نصرُ نصرُ نصرا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضًا . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامهِ المذكورة والصحيح انهُ يُضَمُّ على انهُ مُنادًى ثانٍ . ويرفَع او يُنصَب على انهُ تاكيدٌ جارٍ على لفظ الاول او محلّهِ . وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو رُجِّحَا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفُتِحَا

اي ان العَلَم المفرد الموصوف بابن متّصلاً بهِ مضافًا الى عَلَمٍ آخر كما رأيت في المثال يُختار فيهِ الفتح على الضمّ إتباعًا لفتحة النصب الواقعة بعدهُ فيقال يا زيدَ بنَ عمرٍو بفتح الدال * وقيّدهُ بعضهم بما تظهر فيهِ الضمّة كما رأيت لان المقصود بهِ المشاكلة اللفظيّة . فان كان مما لا تظهر فيهِ نحو يا عيسى ابنَ مريم تعيَّن تقديرها دون الفتحة * ولا بُدَّ من استيفائهِ جميع القيود المذكورة آنفًا فان اخلَّ بشيءٍ منها تعيَّن ضمُّهُ على الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكِرَةٍ وُصِفْ بِمَا لَهَا إِذْ مَا لِمُبْهَمٍ أُلِفْ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وُصِفت بما تُوصَف بهِ النكرات وهو النكرة المفردة نحو يا رجلاً صالحًا . والجملة نحو يا عظيماً يُرجَى لكلّ عظيمٍ . وشبهُها نحو يا رجلاً فوق الجمل ويا جاريةً في الهودج . وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عوملت معاملتها في النصب * وانما جاز ان تُوصَف بما توصف بهِ النكرات لان الوصف مقدرٌ لها

قبل النداء ثم نودِيَ الموصوف والصفة جميعًا * وقيل انها حينئذٍ قد اشبهت المشبه بالمضاف لانهُ قد اتصل بها شيءٌ من تمام معناها فجرت مجراهُ في النصب * واما ما وُصِف منها بمعرفةٍ نحو يا رجلُ الطويلُ فيجب ضمُّهُ على الاصل

وَرُبَّمَا نُوِّنَ مَا ضُمَّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَٱلنَّصْبُ فِيهِ وَرَدَا

اي انهُ رُبَّما اضطُرَّ الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركهُ على ضمِّهِ كما في قول الشاعر

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبهُ كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَها اليَّ وقالت يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَواقي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نُوِّن للضرورة فانهُ يُكسَر في حالة الجرّ بالاتفاق لان التنوين عَلَم التمكن فلا بدَّ معهُ من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان المنوَّن المنصوب اذا نُعِت تعيَّن في نعتهِ النصب لانهُ منصوبٌ لفظًا ومحلاًّ. واما المنوَّن المضموم فيجوز في نعتهِ الرفع والنصب لانهُ مضمومٌ لفظًا منصوبٌ محلاًّ كما كان قبل التنوين

فصلٌ

في نداء المحلَّى باللام

وَلَا يُنَادَى مَا بِلَامٍ حُلِّيَا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ ٱلْتَقِيَا

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا ٱلْفَتَى وَيَا هٰذَا ٱلرَّجُلْ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسهِ كراهة اجتماع معرِّفين عليهِ من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليهِ اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان أل الداخلة عليهِ لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيهِ باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخولَ ألِ الموصولة على الفعل * وانما جاز ان يُقال يا زيدُ لان احدى العلامتين لفظيَّة والأخرى معنويَّة بخلاف مصحوب أل ولذلك توصَّلوا الى ندائهِ بما يصلح لهُ من الاسماء المُبهَمة وهو أيٌّ واسم الإشارة. ولكلٍّ من هذه المذكورات

حكمٌ لازمٌ لهُ . أمَّا مصحوبُ أل فحكمهُ ان تكون فيهِ جنسيةً كما لفتي ليمكن ان يتناولهُ المبهم فلا يُقال يا أيُّها الحرث * وأمَّا أيٌّ فحكمها ان تُلحَق بها التنبيه دفعًا لتوهُّم اضافتها الى ما بعدها وتعويضًا عمَّا فاتها من المضاف اليهِ . وهي تُستعمَل بلفظٍ واحدٍ مع الجميع الَّا مع المؤنث فانهُ يجوز تأنيثها لهُ نحو يا أيَّتها النفس المطمئنَّة . والمشهور انها نكرة مقصودة تُبنى على الضمّ كغيرها من النكرات المعيَّنة * وأمَّا اسم الاشارة فحكمهُ ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَأَلْزِمْهُ رَفْعًا إِذْ هُوَ ٱلَّذِي قُصِدْ تَابِعَ مُبْهَمٍ لِإِيضَاحٍ يَرِدْ
وَإِنْ قَصَدْتَ مَا بِهِ يُشَارُ فَٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب أل يلزمهُ الرفع لانهُ هو المقصود بالنداء مع كونهِ مفردًا معرفةً فجُعِل إعرابهُ بالحركة التي كان يستحقُّها لو باشرهُ حرف النداء . وقيل حُمِل على لفظ المُبهم الظاهر او المقدَّر فرُفع تَبَعًا لهُ * وهو يُجعَل تابعًا لذلك المبهم مُوضِحًا لهُ . فيكون صفةً لهُ ان كان مشتقًّا نحو يا أيُّها العالِمُ . وعطف بيانٍ ان كان جامدًا نحو يا أيُّها الرجلُ * وما ذكرناهُ من الرفع مطَّردٌ مع أيٍّ وجهًا واحدًا عند الجمهور . وأمَّا مع اسم الاشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الاشارة وُصلةٌ الى ندائهِ تعيَّن رفعهُ ايضًا . وان كان اسم الاشارة هو المقصود بحيث يصحُّ السكوت عليهِ وذو اللام مُوضِحٌ لهُ جاز فيهِ الرفع والنصب كما في سائر توابع المُنادى المبنيّ

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَا ذَا وَاقِعَا ذَا دُونَ ذِي ٱللَّامِ وَمَعْهُ تَابِعَا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أيّ دون ذي اللام فيُقال يا أيُّهاذا . ومنهُ قولهُ

أيُّها ذانِ كُلا زادَكُما ودَعاني واغلاً في مَنْ وَغَل

او معهُ نحو يا أيُّها ذا الرجل . ومنهُ قول الآخر

ألا أيُّها ذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ لأمرٍ نحَتْهُ عن يديهِ المقادرُ

فيكون اسم الإشارة تابعًا لأيّ في الصورتين وذو اللام تابعًا لاسم الاشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أيًّا لا تُتبع الَّا بذي اللام واسم الإشارة المذكورَين والموصول المصدَّر بأل نحو يا أيُّها الذي نُزِّل عليهِ الذِكر . واسم الإشارة لا يُتبَع الَّا بذي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أيُّها ذا هي التي في أيُّها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصحّ استعمال أيّ بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلةً بها لا باسم الاشارة * وذو اللام لا يُحكَم على محلّهِ بالنصب لانهُ بحسب الصناعة ليس مفعولاً بهِ لعدم مباشرة الحرف لهُ ولذلك يتعين الرفع في تابعهِ كما سترى

وَجَازَ يَا ٱللهُ عَلَى قَطْعِ ٱلنَّظَرْ عَنْ أَصْلِهِ بِٱلْوَصْلِ وَٱلْقَطْعِ ٱشْتَهَرْ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَٱللَّهُمَّا بِدُونِهَا وَشَذَّ مَعْهَا نَظْمَا

اي وجاز ان يُنادَى اسم الجلالة بنفسهِ مع ان اصلهُ الإله بالألِف واللام لان الاداة لازمةٌ لهُ فكأَنَّها من نفس الكلمة فيُنادَى على قطع النظر عن اصلهِ * وأمَّا همزتهُ فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ألْ قد خرجت فيهِ عن اصلها وصارت كجزءٍ منهُ * ولا يُنادَى اسم الجلالة الَّا بيا تكريماً لهُ لانها أُمُّ الباب . ويحذفونها فيعوّضون عنها بميمٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ في آخرهِ فيقال اللّهمَّ . وهو كثيرٌ في الاستعمال * ولا يُجمَع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمُعوَّض عنهُ . وأما قول الشاعر

انّي اذا ما حدَثٌ ألمّا اقول يا ٱللّهمَّ يا ٱللّهمَّا

فشاذٌّ دعت اليهِ الضرورة

فصلٌ

في ما يلازم النداء

خُصَّ فَعَالِ بِٱلنِّدَا شَتْمًا لَهَا وَفُعَلُ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا
وَأَلْزَمُوا ٱلْأَوَّلَ كَسْرًا فَٱنْوِ ضَمًّا وَقِيلَ أَحْفَظْ لِثَانِ مَا رُوِي

اي انهم خصُّوا بالنداء صيغة فَعالِ شتماً للمرأة نحو يا فَساقِ . وصيغة فُعَل شتماً للرجل نحو يا فُسَقُ . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقةٌ وفاسقٌ * غير ان فَعالِ مبنيٌّ على الكسر كما سياتي فيكون ضمُّهُ تقديراً . وهو مَقيسٌ بالاجماع في كل وصفٍ من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّد * وأمَّا فُعَل فهو معربٌ يُبنَى على الضمّ كسائر النكرات المقصودة . وهو مَقيسٌ عند سيبويه وجماعةٍ وسماعيٌّ عند آخرين محفوظٌ في فُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع لانهم لم يسمعوا غيرهنَّ منهُ

وَجَاءَ مَا يَخُصُّ نَحْوَ يَا فُلُ ... وَكُلُّهُ بِلَا خِلَافٍ يُنْقَلُ

اي انهُ قد ورد من ذلك غيرَ ما ذُكِر الفاظٌ محفوظةٌ نحو يا فُلُ مقطوعًا من فُلان. وكذلك يا فُلَةُ للمرأة مُرادًا بهما مجرَّد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرمانُ للرجل الكريم ونقيضهُ يا ملأمانُ * ومن هذا القبيل ما مرَّ من قولهم يا أَبتِ ويا أُمَّتِ وغير ذلك مما لا نطيل الكلام بذكرهِ . وكلهُ سماعيٌّ لا يجوز القياس على شيء منهُ بالاتفاق

فصلٌ

في ما يجوز حذفهُ في النداء

وَٱلْحَذْفُ فِي حَرْفِ ٱلنِّدَاءِ قَدْ جَرَى ... وَقَلَّ نَحْوُ ذَا ٱرْعَوِيْ وَأَطْرِقْ كَرَا

وَذَاكَ فِي نِدَاءِ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ ... أَقَلُّ نَحْوَ رَجُلًا خُذْ بِيَدِي

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسُفُ أَعرِضْ عن هذا وسنَفرُغُ لكم ايُّها الثَّقلانِ وأَدُّوا اليَّ عبادَ الله. وهو كثيرٌ في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس لان فيهِ حذف العوض والمعوَّض عنهُ * وقلَّ في كلامهم حذفهُ مع اسم الاشارة كقول الشاعر

ذا ٱرعِواءً فليسَ بعدَ ٱشتعال ٱل ... رأسِ شيبًا الى الصِبا من سبيلِ

ومع اسم الجنس المعيَّن كقولهم أَطرِقْ كَرَا انَّ النعام في القُرَى . اي يا هذا ارجع عن جهلك . واخفض رأسك يا كَرَا وهو مرخَّم كَرَوان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أَداة التعريف فحقُّهُ ان لا يُحذَف كما لا تُحذَف الاداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراهُ * وأَقلُّ من حذفهِ معهما حذفهُ مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلًا خذ بيدي اي يا رجلًا لان الحذف قد يتأَتى اذا كان المنادى مقبلًا منتبهًا لمن يناديهِ وذلك انما يكون في المعرفة دون النكرة * ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأَعمُّها

وَفِي ٱلْمُنَادَى جَازَ إِذْ لَا يُعْهَدُ ... نِدَاءُ تَالِي ٱلْحَرْفِ نَحْوَ يَا ٱسْجُدُوا

اي وجاز ايضًا حذف المنادى اذا كان نداءُ ما يلي حرف النداء غير معهودٍ لانهُ لا يصلح للنداء فيكون فيهِ دليلٌ على حذف المنادى. وذلك كالفعل في نحو يا ٱسجدوا فان المنادى

فيهِ محذوفٌ والتقدير يا قومُ او يا هؤلاءِ ونحوهما * وسيأتي استيفاءُ الكلام على ذلك في بحث حروف النداءِ

وَعَجْزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَمَا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفٍ رُخِّمَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهْ إِنْ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَهْ
وَغَيْرُ ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ اخْتُلِفْ فِيهِ وَكُلُّ ذَاكَ تَخْفِيفًا حُذِفْ

اي ويجوز ايضًا حذف آخِرِ المنادى العَلَم الزائد على ثلثة احرف من المفرد والمركَّب المزجيّ . وهذا الحذف يُعرَف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منهُ حرفًا واحدًا كما في نحو جعفر وخُوَيْلِد فيقال يا جَعْفَ ويا خُوَيْلِ بحذف الراءِ والدال * فان كان قبل آخرهِ حرف مدٍّ زائدٌ رابعًا فما فوقُ حُذِفَ ايضًا فيقال في مَرْوان يا مَرْوَ * او ينال كلمةً وذلك في المركَّب المذكور نحو يا مَعْدِي في مَعْدِي كَرِب * فان لم يكن حرف العلَّة حرفَ مدٍّ كما في فِرْعَوْن ففيهِ خلافٌ والجمهور على اثباتهِ فيقال يا فِرْعَوْ بالواو * وأمَّا ان كان حرف العلة غير زائدٍ كما في مُختار علَمًا فلا يُحذَف . وكذلك اذا كان ثالثًا كما في عِماد فيجب إثباتهُ في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف لم يرخّموا ما دون الرباعيّ من الاسماءِ كزيد لانهُ خفيفٌ بالوضع وترخيمهُ يُجحِف بالقدر الصالح لوضع الاسماءِ * واما غير العلَم فلا يُرخَّم ولو كان صالحًا للترخيم لانهُ لا يُعلَم المحذوف منهُ بخلاف العلَم فانهُ لشهرتهِ يكون في ما بقي منهُ دليلٌ على ما حُذِف . وشذَّ قولهم يا صاحِ اي يا صاحبُ لفقد العَلَمية . غير انهُ لما كثر دعاءُ الناس بعضهم بعضًا بهِ اشبه العلَم فهان ترخيمهُ * وكذا ما سوى المركَّب المزجيّ منهُ وهو المركَّب الاسناديّ نحو تأبَّط شرًّا والمركَّب الاضافيّ نحو عبد الله فانهما لا يُرخَّمان عند الجمهور لان الاول محكيٌّ فلا بدَّ من المحافظة على صورتهِ التي حُكِي عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخَّم لانهُ لو حُذِف منهُ آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حُذِف آخر المضاف اليهِ لم يكن الترخيم في آخر المنادى . وما ورد بخلاف ذلك فنادرٌ لا يقاس عليهِ وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أُنِّثَ بِالتَّاءِ احْتَمَلْ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَلْ

اي ان كل ما كان مؤنثًا بالتاءِ يحتمل الترخيم علَمًا او غير علَمٍ زائدًا على الثلثة او غير

زائدٍ لان التاء خارجةٌ عن بنيتهِ فلا يُخلُّ حذفها بشيءٍ . ولذلك لا يُحذَف معها حرف المدّ الواقع قبلها في نحو أَرْطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها . وعلى ذلك يقال يا فاطمَ ويا جاريَ ويا ثُبَ ويا أَرْطَى وهلمَّ جرًّا * واعلم انهم لم يعتبروا في نحو ثُبَة وشاة ما اعتبروهُ في الثلاثيّ المذكَّر لان المؤنَّث قد ثَقُلَ بالتركيب مع العلامة فاستحقَّ التخفيف . ولان بقاء المرخَّم منهُ على حرفين من اصولهِ كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجلهِ ولذلك لا يمتنع ترخيمهُ . وعليهِ قولهم يا شا ادْجُني اي يا شاة * فتأمَّل

وَقَدْ يُضَمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى ... إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنِ ٱسْمٍ يُلْقَى

وَعَلَمٌ بِهَا قَلِيلاً ضُمَّ إِنْ ... لَمْ يَلْتَبِسْ وَٱلضَّمُّ فِي ٱلْكُلِّ يَهِنْ

اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد يُبنى الباقي منهُ على الضمّ غيرَ منويٍّ ما حُذِف منهُ فكأَنَّهُ موضوعٌ على هذه الصيغة . فيُقال يا جعفُ بضمّ الفاء كما يقال يا زيدُ * وأمَّا المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان عَلَمًا لا يلتبس بالمذكَّر بعد ترخيمهِ نحو يا ميُّ في ميَّة . فان كان يلتبس كحَفْصَة وجب الفتح * على ان الضمَّ في كل ذلك لُغَةٌ ضعيفة والمختار ترك ما بقي من كل اسمٍ على ما كان يستحقُّهُ قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونهِ مقصودًا فهو خليقٌ بالمراعاة * ولذلك يُقال لهذه اللُّغَة لُغَة من ينتظر وللأُخرى لُغَة من لا ينتظر

فصلٌ

في توابع المُنادَى

وَكَمُنَادَى إِذْ نُوِيَ ٱلْحَرْفُ ٱلْبَدَلْ ... مِنْهُ كَذَا ٱلْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المُنادَى حكمهُ حكم المُنادَى المستقلّ بنفسهِ لانهُ على نيَّة تكرار حرف النداء . فيُقال يا سعيدُ كرزُ ويا عبدَ الله بِشرُ بالضمّ فيهما . ويا زيدُ اخانا ويا ابا بكرٍ عبدَ الله بالنصب كما يُقال يا كرزُ ويا بشرُ ويا اخانا ويا عبدَ الله * وكذلك المعطوف عليهِ نحو يا زيدُ وبِشرُ ويا عبدَ الله وخالدُ بالضم فيهما لان حرف العطف قائمٌ مقام حرف النداء المقدَّر هناك . ولذلك يُشترَط فيهِ ان يكون مجرَّدًا من أَلْ لانها تمنع تقدير حرف النداء قبلهُ فلا يجري معها هذا المجرى

وَغيرَ ذاكَ ٱرْفعْ أوِ ٱنْصِبْ مفْرَدا   مَعْ ذي ٱلْبِنا مِمَّا سِوَى ما قُصِدا

اي ان غير ما ذُكِر من التوابع وهو النعت والتاكيد والبيان والمعطوف المقترن بأَل اذا كان مفردًا تابعًا للمبنيّ يجوز فيهِ الرفع حملاً على لفظهِ الظاهر او المقدَّر والنصب حملاً على محلّهِ. فيقال يا زيدُ الكريمُ ويا تميمُ اجمعون ويا فتى احمدُ ويا سيبويهِ والخليلُ بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداءِ وهو تابع أيّ مطلقًا وتابع اسم الإشارة الذي جُعِل وُصلةً الى ندائهِ كما مرَّ فانهُ يتعيَّن فيهما الرفع * واعلم انهُ انما جاز إتباع لفظ المبنيّ في هذا الباب بخلاف غيرهِ من المبنيَّات لانهُ قد اشبه المعرب من حيث ان هذه الضمَّة توجَد عند وجود حرف النداءِ وتُفقَد عند فقدهِ فصارت كالرفع وصار حرف النداءِ كالعامل لهُ * واذا كان التابع متصلاً بضمير المُنادَى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانهُ قد صار مخاطَبًا . فيقال يا زيدُ نفسَهُ او نفسَك ويا تميمُ كلّهم او كلّكم . وقس عليهِ

وَمَا بِأَلْ أُضِيفَ لَفظًا قَدْ حُسِبْ   كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبْ

اي ان المضاف اللفظيّ المقترن بأَلْ ممَّا سوى التابع المقصود يُعَدّ كالمفرد لانهُ في تقدير الانفصال فيكون مع المبنيّ جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المُعرَب مطلقًا والمُضاف المعنويّ والمضاف اللفظيّ المجرَّد من أَلْ والمُشبَّه بالمضاف يُنصَب على الاطلاق. فيقال يا زيدُ الحَسَنَ الوجه بالرفع والنصب . ويا عبدَ الله الكريمَ ويا ابا بكرٍ العظيمَ الشأن ويا زيدُ اخا عمرٍو ويا خالدُ ضاربَ بِشْرٍ ويا عثمانُ وراكبًا فرسًا بالنصب لا غيرُ في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرَّ من الكلام عليهِ ما يُغني عن الاعادة

وَتَابِعُ ٱلتَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا   فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجَبا

اي ان التابع المُعرَب اذا أُتبِع وجب حمل تابعهِ مطلقًا على لفظهِ فيُقال يا أَيُّها الرجلُ ذو المال بالرفع فقط . ويا زيدُ جارَنا العزيزَ بالنصب لا غيرُ . ويا بِشْرُ الكريمُ صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبهِ. وقس عليهِ * وأَمَّا تابع التابع المبنيّ فيجري مجرى تابع المنادى المبنيّ لان متبوعهُ في حكم المنادى المستقلّ . وعلى ذلك يُقال يا سعيدُ كرزُ الكريمَ بالرفع والنصب . ويا زيدُ وعثمانُ اميرَ الجيشِ بالنصب لا غيرُ . وقس على كل ذلك .

فصلٌ

في الاستغاثة

وَٱجْرُرْ مُنَادَى يَا ٱسْتُغِيثَ مُعْرَبَا ... بِٱللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكِّبَا

اي ان المُنادَى بيا اذا طُلِبَت منهُ الإغاثة لغيرهِ يُجَرُّ باللام لفظًا نحو يا لَزيدٍ لعمرٍو ولكنهُ لا يزال في محلّ النصب على حكم المنادى * ولذلك اذا نُعِت يجوز في نعتهِ الجرُّ والنصب نحو يا لَزيدٍ الشجاعَ للمظلوم بجرّ الشجاع ونصبهِ * وهو معربٌ لبعدهِ عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانهُ قد تركَّب مع حرف الجرّ فاشبه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعدهُ عن شَبَه الحرف لانهُ من خصائص الاسماء * واعلم ان المستغاث لا يُستعمَل لهُ غيرُ يا من حروف النداء كما تُشعِر بهِ عبارة النظم لانهُ قد خرج عن اصل المنادى لفظًا ومعنًى فاقتضى أُمَّ الباب لاحتمال التصرُّف فيها بخلاف غيرها

وَٱللَّامَ مَعْ يَا ٱفْتَحْ وَدُونَهَا ٱكْسِرِ ... إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ ٱلْمُضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المُستغاث تُفتَح وان كانت لام الجرّ لانهُ قد وقع بعد حرف النداء موقعَ الضمير فتُفتَح معهُ اللام كما تُفتَح مع الضمير في نحو لَكَ . ولذلك اذا عُطِف عليهِ ولم تُكرَّر يا تُكسَر اللام كما في قول الشاعر

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ ... يا لَلكهولِ ولِلشُبَّانِ لِلعَجَبِ

واما اذا كُرِّرت يا فلا بُدَّ من الفتح معها كما في قول الآخر

يا لَقومي ويا لَأَمثالِ قومي ... لِأُناسٍ عُتُوُّهم في ٱزديادِ

واما لام المستغاث لهُ فهي مكسورةٌ مطلقًا على اصلها * وقد يُجَرُّ بمِن كقول الآخر

يا لَلرجالِ ذوي الألباب من نَفَرٍ ... لا يَبرَحُ السَفَهُ المُردِي لهم دِينا

واعلم ان المُستغاث من اجلهِ قد تكون الاستغاثة لهُ وقد تكون عليهِ كما رأيت في الامثلة وانما يُطلَق عليهِ المستغاث لهُ لان ذلك هو الغالب فيهِ * والاوّل لا يُجَرُّ الّا باللام والثاني يُجَرُّ بها او بمِن كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنادَى حقيقةً نحو يا لَلعجب يجوز ان يكون مستغاثًا والمُستغاث لهُ محذوفٌ فتُفتَح اللام ويجوز العكس فتُكسَر

وَٱللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى تُحْذَفُ ... فَيَسْتَعِيضُ أَلِفًا تُطَرَّفُ

اي ان اللام تُحذَف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انهُ يُعوَّض عنها بألفٍ في آخرهِ للفرق بينهما نحو يا زيدا لعمرٍو . وعليهِ قول الشاعر

يا يزيدا لآمِلٍ نيلَ عزٍّ وغِنًى بعد فاقةٍ وهَوانِ

وقد لا يُعوَّض فيخلو منهما جميعًا كقولهِ

ألا يا قومُ لِلعجَبِ العجيبِ وللغفلاتِ تَعرِضُ للأريبِ

وحينئذٍ يجري مجرى المنادى الصريح فيُضَمُّ منهُ ما يُضَمُّ في النداءِ ويُنصَب ما يُنصَب * ولا يجوز فيهِ الجمع بين اللام والألِف فلا يُقال يا لَزيدا لعمرٍو لامتناع الجمع بين العِوَض والمعوَّض عنهُ

وَمِثْلُ مَا أُسْتُغِيثَ مَا تُعُجِّبَا مِنْهُ كَيَا لَلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تُعُجِّبَ من ذاتهِ او من صِفَتِهِ يجري في كل ما ذُكِر مجرى المستغاث . فتدخل عليهِ اللام كقولك يا لَلماءِ اذا تعجَّبتَ من وجودهِ او من كثرتهِ . وتعاقبها الألِف نحو يا طَرَبا . وقد يجرَّد منهما جميعًا فيُقال يا طَرَبُ با لضمّ * وقس على كل ذلك

فصلٌ

في النُدبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِفَجْعَةٍ نُدِبْ أَوْ أَلَمٍ بِوَا وَتَعْيِينٌ يَجِبْ

اي ويجري مجرى المنادى ما نُدِب لتفجُّعٍ عليهِ او توجُّعٍ لهُ او منهُ بواسطة وَا الموضوعة لذلك * ولا يكون الّا معرفةً معيَّنةً ليقوم عذر النادب لهُ فلا يكون نكرةً ولا معرفةً مُبهَمةً كالضمير واسم الاشارة والموصول بصِلَةٍ غير مشهورة * وهو يُعطَى ما للمنادى من البناء والاعراب فيقال وا زيدُ بالضمّ ووا اميرَ المؤمنين ووا حاميًا عشيرتنا با لنصب * ويُنوَّن عند الضرورة رفعًا ونصبًا . وبهما يروَى قولهُ

وا فقعسًا واين مني فَقْعَسُ أإبلي يأخذها كَرَوَّسُ

وقد يُندَب بيا عند أَمْن اللَّبْس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُندَب بغيرها مطلقًا

وَغَالِبًا صِلْ عَجْزَهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يُوصَل غالبًا آخرهُ بالألِف مفتوحًا لمناسبتها ما لم يكن أَلِفًا فيُحذَف

لالتقاءِ الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفت تلك الحركة لنزول الفتحة مكانها . وان كان منوّنًا حُذِف التنوين الفاصل بينهُ وبين الالف * وهذه الالف تلحق المندوب لاجل مدّ الصوت بهِ اظهارًا لشدّة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فواكَبِدا من حبٍّ مَنْ لا يُحِبُّني ومن عَبَراتٍ ما لَهُنَّ فَناءُ

والغالب ان تلحقها هاءُ السكت فيقال واكَبِداهْ * واذا نُدِب نحوُ مُصطفى حذفت أَلِفُهُ لالتقاءِ الساكنين بينها وبين أَلِف النُدبة فيقال وامُصطفاهْ . وهو مذهب الجمهور * فان كان آخر المندوب أَلفًا وهاءً كعبد الله لم تلحقهُ الأَلِف والهاءُ فرارًا من ثقل اللفظ فيُندَب مجرَّدًا عند الاكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تمَّ بهِ من حرفٍ او كلمةٍ فيندرج فيهِ عجز المركبات وصِلَة الموصول لان كل ذلك يكون معهُ كلمةً واحدةً او كالكلمة الواحدة . فيقال وا عبدَ المَلِكاه ووا مَعْدِيْ كَرِباه ووا تأَبَّطَ شرّاه ووا من حَفَر بئْر زمزماه . والحركة البنائية او الإعرابية تُقدَّر على كل ما قبل الأَلِف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحلّ بحركة المناسبة * وعلامة النُدبة تلزم المندوبَ اذا كان يلتبس بالمنادى المحض كما في قول الشاعر

حُمِّلتَ امرًا عظيمًا فاصطبرتَ لهُ وقمتَ فيهِ بامر الله يا عُمرا

فان أُمِن اللبس جاز إِلحاقها وتركها * وربما لحقت غير مندوبٍ نحوَ وا عَجَبا ووا أَسفاه . ومنهُ قول الراجز

وا عَجَبا لهذهِ الفَليقَه هل تُذهِبَنَّ القُوباءَ الرِيقَهْ

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيدُ الكريماه . وما أُضيف نعتهُ اليهِ كقول الشاعر

كم قائلٍ وا أَسعَدَ بنَ سَعْداه كُلُّ أمرئٍ باكٍ عليك أَوّاه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليهِ مع المضاف

وَحَيْثُ كَانَ ٱلْفَتْحُ دَاعِيَ ٱللَّبْسِ فَٱلْأَلِفَ ٱقْلِبْهَا بِحَرْفِ ٱلْجِنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِف النُدبة يؤدّي الى الالتباس يُترَك ما قبلها على حركتهِ وتُقلَب حرفًا يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِب الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة المخاطبة قيل في الاول وا غُلامَهُوهْ بقلب الالف واوًا وفي الثاني وا غلامَكِيَهْ بقلبها ياءً . لانهُ لو قيل وا غُلامَهاه ووا غلامَكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضيف الى ضمير جماعة الذكور قيل وا غلامكموهْ باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانهُ لو قيل وا غلامكماه التبس بالمضاف الى ضمير المثنّى * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندَب وامتنع ان يُنادَى لان المندوب غير مُخاطَبٍ كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجّب منهُ مضمرًا نحو يا لك فارسًا و يا لها ليلة

وَتُحْذَفُ ٱلْيَآءُ كَوَاعَبْدَاهُ بِلُغَةِ ٱلسُّكُونِ فِي نِدَاهُ

اي ان المضاف الى يآء المتكلّم على لغة تسكينها في ندآئهِ تُحذَف عنهُ اذا نُدِب دفعًا لالتقآء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيُقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبداه * واما على بقيّة اللغات المذكورة في باب المنادى منهُ فيجري مجرى امثالِهِ مما في هذا الباب* واعلم ان الهآء اللاحقة الاواخر هنا حقُّها السكون لانها موضوعة للوقف . غير انهُ يجوز ضمُّها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلا يا عمرُو عمراهُ وعمرو بن الزُّبيراهُ

وعليهِ مثال النظم . وقد مرَّ الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنْكِرُ ٱلنُّدْبَةُ حَذْفَ ٱلْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ ٱلصَّوْتِ عِنْدَ ٱلْحَذْفِ

لِذَاكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرَخَّمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يَلْزَمُ

اي ان النُدبة يمتنع فيها حذف حرف الندآء لان المقصود فيها مدُّ الصوت وتطويلهُ والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرخَّم المندوب * والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذَف عنهُ حرف الندآء ولا يرخَّم . وأمَّا قول الشاعر

كُلَّما نادى مُنادٍ منهمُ يا لَتَيمِ اللهِ قلنا يا لَمالِ

اي يا لمالكٍ فمحمولٌ على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معهُ حذف الحرف المنادى البعيدُ عمَّن يناديهِ لان المراد في ندآئهِ إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِف قصُرَ الصوت عن البلوغ اليهِ * ومما يمتنع فيهِ الترخيم ما كان مبنيًا قبل الندآء كحذامِ عند الاكثرين . وما يلزم الندآء كمكرمان عند الجميع

فصلٌ

في الاختصاص

يَأْتِي ٱخْتِصَاصٌ كَنِدَا ذِي ٱللَّامِ مَعْ ... أَيِّ وَلِلْإِنْشَآءِ وَٱلْحَرْفِ يَدَعْ
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ ٱلنَّفْسِ أَتَى ... نَحْوَ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا ٱلْفَتَى

اي ان الاختصاص يأْتي على صورة نداَء المحلَّى با للام مع أيٍّ فقط غير متضمّنٍ معنى الانشاَء ولا مصاحبٍ حرف النداَء فيكون خبرًا واردًا على صورة الانشاَء كما في نحو أَليسَ الله بكافٍ عبدهُ على ما سيجيءُ * وهو يقع بعد ضمير التكلُّم نحو انا افعل كذا أَيُّها الفَتى اي أَفعلُهُ مختصًّا بفعلهِ من بين الفتيان . فيكون المراد با لفتى نفسَ المتكلّم لا شخصًا آخر يخاطبهُ . وهو تابعٌ لأَيّ كما كان في النداَء لانهُ منقولٌ عنهُ * ولما كانت هذه الصورة منقولةً عن صورة النداَء بقيت فيها أَيٌّ مضمومةً على غير سببٍ كما يكون في الحكاية ولم تزل في موضع النصب بفعلٍ واجب الحذف غير ان تقديرهُ أَختصُّ لا أَدعو* والتزم رفع ذي اللام بعدها إِتباعًا للفظها كما كان في النداَء * واعلم ان الاختصاص قد نُقِل عن باب النداَء لمشاركةٍ معنويةٍ بينهما لان كلًّا منهما يتعلَّق بواحدٍ مخصوصٍ من بين أمثالهِ . غير ان ذاك يتعلَّق بصاحبهِ على سبيل الانشاَء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاَء دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا ... تَقُولُ نَحْنُ ٱلْعُرْبَ نَرْعَى ٱلذِّمَمَا
وَذَا لِذِي ٱلْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ يَلِي ... كَعِنْدَكَ ٱللهَ رَجَاَء ٱلْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختصَّ يجيُء بدون أَيّ قائمًا مقامها وحينئذٍ يكون منصوبًا بفعل الاختصاص المُضمَر كقولك نحن العُرْبَ نرعى الذِمَمَ اي أَختصُّ العُرْبَ * وهو يكون تارةً مقرونًا بأَلْ كما رأيت . وتارةً مضافًا الى مصحوبها نحو نحنُ معاشرَ الانبياَء لا نُورِّث * وقد يُضاف الى غيرهِ كقولهِ نحن بني ضَبَّةَ أَصحاب الجمل * وندر وقوعهُ عَلَمًا كقول الآخر بنا تميمًا يُكشَفُ الضَّبابُ * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك اللهَ العظيم . وعليهِ مثال النظم* ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتَّة* واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعدهُ في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصُّوَر المذكورة في هذا الباب * والمختصُّ يفترق عن المنادى بانهُ يكون بدون

الحرف لفظًا ونيةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارةٍ ولا موصولاً . ولا يُستغاث ولا يُندب ولا يُرخَّم . ولا يقع في اوَّل الكلام . ولا يُضمَّن معنى الانشاء كما مرَّ . ويُنصَب مع كونهِ مفردًا . ولا يكون علَمًا الَّا في النادر كما رأيت * وقد انهى بعض المحقّقين الفروق التي بينهما الى نيّفٍ وعشرين فرقًا فاقتصرنا منها على ما ذكرناهُ

فصلٌ

في التحذير والإغرآء

يُنْصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا ... إِيَّاكَ وَٱلْأَفْعَى وَإِيَّاكَ ٱلدِّمَا

وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ ٱلْأَفْعَى وَقَدْ ... شَذَّ عَلَى غَيْرِ ٱلْخِطَابِ مَا وَرَدْ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمُخاطَب بعاملٍ مضمرٍ كما في قولنا إيَّاك والافعى . فان الاصل فيهِ أُحذِّرك من التقاءِ نفسك والافعى غير انهُ لما كان المقام يضيق عن التوسُّع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلَّق بهِ في المعنى من جارٍّ ومجرورٍ فانفصل الضمير المنصوب بهِ لعدم استقلالهِ متصلاً . وهذا أوجَه ما قيل فيهِ * واجازوا ترك الواو نحو إيَّاكَ الدِماء . والجرَّ بمن نحو إيَّاك من الافعى . اي أُحذِّرك الدماء وأُحذِّرك من الافعى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطَب كما رأيت . وقد جاء لغيرهِ شذوذًا كقول بعضهم إيَّايَ وأَنْ يحذف احدكم الارنب . وقول الآخر من بلغ الستّين فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عُطِف على ضمير مخاطَبٍ نحو إيَّاك وإيَّاهُ من من الشرّ جاز لانهُ يجيءُ في التوابع ما لا يجيءُ في المتبوعات

وَٱلْحَيَّةَ ٱلْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا ... يُقَالُ أَيْضًا مُقْلَتَيْكَ وَٱلْقَذَى

وَٱلْفِعْلَ دَعْ فِي ٱلْكُلِّ حَتْمًا وَسِوَى ... ذٰلِكَ كَٱلْأَفْعَى كَمَا شَاءَ ٱلْهَوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذَّر منهُ نحو الحيَّةَ الحيَّةَ . او مع العطف عليهِ نحو مقلتيك والقذى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصُوَر . أمَّا مع الضمير فلِأنَّ هذا اللفظ لكثرة التحذير بهِ جُعِل عوضًا عن التلفُّظ بالفعل . وأمَّا مع التكرار والعطف فلقيام المكرَّر والمعطوف مقامهُ * فان لم يكن شيءٌ من ذلك كما اذا قيل الأفعى فقط جاز اضمار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة واظهارهُ لفقد النائب عنهُ

وَقَدْ أُجِيزَ ٱلرَّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأَوُّلًا وَذَاكَ فِي ٱلْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرَّر نحو الأَسَدُ الأَسَدُ على تقدير مبتدإ محذوفٍ اي هذا الاسد . او خبرٍ اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقةُ الله وسُقْياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَٱسْتَعْمَلُوا ٱلْإِغْرَاءَ كَٱلتَّحْذِيرِ مِنْ دُونِ ضَمِيرٍ كَٱلْوَفَا يَا مَنْ ضَمِنْ

وَٱلْعَهْدَ وَٱلذِّمَّةَ وَٱلْوَحَى ٱلْوَحَى قُلْ وَٱنْوِ فِي ٱلْبَابَيْنِ فِعْلًا صَلُحَا

اي ان الإغراءَ يُستعمَل كتحذيرٍ بدون إيَّاك فيُنصَب بفعلٍ مضمرٍ كقولك الوفاءَ اي إلزَم الوفاءَ * ويكون مفردًا كما رأيت . ومعطوفًا نحو العهدَ والذمَّةَ . ومكرَّرًا نحو الوَحَى الوَحَى * ويجوز الرفع في المكرَّر والمعطوف ومنهُ قول الشاعر

ان قومًا منهم عُمَيْرٌ واشبا هُ عُمَيرٍ ومنهم السفَّاحُ

لَجَديرونَ بالوفاءِ اذا قا لَ اخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

واما الفعل المحذوف فيُقدَّر في كل واحدٍ من البابين بما يصلح لهُ في المعنى . ويكون حذفهُ واجبًا هنا مع العطف والتكرار وجائزًا بدونهما كما هناك

فصلٌ

في اشتغال العامل عن المعمول

قَدْ يَشْغَلُ ٱلْعَامِلَ نَصْبُ مَا ٱلْتَحَقْ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عُلْقَةٍ لِٱسْمٍ سَبَقْ

فَٱلسَّابِقَ ٱرْفَعْ مُبْتَدًا وَٱنْصِبْ عَلَى إِضْمَارِ مِثْلِ ٱلْعَامِلِ ٱلَّذِي تَلَا

اي ان العاملَ قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدّم عليهِ بنصب ما يليهِ من ضمير ذلك الاسم نحو زيدٌ ضربتهُ . او من متعلّقهِ نحو الغلامُ قتلت اباهُ . فيُرفَع الاسم المتقدم مبتدأً وهو الارجح لانهُ لا يُحتاج معهُ الى تأويلٍ كما سترى . ويجوز نصبهُ بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيجيء . فيكون التقدير في المثال الاول ضربتُ زيدًا ضربتهُ . وفي المثال الثاني أيتمتُ الغلامَ قتلت اباهُ . غير انهُ قد يعرض لكلٍّ من ذلك ما يُغيّر حكمهُ كما ستقف عليهِ ان شاءَ الله

وَٱلرَّفْعُ بَعْدَ مَا يَخُصُّ ٱسْمًا وَجَبْ   وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبْ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختصُّ بالاسماء كإذا الفجائية يجب رفعهُ نحو خرجت فاذا زيد يضربهُ عمرٌو لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضمارهُ * وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيهِ ما بعدهُ كما اذا وقع قبل ما لهُ صدر الكلام نحو زيدٌ ما رأيتهُ وعمرٌو إنْ لقيتهُ فأكرِمْهُ لان ما لهُ الصدر لا يعمل ما بعدهُ في ما قبلهُ * او كان العامل واقعًا صلةً نحو عمرٌو انا الضاربهُ لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسّر عاملًا * وقس على ذلك ما اشبههُ من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا   يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ فَنَصْبٌ حُتِمَا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختصُّ بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط والعَرْض والتحضيض ونحو ذلك وجب نصبهُ نحو هل زيدًا رأيتهُ وإنْ عمرًا زُرْتهُ اكرمك وألَا بكرًا تُضيفهُ وهلّا خالدًا اكرمتهُ . وذلك لان النصب يقتضي إضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وُضِعت لهُ من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانهُ يقتضي التجرُّد فتخرج معهُ عن وضعها * وامّا الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيهِ النصب كما سياتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أُمُّ الباب فتوسَّعوا فيها ما لم يتوسَّعوا في غيرها * واعلم انهُ قد يُضمَر مُطاوِع الفعل الظاهر لا نظيرُهُ فيُرفع الاسم المُشتغَل عنهُ بهِ لا بالابتداء . وعليهِ يُروَى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي ان مُنفِسٌ اهلكتُهُ   فاذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي

اي لا تجزعي ان هَلَكَ منفسٌ فانهُ مطاوعٌ لأَهلَكَ لانهُ يُقال اهلكتهُ فهلك . وقس نظائرهُ عليهِ

وَٱلنَّصْبُ رُجِّحْ قَبْلَ فِعْلِ ٱلطَّلَبِ   وَبَعْدَ مَا ٱلْفِعْلُ يَلِي فِي ٱلْأَغْلَبِ
وَعِنْدَ خَوْفِ ٱللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا   تَفْسِيرُهُ ٱلْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَا

اي انهُ يرجَّح نصب الاسم المُشتغَل عنهُ اذا وقع قبل الفعل الطَلَبيّ . وهو الامر نحو زيدًا اضربهُ . والنهي نحو عمرًا لا تُكرِمْهُ . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبية وان كان مباحًا كما مرَّ * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زيدًا غفرَ اللهُ لهُ وعمرًا لا يُصيبهُ السوء * ولا في الامر بين ان يكون بالصيغة كما مرَّ او باللام نحو زيدًا لِيَرْحَمْهُ الله * وانَّما صحَّ ذلك مع اللام ولا الطلبيَّتين وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي بلا على النفي بها * فان اقترن الفعل بالفآء فان تضمَّن الاسم معنى الشرط نحو كلُّ ضيفٍ يأتيك فأكرِمْهُ نُزِّل الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور لان ما بعد الفآء لا يعمل في ما قبلها . والَّا وجب النصب نحو زيدًا فأكرِمْهُ لان الرفع يقتضي دخول الفآء على خبر المبتدإ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنعٌ . وحينئذٍ يُجعَل ما بعدها جوابًا لشرطٍ مقدَّر كما في نحو وربَّكَ فكبِّرْ على ما سيجيء في باب أمَّا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدَّمة على الاسم كما سيجيء تفصيلهُ هناك * ويترجَّح النصب ايضًا في ما وقع بعد اداةٍ يليها الفعل غالبًا كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإنْ نحو أزيدًا ضربتهُ وما عمرًا لقيتهُ * فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو أزيدٌ ضربتهُ ام عمرٌو فالرفع ارجح عند المحققين بنآء على ان الفعل متحقق الوقوع فلا تعلّق للهمزة بهِ لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر عند الجمهور ذهابًا الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليهِ يُروى بالنصب قول الشاعر

أثعلبةَ الفوارسَ ام رياحًا عدلتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

غير انهُ مع النصب يُضمَر العامل بعد الاسم لا قبلهُ لان الهمزة لا يليها الَّا المسؤول عنهُ بها كما سيجيء * وكذلك يترجَّح النصب عند خوف الالتباس في ما يوهم لو كان مرفوعًا أنَّ المفسِّر صفةٌ لما قبلهُ نحو إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ . فلو قيل كلُّ شيءٍ بالرفع احتمل ان يكون الفعل صفةً لشيءٍ فيكون المعنى ان كلَّ شيءٍ من مخلوقاتنا بقَدَرٍ وهو خلاف المقصود * واعلم ان همزة الاستفهام اذا فُصِلَت عن الاسم المُشتغَل عنهُ بغير الظرف ترجح رفعهُ نحو أأنت زيدٌ تحبُّهُ لان النصب يقتضي تكلُّف حذف الفعل وانفصال الضمير الذي كان مستترًا فيهِ على غير حاجةٍ اليهِ . فان كان الفاصل ظرفًا ترجح النصب نحو أعندي زيدًا تضربهُ لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةِ ٱلْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انهُ يترجَّح ايضًا نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطفٍ ملتصقٍ بهِ على جملةٍ فعليةٍ

مذكورةٍ قبلهُ نحو قامَ زيدٌ وعمرًا اكرمتهُ طلبًا للمناسبة المُستحسَنة في العطف . لان النصب يقتضي إضمار الفعل فيكون عطفَ فعليَّةٍ على مثلها بخلاف الرفع فانهُ يستلزم عطف اسميَّةٍ على فعليَّةٍ * فان لم يكن العاطف مُباشِرًا نحو قامَ زيدٌ وأمَّا عمرٌو فاجلستهُ ترجح الرفع لان الكلام بعد أمَّا مُستأنفٌ مقطوعٌ عمَّا قبلهُ * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيهِ طَلَبيًّا نحو إضرِبْ زيدًا وأمَّا عمرًا فأكرِمْهُ فانهُ يترجح فيهِ النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيَّات في هذا المقام كالعاطفات فرجَّحوا النصب بعدهنَّ نحو رأيت القوم حتى زيدًا رأيتهُ وما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا ضربتهُ وما لَقِيتُ بكرًا بل خالدًا لَقِيتهُ * وانما لم يجعلوهنَّ عاطفات لان شرط معطوفهنَّ ان يكون مفردًا وما بعدهنَّ هنا جملةٌ . ولكنهم شبهوا موقعهنَّ هنا بموقعهنَّ هناك في كون ما بعد حتى بعضَ ما قبلها ووقوعِ لكن وبل بعد النفي فاعطوهنَّ حكم أحرُف العطف

وَٱعْتَمَدُوا تَسْوِيَةَ ٱلأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ ٱلْوَجْهَيْنِ
فَٱلرَّفْعُ يَأْتِي بِٱعْتِبَارِ ٱلْكُبْرَى وَٱلنَّصْبُ يَأْتِي بِٱعْتِبَارِ ٱلصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المُصدَّرة بالاسم المذكور على جملةٍ ذات وجهين وهي التي صدرها اسمٌ وعُجُزُها فعلٌ نحو زيدٌ قام وعمرٌو اكرمتهُ لاجلهِ . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكُبرَى وهي المبتدأ وخبرهُ وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصُغرَى وهي الخبر فقط * وعلى كلٍّ منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسميَّةٌ كالكُبرَى ومع النصب فعلية كالصُغرَى باعتبار الفعل المُضمَر فيها * واعلم انهُ يُلتزَم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدإِ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو إمَّا الضمير كما مرَّ في المثال . او الفاءُ السببيَّة نحو زيدٌ قامَ فعمرٌو اكرمتهُ لانها مع النصب تكون معطوفةً على الخبر فلا بدَّ ان تشاركهُ في الربط بالمبتدإِ . فان فُقِد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ ٱلرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجِب او يرجّح او يُسوّي مما ذُكِر آنفًا يترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلُّف فيهِ * فتحصَّل ان للاشتغال خمس حالاتٍ . وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

وترجيح كل واحدٍ منهما واستواءُ الامرين * واعلم ان مما يختار فيهِ الرفع ما وقع فيهِ اسم الاستفهام مُشتغَلاً عنهُ نحو أيُّكم زادتهُ هذه إيمانًا لان الاستفهام فيهِ عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبهُ * واختُلف في أمَّا التفصيليَّة مع غير الطلب نحو وأمَّا ثمودُ فهديناهم والاكثرون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * واذا نُصِب في الموضعين يُقدَّر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيهِ مُقدَّمًا . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمَّا معترضًا بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشغَلُ أَنْ يُسلَّطَا ... فِي ٱللَّفظِ أَوْ مَعنًى عَلَى ٱسْمٍ شُرِطَا
أَوْ لَازِمِ ٱلْمَعْنَى إِذَا تَعَذَّرَا ... كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يُقَدَّرَا

اي انهُ يُشترَط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدِّم اذا تفرَّغ لهُ من معمولهِ المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربتهُ فانهُ يجوز ان يُقال زيدًا ضربتُ كما لا يخفى * فيختصُّ ذلك بالفعل المتصرِّف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيدًا انا ضاربهُ والدرهمَ انت مُعطاهُ والعسلَ زيدٌ شرَّابهُ . والتقدير انا ضاربٌ زيدًا ضاربهُ وهلمَّ جرًّا * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبَّهة ولا أَفعَلُ التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبلهُ فلا يُفسِّر عاملاً فيهِ * ثم ان العامل المذكور إمَّا ان يسوغ تسلُّطهُ على الاسم المتقدم بلفظهِ فيُضمَر لفظهُ كما رأيت . او بمعناهُ فيُضمَر ما يوافقهُ في المعنى نحو زيدًا اكثرتُ مالَهُ اي اغنيتُ زيدًا * فان لم يصحَّ كلاهما أُضمِر لازم المعنى نحو زيدًا ضربتُ غلامَهُ اي أهَنْتُ زيدًا لان ضرب غلامهِ يستلزم الإهانة لهُ

وَفَصلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرّْ ... أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلُ وَصْلٍ يُعتَبَرْ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل لهُ بحرف جرٍّ نحو زيدٌ مررت بهِ . او باسمٍ مضافٍ اليهِ نحو زيدٌ ضربت اخاهُ . او مضافٍ الى المضاف اليهِ نحو زيدٌ ضربت غلام اخيهِ . او بهما جميعًا نحو زيدٌ مررت بغلامهِ يُعتبَر مثل وصلهِ بهِ فيجري مع المنفصل عن العامل كلُّ ما يجري مع المُتَّصل بهِ من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان النصب في صُوَر الاشتغال مختلف المراتب فان اقواهُ في ما اتصل الفعل بضميرهِ . ثم في ما اتصل الوصف بهِ . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بهما جميعًا . فتدبَّرْ

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِي مَعْ رَابِطٍ بِالاسْمِ حُكْمُ ٱلسَّبَبِي

اي ان الاجنبيَّ الذي يُتبَع بتابعٍ مشتمِلٍ على رابطٍ بالاسم السابق حكمهُ حكم السَّبَبيّ المتعلّق بهِ نحو زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبُّهُ فانهُ يجري مجرى قولك زيدٌ ضربتُ غلامَهُ في جميع احكامهِ * وحكم هذا التابع ان يكون نعتًا كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطفَ بيانٍ نحو زيدٌ ضربت خالدًا اباهُ لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسقٍ بالواو نحو زيدٌ ضربت عمرًا واخاهُ لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مُثنًّى * ولا يصحُّ ان يكون بدلاً لان البدل يُحسَب من جملةٍ أُخرى فتخلو الجملة الأُولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بُدَّ منهُ على كلّ حالٍ . ولا تاكيدًا لان الضمير الذي يتصل بهِ يكون عائدًا على المؤكَّد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيهما جميعًا

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ هُنَا لَا يُذْكَرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفَسِّرُ

اي ان كل محذوفٍ من العوامل المقدَّرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكرهِ في اللفظ . فلا يقال ضربتُ زيدًا ضربتهُ ولا انا ضاربٌ زيدًا ضاربُهُ وانما يُقدَّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنهُ ولا يُجمَع بين النائب والمَنُوب عنهُ كما علمتَ * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة المحلّ من الاعراب . فقيل لا محلَّ لها مطلقًا لانها تفسيريةٌ كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسّرهُ بناءً على انها بدلٌ منهُ او بيانٌ لهُ . فلا محلَّ لها في نحو زيدًا ضربتُهُ لانها قد فسَّرت جملةً مستأنفةً . ومحلُّها الرفع في نحو انت زيدًا ضربتهُ لانها قد فسَّرت جملة الخبر * ويُشترَط في الفعل ان لا يُفصَل بينهُ وبين الاسم السابق فلا يُقال زيدًا انت تضربهُ بخلاف الوصف نحو زيدًا انت ضاربُهُ لاحتياجهِ الى ما يعتمد عليهِ * ويُشترَط في الاسم ان يكون مفتقرًا الى ما بعدهُ فليس منهُ نحو زيدٌ عندك فأَكرِمْهُ . وان لا يكون نكرةً محضةً ليصحَّ رفعهُ بالابتداءِ فلا يُقال رجلاً ضربتُهُ

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ ٱلاِشْتِغَالَ قَدْ يَقَعْ فِي ٱلرَّفْعِ نَحْوَ أَسْهَرْ إِذَا زَيْدٌ هَجَعْ

وَعِنْدَ جَزْمِ ٱلشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعْ كُلُّ ٱشْتِغَالٍ نَصْبَ ٱسْمٍ أَمْ رُفِعْ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأَنْ يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداءُ في نحو خرجت فاذا زيدٌ يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلَّا زيدٌ قام . وتترجَّح في نحو أَزيدٌ يقوم . و يستويان في نحو زيدٌ قام وعمرٌو جلس عندهُ * فان تجرَّدت الجملة من كل ذلك نحو زيدٌ قامَ فالابتداءُ واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقًا بعد اداة الشرط الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزومًا لفظًا . فلا يقال ان زيدًا تَلْقَهُ فأَكرِمْهُ ولا ان زيدٌ يَقُمْ فأَحسِنْ اليهِ لان اداة الشرط لمَّا جزمت الفعل لفظًا قَوِيَ طلبها لهُ فلا يقع بعدها غيرهُ * فان كانت اداة الشرط غير جازمةٍ نحو اسهر اذا زيدٌ هَجَع كما في مثال النظم . او كان الجزم محلًّا لكون الفعل ماضيًا نحو ان زيدٌ زارك فأَكرِمْهُ . او مضارعًا مجزومًا بغير اداة الشرط نحو ان زيدًا لم تَلْقَهُ فانتظِرْهُ جازت المسئلة * وامَّا قول الشاعر

فمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمسِ منَّا مُروَّعا

فمحمولٌ على الضرورة

فصلٌ

في تنازع العاملين

وَٱلْعَامِلَانِ رُبَّمَا تَنَازَعَا فِي ٱلْعَمَلِ ٱسْمًا قَبْلَهُ تَتَابَعَا
فَيُعْمَلُ ٱلْوَاحِدُ فِي مُظْهَرِهِ وَيُعْمَلُ ٱلْآخَرُ فِي مُضْمَرِهِ

اي ربما تقدَّم عاملان على اسمٍ يطلبهُ كلُّ واحدٍ منهما ان يكون معمولًا لهُ . فيُعمَل الواحد منهما في لفظهِ الظاهر والآخر في ضميرهِ لانهُ لا يمكن تسليط عاملين على معمولٍ واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيدٌ . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمرًا . وقد يكون في الجرّ نحو آمنتُ واستعنتُ بالله . وقد يكون مختلفًا كما سترى * و يلزم العاملين ان يكونا متصرّفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الَّا مُباشِرًا معمولهُ كما مرَّ في الاحكام الكلّية واذا لم يصحَّ إعمال الاول بَطَلَ التنازع * وأَمَّا اذا كان احد

العاملين جامدًا والآخر متصرفًا فان كان الجامد هو الثاني نحو خُذْ ودُونَك زيدًا جازت المسئلة لعدم الفصل والاَّ فلا

وَعَامِلُ ٱلظَّاهِرِ قِيلَ ٱلْجَارُ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانهُ اولى بهِ لما بينهما من المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانهُ قد سبق فاستحقَّ العمل قبل ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامتهِ من الفصل بين العامل والمعمول باجنبيٍّ وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا يتأتَّى بين العاملين ما لم يوجد مرجِّحٌ لاحدهما من جهة المعنى فيتعيَّن إعمالهُ نحو ضربتُ لا اكرمتُ زيدًا فانهُ يجب فيهِ إعمال الاول. ونحو ضربتُ بل اكرمتُ زيدًا فانهُ يجب فيهِ إعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ ٱلْمُضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضِي إِلَى ٱلْإِضْمَارِ قَبْلَ ٱلذِّكْرِ

فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حُذِفْ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفْ

اي ان العامل في الضمير يُؤدّي الى الإضمار قبل الذكر حيثما وقع أوَّلًا او ثانيًا. فان كان الإضمار معهُ قبل الذكر لفظًا ونيةً ولا يكون ذلك الَّا عند إعمال الثاني كما سيجيء حُذِف الضمير نحو ضربتُ وضربني زيدٌ ومررتُ ومرَّ بي اخواك. ما لم يكن لهُ وجهٌ من العُمديَّة فيجب إثباتهُ. وذلك بان يكون عمدةً في الحالِ نحو ضُرِبا وشُتِم غلاماك. او في الاصل وذلك باب كان وظنَّ نحو كنت إيَّاهُ وكان زيدٌ اميرًا وظنَّني اياهُ وظننت بكرًا صديقًا* واما قول الشاعر

اذا كنتَ تُرضيهِ ويُرضيك صاحبٌ جِهارًا فكُنْ في الغيبِ أحفَظَ للوُدِّ

فمحمولٌ عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظًا فقط لم يُحذَف نحو ضربني وضربتُهُ زيدٌ ومرَّ بي ومررتُ بهما أخَواكَ لان مرجعهُ حينئذٍ في نيَّة التقديم فلا عبرة بتأخُّرهِ في اللفظ. وعليهِ قول الشاعر

اذا هي لم تَستَكْ بعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فاستاكَتْ بهِ عُودُ إِسحِلِ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور* واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفهُ اذا اوقع في اللبس نحو ملتُ اليهِ ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة عود الضمير

وَٱلْحَذفُ يَخْتَصُّ بِثَانٍ يُعْمَلُ نَحْوَ رَكِبتُ فَرمَانِي ٱلْجَمَلُ
وَلَيْسَ فِي ٱلْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا وَزِرْتُهُ ٱلرَّبْعَ فَكَانَ أَكْمَلَا

اي ان الحذف يختصُّ بإعمال الثاني من المتنازعَين فانهُ لا يثبت فيهِ الاَّ الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مرَّ. فيقال ركبتُ فرماني الجملُ. والاصل ركبتهُ فحُذِف الضمير حذرًا من الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا كما علمت * وكذلك مررتُ ومرَّ بي زيد. والاصل مررت بهِ فحُذِف الضمير والحرف * وأمَّا مع إعمال الاول فلا يُحذَف شيءٌ فيُقال ضربتُ وضرباني أخوَيك وخلا وزرتُهُ الربعَ ومرَّ بي ومررت بهِ زيدٌ. فيكون الكلام فيهِ اكمل لتوفُّر جميع اجزائهِ لفظًا كما ترى

فصلٌ
في العَدَد

أَلْأَصْلُ فِي ٱلْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ وَٱلْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلَا
وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوَقَعْ مَعْ أَصْلِهَا وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْغَيْرَ أَتْبَعْ

اي ان اصل الأعداد جماعة العَشرة من الواحد فصاعدًا. وما فوقها يحصل منها كالثلثة عَشَر فانها تحصل من الثلثة والعشرة. والعِشرِين فانها تحصل من العشرَتين وقس عليهِ * والاصل في المعدود الجمعُ ولذلك جعلوهُ مع أُصول الاعداد كثلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحَدَ عشَرَ رجلاً وخمسةٍ وعشرين غلامًا ومئة فرسٍ وهلمَّ جرًّا

وَعَاقِبَ ٱلْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلٰثَةً هُنَا خِلَافَ مَا ٱرْتَقَى
وَهْوَ يُطَابِقُ ٱلَّذِي بِهِ قُصِدْ مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدْ

اي ان ما قبل الثلثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقهُ من الأعداد. فيُقال واحدٌ وٱثنان وواحدةٌ وٱثنتان اذا أُريد مجرَّد العدد. ورجُلٌ ورجُلان وٱمرأةٌ وٱمرأتان اذا أُريد بيان المعدود. ولا يُجمَع بينهما فلا يقال واحدُ رجلٍ وٱثنا ٱمرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد بهِ في التذكير والتانيث حيثما وقع. فيقال في المفرد واحدٌ وٱثنان وواحدةٌ وٱثنتان كما مرَّ. وفي المركَّب أَحَدَ عشَرَ وٱثنا عشَرَ وإحدى عشْرةَ

وٱثنتا عَشْرَة . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون وٱثنان وعشرون وإِحدَى وار بعون واثنتان واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليهِ

"وَٱستعملوا ما فوقهُ بِٱلعكسِ مخالِفًا معدودهُ في ٱلجِنْسِ"

اي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلثة وما يليها الى العشرة يُستعمَل بعكس ما مرَّ فيُذكَر العدد منهُ مع المعدود ويُخالَف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلثة رجالٍ وعشرة جمالٍ وثلاث نساءٍ وعَشرُ نياقٍ وهلمَّ جرًّا في البواقي * وانما التُزِم ذكر العدد هنا لان المعدود يدلُّ على مجرَّد الجمع من غير تعيين فلا بدَّ معهُ من ذكر العدد عند ارادة بيانهِ بخلاف الواحد والاثنين فان الإفراد والتثنية في معدودهما يدلّان عليهِ فيُستغنَى بهما عن ذكرهِ * ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان تلحقها التاء عند قصد مجرَّد العدد جُعِلَت كذلك مع المذكَّر الذي هو الاصل في الاسماء وجُعِل حذف التاء الذي هو فيها فرع الإثبات مع المؤَنَّث الذي هو فرع المذكَّر قصدًا للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهٰكذا يُساقُ في ٱلآحادِ عطفًا وَفي ٱلتَّركيبِ كٱلإِفْرادِ

وَٱلعجزُ في ٱلتَّركيبِ عكسَ ٱلصَّدْرِ لِلعَدْلِ بينَ ٱلطَّرَفَيْنِ يجري

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلثة الى التسعة تجري على حكم العدد المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلثةٌ وعشرون عبدًا وخمسٌ وعشرون أمةً وقس عليهِ الى تسعةٍ وتسعين كبشًا وتسعٍ وتسعين نعجةً . وكذلك في العدد المركَّب من العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيهِ تجري هذا المجرى . وأَمَّا العشرة فتلحقها التاء مع المؤَنث وتتجرَّد منها مع المذكَّر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركَّب وعجزهِ في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافهِ . فيقال ثلثة عَشرَ ثوبًا وثلاثَ عشْرَةَ جُبَّةً وهكذا الى تسعةَ عشَرَ درهمًا وتسعَ عشْرَةَ قِطعةً * وقد يُصرَّح بحرف العطف المَنْويّ في هذا التركيب فيرجع الجزآن الى حكم الإفراد في التذكير والتأنيث والاعراب وعليهِ قول الشاعر

كأَنَّ بها البدرَ ٱبنَ عَشرٍ وأَربعٍ اذا هَبَواتُ الصيف عنها تجلَّتِ

وهو مخصوصٌ بالضرورة * واعلم ان شين العشرة تُفتَح في الإفراد كعَشَرَة رجالٍ وتُسكَّن في العدد المركَّب كثلاث عشْرَة امرأَةً . واذا حُذِفت تآؤُها انعكس حكمها فتُسكَّن في

الافراد كعشْر ليالٍ وتُفتَح في التركيب كثلثة عشَرَ يومًا . وهي افصح لغاتها

وَكَالْمُضَافِ مَا كَمَا ثُنِّيْ هُنَا أَعْرِبْ وَدَعْ مَا بَعْدَهُ عَلَى ٱلْبِنَا

اي ان ما جاء كالمثنّى في العدد المركَّب وهو صدر اثنيْ عشَرَ وٱثنتيْ عشْرَةَ يُعرَب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعًا و بالياء نصبًا وجرًّا . وذلك انهُ لما حُذِفت منهُ النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزءين نُزِّل العَجُز منزلتها لقيامهِ مقامها في إتمام الصدر . وحينئذٍ أُعرِب الصدر لان ما قبل النون محلُّ اعرابٍ لا محلّ بناء بخلاف ما وقع العجز منهُ موقع تاء التانيث كأَحَدَ عشَرَ ونحوهِ * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت ٱثنَيْ عشر غُلامًا وجاءتني ٱثنتا عشْرَةَ ٱمرأةً وملكت ٱثنتَيْ عشْرَةَ جاريةً * وأمّا العجز فلا ينفكُّ عن بنائهِ لعدم انفكاكهِ عن تضمُّن الحرف * واذ كان واقعًا موقع النون المذكورة امتنعت اضافتهُ فلا يقال هذه ٱثنا عشر زيدٍ لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أَحَد عشر وثلثة عشر فصاعدًا لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مرَّ وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركَّب . فقيل لا محلَّ لهُ من الاعراب لانهُ قائمٌ مقام النون التي لا محلَّ لها . وقيل هو في محلّ اعراب الصدر لانهُ معطوفٌ عليهِ في المعنى . وكلاهما وجيهٌ فتأمَّل

وَمَا كَثَانٍ شَاعَ طِبْقًا وَٱسْتَتَمْ نَقْصَ بِنَاءٍ فَتْحُهُ مَا صَحَّ عَمْ

اي ان ما صيغَ من أسماء العدد على وزن فاعِل كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعمالهُ في جميع مراتب العدد مطابقًا صاحبهُ في التذكير والتانيث لانهُ وصفٌ لهُ . فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنُبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلمّ جرًّا * والواقع منهُ في العدد المركَّب يستكمل ما نقص من البناء في صدر ٱثنيْ عشَرَ وٱثنتيْ عشْرة فلا يُعرَب كما يُعرَب ذاك * والبناء في هذا المركَّب بأسرهِ يكون على الفتح في جزءيهِ جميعًا ما لم يكن آخِر صدرهِ حرف علَّةٍ فيُبنَى على السكون . وذلك يشمل ما مرَّ منهُ كأحدَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ . وما نحن فيهِ كحاديْ عشرَ الى تاسعَ عشرَ . غير انهم اجازوا الفتح ايضًا في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طردًا للباب * واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضًا حذف الياء كراهةً لطول الاسم . وحينئذٍ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طردًا للباب .

وعلى ذلك يُروَى بالفتح والكسر قول الشاعر

ولقد شربتُ ثمانيا وثمانيا وثمانَ عشرَةَ واثنتين واربعا

وقد تحذف ياؤها في الإفراد ايضًا ويجري إعرابها على النون كقول الآخر

لها ثنايا أربعٌ حِسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ

وهو من نوادر الاستعمال

"وَمَا تُضِفْ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبِ يَبْقَ عَلَى بِنَآئِهِ فِي ٱلْأَغْلَبِ"

اي ان العدد المركَّب اذا أُضيف نحو هذه خمسةَ عشرَ زيدٍ فالمذهب الغالب فيه ان يبقى على بنائهِ الذي كان لهُ قبل الاضافة كما يبقى مبنيًّا مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمسةَ عشرَ درهمًا. وهو المذهب الصحيح وعليهِ جمهور النحاة

وَٱلْأَلْفُ عَكْسَ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمْعُهَا إِذْ لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الألف يُستعمَل مجموعًا فيُقال عندي ثلثة آلاف درهمٍ. بخلاف المئة فانها تلزم الإفراد تخفيفًا لكثرة الاستعمال فيُقال عندي ثلاث مئة درهمٍ. ما لم تكن مقطوعةً عن الاضافة الى المعدود فتجمع نحو هذه ثلاث مئات وخمسُ مِئِينَ. وعليهِ قول الشاعر

ثلاثُ مِئِينَ للملوكِ وَفَى بها رِدآءي وجَلَّت عن وُجُوه الأهاتمِ

وذلك لانها حينئذٍ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتَّى الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعُ قِلَّةٍ يَلِي ٱلْمُفْرَدَ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنْ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلَّةٍ ان وُجِدَت لهُ صيغة القلّة فيُقال ثلثة أسطُرٍ ولا يقال ثلثة سطُورٍ الَّا على ضعف . ولذلك يقال ثلثة آلاف درهمٍ ولا يقال ثلثة أُلُوف * وذلك لان مدلول جمع القلَّة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم العدد. وأمَّا اذا لم يكن لهُ الَّا صيغة كثرةٍ كرجال فتُستعمَل لهُ صيغة الكثرة بحكم الضرورة* واعلم انهُ قد يُعدَل عن صيغة القلّة الى صيغة الكثرة اذا كانت غالبةً في الاستعمال كما في أعبُد وعَبِيد جمع عبد فان الاول جمع قلةٍ والثاني جمع كثرةٍ وهو الغالب في جمعهِ ولذلك يُختار استعمالهُ فيقال عندي ثلثة عبيد

وَلَاحَظُوا فِي ٱلْجَمْعِ مَعْنًى يُعْتَبَرْ كَٱلطَّلَحَاتِ بَيْنَ أُنْثَى وَذَكَرْ

وَحَالَةَ ٱلْمُفْرَدِ عِنْدَ ٱلْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوَ بَنَاتِ عِرْسِ

اي انهم يُراعون المعنى في الجمع فيجرون عليهِ في التذكير والتأنيث كالطلحات فانهُ يحتمل ان يكون لرجالٍ او نساءٍ . فان أُريد بهِ الرجال قيل ثلثة طلحات او النسآء فثلاث * وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظهُ على خلاف معناه كبنات عِرس وسِنِين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعهِ الوجهان فيقال ثلثة طُرُقٍ او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوّي جانب المعنى فيُغلَّب اعتبارهُ على اعتبار اللفظ وعليهِ قول الشاعر

فكان مجنِّي دونَ من كنتُ أتَّقي ثلاثَ شخوصٍ كاعبانِ ومُعصِرُ

واعلم انهُ لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مُقدَّماً والمعدود مذكوراً كما مرَّ . وان يكون اسم العدد مؤخرًا نحو عندي رجالٌ ثلثةٌ ونساءٌ ثلاثٌ . او يكون المعدود محذوفًا نحو صمت خمسةً وسهرت خمسًا . او مجرورًا بمن نحو عندي سبعةٌ من الرجال وسبعٌ من النسآء . وقس عليهِ المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنسٍ كالغنم او اسم جمع كالرهط يُجرُّ بمن نحو عندي ثلاثٌ من الغنم وثلثةٌ من الرهط . وقد يُضاف اليهِ اسم العدد كقول الشاعر

ثلثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي

واذا أُريد تعريف العدد أُدخِل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفردًا غير مفسَّرٍ كالواحد والاثنين والثلثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسرًا بتمييز كالخمسة رجالًا الى العشرة والعشرين درهمًا الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافًا اليهِ نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم وألف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الإتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفًا نحو الثلثة والاربعين رجلًا * وعلى الجزء الاول ان كان مركبًا نحو الخمسة عشر درهمًا لانهما كالكلمة الواحدة * وأما نحو خمس مئة درهمٍ وسبعة آلاف دينارٍ فيجوز فيهِ تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزهُ بالثاني مضافًا الى المعدود نحو ابن السبعةُ آلافَ دينارٍ . فتدبر

فصلٌ
في الكِنايات

عَنْ عَدَدٍ تكني فِي ٱلٱسْتِفْهَامِ كَمْ   وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي ٱلإِخْبَارِ عَمْ
"وَٱشْتَرَكَتْ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ ٱلْعَدَدْ   فِي نَصْبِ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزٍ وَرَدْ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكنَى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أيُّ عددٍ * وكذا يُكنَى بها في الكلام الخبريّ عن العدد وغيرهِ. لانها تارةً يراد بها الكناية عن العدد المُبهم وتارةً الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ. وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير انها تُعتبر كلمةً واحدةً غير منظورٍ الى اصلها * وتشترك كم وكذا المَكْنِيُّ بها عن العدد في ان ما بعدهما يكون مفردًا منصوبًا على التمييز. غير ان الغالب في كذا ان تُستعمَل مكرّرةً متعاطفةً فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا وكذا درهماً. ويقلُّ استعمالها مفردةً او مكرّرةً بدون عطف

وَٱجْرُرْ بِمِنْ مُضْمَرَةً مَعْ كَمْ إِذَا   جُرَّتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تختصُّ دون كذا بجواز جرّ ما بعدها بإضمار مِنْ وذلك اذا دخل عليها حرف جرّ نحو بِكَمْ درهمٍ تصدّقت قصدًا للمشاكلة بينهما. غير ان النصب هو المختار لضعف الجرّ بالحرف المُضمَر * ولا يجوز عند الجمهور اظهار مِنْ لان الحرف الداخل على كم عوضٌ عن التلفُّظ بها * ويجوز الفصل بين كم ومميّزها. وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأةً. ويقلُّ بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبدًا وكم اتاك رجلاً. وقال قومٌ اذا كان الفاصل فعلاً متعدّيًا تجب زيادة من على التمييز لئلاَّ يلتبس بالمفعول بهِ فيقال كم اشتريت من عبدٍ * واعلم ان كم ان تقدَّمها حرف جرّ كما مرَّ. او مضافٌ نحو غلامَ كم رجلاً ضربت فهي في محلّ الجرّ * وان كانت كنايةً عن مصدرٍ نحو كم ضربةً ضربت. او عن ظرفٍ نحو كم يوماً صمت. او عن مفعولٍ بهِ نحو كم عبدًا ملكت. او عن خبر ناسخٍ نحو كم كانت جواريك فهي في محلّ النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأً نحو كم رجلاً عندك. او خبرًا على الاصحّ نحو كم بَنُوك * وعلى ذلك تجري كم الخبريّة وكأيِّن اللتان سيأْتي الكلام عليهما. وكلُّهنَّ لهنَّ صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا

حظَّ لها في الصدارة لتمحُّض الخبرية فيها ولذلك لتسلط عليها جميع العوامل

وَكَمْ "لِتَكْثِيرٍ أَتَتْ" فِي ٱلْخَبَرِ مُضَافَةً "لِلْمُفْرَدِ ٱلْمُنَكَّرِ"
وَٱجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ وَٱلرَّفْعُ نُقِلْ "مُبْتَدَأً" وَٱلنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فُصِلْ

اي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تُستعمَل مضافةً الى المفرد النكرة نحوكم عبدٍ لي . ويجوز جرُّ ما بعدها بمن نحو وكم من مَلَكٍ في السموات لان الاضافة بمعناها * واجاز بعضهم رفعهُ بالابتداء وعليهِ يُروَى بالوجهين قول الشاعر

كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلَبت عليَّ عِشاري

فان فُصِل بينهما وجب نصبهُ على التمييز لامتناع الاضافة فيُقال كم يا فتى عبدًا لي * فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ اذ لا ازال من الإقتار احتملُ

فانهُ يجوز فيهِ نصب الفضل على التمييز ورفعهُ على الفاعلية . والتمييزُ حينئذٍ محذوفٌ اي كم مرَّةٍ نالني فضلٌ * واعلم ان كم في حالتيها لا يعمل فيها ما قبلها الَّا حرف الجرّ والمضاف نحو الى كم بلدًا دخلتَ واهل كم بلدًا عرفتَ . وبِكَمْ رجلٍ مررنا ودار كم اميرٍ دخلنا * وأمَّا ما بعدها فان كان فعلاً متعديًا غير مشتغلٍ عنها كانت منصوبةً بحسب مقتضاهُ وإلَّا فمرفوعةً كما مرَّ . فان اشتغل الفعل عنها نحوكم عبدًا ملكتهُ وكم جاريةً اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . وحينئذٍ يقدَّر العامل بعدها لا قبلها لانها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيٍّ غَالِبَا أُجْرُرْ بِمِنْ وَٱحْذِفْ قَلِيلاً نَاصِبَا

اي ان كأيٍّ تُستعمَل في الكلام الخبريّ وهي مركَّبةٌ من كاف التشبيه وأيٍّ المنوَّنة . غير ان التنوين لمَّا كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رُسِم في المصحف نونًا وجاز الوقف عليهِ بالنون * وأمَّا ما بعدها فالغالب جرُّهُ بمن نحو وكأيٍّ من آيةٍ في السموات والارض . وقد يُستعمَل بدونها منصوبًا كقول الشاعر

أطرُدِ الياسَ بالرجا فكأيٍّ آلمًا حُمَّ يُسرُهُ بعد عُسرِ

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الَّا جملةً او شبهها بخلاف كم . فيُقال كأيٍّ من فتى زارني وكأيٍّ من رجلٍ عندنا . ولا يُقال كأيٍّ من رجلٍ خيرٌ من

ابيهِ * وهما تشتركان في كون خبرهما لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلامٍ سأملكهُ ولا كأَيِّ من عبدٍ سأشتريهِ كما لا يقال رُبَّ دارٍ سأبنيها لان التكثير والتقليل لا يكونان الاَّ في ما قد عُرِف حدُّهُ والمستقبل مجهولٌ

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كُنْتَ عَنِ ٱلْجُمَلْ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعْ كَذَا مُبْتَذِلَا

اي انهُ يُكنَى بكَيْتَ او ذَيْتَ عن الجُمَل في الحديث وقيل ان ذَيْتَ تختصُّ بالحديث عن الفعل فقط * وهما لا تُستعمَلان الاَّ مكرَّرتين مع العطف بينهما او بدونهِ نحو قال فلانٌ كَيْتَ وكَيْتَ وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ . ويجوز ان يقال كيتَ كيتَ وذَيتَ ذَيتَ بدون عطفٍ . ولا يجوز كيتَ او ذَيتَ مفردتَين * وهما مبنيَّتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحقُّ الإعراب من حيث هي وبناؤُهما على الفتح في المشهور * وتُستعمَل كذا التي يكنَى بها عن غير العدد في كلِّ ما ذُكِر في هذا الباب مطلقًا . فيُكنَى بها عن المفرد نحو جئت يومَ كذا . وعن الحديث نحو قال كذا . وعن الفعل نحو فعل كذا . وتُستعمَل مفردةً كما رأيت ومكرَّرةً مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَٰثَةٍ لِتِسْعَةٍ كُنِي بِٱلْبِضْعِ يَحْكِيهَا وَلَمْ يُعَيِّنِ

اي انهُ يُكنَى عن العدد من الثلثة الى التسعة بالبِضع غير معيِّنٍ لواحدٍ من أَفراد العدد المذكور . فيجري مجرى ما كُني بهِ عنهُ في جميع مواقعهِ مفردًا او مركَّبًا او معطوفًا عليهِ وفي جميع أَحكامهِ من التذكير والتأْنيث والاعراب والبناء . فيُقال بِضعة اشهرٍ وبِضع سنين وبِضعةَ عشَرَ يومًا وبِضعَ عشْرَةَ ليلةً وبِضعةٌ وعشرون دينارًا وبِضعٌ وعشرون بَدْرةً وهلمَّ جرًّا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِي مِمَّنْ عَقَلْ عَنْ عَلَمٍ وَمَنْ سِوَاهُ أَقْرِنْ بِأَلْ

اي انهُ يُكنَى بفُلانٍ عن العَلَم الذي مسمَّاهُ ممَّن يَعقِل كزيد . وكذلك مؤَنَّثهُ فُلانة فانهُ يُكنَى بها عن عَلَم المؤَنَّثة العاقلة كهند . وهما يجريان مجرى الأَعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤَنَّث منهما . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلا قاتلَ اللهُ الوُشاةَ وقولَهم فُلانةُ اضحت خُلَّةً لِفُلانِ

وأمّا ان كان العَلَم لغير من يعقل كداحس والغبراء فتقترن كنايتهُ بأل نحو سَبَقَ الفُلان ولَحِقَتْهُ الفُلانة للفرق بين العاقل وغيرهِ . وكذلك الكِنَى نحو أبي الفُلان وأُمّ الفُلانة

كَذَا عَنِ ٱلْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي ٱلضَّعَهْ بِقَوْلِهِمْ صَلْمَعَةُ بْنُ قَلْمَعَهْ

اي انهُ يُكنَى ايضًا عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يُعرَف لهُ أبٌ بقولهم هو صلمعةُ بنُ قلمعة . ومنهُ قول الشاعر

أَصَلْمَعَةَ بنَ قَلْمَعَةَ بنِ فَقْعٍ لَهِنَّكَ لا أبا لك تزدريني

وكذلك قولهم هَيَّان بن بيَّان وهَيُّ بنُ بَيٍّ وغير ذلك * وهي أعلامٌ جنسيَّةٌ ولذلك يمتنع صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصلٌ

في اسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي ٱسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ ٱلْبَعْضُ وَبَعْضٌ يُعْدَلُ

اي يأتي اسمٌ للفعل عَلَمًا مُعلَّقًا عليهِ . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضهُ مُرتجَلًا كصَهْ اي أُسكُت . و بعضهُ منقولًا عن مصدرٍ كرُوَيْدَ اي أَمهِل . اوعن ظرفٍ وشبههِ كدُونكَ اي خُذْ وعليك اي إلزَمْ . و بعضهُ معدولًا عن فعلهِ كنَزالِ فانهُ معدولٌ عن انزل على الاصحّ . وهو مذهب سيبويه * واختُلِف في موضع الضمير المتصل بالمنقول منهُ . والصحيح انهُ ان كان ما اتصل بهِ ظرفًا في الاصل او حرف جرٍّ نحو دونك واليك فهو في موضع الجرّ . وان كان مصدرًا نحو رُوَيدَك فان اعتبرتهُ باقيًا على مصدريتهِ فكذلك وهو حينئذٍ مفعولٌ مُطلَقٌ مضافٌ الى فاعلهِ فلا يكون في شيء من هذا الباب . وان جعلتهُ اسم فعلٍ فما اتصل بهِ حرف خطابٍ لا موضع لهُ * واما المتصل بغير المنقول نحو هاك فهو حرف خطابٍ على الاطلاق * واعلم ان اسم الفعل لا بُدَّ لهُ من مرفوعٍ كالفعل غير ان مرفوعهُ المضمر يلزم الاستتار فيهِ مطلقًا * واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معهُ ضميرٌ آخر مجرور جاز ان تراعي أيَّ الضميرين شئت . فتقول عليك انت وزيدٌ عمرًا برفع زيد عطفًا على المستتر وجرّهِ عطفًا على البارز . وكذا عليكم كلكم زيدًا وعليك نفسك خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى * واختُلِف في مدلول اسم الفعل وموضعهِ

من الاعراب والمختار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع لهُ . وهو مذهب جمهور البصريين

وَغَيْرُ مَا ارْتُجِلَ لِلْأَمْرِ يَرِدْ نَحْوَ رُوَيْدَ وَنَزَالِ لَمْ يَزِدْ
وَذُو ارْتِجَالٍ "يَجْمَعُ الْكُلَّ وَلَا يُقَاسُ مِنْ ذَاكَ سِوَى مَا عُدِلَا"

اي ان ما سوى المُرتجَل من اسم الفعل يأْتي للامر كرُوَيدَ في المنقول ونزالِ في المعدول. ولا يزيد عليهِ * وأمَّا المُرتجَل فيأْتي للامر نحو صَهْ اي اسكت كما مرَّ وهو الاكثر . وللماضي نحو شَتَّانَ اي افترق . وللمضارع نحو قَطْ بالتخفيف اي يكفي * ولا يُقاس من ذلك الَّا المعدول فانهُ يُبنَى من كل فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرّفٍ كنزالِ وحذارِ وغيرهما وهو مذهب سيبويهِ وعليهِ جمهور النحاة * وشذَّ من مزيد الثلاثيّ كدراكِ معدولاً عن أدرِك وبدارِ عن بادِرْ . واشذُّ منهُ الرباعيُّ كقول الراجز

قالت لهُ ريحُ الصَّبا قَرقارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ

واما المرتجل والمنقول فيؤْخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمِع منهما باستقراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غيرَ ما ذُكِر بَلْهَ اي دَعْ . ومَهْ اي اكفف . وإيهِ اي امضِ في الحديث اوزدني منهُ . وحَيَّهَلَ اي أقبِل او عجِّل . وهَيَّا وهيتَ اي أسرِع . وآمينَ اي استجِبْ . وهاكَ وعندَك ولديك اي خُذْ . واليك اي اعتزل . ومكانَك اي اثبت . وأمامَك اي تقدَّمْ . ووراءَك اي تأخَّرْ * وللماضي هيهاتَ اي بَعُدَ . وسَرْعانَ ووَشكانَ اي أسرَعَ . وبَطْآنَ اي أبطأَ * وللمضارع أوَّهْ وآهِ اي أتوجَّعُ . وأُفٍّ اي أتضجَّرُ . ووا وواهًا ووَيْ اي أتعجَّبُ . وبَخٍ اي أستحسِنُ . وقَدْ وبَجَلْ اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغاتٌ اخرى اضربنا عن ذكرها * واختُلِف في هَلُمَّ وهاتِ وتعالَ . والمختار عند الاكثرين ان هلمَّ اسم فعلٍ يُستعمَل بلفظٍ واحدٍ للجميع وصاحبتيها فعلان متصرّفان * واعلم ان حَيَّهَلَ مركَّبةٌ كخمسةَ عشرَ. وقد تُفرَد منها حيَّ نحو حيَّ على الصلوة* وهاكَ تُستعمَل مع الكاف وبدونها * وقد تلحقُ الكافُ وَيْ ايضًا كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرأَ سُقمَها قولُ الفوارس وَيْكَ عنترَ أقدِمِ

واختُلِف حينئذٍ فيها فقيل هي اسم فعلٍ وقيل حرف زجرٍ * وقيل اصلها وَيْلَكَ فحُذفَت اللام لكثرة الاستعمال

وَكُلُّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ أُلْحِقَا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَّفْ مُطْلَقَا

اي ان كل واحدٍ من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سُمّي بهِ لازمًا او متعديًا لانهُ نائبٌ عنهُ فيقال هيهات نجد كما يُقال بَعُدَت نجدُ وحذارِ الأسد كما يُقال احذر الاسدَ . غير انهُ لا يتصرَّف تصرُّفَ الأفعال ولا تصرُّفَ الأسماء فيكون بلفظٍ واحدٍ مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتَّصل بهِ اسمًا كان او حرفًا تلحقهُ علامات الفروع نحو دونكما المال ورُوَيدكم زيدًا وهلمَّ جرًّا * ويُشترَط في اسم الفعل ان يقدم على معمولهِ ولا يُفصَل عنهُ . فلا يُقال زيدًا حذارِ ولا حذارِ يا فتى زيدًا لانهُ ضعيفٌ لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطَّى الفاصلَ الى معمولهِ . وقد تقدَّمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلّيَّة فليتذكَّر أُلو الألباب

وَرُبَّمَا نُكِّرَ مِنْهُ ٱلْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنْ

اي قد يُنكَّر بعض أسماء الفعل المُرتجلة مدلولاً على تنكيرهِ بالتنوين ليُفرَق بينهُ وبين الباقي على تعريفهِ . فيُقال صَهْ بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيرهِ . وصَهٍ بالتنوين اي اسكت عن كل حديثٍ بالإجمال . فتكون المعرفة منهُ خاصَّةً والنكرة عامَّةً كما في سائر الاسماء . غير ان منهُ ما يلزم التنكير كواهًا . ومنهُ ما يلزم التعريف كهيهات . ومنهُ ما يتردَّد بينهما كصه * وأمَّا المنقول منهُ والمعدول فلا يُنوَّنان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكَّان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمختار عند المحققين انهُ عَلَمٌ شخصيٌّ كزيد لانهُ قد عُلِّق على نفس الفعل المسمى بهِ . وهو مذهب سيبويه

وَكَنَزَالِ ٱجْعَلْ فَعَالِ مِنْ عَلَمْ أُنْثَى وَوَصْفٍ فِي نِدَآءٍ مَنْ شُتِمْ

فَٱكْسِرْ بِنَآءً وَتَمِيمٌ تُعْرِبُ أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهْوَ ٱلْأَصْوَبُ

اي ان وزن فَعالِ من الاعلام المؤنَّثة والصفات التي تُشتَم بها الإناث في النداء نحو يا لَكاعِ كما مرَّ في بابهِ يُعَدُّ كنزالِ فيُبنَى مثلهُ على الكسر لمشابهتهِ إيَّاهُ في الوزن والتعريف والعدل . وهي لُغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منهُ اعلامُ الاعيان كقَطامِ لامرأةٍ ووَبارِ لارضٍ . وأعلامُ المعاني كحَمادِ للمَحمِدَة وبَسارِ للمَيسَرة . ومن الاول قول الشاعر

أتاركةٌ تدلُّلها قطامِ رضينا بالتحيَّةِ والكلامِ

ومن الثاني قول الآخر

فقلتُ أمكُثي حتى يسارِ لعلّنا نحجُّ معًا قالت أعامًا وقابلَهْ

وأمّا بنو تميم فيعربون أعلام الأعيان منهُ إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلميّة فهي عندهم بمنزلة سُعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلثة احرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الآن لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال * واعلم انهُ اذا سُمّي مُذكَّرٌ ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان فَعالِ لا يجيء معدولاً عن مذكرٍ وحينئذٍ يُعرَب اعراب ما لا ينصرف لانهُ قد نُقِل عن عن مؤنثٍ كما مرَّ في موضعهِ

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأُفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلَا

وَوَيْهِ فِي مَزْجٍ قِيَاسًا نُوِّنَا وَدُونَهُ أَسْمَعْ فِي ٱسْمِ فِعْلٍ وَهُنَا

اي ان الصوت يُسمّى باسمٍ كما يُسمّى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميرًا ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إمّا ان يكون موضوعًا لخطاب ما لا يعقل زجرًا كهلاً للفرس وعَدَسْ للبغل او دعاء كنخ للبعير المُناخ وسأ للحمار المُورَد * او لحكاية صوتٍ من الاصوات المسموعة كقَبْ لوقع السيف وغاقِ لصوت الغراب ووَيْهِ للصراخ على الميّت * وإمّا ان يُدَلّ بهِ على احوالٍ في نفس المتكلم كأُفٍّ للمتضجر وآهِ للمتوجع ووَيْ للمتعجب * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد بهِ مجرَّد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد بهِ الدلالة على المعنى الذي في نفسهِ نائبًا عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعلٍ على ما رأيت هناك * وكلّ هذا الباب سماعيٌّ لا يُقاس على شيء منهُ بخلاف اسم الفعل . غير انهُ اذا وقع وَيْهِ في تركيبٍ مزجيٍّ كسِيبَوَيْهِ ونِفطَوَيْهِ يُنوَّن عند قصد التنكير قياسًا نحو مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر على ما سيجيء * وأما تنوين غيرهِ فهو سماعيٌّ في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكيرٍ بالاتفاق . وأما في اسماء الاصوات فجعلهُ بعضهم ملحقًا بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزِد على كونهِ علامةً لتمام الاسم . وهو الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو ٱلصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَاكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسمَّى باسم الصوت المنسوب اليهِ . وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منهُ كما يُسمَّى الغراب غاقٍ . ومنهُ قول الراجز اذ لِمَّتي مثلُ جناح غاقِ اي مثل جناح الغراب . وما كان يُصوَّت لهُ بهِ كما يُسمَّى البغل عَدَسْ . ومنهُ قول الآخر

اذا حملتُ بدني على عَدَسْ على الذي بين الحمارِ والفَرَسْ

فلا أُبالي مَنْ عدا او مَنْ جَلَسْ

اي اذا حملتهُ على البغل * وحينئذٍ يُحكَى على بنائهِ وهو القياس فيُقال رأيت غاقِ بالكسر وركبتُ عَدَسْ بالسكون * وقد يُعرَب لوقوعهِ موقع معربٍ فيُقال رأيت غاقًا وركبتُ عَدَسًا بالنصب فيهما . والاوَّل هو المختار عند المحققين

فصلٌ

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ ٱلْكَلَامِ أَنَّى جَآءَ فَخَبَرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَآءَ

وَخَبَرٌ قَابِلُ صِدْقٍ أَوْ كَذِبْ لِذَاتِهِ وَٱلْغَيْرُ إِنْشَآءٌ حُسِبْ

اي ان الكلام كيفما جآء مطلقًا لا بُدَّ ان يكون خَبَرًا او انشآء . أمَّا الخبر فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاتهِ اي مع قطع النظر عن قائلهِ نحو جآء زيدٌ فيدخل فيهِ كلام الله والانبيآء ونحو ذلك * وأمَّا الانشآء فهو ما لا يُنسَب اليهِ شيءٌ من ذلك . وهو إمَّا ان يدلَّ على طَلَبٍ كالامر والنهي وغيرهما ممَّا سيأتي . او لا يدلَّ كافعال المدح والذمّ والتعجُّب والقَسَم وصِيَغ العقود نحو بِعتُكَ هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال الصدق والكذب لا يُشكِل بنحو نِعمَ الرجل زيدٌ وما أحسَنَ زيدًا لان المراد مدح زيدٍ والتعجُّب من حسنهِ بحسب اعتقاد المتكلّم لا إثبات ما يستحقُّ بهِ المدح والاستحسان . فيمكن ان يُقال للمتكلّم اخطأت فان زيدًا ليس كذلك ولكن لا يُقال لهُ كذبت فانك لم تمدح ولم تتعجَّب * وما ذكرناهُ من قسمة الكلام الى خبرٍ وانشآء هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لان الكلام إمَّا ان يكون لنسبةٍ خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك وهو الانشآء . فتأمَّل

وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْإِنْشَآءِ مَا لِلطَّلَبِ كَٱلْأَمْرِ لَا كَٱلْمَدْحِ وَٱلتَّعَجُّبِ

اي ان الاصل في الإنشآء ما دلَّ على الطلب كالامر لانهُ قد وُضع لهُ بخلاف المنقول اليهِ كافعال المدح والتعجُّب وغيرها فانها أَخبارٌ في الاصل ثم نُقِلَت الى إنشاء ما يراد بها من المعاني * واعلم ان ما يدلُّ من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناهُ عن وجود لفظهِ نحو قُمْ فان حدوث القيام لا بُدَّ ان يكون بعد التلفُّظ بالامر. وأَمَّا ما لا يدلُّ على الطلب فيقترن وجود معناهُ بوجود لفظهِ نحو بعتك الدار فان وقوع البيع يكون عند التلفُّظ بفعلهِ المنشئ لهُ . ويُقال للاوَّل الإنشآء الطلبيُّ وللثاني الإنشآء الإيقاعيُّ

وَٱلْحُكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضْعًا بِٱلْخَبَرْ وَٱلْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرْ

اي ان الجملة التي يُحكَم بها تختصُّ بكونها خبريةً لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح لإقامة الحكم بها . وتنحصر في الصِلَة والخبر والحال والنعت . وذلك فيها بحسب الوضع فلا يُشكِل بوقوع الجملة الطلبيَّة خبرًا للمبتدإِ فانهُ نادرٌ بخلاف الوضع * وانما جاز ذلك في الخبر دون غيرهِ من المذكورات لان الصلة يؤْتى بها لبيان الموصول والحال لتقييد صاحبها بصِفَةٍ والنعت لتوضيح المنعوت او تخصيصهِ فلا تصلح لهنَّ الجملة الإنشائيَّة اذ ليس لها نسبةٌ خارجية . بخلاف الخبر فانهُ لنسبة شيءٍ الى المبتدإِ باحدى الطُرُق كما مرَّ في بابهِ فلا يُضطَرُّ فيهِ الى هذا الاعتبار

فصلٌ

في الطلب واحكامهِ

يُعَلَّقُ ٱلطَّلَبُ بِٱلْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِٱسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلِ
فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلِٱسْتِدَامَةٍ لَهُ فَٱنْطَبَقَا

اي ان الطلب يُعلَّق بامرٍ مُستقبَل الحصول لان المراد بهِ تحصيل ما ليس بحاصلٍ . وذلك لا يكون إلَّا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا بدَّ ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلَّق بهِ حاصلاً نحو يا ايها النبيُّ أتقِ ٱللهَ كان المراد تحصيل دوامهِ وهو غير حاصلٍ في الحال لانهُ يكون في المستقبل . وبهذا الاعتبار ينطبق الطلب على حكمهِ . ومنهُ قول الشاعر

فعِشْ لو فَدَى الملوكُ ربًّا بنفسهِ من الموت لم تُفقَدْ وفي الارض مسلمُ

فان العيش حاصلٌ للمخاطَب ولكن دوامهُ غير حاصلٍ فهو يطلب حصول دوامهِ . فتأمَّلْ

وَقَدْ يُضَمِّنُونَ لَفظَ ٱلخَبَرِ   مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدُّعَا فِي ٱلْأَكْثَرِ

اي انهم قد يُضمِّنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاءِ . وهو يكون غالبًا بلفظ الماضي نحو غفرَ الله لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحَمُكَ الله . وبالجملة الاسميَّة نحو دارُكَ معمورةٌ * وقد يكون لغير الدعاءِ نحو تؤْمنون بالله ورسولهِ يَغفِرْ لكم بالجزم اي آمِنوا . ومن ذلك قولهم اتَّقى اللهَ امرُؤٌ وفعلَ خيرًا يُتَبْ عليهِ اي لِيتَّقِ وليفعل خيرًا بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى

وَرُبَّمَا ٱسْتُخْدِمَ لَفظُ ٱلطَّلَبِ   لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرِمْ بِأَبِي

اي رُبَّما استُعمِل لفظ ما يدلُّ على طلبٍ لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجُّب فانهُ يراد بها إِنشاءُ التعجُّب من عظمة المتعجَّب منهُ او الإِخبار عنها ^كما^ مرَّ في بابهِ * ومن هذا القبيل النُّدبةُ والاختصاص في النداءِ وارادة التهديد بالامر والإِنكار بالاستفهام وغير ذلك ممَّا سيأْتي

وَٱلْأَصلُ مَا لَفظًا وَمَعْنًى جَمعَا   نَحْوَ ٱقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلبًا في اللفظ والمعنى جميعًا نحو اقضِ ما انت قاضٍ ولا تمشِ في الارض مرحًا . بخلاف ما كان طلبًا في المعنى فقط نحو حيَّاك الله والويلُ لزيدٍ فانهُ دخيلٌ في هذا المقام لانهُ خبرٌ قد استُخدِم للطلب

فصلٌ

في أَدوات الطلب ومتعلَّقاتهِ

أَمْرًا بِلَامٍ فِعلًا ٱطْلُبْ أَوْ بِلَا   لَامٍ وَنَهْيًا فَٱطْلُبِ ٱلتَّرْكَ بِلَا

اي انهُ يُطلَب إِحداث الفعل بالامر إِمَّا بواسطة اللام نحو لِيَقُمْ زيدٌ وإِمَّا بالصيغة دون اللام نحو قُمْ * ويُطلَب تركهُ بلا الناهية نحو لا تقُمْ * وهذه اللام مكسورة في لغة جمهور العرب ما لم تقع بعد الواو والفاءِ فالاكثر تسكينها نحو فَلْيستجيبوا لي وَلْيُؤْمنوا بي . وقد تسكَّن بعد ثُمَّ نحو ثُمَّ لْيَقضُوا تَفَثَهم في قراءة الكوفيين * وقد يُجزَم بها مُضمَرةً في الشعر

كقول الشاعر

فلا تَستطِلْ مني بقاءي ومدَّتي ولكن يكُنْ للخير منك نصيب

اي ليكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهيٌ . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاءٌ . فان كان بين المتساوِيَين قيل لهُ التماسٌ

لِلْحاضِرِ ٱلْمجْهُولِ وَٱعْمُمْ غائِبًا هُما وَلَا ٱلْمعلُومَ زِدْ مخاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنتُ فَلْأُكْرَمْ وان كنت ظالمًا فلا أُرحَمْ . والمُخاطَب نحو ان كنتَ مذنبًا فَلْتُؤَدَّب وان اشتريتَ فلا تُغبَن * وعلى فعل الغائب بأَسرهِ معلومًا ومجهولًا نحو لِيَقُم زيدٌ ولا يَجلِسْ عمرٌو وليُقطَعِ اللِصُّ ولا يُؤْخَذِ البَريءُ بالسقيم * وتنفرد لا عن اللام بالدخول على فعل المخاطَب المعلوم ايضًا نحو لا تَغفُلْ وهو الاكثر في استعمالها * ويقلُّ دخولهما على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فَلْأُصَلِّ لكم وكقولهم لا أَرَيَنَّكَ ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسهِ الَّا على سبيل المجاز تنزيلًا لها منزلة الاجنبيّ . بخلاف المجهول فان الطلب معهُ يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنهُ ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيرهُ نحو وَلْنَحْمِلْ خطاياكم ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دِمَشقَ فلا نَعُدْ لها أبدًا ما دامَ فيها الجُراضِمُ

كان دخولهما عليهِ ايسر لمشاركة غير المتكلم لهُ في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعًا لغيرهِ * واقلُّ منهُ دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءَة بعضهم فبذلك فَلْتفرحوا لان لهُ صيغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرُبَّمَا يُرادُ كَٱلتَّهْدِيدِ مَعْنًى سِوَى مَعْناهُما ٱلْمَعْهُودِ

اي انهُ قد يُراد بالامر والنهي معنًى غير معنى الطلب المعهود لهما . فان الامر قد يُراد بهِ التهديد نحو اعملوا ما شئتم انهُ بما تعملون بصيرٌ . والتسوية نحو وأَسِرُّوا قولكم أَوِ آجهَروا بهِ انهُ عليمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فأْتوا بسورةٍ من مثلهِ ان كنتم صادقين . والإِباحة نحو وكُلوا واشربوا حتى يَتَبيَّنَ لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود . والإِهانة نحو كونوا حِجارةً او حديدًا * وقد يُراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تتقِ الله وانظر العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا بهِ ولا تؤْمنوا . وغير ذلك مما يحتملهُ المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهِمْ بِهَا عَمَّا تَلَا ... فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَذِلَا

اي ان الهمزة يُستفهَم بها عن تاليها الواقع في حيّز النسبة او غيرها . فتكون تارةً لطلب إدراك النسبة بين الامرين إثباتًا او نفيًا نحو أقامَ زيدٌ وألم يَقُم عمرٌو . وتارةً لإدراك غير النسبة نحو أزيدٌ قائمٌ ام عمرٌو . فان المتكلّم يستفهم في الاوّل عن ثبوت القيام للواحد منهما ونفيهِ عن الآخر لانهُ يجهل كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلومٌ عندهُ * والادراك الحاصل من الاوّل يُقال لهُ التصديق والحاصل من الثاني يُقال لهُ التصوُّر وهما من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنهُ بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيدٌ قائمٌ هو المُسنَد اليهِ . وفي نحو أقائمٌ زيدٌ هو المُسنَد . وفي نحو أعندَك زيدٌ هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يُرتَّب طلب التعيين عليهِ فيُقال أزيدٌ قائمٌ ام عمرٌو ولا يقال أزيدٌ قائمٌ ام جالسٌ . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملةٍ معطوفة بالواو او الفاء او ثُمَّ قُدِّمت على العاطف نحو أَوَلم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفأنتَ تُكرِه الناس حتى يكونوا مُؤمِنين وأَثُمَّ اذا ما وقع آمنتم بهِ . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدَّم عليهنَّ نحو وكيف تكفرون وفهل يَهلِك إلَّا القومُ الفاسقون * وهي أُمُّ أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيرهِ مما ذُكِر

وَاجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةَ إِيجَابٍ فَقَطْ ... وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

اي ان هل تختصُّ بالاستفهام عن النسبة الإيجابيَّة نحو هل قام زيدٌ ولا يُقال هل لم يَقُمْ. فان أُرِيد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأمَّا بقيَّة أدوات الاستفهام فهي مُقيَّدةٌ بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسمٍ بعدهُ فعلٌ لشدَّة طلبها للفعل كما مرَّ في باب الاشتغال . فيُقال هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ ولا يُقال هل زيدٌ قام. وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إنَّ التاكيديَّة لانها لتقرير الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعهِ. فلا يُقال هل إنْ قام زيدٌ نقوم ولا هل إنَّ زيدًا قائمٌ بخلاف الهمزة فانهم يتوسَّعون فيها لانها أُمُّ الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصَّصهُ بالاستقبال فلا يُقال هل تذهب الآن * وقد تُستعمَل لطلب التعيين كالهمزة فيُعطَف بعدها بأم وعليهِ الحديث هل تزوَّجت بكرًا ام ثيِّبًا .

ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنهُ كما رأيت بخلاف الهمزة * فان لم يقصد التعيين عُطف بعدها بأَوْ نحو هل تُحسُّ منهم من أحدٍ او تسمعُ لهم رِكزًا . وقس عليهِ

وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيٌّ تَشْمَلُ
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ
وَمِثْلَ كَيْفَ أَسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ تَأْتِي كَمِنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ ٱلْعَدَدْ

اي ان مَنْ تستعمل لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بآلهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك بيمينك يا موسى . وأيٌّ لهما جميعًا نحو أيُّكم زادتهُ هذه ايمانًا و بأَيِّ حديثٍ بعدهُ تؤْمنون . وكيف للحال نحو كيف اصبحت . وأينَ للمكان نحو أينَ ما كنتم تعبدون . ومَتى وأيَّانَ للزمان نحو متى هذا الوعد وأيَّانَ يومُ القيامة . غير ان متى تُستعمَل للماضي والمستقبل وأيَّانَ تختصُّ بالمستقبل كما رأيت . وأنَّى تُستعمَل غالبًا بمعنى كيفَ نحو أنَّى يكون لهُ المُلكُ علينا . وقد تُستعمَل بمعنى من أينَ نحو يا مريمُ أنَّى لكِ هذا . وكم للعدد نحو كم لَبِثتم * وكلُّ هذه الأدَوات موضوعةٌ لطلب التصوُّر فلا تُستعمَل لغيرهِ لاختصاصها باحد طرَفَي النسبة كما ترى

وَٱلْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِٱلتَّسْخِيرِ لِغَيْرِ ٱلِٱسْتِفْهَامِ كَٱلتَّقْرِيرِ

اي ان كلَّ ما ذُكِر من الأدَوات قد يُستخدَم لغير الاستفهام كالتقرير نحو أأنتَ قلت للناس اتَّخذوني وامّي الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نؤمن بالله . والاستبعاد نحو أنَّى يكون لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ . والتهويل نحو ألَمْ ترَ كيف فعل ربُّك باصحاب الفيل . والتوبيخ نحو سَلْ بني اسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جرٍّ يجب حذف ألفها سوآءٌ كان العامل حرفًا نحو لِمَ تؤْذونني ام اسمًا نحو مجيءَ مَ جئتَ . وذلك للفرق بينها و بين غيرها وعليهِ قول الشاعر

فتلكَ وُلاةُ السوْءِ قد طالَ مُكثُهم فحتَّامَ حتَّامَ العَنآءُ المطوَّلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

على ما قام يشتمني لئيمٌ كخِنزيرٍ تمرَّغ في رَمادِ

وقد تُسكَّن ميم المجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسوَدِ لِمْ خلَّفتني　　لِهُمومٍ طارقاتٍ وفِكَرْ

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفًا فهو منصوبٌ ابدًا . وغيرهُ ان وقع معمولًا لعاملٍ لفظيٍ نحو أيَّ مُنقَلَبٍ ينقلبون وعمَّ يتساءلون فهو بحسب مقتضى عاملهِ . وإلَّا فان وقع بعدهُ جملةٌ نحو مَنْ قامَ . او شبه جملةٍ نحو مَنْ عندك . او اسمٌ نكرةٌ نحو مَنْ إلهٌ غير الله فهو مبتدأٌ وما بعدهُ خبرٌ عنهُ . فان كان الاسم معرفةً نحو مَنْ ابوك جُعِل اسم الاستفهام خبرًا على الاصحّ لانهُ يُؤتَى بهِ لطلب الحكم على ما بعدهُ فيكون ما بعدهُ أليَقَ بالابتداء وهو أليَق بالخبريَّة * واختلفوا في كيفَ بين ان تكون ظرفًا او غيرهُ والصحيح انهُ لا ظرفيَّة فيها . وحينئذٍ فان وقعت قبلَ ما لا يُستغنَى بهِ نحو كيفَ انتَ وكيفَ كنتَ فهي خبرٌ . وإلَّا فهي حالٌ نحو كيفَ جاءَ زيدٌ . او مفعولٌ مطلقٌ نحو كيف فعل ربُّك اي ايَّ فعلٍ فعَلَ . وهو المختار عند المحققين

وَرُبَّمَا ٱستُفْهِمَ لِلإِنْكَارِ　　فَكَانَ مَعْنَى ٱلنَّفْيِ فِيهِ طَارِي

فَيَلْبَسُ ٱلْإِثْبَاتَ نَفْيٌ بَعْدَهُ　　نَحْوَ أَلَيْسَ ٱللهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمَّن معنى النفي نحو أَعندَهُ علم الغيب فهو يَرَى . اي ليس عندهُ ذلك * ومن ثمَّ اذا وقع بعدهُ نفيٌ تحوَّل الى الإثبات نحو أليسَ اللهُ بكافٍ عبدهُ اي هو كافٍ لهُ . لان إنكار النفي نفيٌ لهُ ونفي النفي اثباتٌ * واكثر ما يكون ذلك مع الهمزة . وقد يكون مع غيرها نحو مَن يغفرُ الذنوب الَّا الله وهل جزاءُ الإحسان الَّا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤُهُ . ولذلك أُوجِبَ بعدهُ بإلَّا كما يُوجَب بها في النفي الصريح

وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ وَٱلْحِقْ لَوْ وَهَلْ　　بِهَا قَلِيلًا وَٱلتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان ليتَ موضوعةٌ للتمنّي وهو طلب ما لا طمع في حصولهِ نحو ليتَ الشبابَ يعود . او ما كان عسر الحصول نحو ليتَ الجاهلَ عالمٌ * وقد تلحق بها لَوْ نحو لَوْ أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نُصِبَ الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شُفَعاءَ فيشفعوا لنا * ولعلَّ موضوعةٌ للترجّي وهو طلب الممكن نحو لعلَّ اللهَ يُحدِثُ بعد ذلك امرًا . وقد تكون للإشفاق وهو توقُّع الامر المكروه نحو فلعلَّكَ باخعٌ نفسك على آثارهم *

واعلم ان في عدّ الترجّي من الطلب خلافًا . والصحيح انهُ منهُ بدليل نصب الجواب في قرآءة حفص لعلّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السموات فأطّلِعَ الى إله موسى . وفي قول الراجز

عَلَّ صُروفَ الدهر او دَوْلاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها

وجزمهِ ايضًا عند تجرُّدهِ من الفآء في قول الشاعر

لعلَّ التفاتًا منك نحويَ مرَّةً يمِلْ منك بعد العسر عِطْفيك لليسرِ

وكلاهما لا يقع الّا بعد الطلب . وهو المعوَّل عليهِ عند الاكثرين

وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَّا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا

وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْمَا اسْتُعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِيخِ مَعْ مَاضٍ تَلَا

اي ان هَلّا تُستعمَل مع الفعل المضارع للتحضيض وهو الطلب العنيف نحو هَلّا تستغفرُ الله . وكذلك أَلّا بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو أَلّا تُكرِمُ اباك ولولا تَقري الضيف ولوما تُجيبُ الداعي * فان تلاهنَّ الماضي أُريدَ بهنَّ التوبيخ او التنديم نحو هلّا حَفِظتَ العهد وأَلّا استبقيتَ مالك وهلمّ جرًّا

وَقُلْ أَلَا لِلْعَرْضِ أَوْ لِلْحَضِّ طَوْرًا وَبَعْضٌ زَادَ لَوْ لِلْعَرْضِ

اي ان أَلَا بالفتح والتخفيف تُستعمَل للعَرْض وهو الطلب اللّين نحو أَلا تُحِبُّون ان يغفر الله لكم * وزاد ابن مالك لَوْ نحو لو تنزلُ عندنا * وقد تُستعمَل أَلَا للتحضيض كالمشدَّدة نحو أَلَا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم . وهي عند الاكثرين مركَّبةٌ من همزة الاستفهام ولا النافية * واعلم ان أَدوات التحضيض والعَرْض لا تدخل الّا على الافعال ولو تقديرًا نحو هَلّا زيدًا تزورهُ ولولا عمرًا اكرمتهُ . فان ورد شيءٌ بخلاف ذلك وجب تاويلهُ كما في قول الشاعر

أَلْآنَ بعد لَجاجتي تَلْحَوْنني هلّا التقدُّمُ والقلوبُ صِحاحُ

وقول الآخر

تَعُدُّون عقرَ النِيبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقنَّعا

فانهما على تاويل فهلّا كان التقدُّمُ ولولا تعدُّون الكَمِيَّ . وقس عليهِ

فصلٌ

في أحرف النداء

وأحرُفُ ٱلنِّدآءِ يا أَيْ وأَيا ... وَهَمْـزَةٌ قَصرًا وَمَدًّا وَهَيَـا

وَوَا وَقَدْ تَنوبُ يَا لِمَا نُدِبْ ... وَٱلْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالٍ طُلِبْ

اي ان أحرُف النداء هي يا وهي أُمُّ الباب كما مرَّ . وأيْ وأَيا والهمزة وآ على وزن لا وهَيَا بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وَا وهي موضوعةٌ للندبة كما علمت . وقد تنوب عنها يا عند أَمن اللَّبس بالمنادَى المحض كما مرَّ من قوله وقمت فيهِ بامر الله يا عُمَرا . فان خيف الالتباس تعيَّنت وَا للتخلُّص منهُ * وأما بقيَّة الاحرف فهي موضوعةٌ لطلب الاقبال . غير انهُ قد يُتصرَّف فيها باستخدامها لغيرهِ كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ ٱلْقَصرِ لِذِي ٱلْقُرْبِ وَيَا ... شَاعَتْ وَلِلْبعيدِ مَا قَدْ بَقِيَـا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادَى بها القريب . ويا يُنادَى بها القريب وغيرهُ شائعةً بين الجميع . وبقية الاحرف يُنادَى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليهِ جمهور النحاة * واعلم ان كلاًّ من القريب والبعيد قد يُنزَّل منزلة صاحبهِ فيُنادَى بما لهُ من أَدوات النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوهما في القريب وعكس ذلك في البعيد . وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ ٱلْمُنَادَى قَدْ يَرِدْ ... وَقِيلَ يَا ثَمَّ لِتَنْبِيهٍ قُصِدْ

اي ان المنادَى قد يُحذَف بعد يا فقط لانها أُمُّ الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها نحو أَلا يا ٱسجُدُوا . والحرف نحو يا ليتني كنت ترابًا . والجملة الاسمية كقول الشاعر

يا دارُ مَيَّـةَ بالعَلْيآءِ فالسَّنَدِ ... أَقوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأَمَدِ

ويقدَّر كلُّ محذوفٍ بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قومُ او يا رجلُ ونحو ذلك * وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطابٌ كما في المثال الاول فهي للنداء لكثرة وقوعهِ قبلهُ . وان تلاها غيرهُ كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه . ولعلهُ الاقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسِوَى مَا عُلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي ٱلْبِلَى تَرَحُّمَا

اي ان النداء قد يُستعمَل لغرضٍ غير الأغراض المعروفة لهُ من طلب الاقبال وغيرهِ. فيكون للترحُّم في البليَّة نحو يا مِسكينُ. والتأسُّف نحو يا لِضيعة الأدب. والتشكّي نحو يا ويلاه. والتحسُّر كما في نداء الاطلال والمنازل. وما اشبه ذلك

فصلٌ

في القسَم واحكامهِ

يُقْسَمُ إِنْشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبَرْ أَوْ طَلَبٍ بِٱلْحَرْفِ وَٱلْغَيْرُ نَدَرْ

اي ان القَسَم يُستعمَل لانشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون تارةً لتاكيد الخبر وتارةً لتاكيد الطلب . وكلاهما يكون غالبًا بالحرف ونادرًا بغيرهِ. وكلُّ ذلك إمَّا صريحٌ وهو ما كان بالالفاظ الموضوعة للقسم. وإمَّا غير صريحٍ وهو ما استُعمِل للقسم مما وُضع لغيرهِ * أمَّا المؤكِّد للخبر فيكون الصريح منهُ بالاحرُف الموضوعة لهُ كما مرَّ في باب حروف الجرّ. وقد يكون بنحو اقسمتُ وأحلفُ ويمينُ الله كما سيجيء . وغير الصريح بنحو عَلِمَ اللهُ وعليَّ عهدُ الله . ومنهُ كَتَبَ على نفسهِ الرحمةَ لَيَجْمَعَنَّكُم الى يوم القيامة * وأمَّا المؤكِّد للطلب فيكون الصريح منهُ بالباء فقط وغير الصريح بنحو نَشَدتُكَ اللهَ . ويُقال لهُ بجملتهِ القَسَمُ الاستعطافيُّ

"وَقُلْ يَمِينُ ٱللهِ وَأَيْمُنُ كَذَا مَوْصُولَ هَمْزٍ غَالِبًا وَأَيْمُ ٱحْتَذَى"

اي ان لفظ اليمين يُستعمَل للقسَم مضافًا الى اسم الجلالة كما رأيت فيُقال يمينُ الله لأَفعلنَّ ومنهُ قول الشاعر

فقلتُ يمينُ الله أَبرَحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وحينئذٍ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصحّ والتقدير يمينُ الله قسمٌ لي * وكذلك أَيمن بفتح الهمزة وضمّ الميم وهي جمع اليمين في الاصحّ نحو أيمُنُ الله لأفعلنَّ . غير ان همزتها تُوصل في الغالب تخفيفًا لكثرة الاستعمال * وكثيرًا ما تُحذَف نونها للتخفيف ايضًا فيقال أَيمُ الله وحينئذٍ تبقى الميم على ضمّها و يُقدَّر الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرَّفوا في هذه الكلمة حتى انهى الشيخ المراديُّ لغاتهم فيها الى عشرين لغةً ولهم في هذه اللغات اقوالٌ شتّى

فاقتصرنا من كل ذلك على ما ذكرناهُ وهو المشهور

"وَٱرْبِطْهُ بِٱللَّامِ وَإِنَّ فِي ٱلْخَبَرْ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَدَرْ"
وَٱسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي ٱلطَّلَبْ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ ٱنْتَسَبْ

اي ان القَسَم يُربَط بجوابهِ الخَبَريّ باللام نحو فبِعِزَّتِك لأُغوِيَنَّهم اجمعين . وإنَّ نحو والكتاب المبين إنَّا انزلناهُ . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لَمِنَ المرسلين* وهذه اللام هي لام التاكيد ويُقال لها لام الابتداء . وهي تختصُّ بالجواب المُثبَت لانها موضوعة لتاكيد الاثبات كما سيجيء . والاصل فيها ان لا تدخل الَّا على الاسماء غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانهُ يشبه الاسم . ويُدخِلونها ايضًا على الماضي المقرون بقد نحو تَاللهِ لقد آثرَكَ علينا لان قد تقرّب الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم يتقدمهُ شرطٌ نحو ولئن ارسلنا ريحًا فرأَوهُ مصفرًّا لَظَلُّوا من بعدهِ يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذٍ سادٌّ مسدَّ جواب الشرط كما مرَّ في بابهِ وحكمهُ ان يكون مستقبلاً فلا تناسبهُ قد لانها تحقّق مضيَّهُ* فان كان الجواب منفيًّا رُبِط بالأداة الداخلة عليهِ . واكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن أتيتَ الذين أُوتوا الكتاب بكل آيةٍ ما تَبِعوا قِبلتك . اوْ لا نحو وأقسموا بالله جَهدَ أيمانهم لا يبعثُ الله من يموت . او إنْ نحو ولئن زالتا إنْ امسكهما من أَحدٍ من بعدهِ* وندر ربطهُ بلم كقول بعضهم نعم وخالِقِهِم لم تَقُمْ عن مثلهم مُنجِبةٌ . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أُوسَّدَ في التُراب دفينا

ويُربَط بجوابهِ الطلبيّ بما يتضمن معنى الطلب من فعلٍ كقول الشاعر

بعيشكِ يا سلمى ارحمي ذا صبابةٍ أَبَى غيرَ ما يُرضيكِ في السرِّ والجهرِ

او حرفٍ كقول الآخر

بربِّكِ هل للصبِّ عندكِ رأفةٌ فيرجوَ بعد اليأس عيشًا مجدَّدا

فان لم يكن شيءٌ من ذلك رُبِط بإِلَّا كقول الشاعر

بالله ربّكِ إِلَّا قلتِ صادقةً هل في لقائكِ للمشغوف من طمعِ

اي ما اسألكِ الَّا هذا . او بلَمَّا الحرفية التي بمعناها كقول الآخر

قالت لهُ بالله يا ذا البُردَين لَمَّا غَنِثْتَ نفسًا أوِ اثنين

واعلم ان جميع الاحرف التي يُربَط بها القسم تُعطَى حقَّ التصدُّر معهُ وان لم يكن لها ذلك بدونهِ مثل لا النافية ونحوها فلا يقال واللهِ زيدًا لا أضرِبُ * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرَّد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مرَّ في موضعهِ نحو تاللهِ تفتأُ تذكر يوسف اي لا تفتأُ تذكرهُ . وهو كثيرٌ في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبَا لَامًا تَلِيهَا إِنْ لِشَرْطٍ غَالِبَا

اي انهُ قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخولهُ مُفتتحًا باللام الموطّئة المقترنة بإن نحو لئِنْ أُخرِجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليهِ فيُستغنَى بها عن ذكرهِ وهو الغالب في جواز حذفهِ * وقد يُحذَف مع حذف اللام فتُقدَّر قبل الشرط نحو وان أطَعتموهم انكم لمشركون اي ولئن اطعتموهم لان الجواب غير مربوطٍ بالفاء فلا يصلح جعلهُ للشرط وحينئذٍ يتعين كونهُ جوابًا للقسم المقدَّر * وهذه اللام يقال لها اللام المُوطّئة لانها تُوطّئُ الجواب للقسم اي تمهّدهُ . والمؤْذِنة ايضًا لانها تُؤْذِن بان الجواب الواقع بعدها مبنيٌّ على قسَمٍ قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بُدَّ ان يتعلّق بفعلٍ . غير ان الفعل يجب حذفهُ مع غير الباء فلا يقال حلفت واللهِ خلافًا لبعضهم . وأمّا مع الباء فيجوز ذكرهُ نحو اقسمت باللهِ في الخبر واستحلفك باللهِ في الطلب ويجوز إضمارهُ فيقال باللهِ فيهما . غير ان الاكثر ذكرهُ في الخبر وإضمارهُ في الطلب

فصلٌ

في ضمير الشأْن

يَكْنِي عَنِ ٱلشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمَا صُورَةَ غَيْبٍ مُفْرَدًا مُقَدَّمَا

اي انهم يستعملون ضميرًا يُكنَى بهِ عن الشأْن وهو الامر الذي يُراد الحديث عنهُ ولذلك يقال لهُ ضمير الشأْن * وقد يُكنَى بهِ عن القصّة فيقال لهُ ضمير القِصّة ايضًا * وهذا الضمير يتّحد مع مضمون الجملة التي بعدهُ لانها هي ذلك الشأْن ولذلك لايُحتاج الى رابط في الاخبار بها عنهُ . ويلزمهُ ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يُراد بهِ الشأْن او القصة . ولذلك ان قُدّر ان المراد بهِ الشان كان مذكرًا او القصة كان مونثًا . واما تعيين احد الوجهين فيُختار ان يكون بحسب العمدة التي بعدهُ طلبًا للمشاكلة فيُقال هو الامير

قادمٌ وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحًا لإبهامهِ وجب ان يكون متأخرًا عنهُ لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام * واعلم ان هذا الضمير يختصُّ بانهُ لا يعود الَّا الى ما بعدهُ . ولا يعمل فيهِ الَّا الابتداء او احد نواسخهِ . ولا يُقدَّم خبرهُ عليهِ . ولا يُؤكَّد ولا يُبدَل منهُ ولا يُعطَف عليهِ . ولا يُفسَّر الَّا بجملةٍ في المشهور . ولا تخلو الجملة بعدهُ من محلٍ من الاعراب وان كانت مفسرةً . ولا يُشترَط عود ضميرٍ منها اليهِ . ولا يقوم الظاهر مقامهُ . ولا يكون الَّا غائبًا مفردًا كما مرَّ . ولا يُستعمَل الَّا حيث يُراد التفخيم فلا يقال هو الغراب طائرٌ

وَهْوَ بِبَابِ ٱلْمُبْتَدَا مُقَيَّدُ ... "فَٱلنَّسْخُ كَٱلتَّجْرِيدِ فِيهِ يَرِدُ"

وَتَخْبِرُ ٱلْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبْ ... مِنْ بَعْدِهِ ٱلرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبْ

اي ان هذا الضمير يلازم باب المبتدإ فيكون مبتدأً مجرَّدًا نحو قل هو الله احدٌ . وتدخل عليهِ نواسخ المبتدإ والخبر فيكون معمولًا لها نحو كان زيدٌ قائمٌ وإنَّهُ عمرٌو منطلقٌ وظننتهُ بكرٌ شاعرٌ وهلمَّ جرًّا . ومن ذلك قول الشاعر

اذا متُّ كان الناسُ صِنفانِ شامتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ اصنعُ

وقول الآخر

اما إنَّهُ لولا الخليطُ المودِّعُ ... وربعٌ خلا منهُ مَصيفٌ ومربعُ

وقول الآخر

عَلِمتهُ الحقُّ لا يخفى على احدٍ ... فكُنْ محِقًّا تنَلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

وهو في كل ذلك يُخبَر عنهُ بالجملة المذكورة فتكون برمَّتها في محل الاعراب الذي يقتضيهِ المقام ولذلك يجب ان يُرفَع بعدهُ كلُّ ما يُنصَب بدونهِ على التجرُّد * واعلم انهُ لما كان هذا الضمير معرفةً وخبرهُ يلزم ان يكون جملةً لم يدخل عليهِ من النواسخ ما يلزم اسمهُ التنكير كلا النافية للجنس او يلزم خبرهُ الإفراد كلاتَ * ولا تدخل عليهِ كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الَّا رافعًا لضمير اسمها وهذا لا يتأتَّى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تتضمَّن ضميرًا يرجع اليهِ . وما ورد بخلاف ذلك فشاذٌّ او على تأويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعِ فِعْلٍ يُذْكَرُ ... إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَأَنْ فَيُضْمَرُ

اي ان ماكان من ضمير الشأن مرفوعًا بفعلٍ كما لو واقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأَمَّا المرفوع بالحرف كما لو واقع اسم ما الحجازية في نحو قول الشاعر

وما هُوَ مَنْ يأسو الكلومَ وتُتَّقى بِهِ نائباتُ الدهرِ كالدائمِ البُخلِ

والمنصوب مطلقًا فيُذكَر بارزًا في اللفظ الَّا مع أَنْ وكأَنِ المخفَّفتَين فيجب إِضمارهُ محذوفًا كما مرَّ في موضعهِ وعلى ذلك قول الشاعر

وأَعلَمْ فعِلمُ المَرْء ينفعهُ أَنْ سوفَ يأْتي كلُّ ما قُدِرا

وقول الآخر

وصدرٌ مُشرِقُ النحرِ كأَنْ تدياهُ حُقَّانِ

وربما حُذِف مع غيرها نحو إِنَّ من أَشدِّ الناسِ عذابًا يوم القيامة المُصوِّرون . وكقول الشاعر

ولكنَّ من لايَلْقَ امرًا ينوبهُ بعُدَّتهِ يَنزِلْ بهِ وَهْوَ أَعزَلُ

وقول الآخر

ارجو وآملُ أَنْ تدنو مودَّتُها وما إِخالُ لدينا منكِ تنويلُ

وهو من نوادر الاستعمال

فصلٌ

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لِخَبرٍ مِنْ تابعٍ حَشْوًا فُصِلْ بِلَفْظِ مُضْمَرٍ لِرَفْعٍ مُنفَصِلْ

وَهْوَ كَمَا شَاعَ ضَمِيرٌ قِيلَ لَا بَلْ حَرْفُ فَصْلٍ عَنْ ضَمِيرٍ نُقِلَا

اي انهُ يُؤْتَى بصيغة ضمير رفعٍ منفصلٍ تعترض حشوًا بين المبتدإِ والخبر لتمييز الخبر من التابع نحو زيدٌ هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنَّهُ السامع صِفَةً لزيد فينتظر الخبر فلمَّا جيء بهِ بينهما تعيَّنت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمُّونهُ فصلًا وهو اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمُّونهُ عِمادًا لانهُ يُعتمَد عليهِ في هذا التمييز او لانهُ يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عمادًا لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل ولكنهم توسعوا فيهِ فادخلوهُ حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراضٍ أُخرى كما سترى * وهو في المشهور ضميرٌ يتصرَّف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبلهُ . وذهب

قومٌ الى انهُ حرفٌ لانهُ قد افاد معنىً في غيرهِ ولكنهُ منقولٌ عن الضمير فبقي فيهِ التصرُّف المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ ٱلْمَسْئَلَهْ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهْ

وَلَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَ مَا قَدْ نُصِبَا كَكَانَ عُثْمَانُ هُوَ ٱلْمُنْتَخَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كلُّ جزءٍ من المسئَلة الواقع فيها معرفةً كما في المثال ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضهِ بينهما فائدةٌ. او كمعرفةٍ نحو ما احدٌ هو أَحسنُ من زيدٍ فان كلًّا منهما كالمعرفة. أَمَّا الاول فلأَنَّهُ كالمعرَّف بلام الجنس لعمومهِ. وأَمَّا الثاني فلِأَنَّهُ لا يقبل أَلْ لاقترانهِ بمِن التفضيليَّة * ولما كان هذا اللفظ يُؤْتَى بهِ لمجرَّد الفصل دون الاسناد لم يكن لهُ مع اسميَّتهِ ايضًا موضعٌ من الاعراب ولذلك لا يُغيِّر حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبهِ كما رأَيت في المثال. ولا يتغيَّر عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعهِ ولو وقع بعد منصوبٍ نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذُرِّيَّتهُ هم الباقين. وقس على كل ذلك

وَٱبْتَدَأَ ٱلْبَعْضُ بِهِ ٱسْمًا فَرَفَعْ تَالِيَهِ طَرْدًا خَبَرًا عَنْهُ وَقَعْ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأً على انهُ اسمٌ فيرفعون كلَّ ما وقع بعدهُ خبرًا عنهُ. وعليهِ قرآءَة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون. وقول الشاعر

انبكي على ليلى وانت تركتها وكنتَ عليها بالملا انت أَقدرُ

وحينئذٍ يكون لهُ محلٌّ من الإعراب كسائر الضمائر وتكون جملتهُ في محلّ ذلك الاعراب الذي يقتضيهِ العامل

وَيُقْصَدُ ٱلتَّخْصِيصُ وَٱلتَّأْكِيدُ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ ٱلْمُفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يُؤْتَى بهِ للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع لهُ نحو انك انت علَّام الغيوب واخي هرونُ هو افصحُ مني لسانًا. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانهُ يحتمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورةٌ على ما قُلتهُ. و إرادة التاكيد اي ان ما قلتُ نفسهُ هو المفيد. ولا موقعَ فيهِ للفصل لعدم إيهام النعت * وقد تجتمع فيهِ الأَغراض الثلثة نحو وأُولئك هم المُفلِحون فانهُ يحتمل الفصل والتخصيص والتاكيد كما ترى * وهو

بجملته. لا يقع الاَّ بين المبتدإ والخبر في الحال او في الاصل كما رأيت. والخبر غالبًا يكون مصحوبَ أَلْ او أَفعَل تفضيلٍ ويقلُّ في غيرهما

وَٱلْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي ٱلْإِشَارَهْ حَرْفٌ كَتِلْكَ أَوْ هُنَاكَ ٱلْحِجَارَهْ

وَفِي ضَمِيرِ ٱلنَّصْبِ عِنْدَ ٱلْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي ٱلْبَعْضِ مِنِ ٱسْمِ ٱلْفِعْلِ

اي ان الكاف تُستعمَل حرف خطابٍ في أسماءِ الإشارة الشخصية نحو ذاك. وتلك. والمكانيَّة نحو هُناك وهُنالِك. وفي ضمير النصب المنفصل نحو إيَّاكَ وإيَّاكِ. وفي بعض اسماءِ الفعل التي لم تُنقَل عن باب الظرف نحو هاكَ ورُوَيدَك * وهي في كل ذلك حرفٌ لا محلَّ لهُ من الاعراب

وَمَعْ سِوَى ٱلْمَكَانِ كَٱسْمٍ فُرِّعَتْ وَكَٱلْمَكَانِ صُحْبَةٌ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما تلحق كاف الضمير لتدلَّ على حال المُخاطَب نحو كذلكِ قال ربُّكِ وذلِكُما مِمَّا علَّمني ربِّي وأكفَّاركم خيرٌ من أُولئكم. وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو إيَّاكِ وإيَّاكما وهاكِ وهاكما وهلمَّ جرًّا * غير انهُ قد يُكتفَى في الاشارة الغير المكانيَّة بالكاف مفتوحةً مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهًا على مُطلَق الخطاب لا على أحوال المُخاطَب فلا يلحقها شيءٌ من علامات الفروع نحو ذلكَ لتؤمنوا بالله ورسولهِ وتلكَ حدود الله فلا تعتدُوها * وأما في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقًا. وندر كسرها كقول الشاعر

اذا هَبطَتْ حَوْرانَ من ارض عالجٍ فقولوا لها ليسَ الطريقُ هُنالكِ

وأمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بدَّ معهُ من إلحاق علامات الفروع

فصلٌ

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا ٱلْوَاوَ وَدَلْ مِيمٌ وَفِي ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلنُّونُ ٱشْتَمَلْ

اي انهم جعلوا الواو ضميرًا للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا. وجعلوا الميم

علامةً تدلُّ عليهم كضربتم واكرمتكم ولَقِيتهم * وأمَّا العاقلات فتكون النون معهنّ ضميرًا كذهبْنَ . وعلامةً كاكرمتهنّ . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك

وَٱلْمِيمَ سَكِّنْ وَٱخْتَلِسْ أَوْ أَشْبِعِ ضَمًّا وَبِٱلْأَوْلَى كَذَا ٱلْكَسْرَ ٱتْبِعِ

وَخَفِّفِ ٱلنُّونَ ضَمِيرًا وَٱشْدُدِ عَلَامَةً وَٱلْفَتْحَ فِيهَا ٱعْتَمِدِ

اي انهُ يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الاشهر . ويجوز ضمُّها اختلاسًا او إشباعًا حتى يتولَّد منها واوٌ في اللفظ كقول الشاعر

سأَلنا فأَعطيتُمْ وعُدنا فعدتمُ ومَن اكثر التسآلَ يومًا سيُحرَم

ويُختار إتباع الساكنة طرَفًا للمكسور قبلها استثقالاً للخروج من الكسر الى الضمّ فتكسَر اختلاسًا او إشباعًا كما تُضمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بهمِ النجاة من الأَذى وعليهمِ في كلّ فادحةٍ تُصيبُ مُعوَّلُ

وأَمَّا النون فهي مخفَّفةٌ اذا كانت ضميرًا ومشدَّدةٌ اذا كانت علامةً . وهي مفتوحةٌ في الحالين على الاطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مُطلَقًا ان تكون مُلحقةً بالواو للدلالة على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضربهم أنتمُو وضرَبهُمُو كما يقال في المثنَّى انتما وضربهما وفي جمع الاناث انتنَّ وضربهنَّ والاصل أنتمْنَ وضربهُمْنَ ثم أُدغِم تخفيفًا * وانما حُذِفت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك تُضَمُّ هذه الميم اذا تلاها ساكنٌ تحريكًا لها بحركتها الاصلية . وتُكسَر بعد الكسر على الإتباع كما مرَّ لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع مبنيٌّ على ردّ الواو المحذوفة ثابتةً او مقلوبةً ياءً * وذلك ما لم يقع بعدها ضميرٌ متصل فيجب ردُّها واوًا على الاطلاق نحو ضربتموهُ وأَعطيتموهُ لان الضمائر تردُّ الاشياءَ الى اصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعُ غَيْرِ عَاقِلٍ كَٱلْوَاحِدَهْ وَدُونَ ذِي ٱلنُّونِ ٱسْتَبَاحُوا ٱلْقَاعِدَهْ

اي ن جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار لهُ مجرى المؤنَّثة المفردة . وهو يشمل الجمع السالم مؤنَّثًا كالشَّجَرات والمكسَّر مطلقًا كالجمال والنياق . فيُقال الشَّجَرات أَثمَرَتْ والجمال سارَتْ والنياق رَبَضَتْ * وهكذا حكم الصفة فيقال الشَّجَرات مثمرةٌ والجمال سائرةٌ والنياق رابضةٌ * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم مما يدلُّ على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعلهُ علامة التانيث مما مرَّ في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكر مكسرًا كالرجال . ومن المؤنث مطلقًا كالهندات والجواري. والملحق بالجمعين كالبنين والبنات .واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال أقبلَتْ او مقبلةٌ وهلمّ جرًّا * وذلك لان المكسّر من هذه الجموع قد فُقِدت صورة المفرد منهُ فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمُلحَق بالجمعين قد انثلمت صورة المفرد فيهما لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبها الجمع المكسّر . ومن ثَمّ جاز ان يُنظَر الى اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيُؤنَّث الضمير العائد اليهِ على تأويلهِ بالجماعة وان يُنظَر الى المعنى فيُضمَر لهُ بحسب أفرادهِ . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية متحققةٌ فيهِ لفظًا لبقاء صورة الواحد فيهِ ولذلك لا يُستعمَل لهُ الّا ضمير الجمع * واذا اجتمع الظاهر والضمير فالمختار المناسبة بينهما طلبًا للمشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلُّهم ولا يُستحسَن العكس في افصح اللغات * وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُونُ بِتْنَ فِي ٱلْمَحَلَّهْ وَقِيلَ ذَاكَ حَقُّ جَمْعِ ٱلْقِلَّهْ

اي يجوز ان يُستعمَل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت في المثال وعليهِ قول الشاعر

أَلا يا حمامات اللِوَى عُدْنَ عَودةً فاني الى أصواتكنَّ حزينُ

وقد استُعمِل ذلك مع المذكر نحو إنّا سخّرنا الجبال معهُ يُسبِّحنَ بالعشيّ والإشراق . وهو نادرٌ * وقيل ان ضمير المفردة أَولَى بجمع الكثرة وضمير الجمع اولى بجمع القلّة . فالاحسن ان يقال الجذوع كسرتُها فانكسرَتْ فهي منكسرةٌ . والأجذاع كسرتُهنّ فانكسرْنَ فهنّ منكسراتٌ . واستُشكِل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق انَّ جمع القلّة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانهُ نظيرهُ في الدلالة على القلّة كما نصّ على ذلك بعضهم بقولهِ

بأَفْعُلٍ وبأفعالٍ وأَفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ يُعرَف الأدنى من العَدَدِ
وسالمُ الجمعِ ايضًا داخلٌ مَعَها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تَزِدِ

وبهذا الاعتبار يكون أَولى باستعمال ضمير العاقلات معهُ . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا نُزِّلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ ٱلْعَاقِلِ حَيْثُ يُحْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزَّل منزلة من يعقل حيث يتّجهُ ان يُحمَل عليهِ فيُستعمَل لهُ ما

يُستعمَل للعاقل مطلقًا نحو اني رأيتُ أحَدَ عشرَ كوكبًا والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين . فان القائل لمّا اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزّلها منزلة العقلاء الذين يتعمّدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمَل لهم من الضمير وما يتعلّق به كما ترى

وَغلِّبَ ٱلأَفْضلُ فِي مَا ٱشْتَرَكَا   كَهُمْ وَهُنَّ يَنْصِبُونَ ٱلشَّرَكَا

اي اذا وقع اشتراكٌ بين فريقَين في هذا المقام غُلِّب الافضل منهما على غيرهِ فيُستعمَل ما له لهما جميعًا نحو يومَ ترى المؤمنينَ والمؤمناتِ يسعى نورهم بين ايديهم . ونحو يُعذِّبُ المنافقينَ والمنافقاتِ والمُشرِكينَ والمُشرِكاتِ الظانّينَ بالله ظَنَّ السَّوْء . ومن ذلك مثال النظم كما رأيت * ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العُقَلاَء فانهُ يجري على هذا الأُسلوب نحو ما لي لا أرى الهُدهُدَ أم كانَ من الغائبينَ . وأَمّا مع العاقلات فيُختار التغليب نحو الجواري والنياق سائراتٌ . ولا يجب فيقال سائرةٌ بدونهِ

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هٰذَا نَدَرَا   كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لاَ نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرْ   كَٱلْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَمَرْ

اي ان التغليب يقع نادرًا في غير ذلك كقول الشاعر

وإنّا لَقَومٌ لا نرى الموتَ سبّةً   اذا ما رأتهُ عامرٌ وسَلُولُ

ونحو ولكنّي اراكم قومًا تجهلون . فقدكان القياس ان يقال يَرون ويجهلون بلفظ الغيبة لانهما صفة للقوم ولكن لمّا كان القوم عبارةً عن المتكلمين في الاول وعن المخاطَبين في الثاني غُلِّب جانب المعنى على جانب اللفظ فقيل نرى وتجهلون بلفظ التكلُّم والخِطاب * وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضليّة في اللفظ كالقمرين للشمس والقمر تغليبًا للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفّة فيهِ دون الافضلية كالعُمَرين لأَبي بكرٍ وعُمَر . وكلٌّ ذلك من نوادر الاستعمال

فصلٌ

في أحكام أُخر للضمائر

وَرُبَّمَا ٱسْتُحْسِنَ وَضْعُ ٱلْمُظْهَرِ   لِغَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ ٱلْمُضْمَرِ

فَهْوَ عَنِ ٱلضَّمِيرِ بِٱلْعَكْسِ كَنَى كَعَبْدُكَ ٱللّٰهُمَّ يَدْعُو أَيْ أَنَا

اي انهُ قد يُستحسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرضٍ كالاستعطاف نحو اللهمَّ عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * او لزيادة التمكين نحو انزلناهُ بالحقّ و بالحقّ نزل . اي و بهِ نزل. وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يُفيد ما لا يُفيدهُ الضمير كالتذلُّل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُستحسَن الاتيان بهِ مكانهُ

كَذَا ٱلضَّمِيرُ مَوْضِعَ ٱلظَّاهِرِ قَدْ يُوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدْ

اي وكذلك الضمير قد يُوضَع مكان الظاهر لغَرَضٍ نحو قل هو الله احدٌ فان الضمير فيهِ قد وُضع مكان الشأن كما علمت في بابهِ . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسّرهِ لانهُ مُبهم لا يُعلَم ماذا يراد بهِ فاذا ورد عليهِ ما يعقبهُ كان اوقع في نفسهِ وامكن في ذهنهِ

وَٱلْتفتوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلَا
وَهْوَ عَلَى غَيْرِ ٱلْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ ٱلسُّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضًا من احدى جهاتهِ التي هي التكلُّم والخطاب والغيبة الى الجهة الأُخرى فيُعبّرون بها بعد التعبير بصاحبتها كما اذا عُبّر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انهُ يُشترَط في ذلك ان يكون على خلاف مُقتضَى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سريتم ولكم طاب السرَى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا أَيُّها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبُدُ الذي فطَرَني واليهِ ترجَعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ وكفى بربّك وكيلاً * ومن الخطاب الى التكلُّم نحو يا قوم لكم الملك اليومَ ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأْس الله . والى الغيبة نحو ربَّنا انك جامعُ الناس ليوم لا ريبَ فيهِ ان الله لا يُخلِف الميعاد . وعليهِ مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو أَلم ترَ ان الله انزل من السماءِ ماءً فاخرجنا بهِ ثمراتٍ مختلفًا أَلوانها . والى الخطاب نحو مالِكِ يوم الدين إِيَّاك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليهِ أُرجَع وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من بأْس الله وهلمَّ

جرًّا فعدل عنهُ الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليهِ * وكل هذه المسائل من المباحث البيانيَّة قد استطردنا اليها لتوسيع الفائدة

فصلٌ

في الموصولات الحرفية

"صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنَّ كَيْ لَوْ بِصِلَهْ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَا أُوِّلَهْ"

اي ان هذه الاحرف توصَل بالجملة التي تأوَّل بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناهُ ولو على سبيل التأويل كما سيجيء ولذلك يقال لها الموصولات الحرفية * غير ان أَنْ وكي ولو توصل بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وأَنَّ المفتوحة المشدَّدة توصَل بالاسميَّة لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجمع الامرين * ويُشترط في كي ان تكون مسبوقةً بلام التعليل ولو تقديرًا كما علمت في نواصب المضارع * وما يوصَل بالجملة الفعلية يُشترَط في جملتهِ ان يكون فعلها متصرّفًا لان الجامد لا مصدر لهُ بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يؤخَذ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونهِ متصرّفًا لان الحرف غير مباشرٍ لهُ * أمَّا أَنْ فتوصَل غالبًا بالمضارع نحو أُريدُ أَنْ ازورك اي أُريد زيارتك . وقد توصَل بالماضي نحو سرَّني أَنْ حضرتَ . وكي توصَل بالمضارع فقط نحو زُرْني لكي أُكرِمك * ولَوْ توصَل بالماضي والمضارع واقعةً بعد ما يفيد التمني غالبًا نحو رُبَّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودَّت طائفةٌ من اهل الكتاب لو يُضِلُّونكم . وقد تقع بعد غيرهِ كقول الشاعر

ما كان ضرَّك لو مننتَ وربَّما مَنَّ الفتى وهو المَغيظُ المُحنَقُ

وما توصَل غالبًا بالماضي نحو عجبتُ مما انطلق زيدٌ . وقد توصَل بالمضارع نحو عجبتُ مما يضرب زيدٌ عمرًا . وهو يتعيَّن معها لزمان الحال * وقد توصَل بالجملة الاسمية كقول الشاعر

أَحلامكم لِسقام الجهل شافيةٌ كما دِماؤُكمُ تشفي من الكَلَبِ

وأمَّا أَنَّ المشدَّدة فلا بُدَّ من وصلها بالجملة الاسمية كما مرَّ فتُأَوَّل مع خبرها بمصدر نحو أَلَمْ ترَ أنهم في كل وادٍ يهيمون اي أَلَمْ ترَ هُيامهم . وقس على كل ذلك

"فَإِنْ يَقَعْ هُنَاكَ نَافٍ أُوِّلَا مَعْنَاهُ بِٱلْمَصْدَرِ مَعْ مَا قَدْ تَلَا"

اي انهُ اذا وقع في الصلة المذكورة أَداة نفيٍ حرفًا كانت نحو عجبتُ من أَنْ لم يَقُمْ زيدٌ . او اسمًا نحو عجبتُ من أَنَّ زيدًا غيرُ قائمٍ . او فعلًا نحو عجبتُ من أَنَّ زيدًا ليس بقائمٍ يُأَوَّل معنى تلك الأَداة بالمصدر مع المصدر المأَوَّل مما بعدها مضافًا اول المصدرين الى الثاني . فيكون التاويل في الامثلة عجبتُ من عدم قيام زيدٍ * وقس على ذلك كل ما جاءَ من هذا القبيل بالاستقراءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعْ أَنَّ ٱطَّرَدْ تَاوِيلُهُ وَٱلْكَوْنَ قَدِّرْ إِنْ جَمَدْ

اي ان كلَّ ما أُخبِر بهِ عن اسم أَنَّ يطَّرد تأْويلهُ بالمصدر فعلًا كان او غيرهُ . فان كان متصرّفًا أُوِّل المصدر منهُ نحو علمت أَنَّ زيدًا صادقٌ اي علمت صدق زيدٍ * وان كان جامدًا قُدِّر الكون مضافًا اليهِ نحو علمت أَنَّ هذا حَجَرٌ اي علمت كون هذا حجرًا * ويمكن ان يُقدَّر علمت حَجَرِيَّةَ هذا لان المنسوب اذا لحقتهُ تاءُ التأْنيث افادت معنى المصدر ولذلك تُلَقَّب معهُ بالمصدريَّة

وَٱخْلِفْ بِمَا ظَرْفَ زَمَانٍ حُذِفَا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لِزَيْدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة آنفًا تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدرٍ كما في المثال . فان اصلهُ أُصْفُ لزيدٍ مدَّة صفوهِ فحُذِف الظرف وخلفتهُ ما موصولةً بالفعل . وهي توصَل غالبًا بالماضي المُثبَت كما رأَيت . والمضارع المنفيّ بلم كقول الشاعر

ولا يَلْبَثُ الجُهَّالُ أَنْ يتهضَّموا اخا العلمِ ما لم يَستَعِنْ بجَهُولِ

وقد تُوصَل بالمضارع المُثبَت نحو لا أُكلّمك ما ينوح الحمام . وكل ذلك ينصرف معها الى الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدريَّة المحضة وعليهِ قول الشاعر

واصِلْ خليلَكَ ما التواصُلُ ممكنٌ فلأَنتَ او هُوَ عن قريبٍ ترحلُ

غير ان الوصل بها قليلٌ في الموضعين غير مأْلوفٍ في الاستعمال

فصلٌ

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ ٱللَّامُ تَرِدْ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ ٱلَّذِي عُهِدْ

اي ان أَلْ برمَّتها او اللام فقط على اختلافٍ سنذكرهُ حرف تعريفٍ للجنس ويُقال لها

الجنسيَّة . او لِحِصَّةٍ معهودةٍ منهُ ويُقال لها العهديَّة * أمَّا الجنسيَّة فتكون لاستغراق أفراد الجنس نحو خُلِق الانسان ضعيفًا . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصحَّ حلول كلّ محلَّها حقيقةً كما مرَّ . او مجازًا على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصحُّ فيها مطلقًا * وأمَّا العهديَّة فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقرارهِ في الذهن نحو ركب الخليفة . او بتقدُّمهِ في الذكر نحو بنيت دارًا ثم بعت الدار . ويُقال للاول العهد الحضوريُّ وللثاني العهد الذهنيّ وللثالث العهد الذكريُّ * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت للتوصُّل الى الابتداء بالساكن . والاكثرون على الاول لانهُ قد وُضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح لهُ اللام الساكنة * وعليهِ اختلفوا بين ان تكون همزتهُ همزة وصلٍ زيدت من اول الوضع فصارت جزءًا من الكلمة او همزة قطعٍ اصليَّةً وُصِلَت لكثرة الاستعمال * والمحققون على الاخير لان الحروف تُزاد ولا يُزاد عليها لان الزيادة نوعٌ من التصرُّف الذي تأباهُ الحروف * ثم ان من جعلهُ مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصليَّة عبَّر عنهُ بأَلْ ولا يحسن ان يُعبَّر عنهُ بالأَلِف واللام كما لا يُعبَّر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدةً فلهُ ان يعبّر عنهُ بأَلْ او بالأَلِف واللام * وأمَّا من جعلهُ اللام وحدها فيعبّر عنهُ باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ ٱلْأَعْلَامَ عِنْدَ ٱلتَّثْنِيَهْ ... وَٱلْجَمْعِ لِٱشْتِرَاكِهَا فِي ٱلتَّسْمِيَهْ
وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلَمْحِ أَصْلِهَـا ... مَسْمُوعَةً كَٱلْفَضْلِ عِنْدَ نَقْلِهَا

اي ان أَلْ تدخل على الأَعلام اذا ثُنِّيت او جُمِعت كقول الشاعر

يُكذِّبني العُمْرانِ عمرُو بنُ جُندَبٍ ... وعمرُو بنُ سعدٍ والمكذِّبُ أَكذَبُ

وقول الآخر

اين الأَكاسرةُ الجبابرةُ الأُلَى ... كَنَزُوا الكنوزَ فما بَقِينَ ولا بَقُوا

وذلك لانهُ قد عرض عليها اشتراك المُسمَّيات المتجانسة فسُلِب منها التعيين وصارت نكراتٍ كأَسماءِ الأَجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رأَيتُ سُعودًا من شعوبٍ كثيرةٍ ... فلم أَرَ سعدًا مثلَ سعدِ بنِ مالكِ

واذ كان قد فاتها تعريف العَلَمية تُجبَر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنهُ * وقد تزاد أَلْ على بعض الأَعلام المنقولة عن اصلٍ للمح معنى ذلك الاصل فيها لا التعريف. واكثر ما يكون ذلك في العَلَم المنقول عن الصفة كالعبَّاس . او عن المصدر كالفضل . وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالنُّعمان واليَمامة . غير ان كلَّ ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليهِ

"وَدُونَ مَعْنًى كَٱلَّذِي وَٱللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِٱلنَّقْلِ وَرَدْ"

"وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَنْكِيرُهُ كَٱلْحَالِ مِمَّا نُصِبَا"

اي ان أل قد جاءَت مزيدةً لغير معنًى . وذلك في نحو الَّذي من الاسماءِ الموصولة واللات اسم صنم مما هو معرفةٌ بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي محفوظةٌ عنهم بالسماع في البابين المذكورين لازمةً لمصحوبها الاَّ نادرًا او في الضرورة * وقد تزاد على ما لا يتعرَّف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماءِ كالحال في نحو ارسلَها العِراكَ. وهو في غاية الندور

وَقَدْ تَنُوبُ نَحْوُ غُضَّ ٱلطَّرْفَا عَنْ مُضْمَرٍ لَهُ ٱعْتَمَدْتَ حَذْفَا

اي ان أل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليهِ نحو غُضَّ الطرْفَ اي طَرْفَك وهو مأْخوذٌ من قول الشاعر:

فغُضَّ الطرفَ انك من نُمَيرٍ فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملةٍ قد اشتُرِط تضمُّنها لهُ كالواقعة صلةً او صفةً فلا يُقال جاءَ الذي قام الأَبُ ولا مررتُ برجلٍ انطلق الغلامُ اي ابوهُ وغلامهُ . وهو مذهب البصريين

فصلٌ

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفِ مُفْرَدَ ٱسْمٍ نَوِّنِ وَٱلْجَمْعَ إِذْ كُسِّرَ لِلتَّمَكُّنِ

وَكَجَوَارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكْ يَوْمَئِذٍ عَوِّضْ بِهِ عَمَّا هَلَكْ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكُّن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبهُ الحرفَ فيُبنَى ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرف . وذلك نحو جاءَ زيدٌ ورأيت فتىً ومررت بقاضٍ وهؤلاءِ رجالٌ وصُغْتُ حِلَي واستقيتُ بأذْلٍ وما اشبه ذلك * ويكون عوضًا عن محذوفٍ . وهو إمَّا حرفٌ وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومررت بأُعَيْمٍ فانهُ عوضٌ عن يائهما المحذوفة * وإمَّا كلِمة وذلك في كلّ و بعض وأيّ نحو وكلٌّ في فَلَكٍ يَسبَحُون وفضَّلنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أيًّا ما تدعوا فلهُ الاسماءُ الحُسنَى . اي كلهم و بعضهم وأيَّهما * وإمَّا جملةٌ وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقَّت السماءُ فهي يومئذٍ واهية اي يوم إذِ انشقَّت * واعلم ان إذْ اكثرُ ما تُستعمَل هذا الاستعمالَ مضافًا اليها اسم زمانٍ كيوم وحين ووقت . ولا تُحذَف الجملة بعدها الَّا مع تقدُّم ما يدلُّ عليها كما رأيت

وَهْوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابَلَا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصَهٍ وَسِيبَوَيْهٍ نَكِرًا وَفِي ٱضْطِرَارٍ نَحْوَ يَا زَيْدٌ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلماتٍ لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادُل في كون كل واحدٍ منهما جمعًا سالمًا . ولذلك لم يمتنع في نحو عرَفاتٍ كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضًا للدلالة على التنكير في العَلَم المختوم باسم الصوت نحو سيبوَيْهٍ وفي اسم الفعل نحو إيهٍ اذا أُريد تنكيرهما . فتقول رأيت سيبويهٍ اذا اردت به رجلًا غير معيَّنٍ يُسمَّى بهذا الاسم ويا رجلُ إيهٍ اذا طلبت منهُ الزيادة من شيءٍ غير معيَّنٍ . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المُنادَى المبني على الضمّ كقول الشاعر

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

وسمَّاهُ بعضهم تنوين الزيادة * وهو مقيَّدٌ ببقاءِ الضمّ كما في البيت واما اذا نُصِبَ المنادَى كما في قول الآخر يا عديًّا لقد وقتك الاواقي فهو تنوين تمكينٍ لانهُ لاحقٌ للمُعرَب * وبهذا الاعتبار يُعدُّ تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكينٍ ايضًا لانهُ حينئذٍ تجري عليهِ جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفهِ كما دعت الى اعراب المنادى المذكور . والتنوين فيهما مرتَّبٌ على الصرف او الاعراب . فتأمَّل

وَرُبَّمَا يُحْكَى بِهِ مَا قَبْلَهُ   كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَا لَا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبلهُ . وذلك يكون في ما ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من الما لين لا يستحقّ التنوين لانهُ مبنيٌّ وانما حُكِي فيهِ تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحْذَفُ ٱلتَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبِ أَلْ   وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدِ ٱتَّصَلْ

وَٱلْعَلَمِ ٱلْمَوْصُوفِ بِٱبْنٍ لِعَلَمْ   أُضِيفَ جَرِّدْ كَٱدْعُ زَيْدَ بْنَ جُشَمْ

اي ان التنوين يُحذَف من الاسم المصحوب بأَلْ لئلَّا يجتمع حرف التعريف مع حرفٍ يأْتي علامةً للتنكير . وذلك يشمل ما دخلت عليهِ أَلْ للتعريف كالرجل وما كانت فيهِ اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذَف ايضًا عند ملاقاتهِ الضمير المتصل بمصحوبهِ لئلَّا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربُكَ الآن على ان الضمير منصوبٌ بالصفة اي ضاربٌ إيَّاك * وكذلك العَلَم الموصوف بابن متصلاً بهِ مضافًا الى عَلَمٍ آخر يُجرَّد من التنوين كما رأيت تخفيفًا لهُ لكثرة الاستعمال * وأَمَّا بقيَّة المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدَّم الكلام على كلٍّ واحدٍ منها في بابهِ

وَكَضَوَارِبَ ٱبْنَةَ وَٱثْنَيْ عَشَرْ   عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرْ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناءِ كما في ضوارب واثْنَيْ عشرَ يُقدَّر موجودًا فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك يُنصَب ما بعد الاول مفعولاً بهِ وما بعد الثاني تمييزًا كما يُنصَبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا وعندي صاعٌ تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نافرٌ في ما لا ينصرف لخفاءِ التنوين المقدَّر ولذلك يُختار الجرُّ بعدهُ بالاضافة * ويدخل تحت المبنيّ ما يقبل التنوين لفظًا وهو المبنيُّ بناءً عارضًا كما رأيت . وما لا يقبلهُ لفظًا وهو المبنيُّ بناءً لازمًا مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانهُ يستحقهُ في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَٱلْحَذْفُ كَٱلْإِثْبَاتِ يُنْوَى كَأَتَى   أَحَدُكُمْ بِخَمْسَ عَشْرَةَ ٱلْفَتَى

اي انهُ كما يُنوَى إثبات التنوين مقدَّرًا حيث يُعتبَر وجودهُ يُنوَى حذفهُ حيث يُعتبَر

سقوطهُ نحو احمدكم وخمس عشرة الفتى . فان كلَّ واحدٍ منهما يُنوَى فيهِ حذف التنوين المقدَّر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في نحو كم عبدٍ لي فانهُ يُنوَى فيها حذف التنوين المقدَّر كما نُوِي وجودهُ في كم الاستفهاميَّة * وقس على كل ذلك ما جرى مجراهُ

فصلٌ

في نون التثنية والجمع

لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَهْ نُونٌ كَتَنْوِينٍ تَلِي كَالْحَرَكَهْ

"وَكُسِرَتْ لِلسَّاكِنَيْنِ مَعْهُمَا وَٱلْفَتْحُ لِلْخِفَّةِ مَعْهُمْ لَزِمَا"

اي ان هذه النون تأْتي للمثنَّى والجمع مشتركةً بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على الاصحّ وما تليهِ من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه الاحرف ساكنةً قبلها ولا يمكن حذفها لئلاَّ يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع اضطُرُّوا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنَّى على اصل التقاء الساكنين نحو جاءَ الرجلانِ ورأيتُ الرجلَيْنِ . وفتحوها مع المجموع تخفيفًا من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركةٍ تجانسهما نحو جاءَ المؤْمنونَ ومررتُ بالمؤْمنينَ * وهذا هو المشهور فيها وعليهِ لغة جمهور العرب

وَهْيَ كَجُزْءٍ ثَبَتَتْ وَقْفًا وَمَعْ لَامِ ضَمِيرُ ٱلْوَصْلِ مَعْهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تُعَدُّ كالجزء من مصحوبها لانها داخلةٌ في بنائهِ بخلاف التنوين . ولذلك تثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذَف لئلاَّ تفصل بينهما كالضاربك والضاربوهُ على تقدير الضمير مجرورًا او منصوبًا لان الضمير المتصل لا يستقلُّ بدون عاملهِ كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مرَّ من الكلام عليهِ ما يغني عن التكرار

وَقُدِّرَتْ فِي نَحْوِ لَبَّيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَاكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوِيْ

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لبَّيكَ وذَوِي مالٍ لانهُ لم يُنطَق بها فيهما لعدم استعمالهما

مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنوَى حذفها فيهما للاضافة كما يُنوَى حذف التنوين المقدَّر في ما مرَّ * وأمَّا نحو كلا الرجُلَين وأُلي العلم فالأظهر انها تقدَّر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرهما لآخر المثنى والمجموع . وهو مذهب اكثر المحققين

فصلٌ

في نون الوقاية

تَفْصِلُ نُونٌ يَاءَ نَفْسٍ تَنْتَصِبْ بِغَيْرِ وَصْفٍ مَعْ سِوَى حَرْفٍ تَجِبْ
أَوْ نُونِ رَفْعٍ وَهْيَ حَالَ ٱلْجَرِّ مَعْ مِنْ عَنْ لَدُنْ قَدْ قَطْ بِجَلْ أَيْضًا تَقَعْ

اي ان ياء المتكلّم المنصوبة بغير الصِفَة تفصلها عن عاملها نونٌ تعترض بينهما لِتَقِي الفعل من كسر آخرهِ لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقال لها نون الوقاية . و بعضهم يسمّيها نون العماد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرّفًا نحو افادني ويكرمني وزُرْني . او جامدًا نحو قام القوم لَيْسَني وما أفقرَني الى عفو الله . واسم الفعل نحو هاكَني ودَراكِني . و باب إنَّ نحو انَّني ولكنَّني * وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال انّي ولكنّي وهما يضربانِي وهم يكرمونِي وهلمَّ جرًّا فيهما . غير انها غالبةٌ مع ليتَ من الاحرُف المذكورة فلا تُستعمَل بدونها الَّا نادرًا كقول الشاعر

كَمُنيةِ جابرٍ اذ قال لَيْتي أُصادِفُهُ وأَفقِدَ جُلَّ مالي

وقليلة مع لَعَلَّ فلا تقترن بها إلَّا نادرًا كقول الآخر

أَرِيني جَوادًا ماتَ هُزلًا لَعَلَّني أَرَى ما تَرَينَ او بخيلًا مُخَلَّدا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أَخواتها . ومنهُ قول الشاعر

واني على لَيلَى لَزارٍ وانني على ذاك في ما بيننا مُستَدِيمُها

ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انهُ يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرَّ لانها منشأُ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مرَّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليهِ الاكثرون * ويُفصَل بهذه النون بين الياء

المجرورة ومِنْ وعَنْ ولَدُنْ . وبينها وبين قَدْ وقَطْ وبَجَلْ . غير انها واجبةٌ مع من وعن فيقال منّي وعنّي بالتشديد . وغالبةٌ مع لَدُنْ نحو قد بلغتَ من لَدُنّي عذرًا * واما مع البواقي فان عدتهنّ مثل حَسْب غَلَبت النون مع قَدْ وقَطْ كقول الشاعر

واني قد لبستُ العيشَ حتى ملِلتُ من الحياة فقلتُ قَدْني

وقول الراجز

إمتلأَ الحوضُ وقال قَطْني مهلًا رُوَيدًا قد ملأْتُ بطني

وغلب تركها مع بَجَلْ وعليهِ قول الشاعر

فمتى أَهلِكْ فلا أَحفِلُهُ بَجَلِي الآنَ من العيشِ بَجَلْ

وان جعلتهنّ أسماءَ فعلٍ كما مرّ في بابهِ وجب إلحاقها كما في بقية اسماء الافعال

فصلٌ

في نون التوكيد

بِٱلنُّونِ فِعْلًا غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبْ أَكِّدْ وَبَعْدَ نَفْيِ لَا قَدْ تُجْتَلَبْ
وَٱلْزَمْ جَوَابَ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مُثْبَتٍ عَنْ لَامِهِ لَا يُفْصَلُ

اي انهُ يُؤَكَّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبّسًا بمعنى الطلب . إمّا بنفسهِ وهو الامر بالصيغة نحو اضرِبَنّ . وإمّا بواسطةٍ وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو لِيَذهَبَنّ . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمنّي او الترجّي او العَرْض او التحضيض نحو لا تَظلِمَنّ وهل تَحضُرَنّ وهلمّ جرًّا * وقد يؤَكَّد المضارع المنفيُّ بلا لشبهها بلا الناهية في الصورة . وعليهِ قول الشاعر

فلا الجارةُ الدُنيا بها تَلحَيَنَّها ولا الضيف فيها ما اقام مُحَوَّلُ

وندر توكيد المنفيّ بلم كقول الشاعر

يحسبهُ الجاهلُ ما لم يعلما شيخًا على كرسيِّهِ مُعمَّما

اي ما لم يعلمَنْ فقُلِبت النون أَلفًا كما علمت في باب الوقف . وهو محمولٌ على الضرورة لانهُ ماضٍ في المعنى * وكذلك يؤَكَّد المضارع الواقع جوابًا للقسم بشرط كونهِ مستقبلًا مُثبَتًا متصلًا باللام الجوابية نحو تاللهِ لَأَكيدَنّ اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيهِ وجوبًا فلا يُستعمَل بدونهِ الّا نادرًا كقول الشاعر

فلا وأَبي لَنأتيها جميعًا ولو كانت بها عَرَبٌ ورُومُ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكَّد جوازًا * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال او منفيًا او منفصلًا عن اللام لم يؤكَّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيَعلَمُ ربي أنَّ بيتي اوسعُ

وقول الآخر

تاللهِ لا يَذهبُ شيخي باطلا حتى أُبيرَ مالكًا وكاهلا

وقول الآخر

فوربِّي لَسَوفَ يُجزى الذي أَسْلَفَهُ المرءُ سَيِّئًا او جميلا

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعةٌ لتاكيد الطلب وهو مختصٌّ بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المؤكَّد بها لا يتقدَّم معمولهُ عليهِ لان تاكيد الفعل يقتضي الاهتمام بهِ فيجب تقديمهُ

وَغَلَّبوا تأْكيدَ شَرْطِ إمَّا إذْ إنْ بِمَا قَدْ أُكِّدَتْ فَعَمَّا

اي انهم يؤكّدون فعل الشرط الواقع بعد إن الملحقة بما الزائدة نحو وإِمَّا يَنزَغَنَّكَ من الشيطان نَزْغٌ فاستعِذ بالله . وذلك لان ما تُزاد بعد إنْ للتاكيد فيختارون تاكيد الفعل بعدها لئَلَّا يَنحطَّ المقصود بالذات عمَّا ليس مقصودًا بذاتهِ . غير ان ذلك غالبٌ فيهِ لا لازمٌ لورود السماع بدونهِ كثيرًا ومنهُ قول الشاعر

فإمَّا تسألي عني لبيبًا وعن نسبي يُخَبِّرْكِ اليقينا

وهو المعوَّل عليهِ عند الجمهور

وَهْيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تُخَفَّفُ سَاكِنَةً عَنْ فَتْحِهَا فَتَضْعُفُ

فَحُذِفَتْ كَلَا تُهِينَ ٱلْفَقْرَا مَعْ سَاكِنٍ وَٱلْفَتْحَ أَبْقَتْ أَثَرَا

اي ان هذه النون ثقيلةٌ في الاصل اي مشدَّدة . وتُستعمَل احيانًا مخفَّفةً فتسكن بعد ما كانت مفتوحةً حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تُحذَف عند ملاقاة ساكنٍ كما في المثال وهو مأخوذٌ من قول الشاعر

ولا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يومًا والدهرُ قد رفعَهْ

اي ولا تُهينَنْ فحُذِفت النون وبقي آخر الفعل مفتوحًا للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرعًا عن الثقيلة لانها مختصرةٌ منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التاكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالبًا كما يشهد بهِ الاستقرآء

وَٱلثِّقلَ وَٱلْكَسرَ ٱلتزِم بَعْدَ ٱلْأَلِفْ وَدُونَهَا ٱلْمُضمَرُ ذُو ٱلْمَدِّ حُذِفْ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقيلةً وهناك تُكسَر تشبيهًا لها بنون المثنَّى * وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربانِّ . والالف الزائدة التي يُفصَل بها بين نون الاناث ونون التاكيد نحو لا تضربْنانِّ * وأَمَّا غير الألف من الضمائر المعتلَّة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مدٍّ اي مسبوقًا بحركة تجانسهُ يجب حذفهُ لالتقاء الساكنين مدلولاً عليهِ بتلك الحركة . فيُقال لا تضرِبُنَّ يا قومُ بضم الباء ولا تذهبِنَّ يا فُلانةُ بكسرها * وأَمَّا ان كان حرف لينٍ اي مسبوقًا بحركةٍ لا تجانسهُ فيجب اثباتهُ اذ لا دليل عليهِ ويُحرَّك كلُّ واحدٍ منهُ بالحركة التي تجانسهُ دفعًا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضَوُنَّ يا رجالُ بضم الواو ولا تخشَيِنَّ يا هندُ بكسر الياء * وأَمَّا الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقًا في اصحّ المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراهما مع الثقيلة في كلّ ما ذُكِر

وَنُونُ رَفْعٍ "مُطْلَقًا مَعْهَا تَرِدْ تُحْذَفُ فِي ٱللَّفْظِ لِتَخْفِيفٍ قُصِدْ"

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقًا تُحذَف تخفيفًا من اجتماع ثلاث نونات مع المشدَّدة ونونين لا ادغام بينهما مع المخففة . وعلى ذلك يقال هل تضربانِّ وهل تضربُنَّ وهل تضرِبِنَّ . وكذلك هل تضربُنْ وهل تضربِنْ وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظًا فقط لانها تُنوَى مقدَّرةً هناك كما مرَّ في باب الإعراب . فتذكَّر

فصلٌ

في لام التأكيد

وَٱللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ ٱسْمٍ جُرِّدَتْ مُوجَبَةٍ فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَّدَتْ

اي ان اللام تؤكّد مضمون الجملة الاسمية المُوجَبة المجرَّدة عن النواسخ واقعةً في صدرها نحو

لَزيدٌ قائمٌ . ويقال لها لام الابتداءِ لدخولها على المبتدإِ او في ابتداءِ الكلام كما رأيت * وهي موضوعةٌ لتاكيد الاسماءِ كما ان النون موضوعةٌ لتاكيد الافعال . وكل ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنهُ كما سترى

فَإِنْ طَرَتْ إِنَّ ٱسْتَعَارَتْ خَبَرَا لَهَا أَوِ ٱسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخِّرَا

اي فان عرض دخول إنَّ المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخَّر من الخبر او الاسم نحو إنَّ ربي لَسَميعُ الدعاءِ و إنَّ من الشعر لَحِكمةً . وذلك لانها للتاكيد مثل إنَّ وهم يكرهون اجتماع المِثْلَين فيزحلقونها الى الجزء المتأخّر ليكون ما قبلهُ فاصلاً بينهما ولذلك يقال لها حينئذٍ اللام المُزحلَقة . وقد يقال المُزحلَفة بالفاءِ . ويعمل ما بعدها في ما قبلها نحو انهُ على رَجعِهِ لَقادرٌ لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاءِ في ما قبل جواب أمّا على ما سيجيءُ * وتختصُّ هذه اللام بمصاحبة إنَّ المكسورة لانها لا تغيّر معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجرَّدة . وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكنَّ في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغيّر حكمها وإن كانت لا تغيّر معناها على ما قدَّمناهُ هناك * واما دخولها على خبر باقي اخواتها فممتنع مطلقًا عند الجمهور لان منها ما يغيّر معنى الجملة ومنها ما يغيّر معناها وحكمها جميعًا . فتدبَّر

وَٱلْخَبَرَ أَطْلِقْ دُونَ مَا ٱلشَّرْطَ عَقَدْ وَٱلنَّفْيَ أَوْ صَرِّفْ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انهُ يجوز دخول اللام على الخبر مطلقًا ممّا لم يقترن بأداة شرطٍ او نفيٍ ولم يكن ماضيًا متصرّفًا بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مرَّ . والجملة الاسمية والفعليّة المضارعيّة والماضويّة المقترنة بقد والظرف وشبهة . فيقال إنَّ زيدًا لَقائمٌ او لَغلامُهُ منطلقٌ او لَيقومُ غلامهُ او لَقد قام او لَعندك او لَفي الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن بقد يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قدَّمناهُ في باب القسَم . والظرف وشبههُ يتعلَّقان هنا بالاسم على الاصحّ لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إنَّ زيدًا لَئِنْ تُكرمْهُ يُكرمْكَ لئلّا تلتبس باللام الموطئة للقسَم . ولا إنَّ زيدًا لَمّا يقوم لانها لتاكيد الايجاب . ولا إنَّ زيدًا لَقام لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * وأما الفعل الجامد فالاكثرون على جواز

دخولها عليهِ نحو إِنَّ زيدًا لَنِعمَ الرجلُ لانهُ قد فقد الدلالة على الحدَث والزمان فاشبه الاسماءَ الجامدة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسّط بينهُ و بين الاسم اذا كان عاملهُ مّما يصحُّ دخولها عليهِ كقول الشاعر

إن امرَأً خصَّني عمدًا مودَّتَهُ — على التنآءي لَعِندي غيرُ مكفورِ

و بهذا الاعتبار يجوز ان يُقال ان زيدًا لعندك قد قام و يمتنع انهُ لعندك قام لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنعٌ كما علمت

وَيُخَلِّصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ — مُضَارِعًا كَالسِّينِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلّص معها الى الحال كما يتخلّص مع السين الى الاستقبال نحو ان زيدًا لَيَقومُ اي الآن. وهو مذهب الاكثرين * واَمّا نحو ان ربَّك ليحكمُ بينهم يوم القيامة فان الحكم لمّا كان متحقّق الوقوع نُزِّل منزلة الواقع في الحال فأُجري مجراهُ. وهو المختار عند الجمهور

وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدْ — لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَضِدْ

فَهْوَ وَلَا حَاجَةَ كَٱللَّغْوِ أَتَى — وَزِيدَ إِنْ مَسَّتْ كَإِنِّي لَفَتَى

اي ان كلَّ تأكيدٍ يُقرَّر بهِ الحكم انما يُؤْتَى بهِ عند الحاجة اليهِ ليتقوّى بهِ ذلك الحكم. وذلك يكون عند تردد المُخاطَب بين إِثبات الحكم ونفيهِ او إِنكارهِ لهُ. وهو يشمل التاكيد المذكور في باب التوابع والتاكيد بإنَّ واللام والقَسَم وغير ذلك * فان لم تدعُ الحاجة اليهِ كان كاللغو في الكلام. ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم لا يكون الَّا بين اثنين فلا معنى للتاكيد * واذا دعت الحاجة اليهِ جيءَ بهِ على مقدارها. فيقال للمتردّد في قيام زيدٍ انَّ زيدًا قائمٌ. وللمُنكِر إِنَّ زيدًا لقائمٌ. فان اشتدَّ إِنكارهُ قيل واللهِ إِنَّ زيدًا لقائمٌ. وكذلك في النفي نحو ما زيدٌ بقائمٍ وواللهِ ما زيدٌ بقائمٍ. وقس عليهِ * فان كان المخاطب خالي الذهن لا متردّدًا ولا مُنكرًا قيل لهُ زيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قائمًا فقط. وهو من المباحث البيانيّة

فصلٌ

في ادوات النفي

للنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ   لَمَّا كَذَاكَ لَيْسَ مَعْهُنَّ تُضَمْ

اي ان هذه الأَدوات المذكورة هي أَدَوات النفي. غير ان ليس منها فعلٌ والباقي احرُفٌ * وأَمَّا لاتَ فالتحقيق انها لا والتاءُ مزيدةٌ عليها للتاكيد كما تُزاد في رُبَّ ونحوها * ولكلٍ من هذه المذكورات حكمٌ سيأْتي الكلام عليهِ بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسِ لَيْسَ ٱلْيَوْمُ لَنْ   غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسِ وَٱلْيَوْمُ ٱحْتَضَنْ

وَأَمْسِ لَا وَٱلْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا   لِمَا سِوَى مَا حَقُّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم ولمَّا تختصَّان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل. وما وإِنْ تنفيان الماضي والحال. ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمَل تارةً لمجرَّد النفي فتشمل الأَزمنة الثلثة * وكلُّ هذه الأَدوات لها حقُّ التصدُّر لانها قد تضمَّنت المعنى الذي يقتضيهِ. غير ان ذلك لم يسلم الَّا لِما باتّفاقٍ لانها أُمُّ الباب وإِنْ على خلافٍ * وأَمَّا غيرهما فلم يُحكَم لهُ بالتصدُّر. وذلك أَمَّا في لم ولَمَّا فلأَنهما تصيران كالجزء من الفعل لشدَّة امتزاجهما بهِ فكأَنَّهما قد خرجتا عن قبيلهما. وأَمَّا في ليس فلِأَنَّها فعلٌ قد تضمَّن معنى النفي. وأَمَّا في لن فلأَنَّها لمَّا كانت تخصّص الفعل بالاستقبال حُمِلت على سوف فسقط عنها التصدُّر. وأَمَّا في لا فلأَنَّها لمَّا كثر ابتذالها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعمولهِ نحو سرتُ بلا زادٍ واريد ان لا تذهبَ اعتزلَت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كان ما بعدها جملةً اسمية صدرها معرفةٌ نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار. او نكرةٌ لم تعمل فيها نحو لا فيها غَولٌ ولا هم عنها يُنزَفون. او مفردًا من خَبَرٍ نحو زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ. او صفةٍ نحو عندي رجلٌ لا قيسيٌّ ولا تميميٌّ. او حالٍ نحو جاءَ زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا. او فعلاً ماضيًا نحو فلا صدَّق ولا صلَّى. فان كان الفعل مضارعًا نحو لا أَسأَلكم عليهِ اجرًا. او ماضيًا في اللفظ نحو لا فضَّ الله فاك لم يجب التكرار * وندر إِفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تَغفِرِ اللّهمَّ فٱغفِرْ جَمَّا   وأَيُّ عبدٍ لك لا أَلَمَّا

ومع الحال كقول الآخر

قهرتُ العِدَى لا مستعينًا بعصبةٍ ولكن بانواع الخديعةِ والمكرِ

قيل و يُستثنى من الاول ما وقعت فيهِ لا بعد ما او مَن الموصولتين نحو اتاني ما لا توقَّعتُ وزارني مَن لا احببتُ لانها حينئذٍ تكون خلفًا من ما لتحسين اللفظ . ويُختار في الثاني ان يذيَّل بعدها باستدراكٍ ونحوهِ كما في البيت ليكون قائمًا مقام التكرار . والله اعلم

وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا ٱلْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعُ

اي ان لن ولم ولمَّا تختصُّ جميعًا بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيرهِ . غير ان لن تُخلِصهُ الى الاستقبال ولم ولمَّا تقلبانهِ الى الماضي كما مرَّ . وليس تختصُّ بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائعٌ بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشرًا وما خلقناها الَّا بالحقّ وما يستوي البحران . وقس البواقي

فصلٌ

في حروف العطف

لِلجمعِ عَطْفُ ٱلْحَرْفِ قَدْ تَأَتَّى بِٱلْوَاوِ وَٱلْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى

وَهْوَ لِإِفرَادٍ بِلٰكِنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَٱلْبَعْضُ إِمَّا قَدْ نَقَلْ

اي ان العطف بالحروف يكون تارةً للجمع بين المتعاطفين تحت حكمٍ واحدٍ وهو العطف بالواو والفاء وثُمَّ وحتَّى * وتارةً لإفراد احدها بالحكم على سبيل التعيين وهو العطف بلكن ولا و بل . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأَمْ وأَوْ وإمَّا ايضًا عند بعض النحاة كما ستعرف

وَٱلْوَاوُ لِلجَمْعِ عَلَى ٱلْإِطْلَاقِ فِي ٱلسَّبْقِ وَٱلصُّحْبَةِ وَٱللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفَين من غير دلالةٍ على الترتيب بينهما . فتعطف الشيء على سابقهِ نحو ولقد ارسلنا نوحًا وابرهيم . او مصاحبهِ نحو فانجيناهُ وأَصحابَ السفينة . او لاحقهِ نحو كذلك يُوحَى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المُصاحَبة ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسهِ * وهي أُمُّ الحروف العاطفة

وَٱلْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَٱلتَّسْبِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ فِي ٱلتَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفآء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقِب المعطوف عليهِ اي على إثرِهِ من غير مُهلةٍ نحو دخل زيدٌ فسلَّم. غير ان هذا التعقيب يُعتبَر في كل مقامٍ بحسب مقتضاهُ من غير نظرٍ الى مقدار الزمان . فيقال تزوَّج زيدٌ فوُلِد لهُ اذا لم يكن بينهما الّا مُدَّة الحملِ * ويكثر تسبُّب المعطوف بها عن المعطوف عليهِ اذا كان المعطوف جملةً نحو شتمني زيد فضربتهُ . او صفةً نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا فقاتِلهُ * وتنفرد الفآء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحدٍ في ما تضمَّن جملتين من صلةٍ نحو التي تجيء فيذهب زيدٌ فاطمة . او صفةٍ نحو رأيت امرأةً تبكي فيضحك زيدٌ . او خبرٍ نحو زيدٌ يقوم فتجلس هند . او حالٍ نحو جآء زيدٌ يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفآء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملةٍ واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأمَّا ثمَّ فهي للترتيب مع مهلةٍ نحو نزل القوم ثمَّ ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إنَّ من ساد ثمَّ ساد ابوهُ قبلهُ ثمَّ قبل ذلك جدُّهُ

فان المقصود فيهِ ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَٱعْطِفْ بِحَتَّى ظَاهِرًا ٱسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمَا

اي انهُ يُلتزَم في العطف بحتّى ان يكون المعطوف اسماً ظاهرًا لانها منقولةٌ من حتّى الجارَّة فيكون معطوفها كمجرورها . وان يكون بعضًا مما قبلها حقيقةً نحو اكلت السمكةَ حتّى رأسَها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلقى الصحيفةَ كي يخفّف رَحلَهُ والزادَ حتّى نعلَهُ أَلقاها

اي أَلقى عنهُ ما يُثقِلهُ فتكون نعلهُ بعضًا منهُ . او شبيهًا بالبعض نحو اعجبتني الجاريةُ حتّى كلامُها * وان يكون غايةً لما قبلها في الزيادة نحو مات الناسُ حتّى الملوكُ . او النقصان نحو قدِم الحجُّ حتّى المشاةُ . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

قهرناكمُ حتّى الكُماةَ فانتمُ تهابوننا حتّى بنينا الاصاغرا

واعلم انهُ اذا عُطِف بحتّى على مجرورٍ تُختار اعادة الجارّ بعدها نحو مررتُ بالقوم حتّى بزيدٍ لئلَّا تلتبس بحتّى الجارَّة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنِ أَعْكُسْ قَبْلَ لَا   وَأَعْمُمْ بِبَلْ وَٱلْكُلُّ مُفْرَدٌ تَلَا

اي ان لكن يُعطَف بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدًا لكن عمرًا ولا تضرب عمرًا لكن خالدًا * ولا بعكس ذلك اي يُعطَف بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيدًا لا عمرًا واضرب عمرًا لا خالدًا * وأمّا بل فيُعطَف بها بعد كل ذلك. فيُقال ما ضربت زيدًا بل عمرًا ولا تضرب عمرًا بل خالدًا . وضربت زيدًا بل عمرًا واضرب عمرًا بل خالدًا * ويُشترَط في كلهنَّ إفراد المعطوفات كما رأيت. فان تَلَتْهنَّ الجُمَل نحو قام زيدٌ لكن عمرٌو لم يَقُم وقام بكرٌ لا قعد وما جاءَ بِشرٌ بل ذهب خرجنَ عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراكٍ ولا حرف نفيٍ وبل حرف إضرابٍ * واعلم انهُ يُشترَط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثلِهِ بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدَّق ولا صلَّى ولكن كذَّب وتولَّى . ويقلُّ استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاءَ لا تُخشَى بوادرُهُ   لكن وقائعُهُ في الحرب تُنتظَرُ

ويُشترَط في لا ان لا تقترن بعاطفٍ مطلقًا. فان اقترنت بهِ نحو جاءَ زيدٌ لا بل عمرٌو وما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتاكيد النفي على ما سيجيءُ * واذا تقدَّم بل امرٌ او ايجابٌ تجعل ما قبلها كالمسكوت عنهُ وتُثبِت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفيٌ او نهيٌ تُقرِّر ما قبلها على حكمهِ وتجعل نقيضهُ لما بعدها

وَأَمْ لَدَى ٱتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَهْ   هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَهْ

وَهْيَ لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَهْ   إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَهْ

اي ان أَمْ يُعطَف بها بعد همزة الاستفهام نحو أأنتم اشدُّ خلقاً ام السماءُ . وبعد همزة التسوية نحو سَواءٌ عليهم أأنذرتهم ام لم تُنذِرْهم . ويُقال لها حينئذٍ المتَّصلة لارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنَى باحدها عن الآخر * والأُولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجُمَل نحو أأنتم تخلقونهُ ام نحن الخالقون . وأمَّا الثانية فلا تقع إلّا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فانهُ في تأويل سواءٌ عليهم الانذار وعدمهُ * فان

لم تكن مسبوقةً باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور. اي بل هل تستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلّتين فينقطع ما بعدها عمّا قبلها. فتدبّر

وَأَوْ بِهَا خَيِّرْ أَبِحْ شُكَّ أَبْهِمِ قَسِّمْ وَأَضْرِبْ سَوِّ وَٱلْجَمْعَ أَضْمِمِ

اي ان او يُعطَف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والإباحة نحو احمل الرمح او السيف. والشكّ نحو لبثنا يومًا او بعضَ يومٍ. والإبهام نحو إنّا أَوْ إيّاكم لَعلَى هُدًى او في ضلالٍ مبين. والتقسيم نحو الاسم ظاهرٌ او مضمرٌ. والإضراب نحو وارسلناهُ الي مئة الفٍ او يزيدون. والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو كقول الشاعر

فظلّ طُهاة القوم ما بين منضجٍ صفيفَ شِواءٍ او قديرٍ معجَّلِ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الّا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيهِ الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

وَمِثْلَ أَوْ فِي ٱلْخَمْسَةِ ٱلْأُولَى جَرَتْ إِمَّا ٱلَّتِي ٱلْأُولَى ثَنَتْ إِذْ كُرِّرَتْ
وَتَلْزَمُ ٱلْوَاوَ سِوَى مَا نَدَرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنْكَرَا

اي ان الثانية من إمّا المكرّرة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير نحو اذهب إمّا راكبًا وإمّا ماشيًا. والإباحة نحو قل إمّا نظمًا وإمّا نثرًا. والشكّ نحو قبضتُ إمّا درهمًا وإمّا دينارًا. والإبهام نحو إمّا انا ظالم وإمّا انت. والتقسيم نحو الانسان إمّا رجلٌ وإمّا امرأةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الّا نادرًا ولذلك يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثلهِ * والظاهر من مذهب اكثر المحققين انها ليست عاطفةً وانما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمةً معها وتقدَّر عند فقدها محذوفةً كما في قول الشاعر

يا ليتما أُمّنا شالت نَعامتُها إمّا الى جَنّةٍ إمّا الى نارِ

وأمّا إمّا الأُولى فلا خلاف في كونها حرف تقسيمٍ لا عاطفةً لاعتراضها بين العامل والمعمول ووقوعها ابتداءً كما رأيت * واعلم ان إمّا لا تُستعمل الّا مكرّرةً لان الكلام يُبنى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أو فان الكلام يُفتتح معها على

الاستقلال ثم يطرأ عليهِ بعض هذه المعاني * وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية كقولهِ

تُلِمُّ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمَّا بأمواتٍ ألَمَّ خيالُها

اي إمَّا بدارٍ * ويُستغنى عن الثانية بأَوْ كقول الآخر

وقد شَفَّني أنْ لا يزالَ يروعُني خيالُكِ إمَّا طارقًا او مُغاديا

وبإلَّا كقولهم إمَّا أنْ تتكلم بخيرٍ وإلَّا فاسكتْ . وهو قليل

فصلٌ

في قد والسين وسوف

تختَصُّ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذي خَبَرْ مُصَرَّفٍ وَقيلَ مِمَّا يُنْتَظَرْ

وَهيَ لِتَحْقيقٍ لِماضٍ تُجْلَبُ لٰكِنْ إلى الحالِ لَهُ تُقَرِّبُ

وَمَعْ مُضارِعٍ لِتَقْليلٍ تَقَعْ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعْ

اي ان قد تختصُّ بالدخول على الفعل الخبريّ المتصرّف وهو يشمل الماضي والمضارع . فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجامدة فلا يُقال قد بعتُكَ هذا على سبيل الإنشاء ولا قد ليس زيدٌ قائمًا * وقيل ان الفعل معها يكون مُنتظَر الوقوع فيقال قد ركب الامير وقد يَقدم المسافر لمن يتوقَّع الركوب والقدوم منهما . وأقرَّهُ كثيرٌ من المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناهُ ولكنها تقرّب زمانهُ من الحال ولذلك تجب مع الواقع منهُ حالًا كما مرَّ في موضعهِ * واذا دخلت على المضارع تفيد تقليل وقوعهِ نحو قد يَصدُق الكذُوب . وقيل انها قد تفيد التكثير ايضًا نحو قد نرى تقلُّب وجهك في السماء . ومنهُ قول الشاعر

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحمِلُني جرداءُ معروقةُ اللَّحيينِ سُرحوبُ

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسِّينُ لِلتَّنْفيسِ مَعْهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لٰكِنْ سَوْفَ مِنْها أَطْوَلُ

اي ان السين تختصُّ بالدخول على المضارع وهي تُخلِصهُ للاستقبال . ويقال لها حرف تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقلهُ من الزمان الضيّق وهو الحال الى الزمان الواسع

وهو الاستقبال * وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زمانًا من السين فيقال سيشِبُّ الغلام وسَوْفَ يَشِيبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرًا عظيمًا . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايَّ مُنقلبٍ ينقلبون . وسَوْفَ بالعكس نحو كلَّا سوف تعلمون ولَسوفَ يُعطيك ربُّكَ فترضى

وَكُلُّهَا لَاصِقَةٌ لَا تُفْصَلُ وَهْيَ مَعَ ٱخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرُف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليهِ لانها كالوصف لهُ كما مرَّ في باب الحروف والوصف يتّحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منهُ * ولما كانت كالوصف لهُ لم تستحقّ العمل فيهِ مع اختصاصها بهِ لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مرَّ في الباب المذكور * غير ان قد اقلُّ التصاقًا بالفعل لدلالتها على امرٍ خارجيٍّ فاجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقَسَم لمناسبتهِ لها في التقرير . وعليهِ قول الشاعر

أخالدُ قد واللهِ أوطئتَ عشوةً وما قائل المعروف فينا يُعنَّفُ

وحكى بعضهم قد لعمري بتُّ ساهرًا وقد واللهِ أحسنت . وهو قليلٌ في الاستعمال

فصلٌ

في عند ولَدى ومع وقطُّ واذا الفجائية

بِلَا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعْ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعْ

اي ان عند معربةٌ عند الجمهور اتفاقًا بخلاف مع ولَدى فان الاولى مبنيَّةٌ في بعض اللغات على السكون باعتبار تضمُّنها حرف المصاحبة وعليهِ قول الشاعر

فَريشي منكُم وهوايَ معكْم وان كانت زِيارتكم لِماما

فان تلاها ساكنٌ نحو واللهُ مع الصابرين تكسَر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين * واما في لُغة الجمهور فهي مُعرَبةٌ لملازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبةً عند قطعها عن الاضافة كما في قول الشاعر

وأفنى رِجالي فبادوا مَعًا فأصبحَ قلبي بهم مُستفزًّا

وحينئذٍ تكون بمعنى جميعًا وتُعرَب حالًا في المشهور * وهي ثُلاثيَّة الوضع على الصحيح

ولامها محذوفة كما في يد ودم واشباههما * واما لَدَى فهي مبنيّة في مذهب الجمهور وان كانت ملازمةً للاضافة الى المُفرَد وانما بُنِيَت حملاً لها على لَدُنْ لانها من لغاتها . ويظهر بناؤُها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ ولَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك يائها وحينئذٍ تُقلَب الفًا لانفتاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاهُ . وانما جعلوها مع غير الضمائر الفًا لتخفيف اللفظ وردُّوها مع الضمائر ياءً لان الضمائر تردُّ الاشياءَ الى اصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبَّر

وَقَطُّ مَعْ مَنْفِيِّ مَاضٍ عَيِّنِ أَوْ شِبْهِهِ ظَرْفًا عَلَى ٱلضَّمِّ بُنِيْ

اي ان قطُّ ظرف زمانٍ يختصُّ بالماضي المنفيِّ نحو ما فعلتهُ قطُّ . او شبهِهِ وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيتهُ قطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثَمَّ بُنِيَت لانها قد تضمَّنت معنى أَل او من الاستغراقيَّتين . وكان بناؤُها على الضمّ تشبيهًا لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكرهِ

"وَلِفُجَاءَةٍ إِذَا تُسْتَخْدَمُ حَرْفًا وَٱلِٱسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ"

اي ان اذا تُستعمَل للمفاجأَة وحينئذٍ تكون حرفًا في الاصحّ . ولا يقع بعدها الَّا الجملة المصدَّرة بالاسم مجرَّدةً نحو خرجتُ فاذا زيدٌ بالباب او منسوخةً بإِنَّ نحو خرجتُ فاذا إِنَّ زيدًا واقفٌ . وذلك ما لم تكن رابطةً لجواب الشرط نحو وان تُصِبهم سيِّئة بما قدَّمت ايديهم اذا هم يقنَطون فيلزمها التجريد على ما مرَّ في موضعهِ * ولا تكون الجملة بعدها الَّا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربهُ عمرٌو . واذا وقع هناك فعلٌ ماضٍ وجب ان يقرَن بقد ليتقرَّب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيدٌ قد خرج . وأمَّا المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصلٌ

في أمَّا ولولا ولوما ولو ولمَّا الحينيَّة

أَمَّا لِتَفْصِيلٍ لَهَا حَتْمًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلاً وَبِذِي فَاءٌ تَلِي
فَكُرِّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدْ مُفْرَدَةً وَٱلشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدْ

اي ان أَمَّا بالفتح والتشديد موضوعةٌ للتفصيل. وحكمها ان يليها اسمٌ او حرف جرٍّ نحو فأَمَّا اليتيمَ فلا تقهَرْ وأَمَّا السائلَ فلا تنهَرْ وأَمَّا بنعمةِ ربك فحدِّثْ. او أداة شرطٍ نحو فأَمَّا إنْ كان من المُقرَّبين فروْحٌ وريحانٌ وجنّة نعيمٍ وأَمَّا ان كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين * وحكم جوابها ان يكون مقترنًا بالفاء كما رأيت * واذ كان التفصيل يقتضي التعدُّد كانت تُستعمَل معهُ مكرَّرةً كما في الأمثِلة . وقد تأتي لغير تفصيلٍ فيؤْتى بها مفردةً نحو أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ . وقيل انهُ يُراد بها حينئذٍ التاكيد فيكون المراد انهُ منطلقٌ لا محالة * وهي على كل حالٍ في تأْويل اداة شرطٍ وفعلِهِ فيكون التقدير مهما يكُنْ من شيء او ان سألتَ عن فلانٍ فهو كذا . وبهذا الاعتبار تلزم الفآء في ما بعدها ويُسمّى جوابًا لها . وقد كان الاصل في الفآء ان تكون في صدر الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنَّهُ لَمَّا كان معها كمعطوفٍ بلا معطوفٍ عليهِ استقبحوا هذه الصورة فجعلوا الفآء وَسطًا فيهِ ولذلك يعمل ما بعد هذه الفآء في ما قبلها كما رأيت * ولَمَّا كانت أَمَّا نائبةً عن أداة شرطٍ منعوا وقوع الفعل بعدها لئلَّا يُتوَهَّم انهُ فعل الشرط * واعلم انهُ لا يقع بين أَمَّا والفآء اكثر من اسمٍ واحدٍ فلا يُقال أَمَّا زيدٌ غلامُهُ فمنطلقٌ * ولا يُفصَل بين الفآء وما قبلها بجملةٍ تامَّة ما لم تكن دعائيَّةً نحو أَمَّا زيدٌ غفر لهُ الله فظالمٌ * وقد تُحذَف أَمَّا قبل الامر نحو وربَّك فكبِّرْ. وقيل قبل النهي ايضًا نحو زيدًا فلا تَضرِبْ. وحذفها دون ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليهِ

وَلِأمْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ قَدْ بَدَا ... لَوْلَا وَلَوْمَا تَلْزَمَانِ الْمُبْتَدَا
وَخَبَرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتُزِلْ ... وَذِكْرُ مَا قُيِّدَ حَتْمٌ إِنْ جُهِلْ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيرهِ . وهما تلزمان الدخول على المبتدإ نحو لولا انتم لكُنَّا مُؤْمنين . أَمَّا قول الشاعر

أَلا زَعَمَتْ أسمآءُ أنْ لا أُحبُّها ... فقلتُ بَلَى لولا ينازِعني شُغلي

فهو محمولٌ على إضمار أنِ المصدريَّة قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي. وهو الاشهر * وأَمَّا خبر المبتدإ الواقع في هذا المقام فان كان يدلُّ على كونٍ عامٍّ اي على مُطلَق الوجود وجب حذفهُ كما في المثال مُقدَّرًا بموجودٍ ونحوهِ . او على كونٍ خاصٍّ اي وجودٍ مُقيَّدٍ بصفةٍ مخصوصةٍ وجب ذكرهُ نحو لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لأسَّسْتُ

البيتَ على قواعد ابرهيم . فان كان الخاصُّ معلوماً بدلالة القرينة عليهِ نحو لولا أنصار زيدٍ يحمونهُ لَقُتِل جاز فيهِ الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء * واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدهما مُضمَرٌ فحقّهُ ان يكونَ ضمير رفعٍ منفصلاً كما رأيت . غير انهُ قد سُمِع وقوعهُ بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولايَ ولولاك ومنهُ قول الشاعر

أومتْ بعينيها من الهودجِ لولاك في ذا العام لم أحجُجِ

وهو حينئذٍ نائبٌ عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحلّ على الابتداء . واذا عُطِف عليهِ اسمٌ ظاهرٌ يتعيَّن رفعهُ فيقال لولاك وزيدٌ لهلكت . وهو مذهب جمهور المحقّقين

وَلِٱمْتِنَاعٍ لِٱمْتِنَاعٍ لَوْ وَمَعْ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِٱلْوَضْعِ تَقَعْ
وَهْوَ جَوَابُ "لَوْ وَأُخْتَيْهَا" وَقَدْ عَمَّ بِدُونِ ٱلنَّفْيِ مَا ٱللَّامُ عَقَدْ

اي ان لو موضوعةٌ للدلالة على امتناع شيءٍ لامتناع غيرهِ . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرطٍ في الزمان الماضي ولذلك تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارعٌ صُرِف الى المضيّ نحو لو يُطيعكم في كثيرٍ من الامر لَعَنِتُّم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعةٌ للماضي وهو لا يستحقُّ الإعراب * ولا تدخل إلّا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسمٌ فهو معمولٌ لفعلٍ مُضمَرٍ كقول بعضهم لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتني اي لو لَطَمَتني ذات سوارٍ على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحوُ ولو أنَّهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فانَّ الاول على تأويل لو ثبت صبرُكم كما هو المختار عند المحقّقين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحُذِف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلالهِ * ولمّا كانت لو موضوعةً للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنًى نحو نِعمَ العبد صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يَعصِهِ * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مركَّبتان منها ومن اداة النفي فكلُّ ما يُعتبَر في جوابها يُعتبَر في جوابهما * ويُربط جواب كل واحدةٍ منهنّ باللام كما رأيت ما لم يكن منفيًّا فلا يجوز ان يربَط منهُ بها الّا المنفيُّ بما كقولهِ

ولو نُعطَى الخيارَ لَما افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاءُ لقاءِ الظاعنين لَما أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدا

غير انهُ مع الاثبات غالبٌ ومع المنفيّ بما قليلٌ واما مع المنفيّ بغيرها فلا تدخل اللام على الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَإِنْ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يُأَوَّلُ"

اي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصداؤُنا بعدَ موتنا ومن دون رَمْسَينا من الارض سَبسَبُ

لَظَلَّ صدى صوتي وإن كنتُ رِمَّةً لصوت صدى ليلى يَهَشُّ ويَطرَبُ

فان وقع بعدها ماضٍ أُوِّل بالمستقبل نحو وليخشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذُرّيَّةً ضعافًا خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضًا في السعة لانها موضوعةٌ للماضي المحض وغالبة الدخول عليهِ * واعلم ان لو تُستعمَل للوصل مثل إنْ نحو زيدٌ ولو قلّ ما لهُ كريمٌ . ويُقال لها حينئذٍ لَوِ الوصليَّة

وَلِوُجُودٍ لِوُجُودٍ "قَدْ خَلَا لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا"

وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةٍ بَعْدَ إِذَا

اي ان لَمّا موضوعةٌ للدلالة على وجود شيءٍ لوجود غيرهِ في الزمان الماضي ولذلك لا تدخل إلّا على الأفعال الماضية * وهي ظرفٌ على الاصحّ بمعنى إذْ وهو مذهب كثيرٍ من المحققين وعليهِ الجمهور * وأمّا جوابها فيكون فعلاً ماضيًا ايضًا نحو فلمّا نجّاكم الى البرّ اعرضتم . او جملةً اسمية مقرونةً بإذا الفجائية نحو فلمّا نجّاهم الى البرّ اذا هم يُشرِكون * واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيءٍ على آخر كما هو مُقتضى الشرط سمّوا كل ما علّقتهُ جوابًا وان لم يكن ما قبلهُ شرطًا في الحقيقة * واذ كانت لمّا قد جرت مجرى إذْ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليلٍ كقول الشاعر

ولَمّا كان حكمُ الموت دَينًا وفيتَ بهِ وشيمتُكَ الوفاءُ

وحينئذٍ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصلٌ

في أحرُف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

"نَعَمْ بلَى عَلَى ٱلْجَوَابِ دَلاَّ إِيْ وَأَجَلْ جَيْرِ وَلاَ وَكَلاَّ"

وَبِبَلَى ٱثْبِتْ مَا ٱنْتَفَى وَٱلنَّفْيُ فِي كَلاَّ وَلاَ وَٱلرَّدْعَ زِدْ كَلاَّ تَفِي

وَمَا بَقِي صَدِّقْ بِهِ وَأَعْلِمِ وَعِدْ وَبَعْدَ إِيْ وُجُوبًا أَقْسِمِ

اي ان هذه الأَحرُف يُؤْتَى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادّةً مسدَّها . غير ان بَلَى منها تختصُّ بوقوعها بعد النفي فتجعلهُ إثباتًا . وذلك يكون تارةً في الخبر نحو زَعَمَ الذين كفروا أنْ لن يبعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو أَلَسْتُ بربكم قالوا بَلَى . اي بَلَى يُبعَثون وبَلَى انت ربُّنا . بخلاف نَعَمْ وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبلهُ في نفيهِ وإيجابهِ . ولذلك اذا قيل لرجلٍ أَلَيسَ لي عليك دَينٌ فان قال بَلَى يلزمهُ الدَّين وان قال نَعَمْ او إِحدَى أَخَواتها لا يلزمهُ * وكلاَّ ولا تختصَّان بالنفي مطلقًا كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاَّ يُراد بها ايضًا ردع المخاطَب تنبيهًا على شدة بطلان كلامهِ وهو المشهور في استعمالها * وأمَّا ما بقي من هذه الأَحرُف فيكون لتصديق المُخبِر في نحو قام زيدٌ . ولإعلام المستخبر في نحو هل قام زيدٌ . ولوعد الطالب في نحو إِضرِبْ زيدًا . فيُقال في الجميع نَعَمْ او احدى أَخَواتها * غير ان إِيْ لا تُستعمَل الاَّ في القَسَم المحذوف فعلهُ نحو قُلْ إِيْ وربّي انهُ لَحَقٌّ . فلا يقال إِيْ أُقسِمُ بربّي * واعلم ان من هذه الأَحرُف ما هو كثيرٌ في الاستعمال وهو نَعَمْ وبَلَى وإِيْ ولا وكَلاَّ . وما هو قليلٌ وهو أَجَلْ . وما هو نادرٌ وهو جَيْرِ * وأُمُّ الباب نَعَمْ في الايجاب ولا في النفي

وَأَيْ لِتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلِي مَعْنًى فَقَطْ لِلْقَوْلِ بَيْنَ ٱلْجُمَلِ

اي ان أَيْ موضوعةٌ لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثًا اي أَسَدًا . وما بعدها يكون عطف بيانٍ او بدلاً * وتُفسَّر بها المُفردات كما رأيت . والجُمَل كقول الشاعر

وترمينني بالطَرْف أَيْ انت مذنبٌ وتقلينني لكنَّ إِيَّاكِ لا اقلي

وأَمَّا أَنْ فتختصُّ بتفسير الجُمَل . وحكمها ان تكون واقعةً بين جملتين في الأُولى منهما

معنى القول فقط دون لفظهِ نحو فاوحينا اليهِ أَن اصنع الفُلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسيرٍ لكون الجملة تقع مفعولاً لهُ . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعليَّةً كما رأيت . او اسميَّةً نحو ونودُوا أَنْ تِلكُمُ الجنَّة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أَدوات التفسير في نحو تقول نهلتُ الماَء اذا شربتهُ . غير ان التاَء في المفسِّر الواقع بعدها تكون مفتوحةً للمخاطب بخلاف أَيْ فانها تكون معها مضمومةً للمتكلم . وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أَردتَ بأَيْ فعلاً تُفَسِّرُهُ فضُمَّ تاَءكَ فيهِ ضمَّ مُعترفِ
وان تكُنْ بإِذا يومًا تُفسِّرُهُ ففتحُكَ التاَء فيهِ غيرُ مُختلفِ

والحقُّ ان اذا تكون في المثال ظرفًا للقول لا تفسيرًا للنهل في الحقيقة وانما التفسير مأْخوذٌ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِتَنْبِيهٍ كَهٰـذَا تَقَـعُ كَذَاكَ يَا حَيْثُ ٱلنِّدَا يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعةٌ لتنبيه المُخاطَب . وهي تدخل غالبًا على اسم الإشارة القريب نحو هٰذا وهُنا . ويُفصَل بينها تارةً بكاف التشبيه نحو فلما جاَءت قيل أَهٰكذا عرشُكِ . وتارةً بضمير الرفع نحوها أَنتم أُولاَء * وقد يُفصَل بغيرها كقول الشاعر

ها إِنَّ تا عِذرة ان لم تكن نَفَعتْ فان صاحبها قد تاه في البلدِ

وقد نقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا تائبٌ عن حبّ لَيلَى فما لك كلَّما ذُكِرَت تذوبُ

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقد كقول الآخر

يقولون لي ها قد شَرِبتَ مُدامةً فقلتُ لهم لا بل اكلتُ سَفَرْجَلا

وتلزم أَيّ في النداَء كما مرَّ نحو يا أَيُّها النبيُّ * وأَمَّا يا فيجعلونها حرف تنبيهٍ اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون مُنادًى كما مرَّ في بحث حروف النداَء . فتذكَّر

وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَا وَرُبَّمَا ٱلتَّنْبِيهُ يُعْزَى لَهُمَا

اي ان أَلا وأَمَا يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع أَلا قبل إِنَّ نحو أَلا إِنَّ وعد الله حقٌّ . وقبل النداَء كقول الشاعر

أَلا يا غُرابَ البين ان كنتَ صاحبي قطعنا بِلادَ الله بالدَّوَرانِ

واكثر وقوع أَمَا قبل القسم كقول الآخر

أَمَا والذي ابكى واضحك والذي　　اماتَ واحيا والذي امرهُ الامرُ

وقد يُراد بهما التنبيه ايضًا . وقيل ان التنبيه معناهما والاستفتاح محلُّها فيُستفتح الكلام بهما لتنبيه المُخاطَب عليهِ . وهو غير بعيد عن الصواب

فصلٌ

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ ساكِنَينِ لا مَدَّ ولا　　إدْغامَ فيهِ أَكْسِرْ كَأَكْرِمِ ٱلْمَلَا

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدٍّ وهو حرف العلَّة المسبوق بحركةٍ تجانسهُ كما مرَّ ولا مُدغمًا في الثاني يكسَر كما نحو أكرِمِ المَلَأَ . وهو يشمل الحرف الصحيح كما رأيت . وحرفَ اللين وهو حرف العلّة المسبوق بحركةٍ لا تجانسهُ نحو ولَوِ ٱتَّبعَ ٱلحقّ و إِمَّا ترَينّ بكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراهُ نحو لم يكُنِ الذين كفروا ولِمَنِ الملكُ اليومَ وبَلِ اللهُ يزكّي من يشاء وما اشبه ذلك إلَّا ما ندر كما سيأتي

وَمَا ٱلْتَقَى هَمْزَةَ قَطْعٍ وُصِلَتْ　　حَرَكَةُ ٱلْقَطْعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليهِ همزة قطعٍ قد وُصِلَت تُنقَل اليهِ حركتها التي كانت لها في حال قطعها كقراءة بعضهم أَلَمْ تعلمَ ٱنَّ ٱللهَ على كل شيءٍ قديرٌ بوصل همزة أَنَّ ونقل فتحتها الى الميم الساكنة قبلها . واكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر

لَوَ ٱنَّ اللُّؤمَ ينسبُ كان عبدًا　　قبيحَ الوجه أعوَرَ من ثَقيفِ

وهو شائعٌ مقبولٌ في الشعر ونادرٌ مُستهجَنٌ في النثر لانهُ خروجٌ عن الاصل لا وجه لهُ

وَحَرِّكِ ٱلثَّانِي كَمُدَّ مُتْبِعَا　　وَٱكْسِرْ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتْحٌ وَقَعَا

اي اذا كان اوَّل الساكنين مُدغمًا كما في نحو مُدَّ يُحرَّك الثاني منهما على عكس ما مرَّ . ويجوز في حركتهِ الاتباع لما قبل الساكن الاول فيُضَمُّ اذا كان مضمومًا كما في المثال ويُفتَح اذا كان مفتوحًا نحو عَضَّ ويُكسَر اذا كان مكسورًا نحو فِرِّ . وهو الاكثر في استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكلّ على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف . وعلى ذلك يجوز في المضموم الفاء الاوجه الثلثة وفي غيرهِ الفتح والكسر ويمتنع الضمُّ اذ

لا وجه لهُ * فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يمدّ الحبل فالاكثر الكسر باعتبار الساكن التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضمُّ عند الجمهور لئلّا يلتبس بالمُسنَد الى ضمير الذكور * وان اتصلت بهِ هاءُ الضمير ضُمَّ مع غير المفتوحة منها مُطلَقًا إتباعًا لضمَّة الهاء نحو لم يرُدُّهُ ولم يَمسُّهما ولم يستحبُّهمْ . وفُتِح مع المفتوحة نحو لم يرُدَّها ولم يستحبَّها . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذٰلِكَ خَصَّ فَٱنْحَصَرْ   نَحْوَ ٱلْقَوُا ٱلْعِدَى وَعُدْ مِنَ ٱلسَّفَرْ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختصُّ بمواقع معلومةٍ منحصرًا فيها كضمِّ واو الجمع المفتوح ما قبلها وفتح نون مِنْ مع أَلْ كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين العَلَم الموصوف بابن كما مرَّ * وهمزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعَدُّ فاصلًا لسقوطها في اللفظ فلا يُعتَدُّ باعتراضها بينهما لانها كلا شيء

وَكُلُّهُ يُقَدَّرُ ٱلسُّكُونُ   لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كلَّ ما ذُكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقدَّر لهُ السكون كما ان المتحرّك الذي يعرض عليهِ السكون تُقدَّر لهُ الحركة . فيكون هذا ساكنًا في التقدير متحركًا في اللفظ لعُروض التقاء الساكنين ونحوهِ كما يكون الموقوف عليهِ متحرّكًا في التقدير ساكنًا في اللفظ لعروض الوقف عليهِ

فصلٌ

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ ٱلْكَلَامُ قَطْعًا مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أُخْبِرَا
وَذَاكَ بَعْدَ ٱلْوَاوِ وَٱلْفَاءِ ٱطَّرَدْ   فِي جُمَلٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يُرَدْ

اي ان الكلام يُستأنَف مقطوعًا عمّا قبلهُ منويًّا فيهِ مبتدأٌ مُخبَرٌ عنهُ بما يليهِ كما سترى . وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجُمَل التي لا يُراد تشريكها مع ما قبلها في حكمهِ كقولهم لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن . وقولهِ أَلَمْ تسأل الربعَ القَواءَ فينطقُ برفع ما بعد الواو والفاء فيهما . فان التقدير في الاول وانت تشربُ اللبن لان المراد فيهِ

النهي عن اكل السمك واباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعًا . وفي الثاني فهو ينطق لان المراد اثبات النطق لهُ لا الاستفهام عنهُ . وقس على ذلك ما اشبههُ من المواقع

وَشَاعَ بَعْدَ ٱلْفَاءِ ٱلِٱسْتِئْنَافُ ... فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنْ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستئناف قد شاع وقوعهُ في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب نحو مَن يؤْمن بربّهِ فلا يخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثَمَّ يلزمهُ الرفع لانهُ قد صار مجرَّدًا بوقوعهِ خبرًا لذلك المبتدإِ المُقدَّر كما علمتَ في موضعهِ

وَدُونَ ذَاكَ لِجَوَابٍ يَرِدُ ... نَحْوَ قَصَدْنَا نَجْدَ نَجْدٌ تُقْصَدُ

اي ان الاستئناف يُستعمَل بدون ما ذُكِر من مُصاحَبة الحرف وإِضمار المبتدإِ . فتكون الجملة كأَنَّها قد وقعت جوابًا عن سؤَالٍ مُضمَرٍ ولذلك تُقطَع عمَّا قبلها كما يُقطَع الجواب عن السؤَال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيهِ مبنيَّة على سؤَالٍ مقدرٍ كأَنَّهُ قيل هل نَجْدُ اهلٌ لقصد الناس اليها فقيل نَجْدٌ تُقصَد * وذلك يكون في الجملة الاسميَّة كما رأيت . وفي الفعليَّة نحو اذ دخلوا عليهِ فقالوا سلامًا قال سلامٌ . فانهُ على تقدير انهُ قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ . وهذا من المباحث البيانيَّة

فصلٌ

في الحكاية

وَقْفًا حَكَتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُئِلْ ... عَنْهَا وَأَيٌّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلْ

وَنُونَ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرِّكْ مُشْبِعَا ... وَدُونَهُ أَحْكِ بِهِمَا مَا فُرِّعَا

اي ان مَنْ وأَيّ الاستفهاميَّتين عند السؤَال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحكَى بهما ما لتلك النكرة من الإِعراب وغيرهِ على ما سترى . غير ان مَنْ يُحكَى بها في الوقف فقط وأَيّ يُحكَى بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكَّر بحركتهِ مُشبَعةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أَمَّا التحريك فلاستجلاب الحكاية لانها لا تتأَتى من الساكن . وأَمَّا الإِشباع فللوقف على الساكن المتولّد منهُ لانهُ لا يُوقَف على المتحرّك . فاذا قيل جاءَ رجلٌ يُقال مَنُو . او رأَيت رجلاً يُقال مَنَا . او مررت برجلٍ يُقال مَنِي * وأَمَّا أَيٌّ فتجري مجرى بقية الأَسماء المعربة وصلاً ووقفًا . فيُقال في

الوصل أَيٌّ يا فتى بالرفع لمن قال جاءَ رجلٌ . وفي الوقف أَيًّا بالالف المُبدَلة من التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليهِ * واما ما سوى المُفرَد المذكر وهو المؤنَّث والمثنى والمجموع فيُحكى بهما ما لهُ من علامات الفروع . فاذا قيل جاءَت أمرأَةٌ ورجلان وأمرأتان وبنونَ وبناتٌ يقال مَنَهْ ومَنان ومَنَتان ومَنُون ومَنات . وكذلك أَيَّة وأَيَّان وأَيَّتان وأَيُّون وأَيَّات * غير ان الغالب في نون مَنَة ان تُسكَّن مع المُثنَّى فيُقال مَنْتان . وربَّما سُكّنت مع المفرد ايضًا فيقال مَنْتْ باثبات التاءِ على لفظها مع الوقف عليها * واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وأَيّ في الحكاية والمختار انهما خبران عن محذوف او مبتدآن محذوفا الخبر والتقدير مَن الذي ذكرتهُ وأَيٌّ جاءَ ونحو ذلك * والمبنيُّ منهما يبقى اعرابهُ في المحلّ والمُعرَب تقدَّر لهُ علامات الرفع لاشتغال محلّها بعلامات المحكيّ كما مرَّ في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكيٍّ بالاجمال

"وَعَكْسَ أَيٍّ لَفْظُ مَنْ فِي ٱلْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكَى بَعْدَهَا لَفْظُ ٱلْعَلَمْ"

"وَذَاكَ إِذْ لَا عَطْفَ تَتْلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفْ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابٍ قَمِنْ"

اي ان مَنْ اذا سُئِل بها في الوصل كانت عكس أَيّ فان لفظها يكون ساكنًا مع الجميع ولا يلحقها شيءٌ من علامات الفروع . فيقال مَنْ يا هذا لمن قال جاءَ رجلٌ او امرأَةٌ او رجلان وهلمَّ جرًّا * واذ كُرِّر بعدها لفظ المسؤُول عنهُ فان كان عَلَمًا يُحكى في السؤَال على لفظهِ فيقال مَنْ زيدًا لمن قال رأيت زيدًا وقس عليهِ . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال * غير انهُ يُشترَط لصحّة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعةً بعد عاطفٍ نحو ومَنْ زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤُول عنهُ هو الاول والعاطف يربطهما فلا يُحتاج معهُ الى الحكاية . وحينئذٍ يتعيَّن الرفع بعدها على الاطلاق * واما اذا لم يكن ما بعدها عَلَمًا فلا يُحكَى منهُ شيءٌ على الصحيح فاذا قيل رأيت غلامَ زيدٍ تقول مَنْ غلامُ زيدٍ بالرفع لاغير * ويُشترَط في العَلَم ان لا يكون مُلحَقًا بتابعٍ غير النعت بابن مضافًا الى عَلَمٍ وعطف النَّسَق مع كون المعطوف عَلَمًا . فاذا قيل رأيت زيدًا الكريمَ او نفسَهُ او اخاك تقول مَنْ زيدٌ الكريمُ وهلمَّ جرًّا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيدَ بن عمرٍو او بكرًا وخالدًا تقول مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ومَنْ بكرًا وخالدًا بالنصب فيهما * فان كان المعطوف غير علَمٍ نحو رأيت زيدًا وغلامَهُ يُحكَى العَلَم وحدهُ في اختيار الاكثرين فيقال مَنْ زيدًا وغلامُهُ بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أَيّ في ذلك كلّهِ الاَّ الرفع

لانها تكون مرفوعةً لفظًا فاذا كان ما بعدها منصوبًا او مجرورًا ادَّى الى منافرةٍ في اللفظ . ولذلك يُرفع ما بعدها مطلقًا على الابتداء وتبطل الحكاية

وَٱلْمُفْرَدَاتُ دُونَ هٰذَا وَٱلْجُمَلْ وَمَا بِهَا سُمِّيَ تُحْكَى وَٱلْمَثَلْ

اي ان هذه المذكورات تُحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أمَّا الاسم المفرد فيُحكى منهُ ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تَمْرَتانِ جوابًا لمن قال لهُ هاتان تمرتان * وما أُرِيد بهِ اللفظ كقولك قامَ فعلٌ ماضٍ ومِنْ حرفُ جرٍّ وقد مرَّ استيفاء ذلك في بحث العَلَم . وقد يحكي المتكلّم ما وقع في كلامهِ السابق كقول بعضهم رأيت عليًّا وعليًّا أسدٌ * وأمَّا الجُمَل فيُحكَى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمدُ لله . او بعد القِراءَة نحو قرأتُ نصرٌ من الله وفتحٌ قريب . او الكتابة نحو كتبتُ سلامٌ على ابرهيم * وقد يُحكَى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصَيْدَحَ انتجعي بِلالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميمٍ أحقُّ الخيل با لركض المُعارُ

وكذلك الجملة المُسمَّى بها كتأبَّطَ شرًّا وبرقَ نحرُهُ * والمثل السائر نحو في الصيف ضَيَّعْتِ اللبن بكسر التاء . فانهُ يُضرَب للرجل ايضًا بكسرها لانهُ قيل لامرأةٍ في الاصل * واعلم ان الواقع بعد القول ونحوهِ اذا كان مفتتحًا بهمزة الوصل يجوز قطع همزتهِ على الحكاية لانها قد وردت مقطوعةً في لفظ القائل . وعليهِ قول الشاعر

قتلوا كُلَيبًا ثُمَّ قالوا إرتَعُوا كذبوا لقد منعوا الجياد رُتوعا

ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدَرْج . وهو الاكثر في الاستعمال لانهُ اسهل في اللفظ .

فصلٌ

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تُزَادُ أَحْرُفُ ٱلْمَعَانِي كَمَا تُزَادُ أَحْرُفُ ٱلْمَبَانِي

اي ان الأحرُف الموضوعة للمعاني كأحرُف الجرّ وغيرها قد تُزاد في الكلام كما تُزاد الأحرُف الهجائية في أبنِية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرهما من حروف سألتمونيها كما

تقرَّر في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراضٍ في مواضع مخصوصةٍ كما تُزاد تلك الأحرُف . وسيأتي بيان كلّ ذلك بالتفصيل

فَٱلْبَاءَ زِدْ مُبتدأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلَيْسَ مَا لَا ٱتُّخِذَا
وَفِي تَعَجُّبٍ بِأَمْرٍ فَاعِلَا وَٱلْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ ٱلْعَامِلَا

اي ان الباءَ تُزاد في المبتدإِ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيدٍ في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو أَلَسْتُ بربكم وما ربُّك بغافلٍ عمّا تعملون .
وقول الشاعر

فكن لي شفيعًا يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغنٍ فتيلاً عن سواد بن قاربِ

وقد تزاد في خبر كان المنفيَّة حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وان مُدَّت الأيدي الى الزاد لم اكن بأعجلهم اذ أجشعُ القوم أعجلُ

وتُزاد في فاعل أفعِلْ بلفظ الامر في التعجُّب نحو أَسمِعْ بهم وأَبصِرْ * وفي الحال المنفية العامل كقول الشاعر

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها

وهو قليلٌ في الاستعمال

وَسُمِعَتْ نَحْوَ بِحَسْبِي دِرْهَمُ وَنَحْوَ أَلْقَى بِيَدَيْهِ ٱلْأَدْهَمُ
وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بِعَيْنِهِ زَارَ ٱلْحِمَى

اي ان زيادة الباءَ قد سُمِعت في المبتدإ بدون اذا نحو بحسبي درهمٌ وهو نادرٌ . وفي المفعول به نحو ألقى بيديهِ . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيدًا . وكل ذلك مطروقٌ في الاستعمال غير انهُ لا يقاس غيرهُ عليهِ

وَٱللَّامَ مَفْعُولًا "لِفِعْلٍ لَحِقَا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ مُطْلَقَا"

اي ان اللام تُزاد في المفعول بهِ لتقوية العامل الضعيف. وذلك يكون في ما كان عاملهُ فعلاً متأخرًا نحو لزيدٍ ضربتُ لانهُ قد ضَعُفَ بتأخيرهِ عن المعمول . او شبهَ فعلٍ وهو

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المعمول نحو لزيدٍ ضربًا وزيدٌ لعمرٍو ضاربٌ ام تقدما عليهِ نحو عجبتُ من ضربك لزيدٍ وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو. وذلك لان شبه الفعل فرعٌ عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوَّى بهِ. ويقال لهذه اللام لام التقوية

وَفي جوابِ ذِي ٱمْتِناعٍ وَٱلْقَسَمْ وَقبلَ إنْ قدْ وَطَّأَتْ مِثلَ ٱلْعَلَمْ

اي ان اللام تُزاد ايضًا في جواب ما دلَّ على امتناع شيءٍ لامتناع غيرهِ او لوجودهِ. وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيرًا لَأَسْمَعَهم. وجواب لولا نحو ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لَفسَدَت الارض. وجواب لوما كما في قول الشاعر

لوما الإصاخةُ للوُشاة لكانَ لي من بعدِ سُخطكَ في رضاك رجاءُ

وتُزاد في جواب القسم نحو تاللهِ لَأَكيدَنَّ أصنامكم. وهي مع زيادتها تفيد الربط في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطِّئة للقسَم وهي الداخلة على إن الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولَئِنْ قُوتِلُوا لا ينصرونهم. وقد مرَّ الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي ٱلتَّنْكِيرِ دُونَ مُوجَبِهْ فِي ٱلْمُبْتَدَا وَٱلْفَاعِلِ ٱلْمَفعُولِ بِهْ

اي ان مِنْ تُزاد مع النكرة من المبتدإِ والفاعل والمفعول بهِ. وذلك في ما سوى المُوجَب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهِهِ كما علمت نحو ما لكم من الهٍ غيرُهُ وهل من خالقٍ غيرُ الله. وقس عليهِ في الفاعل والمفعول بهِ نحو وما تسقط من ورقةٍ الَّا يعلمها وما ترى في خلق الرحمنِ من تفاوُتٍ ولا يَقُم من احدٍ وهلمَّ جرًّا * غير ان الاستفهام يختصُّ بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا. وهو المشهور بين النحاة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها مِنْ اذا كانت تختصُّ بالنفي وشبهِهِ نحو ما جاءني من احدٍ فهي لتاكيد العموم. وإلَّا فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجلٍ. فانهُ قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلمَّا دخلت ارتفع هذا الاحتمال. ولذلك تُعَدُّ في مثل هذا التركيب شبيهةً بالزائدة لا زائدةً في الحقيقة لافادتها معنًى لا يُستَفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط. وهو المختار

وَٱلْكافُ "فِي كَمِثْلِهِ وَٱلتَّاءُ فِي رُبَّ وَثُمَّ لَا وَثَمَّ تَقتَفِي"

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مِثل نحو ليس كمثلهِ شيءٌ لان المراد نفيُ المِثل لا نفيُ مِثل

المِثْل وإلّا لَزِم ثبوت المِثْل وهو عكس المقصود * والتاء تُزاد بعد رُبَّ وثُمَّ العاطفة ولا النافية وثَمَّ التي يُشار بها الى المكان. فيُقال رُبَّتَ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ وجاء زيدٌ ثُمَّتَ عمرٌو وهلُمَّ جرًّا * وهي تُفتَح وتُسكَّن في الجميع إلّا في لاتَ فلا يجوز تسكينها لانهُ يلزم منهُ التقاء الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين

وأَنْ "تُزادُ قبلَ لَوْ إذا أُقْسِمَا وَبعدَ لمَّا وكذا إنْ بعدَ ما"

اي وتُزاد أنِ الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القَسَم مذكورًا كقول الشاعر

فأُقسِمُ أنْ لوِ التقينا وأنتمُ لَكانَ لكم يومٌ من الشرّ مُظلِمُ

او محذوفًا كقول الآخر

أَمَا واللهِ أنْ لو كنتَ حرًّا وما بالحُرّ انتَ ولا العتيقِ

وبعد لمَّا نحو فلمَّا أنْ جاء البشير ألقاهُ على وجهِهِ * وتُزاد إنِ الخفيفة المكسورة الهمزة بعد ما النافية سواءٌ كان منفيُّها فعلاً كقولهِ

دخلتُ البلادَ فما إنْ أرى نظيرًا ابن جُدعانَ بين العرب

ام جملةً اسميَّةً كقول الآخر

وما إنْ طِبُّنا جُبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا

وقد تُزاد بعد ما الموصولة والمصدريَّة وكلاهما نادرٌ في الاستعمال

وَمَا "تُزادُ بعدَ عَنْ رُبَّ وَكَيْ إنْ أَيْنَ أَيَّانَ مَتَى إذا وأَيْ"

"غيرٍ وبعدَ سِيَّ لَيتَ" وَالْعَمَلْ في مُفْرَدَاتِ اسْمٍ وَفِعلٍ لم يَزَلْ

اي ان ما تُزاد بعد عن نحو عمَّا قليلٍ لَيُصبِحُنَّ نادمين * وبعد رُبَّ كقول الشاعر

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرَى وطعنةٍ نجلاءِ

وبعد كَيْ كقول الآخر

يُهدِّدُوني كيما أخافَهمُ هيهاتَ أنَّى يُهدَّدُ الاسدُ

وبعد إنِ الشرطية وما يليهامن الأدوات المذكورة في البيت نحو إمَّا ينزغنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله واينما تكونوا يدرككم الموت وهلُمَّ جرًّا * وبعد غير كقول الشاعر

من غيرِ ما سقمٍ ولكن شفَّني همٌّ اراهُ قد اصاب فؤادي

وبعد بَعْدَ كقوله

ولها طيبُ نكهةٍ حين هبَّتْ   بعد ما هجعةٍ كمسكٍ فتيقِ

وبعد سِيَّ بمعنى مِثْل من قولهم لا سِيَّما في احد وجوهها كما مرَّ في باب الاستثناء . وهي لازمةٌ لها * وبعد ليتَ من اخوات إنَّ في من ابقى عملها وهو الراجح على ما مرَّ هناك * وهي في ذلك كلهِ لا تكفُّ عن العمل في الاسماء المفردة والافعال كما رأيت * واعلم ان ما الداخلة على كي يجوز ان تُحسَب زائدةً فيُنصَب الفعل بعدها بكي او بأنْ مُضمَرةً وهو الاكثر . وان تكون مصدرية وكي حرف جرّ فيُرفَع الفعل على انهُ صلة ما * والداخلة على ايّ تشمل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو أيًّا ما تدعوا فلهُ الاسماءُ الحُسنَى . وبينها وبين مجرورها نحو أيَّما الأَجَلين قضيتُ فلا عُدوانَ عليَّ فان ما بعدها يبقى على حكمهِ في الوجهين * فتدبَّر

"كذَاكَ لَا تُزَادُ بَعْدَ ٱلْوَاوِ فِي   مَا جَآءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نُفِي"

اي ان لا تُزاد بعد الواو في ما عُطِف على منفيّ لفظًا نحو لا تستوي الحَسَنةُ ولا السيِّئة . او معنًى نحو غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالّين * وهي تُزاد هناك لتاكيد النفي تقريرًا كما رأيت . او رفعًا للاحتمال كما في نحو ما جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو . فانهُ يحتمل عند سقوطها ان يكون المراد نفي اجتماعهما معًا في وقت المجيء فلمَّا جيء بها ارتفع هذا الاحتمال . فتأمَّل

وَمَا تزِدْ صَحِّحْ بِهِ أَوْ أَكِّدِ   بَالِغْ وَكُفَّ أَحْصُرْ وَقَوِّ مَهِّدِ

وَدُونَ ذَاكَ ٱلتَّرْكُ أَوْلَى وَقُضِي   حَتْمًا بِهَا ٱقْتَضَى مُهِمُّ ٱلْغَرَضِ

اي ان ما يُزاد من هذه الأَحرُف يُراد بهِ تصحيح اللفظ كما في نحو أَكرِمْ بزيدٍ . فان فاعل الامر لا يكون الَّا ضميرًا للمخاطَب فلمَّا عُدِل الى غيرهِ زيدت عليهِ الباءُ ليصير على صورةٍ يصحُّ التلفُّظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيدٌ بقائمٍ . او المبالغة كما في نحو لاتَ حينَ مناصٍ . او الكفُّ كما في نحو حيثما تذهبْ أَذهبْ . او الحصر كما في نحو إنَّما أَنتَ مُنذِرٌ . او التقوية كما في نحو للرُّؤيا تعبّرون . او التمهيد اي التوطئة كما في نحو ولَئِنْ قُوتِلُوا لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولَى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيدَ لغَرَضٍ لا يجب منهُ إلَّا ما اقتضاهُ امرٌ مهمٌّ كالباءِ الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إنَّ التاكيدية لإفادة الحصر ونحو ذلك . فتدبَّر

الخاتمة

فصلٌ

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقٍ لِلظَّرْفِ بِٱلْفِعْلِ أَوْ شِبْهٍ لَهُ كَٱلْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بُدَّ ان يتعلَّق بفعلٍ او شبههِ ليُربَط بعاملهِ كما يتعلَّق حرف الجرّ. وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لَدَى الامير. وظرف الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غدًا * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلَّقان بما يأوَّل بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إلهٌ اي معبودٌ. او بما يُشير الى معناهُ كقول الشاعر

أَسَدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ ربْداءُ تجفلُ من صفير الصافرِ

اي شجاعٌ عليَّ وفي الحروب جبانٌ. وقس عليهِ الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك قيل انهما يكتفيان برائحة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ ٱحْذِفْ حِينَ عَمْ وَمَا يَخُصُّ ٱذْكُرْ وَكُلٌّ يَلْتَزِمْ

وَذَاكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرْ وَصِلَةٍ مَعْهَا عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱقْتَصَرْ

اي ان متعلَّق الظرف وحرف الجرّ اذا كان يدلُّ على كونٍ عامٍّ كالحصول والوجود ونحوهما يجب حذفهُ لقيام الظرف وعديلهِ مقامهُ في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدلُّ على كونٍ خاصٍّ كالقيام والقُعود ونحوهما يجب ذكرهُ لعدم الدليل عليهِ * وكلُّ ذلك يكون في ما وقع نعتًا او حالًا او خبرًا او صِلَةً. فيُقال مع إرادة الوجود المُطلَق اعجبني غلامٌ عند الخليفة ومررت بزيدٍ امامَ دارهِ وزيدٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيبَ الذي فوق المنبر. اي موجودٌ عند الخليفة ومستقرًّا امام دارهِ وحاصلٌ تحت الشجرة واستقرّ فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المقيَّد بصفةٍ اعجبني غلامٌ واقفٌ عند الخليفة ومررت بزيدٍ جالسًا أمام دارهِ وزيدٌ نائمٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجارّ والمجرور نحو اعجبني غلامٌ للخليفة ومررت بزيدٍ في دارهِ وهلمَّ جرًّا *

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديرهُ في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديرهُ بهِ او بالصفة لانهُ يحتملها جميعاً . غير ان الصفة أوْلَى لان الاصل فيهِ الإفراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلّق ان يكون المتعلِّق رافعاً للاسم الظاهر نحو أعندهُ علمُ الغيب وأفي الله شكٌّ . او يكون حرفَ قسمٍ غير الباء نحو والليلِ اذا يَغشَى . او يكون المتعلّق قد استُعمِل محذوفاً في مَثَلٍ وشبههِ كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حُذِف على شريطة التفسير نحو يومَ الجمعة صمت فيهِ

وَظَرْفُ ذِي ٱلْعُمُومِ يُدْعَى ٱلْمُسْتَقَرْ ... وَغَيْرُهُ ٱللَّغْوُ ٱلَّذِي لَا يُعْتَبَرْ

وَهٰكَذَا ذُو ٱلْجَرِّ فَٱعْلَمْ وَٱعْمَلِ ... وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلِ

اي ان الظرف الذي متعلّقهُ عامٌّ يُقال لهُ المُستقَرُّ . وذلك لما فيهِ من معنى الاستقرار كما مرَّ اولانهُ عند حذف ما يتعلّق بهِ ينتقل ضميرهُ اليهِ فيستقرُّ فيهِ * وأمّا الذي متعلّقهُ خاصٌّ فليس في شيءٍ من ذلك ويُقال لهُ لَغْوٌ لانهُ مُلغًى لا اعتبار لهُ * وهكذا الجارُّ والمجرور لانهُ عديل الظرف في جميع احكامهِ كما علمت

فصلٌ

في الجملة واحكامها

يُضمِّنُ ٱلْجُمْلَةَ بَابُ ٱلْمُبْتَدَا ... وَبَابُ مَا ٱلْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدَا

وَٱلصَّدْرُ ذُو ٱلْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنسَبُ ... وَقَبْلَهُ ٱلْحَرْفُ كَلَغْوٍ يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدإ وباب ما أُسنِد اليهِ الفعل منحصرةً فيهما . فيندرج في الاول المبتدأُ وخبرهُ المجرَّدان والمنسوخان وفاعلهُ الذي يُغني عن الخبر . وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبهُ * وهي تُنسَب الى ما صُدِّرت بهِ فهي اسميةٌ في نحو زيدٌ قائمٌ وفعليَّةٌ في نحو قام زيدٌ * وذلك يُعتبَر فيها بحسب الاصل فلا يُشكِل بنحو قام ابوهُ زيدٌ وزيدًا ضربتُ لان الاصل زيدٌ قام ابوهُ وضربت زيدًا وبهذا الاعتبار تُعدُّ الاولى اسميةً والثانية فعليَّةً * ولا عبرة بما تقدَّم على الجملة من الحروف نحو إنَّ زيدًا قائمٌ وهل قام

زيدٌ فانها لا تتغيّر عن نسبتها وذلك الحرف كاللغو لا يُعتدُّ بهِ * واعلم ان الجملة اعمُّ من الكلام لانهُ لا يُشترَط فيها ما يُشترَط فيهِ من الإفادة كما في جملة الشرط والصلة ونحوهما فكل كلامٍ جملةٌ ولا يُعكَس * ويندرج تحت الاسمية نحوُ هيهاتِ العقيقُ لان صدرها اسم فعلٍ لافعلٌ بالحقيقة * وأمّا الصفة فانها مع اشتمالها على المُسنَد والمُسنَد اليهِ لا تُحسَب جملةً لانها لا تستقلُّ بالإفادة على حكم الجُمَل . ولا يُعتبَر ما فيها من المُسنَد اليهِ لانها تستوي معهُ في التكلُّم والخطاب والغيبة كالمفردات الجامدة فيقال انا قائمٌ وانت قائمٌ وهو قائمٌ كما يُقال انا رَجُلٌ وانت رَجُلٌ وهو رَجُلٌ . وعلى هذا تكون كانها خاليةً من الضمير المُسنَد اليهِ فلا تستحقُّ حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معربةً لا مبنيةً كالجُمَل

وَهْيَ كَزَيْدٌ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى

وَكَأَنَا عَبْدِي ٱبْنُهُ لِي شَمَلَا كُلًّا وَنَحْوُ ٱلدَّارُ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كُبرَى وهي الاسميَّة التي خبرها جملةٌ نحو زيدٌ زار هند . ومنها صُغرَى وهي الجملة الواقعة خبرًا كجملة زار هند المُخبَر بها عن زيد في المثال * ومنها كُبرَى وصُغرَى معًا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ٱبنُهُ لي . فان ما بعد الضمير الاول جملةٌ كُبرَى باعتبار ان الخبر فيهِ قد وقع جملةً وصغرى باعتبار انهُ باسرهِ قد وقع خبرًا عن الضمير المذكور * ومنها لا كُبرَى ولا صُغرَى نحو الدارُ ملكي فانها ليست كُبرَى لان خبرها مفردٌ ولا صُغرَى لانها ليست خبرًا

وَذَاتُ وَجْهٍ نَحْوَ زَيْدٌ مُقْبِلُ وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٌو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجهٍ واحدٍ وهي ما كان صدرها وعَجُزُها من قبيلةٍ واحدةٍ نحو زيدٌ مُقبِلٌ وظننتهُ يزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها مختلفين في الاسميَّة والفعليَّة نحو عمرٌو يفعل وظننتهُ صادقًا . وتُسمَّى الأُولى ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِٱعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ

أَوْ كَانَتِ ٱلْجَوَابَ فِي ٱلْيَمِينِ أَوْ فِي بَابِ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محلٌّ من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو اللهُ

نورُ السموات والارض . او في أثنائها منقطعةً عمّا قبلها نحو خلق السموات والارضَ بالحقّ تعالى عمّا يُشرِكون * وكذلك الجملة الواقعة صلةً لموصولٍ اسميٍّ نحو والله الذي ارسل الرياح . او حرفيٍّ نحو نخشى ان تُصيبَنا دائرةٌ * والمُفسِّرة لما قبلها مجرّدةً عن حرف التفسير نحو هل ادلُّكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ اليمٍ تؤمنون بالله ورسولهِ . او مقترنةً بهِ نحو ما قلتُ لهم الّا ما امرتني أنِ اعبدُوا الله ربّي وربكم * والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو وانهُ لقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ * والواقعة جوابًا للقَسَم نحو والنجمِ اذا هَوَى ما ضلَّ صاحبكم وما غوى . او جوابًا لشرطٍ جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو إن نشأْ نُنزِلْ عليهم من السماء آيةً . او شرطٍ غير جازمٍ نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبلٍ لرأيتَهُ خاشعًا متصدّعًا من خَشْيةِ الله * ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحسنةُ قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمةُ الفصل لَقُضيَ بينهم . وجواب لَمّا نحو فلمّا رأوا بأْسَنا قالوا آمنّا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم ان الجملة المعترضة لا بُدَّ ان تكون اجنبيةً كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكبٌ زيدٌ لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقعَ كثيرةً منها ما ذكرناهُ آنفًا . ومنها المبتدأُ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهنّ والأيّامُ يَعثرْنَ بالفتى نوادبُ لا يَملَلْنَهُ ونوائحُ

او في الاصل كقول الآخر

لَعلّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ بدا لكَ في تلك القَلُوص بَداءُ

والفعل ومرفوعهُ كقولهِ

وقد أدركَتْني والحوادثُ جَمّةٌ أسِنَّةُ قومٍ لاضِعافٍ ولا عُزْلِ

او منصوبهُ كقولهِ

وبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تبدُّلِ هَيفًا دَبُورًا بالصَبا والشمألِ

والقَسَم وجوابهُ كقولهِ

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ لقد نطقت بُطلًا عليَّ الاقارعُ

ومنها الموصول وصلتهُ والشرط وجوابهُ والنافي ومنفيُّهُ وغير ذلك مما لافائدة في استيفائهِ

وَتَأْخُذُ ٱلْمَحَلَّ وَهْيَ تُخْبِرُ أَوْ وَهْيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذْ تُذْكَرُ

أَوْ وَهْيَ حَالٌ أَوْلَهَا ٱلْمُضَافُ ضَمّْ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رَبْطٍ مَا جَزَمْ

أَوْ مفرَدًا قَدْ تبِعَتْ وَٱلتَّابِعَهْ لِجُمْلَةٍ فِي ٱلطَّرَفَيْنِ سَابِعَهْ

اي ان الجملة يكون لها محلٌّ من الإعراب اذا وقعت خبرًا نحو الرحمنُ علَّمَ القرآن. وكانوا أنفسَهم يَظلِمون * او مفعولاً بهِ نحو قالَ إِنّي عبدُ الله. ورأيتُ المنافقين يَصُدّون عنك * او حالاً نحو وجاءَ اهل المدينة يستبشرون. ولا تَقربوا الصلوةَ وانتم سُكارَى * او مضافًا اليها نحو يومَ هُمْ بارزون. والسلامُ عليَّ يومَ وُلِدتُ ويومَ اموت * او جوابًا لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاءِ او اذا نحو وان تجهَرْ بالقول فانهُ يعلمُ السِرَّ واخفى. وان تُصِبْهم سيّئةٌ بما قدَّمت ايديهم اذا هم يَقنَطون * او تابعةً لمفرد نحو من قبل أنْ يأتيَ يومٌ لا بيعَ فيهِ. وخُذْ من اموالهم صدقةً تُطهِّرُهم * وأمّا التابعة لجملةٍ فقد يكون لها محلٌّ نحو واللهُ يقبِضُ ويبسُطُ واليهِ المَصير. وقد لا يكون نحو اقتربت الساعةُ وانشقَّ القمر. وبها يتمُّ كلُّ فريقٍ سبعًا من الجُمَل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون لها محلٌّ من الإعراب لان حقَّها ان تكون مجرَّدةً مستقلّةً بنفسها فان اصابت محلاً منهُ فقد تطفَّلت عليهِ لان ذلك حقُّ المفردات * وهي انما تُعطَى المحلَّ المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبر والحال وغيرهما. ومن ثمَّ استشكلت جماعةٌ محلَّ الواقعة جوابَ شرطٍ بانها لا تعاقب المفرد لانهُ لا يقع جوابًا للشرط * وأُجيبَ بان المفرد أعمُّ من ان يكون اسمًا او فعلاً على حِدَتِهِ وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيُجزَم ومن ثمَّ تكون في محلّ الجزم مع الرابط لا بدونهِ. ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ لهُ ويَذَرْهم في طُغيانهم يَعمَهون. فان جزمهُ انما هو باعتبار محلّ الجملة المعطوف عليها. فتأمَّل

وَٱلْجُمْلَةُ ٱلْفَضْلَةُ بَعْدَ ٱلْمَعْرِفَهْ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهْيَ صِفَهْ
وَشِبْهُهَا كَذَاكَ مَعْهُمَا جَرَى فَٱحْفَظْ فَكُلُّ ٱلصَّيْدِ فِي جَوْفِ ٱلْفَرَا

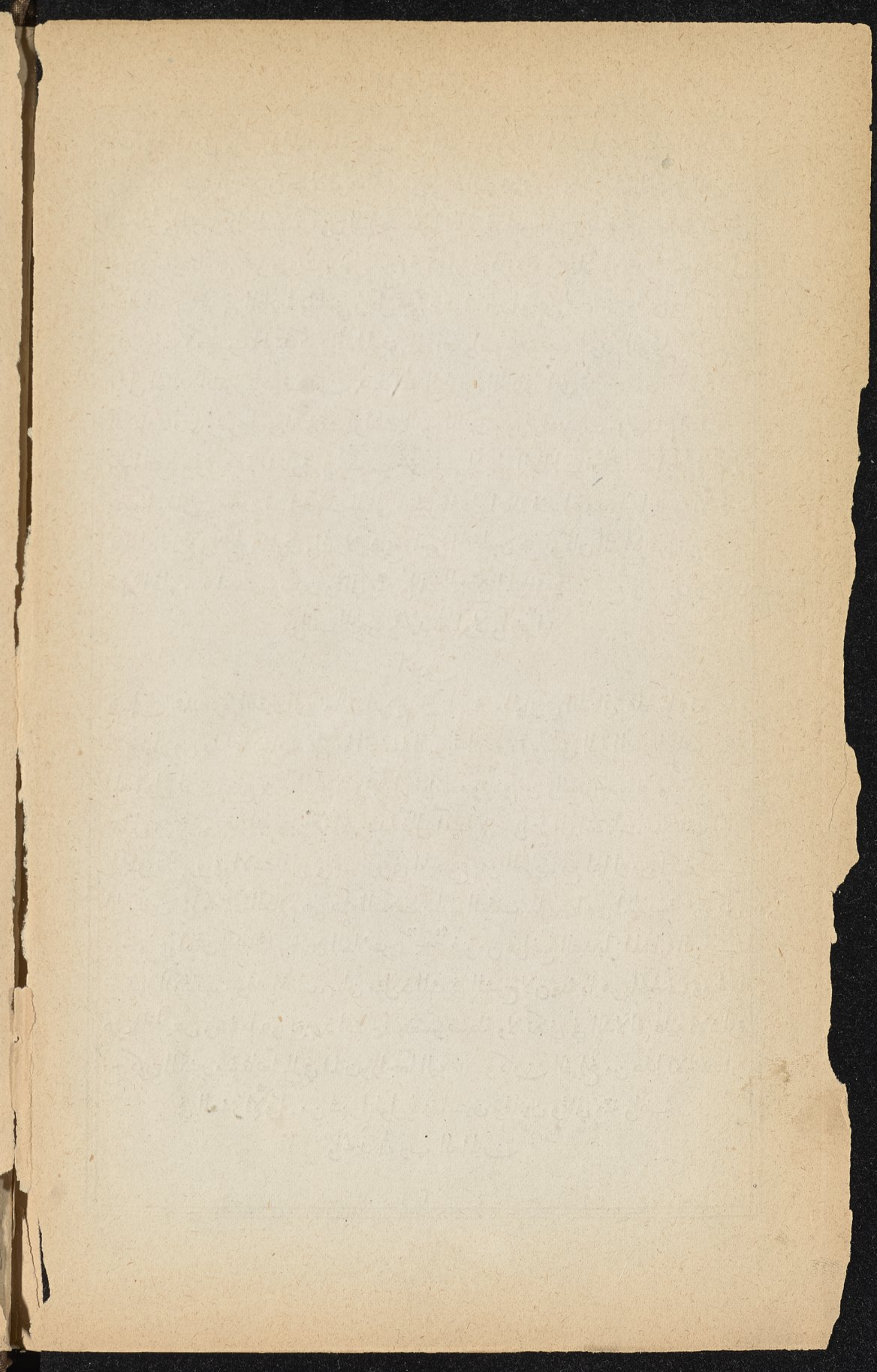
اي ان الجملة الواقعة فضلةً بعد معرفةٍ تكون حالاً منها نحو مَرَجَ البحرين يلتقيان. وبعد نكرةٍ تكون صفةً لها نحو كتابٌ فُصِّلَت آياتُهُ * وقد تكون كل واحدةٍ منهما غير محضةٍ فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منهُ النهار وهذا ذِكرٌ مُبارَكٌ انزلناهُ. فان المعرفة في الآية الأُولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرَّف الجنسيَّ يقرب من

النكرة في المعني والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحتمل الجملة الواقعة بعد كلٍّ منهما ان تكون حالاً او صفةً * وعلى ذلك يجري معهما شبه الجملة وهو الظرف والجارُّ والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في نحو جاء زيدٌ فوق جوادهِ او على بعيرهِ . وصفةً في نحو مررت برجلٍ بين قومهِ او في دارهِ . ومحتملاً في نحو تُعجِبني الخيلُ عند العرب او في البادية واعجبني رجلٌ تميميٌّ عند الامير او عن يمينهِ * وقس على كل ما ذُكِر ما لم يُذكَر والله الموفق الى الصواب وهو حسبُنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبنانيُّ انني قد جمعت ما في هذا الكتاب متنًا وشرحًا من فَضَلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أَقصِد سِوَى جمع ما تفرّق في كُتُبٍ شتَّى تسهيلاً على الطالب فكنت أُعَدُّ ناسخًا لا مُصنِّفًا . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطًا على اصلهِ فقد اصبت الحاجة وإلَّا فقد يغلط الناسخ ويُصلِح القارئُ والله لا يُضِيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبييضهِ في شهر اذار سنة احدى وستّين وثماني مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والف للهجرة والحمد لله اولاً وآخرًا *

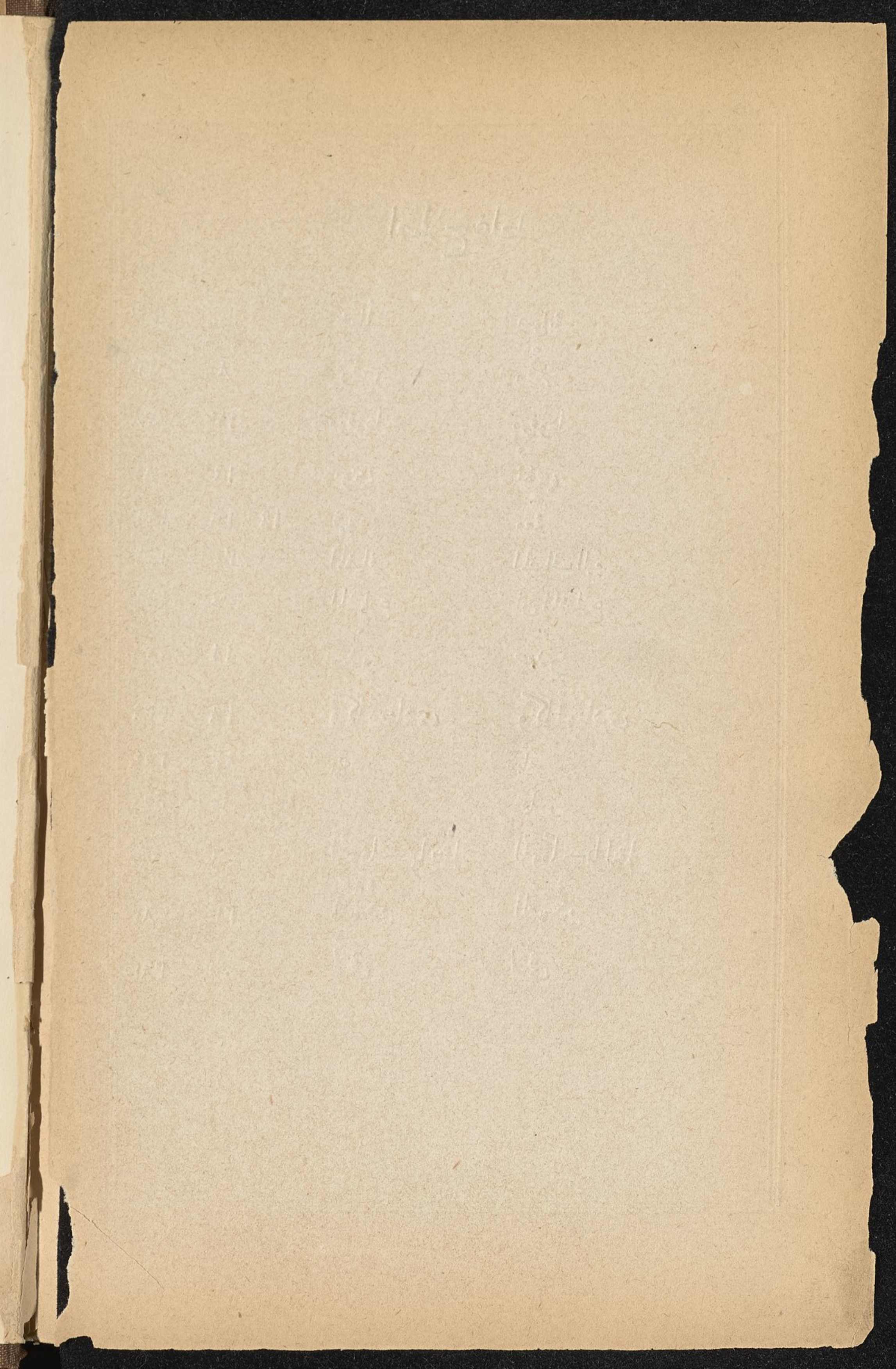
انتهى

يقول مختصرهُ الفقير اليهِ تعالى ابرهيم بن ناصيف اليازجي اللبنانيّ هذا ما وقع عليهِ الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضتهُ الرويّة الضعيفة وسبق اليهِ النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع بهِ مطالعيهِ ويجزل ثواب مؤلّفهِ من واسع إحسانهِ ويُفرِغ عليهِ سجال رحمتهِ ورضوانهِ ويرحمُ الله عبدًا قال آمينا * واعلم اني اسقطت منهُ باب الجرّ بالمجاورة لهجرهِ في الاستعمال وانحصارهِ في المسموع عن العرب مع اهمالهِ من اكثر كتب المصنّفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملابسة * وكلّ موضعٍ في المتن اكتنفتهُ بهاتين العلامتين "— فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منهُ ما هو بالحذف ومنهُ ما هو بالتلخيص ومنهُ ما هو بغير ذلك مما يتعسّر ضبطهُ ولا تكفي في الدلالة عليهِ الاشارة مع كون الكثير منهُ تابعًا لِما في المتن وراجعًا اليهِ * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأُوَل من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثماني مئة والف والحمد لله رب العالمين



اصلاح غلط

صفحة	سطر	خطأ	صوابهُ
١٢	٨	رَفْعٌ	رَفْعٍ
٢٨	١٧	موفوعًا	مرفوعًا
٨١	١٩	نوِي	نُوِي
١٠٢	١٨ و ١٩	فيهِ	معهُ
١٠٧	٢٤	المضاف	المضاف اليهِ
١١٧	٦	المضارع	ان المضارع
١٢٠	١١	صَدْرٌ	صَدْرٍ
٢٢٩	١٨	وَكَأْنْمُنَادَى	وَكَأْلْمُنَادَى
٢٥٤	١٢	بلِه	بَلْهَ
٢٥٩	١٠	مرَّ	كما مرَّ
٢٨٠	٦.	لُرُومًا — بِأَنَّقْلِ	لُزُومًا — بِأَلنَّقْلِ
٢٨٠	٢٢	لتَّمَكُّنِ	لِلتَّمَكُّنِ
٢٨٢	٥.	لَافَى	لَاقَى



Fihris of a former edition of the Nar el Kira

فهرس

the paunch of the Wild Ass over Entertainment, or Fire of Hospitalities

كتاب نار القرى في شرح جوف الفرا

مختصر (last edition 1889)

a 2d Edi 1889

تاليف ناصيف بن عبد الله اليازجي

اللبناني

Poetic text and its Commentary

فهرس كتاب نزل القرى في شرح جوف الفرا

dessinential forms
built (or fixed) forms

dual & plu

virtuality & uninflection
s'abstenir
obstacles
indeclined

indetermination & determination
indefiniteness & definiteness

proper nouns

عوامل

suppression & virtuality

باب مرفوعات الاسماء

187

nouns (with the meaning) of verbs + Interjec.

موصدات، لتبث
276-408.463

307 احرف الزيادة jarralers

